IRAQI FILE

A Documentary and Political Review

No. 30

Published by the Centre for Iraqi Studies

P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 30 - June 1994

الملف العراقي

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق

السنة الثالثة - حزيران/ يونيو ١٩٩٤

رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

الافتتاحية

المخرج لكردستان العراق : عراقية الحل وانتخابات بأشراف الامم المتحدة

د. غسان العطية

ان الاقتتال الذي شهدته كردستان العراق خلال شهر ايار الماضي ليس الاول منذ قيام الادارة الكردية "المستقلة" في ايار ١٩٩١، فقد سبقه في كانون الاول ١٩٩٣ صدام مسلح بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعناصر من الحزب الاشتراكي بقيادة حمه الحاج محمود واعقبه بعد اسبوعين قتال حاد بين مقاتلي الحركة الاسلامية في كردستان ومقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني. ولكن الجديد هو انتقال الاقتتال من طرف رئيسي واخر ثانوي، الى اقتتال الحزبين الرئيسيين المتقاسمين للسلطة في كردستان- الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ان تاريخ العلاقة بين الحزبين، وبالذات بين زعامة الحزبين (البرزاني والطالباني) هو تاريخ صراع يتخلله هدوء يمتد الى الستينات خاصة وان حزب الطالباني هو بالاصل ظاهرة انشقاق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البرزاني.

الادارة الكردية "المستقلة"

ان نشأة الادارة الكردية المستقلة في شمال العراق هي حصيلة صدف وظروف اقليمية ودولية، خارجة عن ارادة الاكراد.

صدر القرار ٦٨٨ لمجلس الامن (٥ نيسان ١٩٩١) الداعي لاحترام حقوق الانسان في العراق وذلك في اطار تهديد هذا الانتهاك لامن واستقرار المنطقة بسبب نزوح مايقارب المليونين كردي نتيجة قمع السلطات العراقية لانتفاضة الاكراد ضد الحكم في اعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية.

وجدت الولايات المتحدة وبريطانيا نفسيهما امام ضغط الرأي العام العالمي عبر شاشات التلفزة التي اظهرت بشاعة النزوح الكردي الى ايران وتركيا الذي تسبب بوفاة اكثر من ٢٠٠ الف كردي حسب تقديرات الامم المتحدة، خاصة وان تلك الدوائر الغربية هي التي شجعت على انتفاضة العراقيين، عربا واكرادا، ضد نظام بغداد.

وعندما اعلنت تركيا (٥ نيسان ١٩٩١) رسميا رفضها استقبال المزيد من اللاجئين العراقيين الاكراد داخل حدودها، بادرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتاريخ ١٩٩١/٤/١٦، الى الاعلان عن عملية "بروفايد كومفورت" لاغاثة الاكراد العراقيين المتجمعين قرب الحدود التركية-العراقية، واعلنت المنطقة المحاذية لتلك الحدود "منطقة آمنة" لهذا الغرض، وفرضت على بغداد سحب قواتها من تلك المنطقة ولمزيد من طمئنة للاجئين الاكراد، اعلنت ذات الدول الكبرى، وليس مجلس الامن، المنطقة العراقية الواقعة شمال خط عرض ٣٦ منطقة خالية من الطيران العراقي وفرضت رقابتها الجوية عليها.

ما بدأ كأجراء موقت لاحتواء ازمة النزوح الكردي اتسع بحكم الضرورة بعد انسحاب الادارة الحكومية العراقية، ليصبح ادارة كردية مستقلة. شمل انسحاب الادارة العراقية معظم المناطق الكردية بما فيها مناطق جنوب خط ٣٦، ومع الانسحاب العراقي تخلت بغداد عن مسؤوليتها الادارية والمالية والغذائية تجاه سكان المنطقة الكردية، ففي اكتوبر ١٩٩١ توقفت بغداد عن دفع رواتب الموظفين في المنطقة الكردية وخفضت تخصيصات المنطقة الغذائية الى الربع الى ان الغتها تماما، وتطور هذا الانسحاب بعد فشل المفاوضات الحكومية-الكردية الى حصار اقتصادي لتلك المنطقة.

لقد تعاملت الدول الغربية مع الوضع الكردي الجديد في العراق كحالة موقتة الى ان يحسم مصير النظام في بغداد. ولكن استمرار النظام في بغداد خلق الحاجة الى مؤسسات اكثر ديمومة، فانتقلت مسؤولية اغاثة اللاجئين الاكراد من قيادة قوات التحالف الى هيئات

الامم المتحدة في ٧ حزيران ١٩٩١، ودخلت هذه بدورها في مفاوضات مع الحكومة العراقية بشأن تنظيم تلك الاغاثة بشكل قانوني يعترف بسيادة العراق، الامر الذي حد من قدرة تعاون هذه الهيئات مع الادارة الكردية الجديدة، وبالذات مع الحكومة الكردية المنتخبة، مما خلق في الواقع ادارتين في كردستان العراق، الاولى كردية ولكنها منقسمة وبدون امكانيات مالية، واخرى دولية على شكل هيئات دولية ومنظمات غير حكومية تملك بعض المصادر المالية.

مصاعب الادارة الكردية

تحت ضغط فشل المفاوضات الحكومية-الكردية في اذار ١٩٩٢، وضرورة قيام ادارة كردية محلية، اتجهت الاحزاب الكردية الى اجراء انتخابات برلمانية في ايار ١٩٩٢ بامل حسم الصراع بين الحزبين الكبيرين وانتخاب سلطة برأس واحد.

فشلت الانتخابات في حسم الصراع بين الاطراف الكردية الرئيسية، وطعن الطرفان الرئيسيان بنزاهتها ولكن تحت وطأة الخوف من نتائج اعلان فشلها، اتفق الطرفان على تعليق خلافاتهما من خلال اعتماد مبدأ التناصف في السلطة والادارة الى ان يتم اعادة اجراء الانتخابات وبالذات انتخاب الرأس الواحد.

وهكذا ولدت الادارة الكردية وهي مشلولة بحكم الانقسام الناشىء من سياسة تناصف المسؤولية والقرارات، ومما زاد من سلبية سياسة التناصف هو الغاء دور المعارضة البرلمانية، فأضطرت بعض الاحزاب الصغيرة كالحزب الاشتراكي، الى الانصهار باحد الحزبين الرئسيين، والتجأ البعض الاخر كالحركات الاسلامية والتركمانية الى الاستعانة بدول مجاورة لمساندتها. وبغياب الممارسة الديمقراطية اصبح تعاون مثل هذه الاحزاب مع تركيا او ايران مبررا خاصة وان الحزبين الكبيرين تعاونا في السابق مع ايران وحتى تركيا.

ومن الناحية الثانية، اكدت الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة بانها ليست بصدد الاعتراف بالحكومة الكردية الاقليمية الجديدة، ويعود امتناع رئيسي الحزبين الرئيسيين، برزاني وطالباني عن المشاركة في الحكومة الاقليمية لرفض الدول الكبرى الحوار معهما بصفتهما الحكومية الجديدة. كما لم توافق الامم المتحدة، على ان يسمح للادارة الكردية بالحصول على الاموال العراقية المجمدة، او حتى رفع الحصار عن المنطقة الكردية. والاموال التي توفرها المنظمات الدولية وغير الحكومية للاغاثة استمر صرفها بشكل مباشر من قبلها وليس عبر الحكومة الكردية الجديدة مما حرم الادارة الكردية من مصدر مالي، وبالتالي زاد من عجزها.

وتضخم هذا العجز الاداري في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية في المنطقة الكردية "المستقلة"، الناجم عن التضخم والارتفاع الجنوني للاسعار والحصار الدولي والحكومي المزدوج. فهناك ما يقارب ١٦٠ الف موظف على ملاك الادارة الكردية يعتمد على رواتبهم البالغ معدلها ٣٥٠ دينار، اكثر من مليون كردي. والكلفة الاجمالية لهذه الرواتب تشكل ثلث ميزانية الحكومة الاقليمية البالغة ١,٣٧ بليون دينار عراقي. وبذات الوقت يعتمد حوالي ٧٥٠,٠٠٠ كردي على الاغاثة المباشرة التي تقدمها المنظمات الدولية-التي لاسباب دبلوماسية وسياسية-لاتتعاون مباشرة مع الحكومة الكردية، الامر الذي اضعف من هيبة الحكومة الكردية وجعل من تلك المنظمات بديلا بالنسبة للمواطن الكردي.

التناقضات الداخلية الكردية

ان الازمة الاقتصادية عمقت التناقضات والانقسامات التقليدية في المجتمع الكردي.

- فالمساعدات الانسانية تم تركيزها في المناطق الآمنة، التي تشمل دهوك وزاخو وعقرة الواقعة تحت نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، بينما المناطق التي تخضع لسيطرة الطالباني كالسليمانية ليست ضمن المنطقة الامنة وطالما اهملت من حيث المساعدات الانسانية. ان هذا التباين في الدعم الاقتصادي زاد من حدة الاختلاف بين الحزبين الحاكمين.
- وبفشل الحزبين في خلق ادارة شاملة قادرة على ادارة المنطقة ككل، اندفع الطرفان الى تكريس نفوذ كل منهما على حساب فعالية وهيبة الادارة الحكومية الجديدة.
- ان الضائقة الاقتصادية انعكست اجتماعيا من خلال تصاعد الصراعات على مصادر المياة والاراضي، اضافة الي السرقات والجرائم. واصبحت المعدات الصناعية وغيرها من معدات الحكومة العراقية سلع تجارية تهرب للخارج.
- ففي غياب ادارة فعالة استرجع العديد من "المستشاريين" والقوات المتعاونة سابقا مع نظام بغداد، سلطتهم اعتمادا على قدراتهم المالية، اضافة الى استغلالهم صراع الحزبين الرئيسيين من خلال التحالف مع هذا الطرف او ذاك. واصبح للبعض منهم، كتحسين شاويش، مليشيا خاصة به في منطقة جمجمال. وبذات الوقت تعمق الصراع بين الملاكين والفلاحين، كما حصل في منطقة بشدر حيث طردت الحركة الفلاحية مالكي الاراضي بالقوة. ويبدو ان الحادث الذي اشعل فتيل القتال بين الحزبين الرئيسيين في الاول من ايار كان بسبب صراع على ارض بين ملاكيها السابقين والفلاحين راح ضحيته المالك علي حسو ميرخان البرزاني.

التحفظات التركية والايرانية

لاتقبل ايران وتركيا فكرة كيان كردي مستقل او حتى شبه مستقل يمتد تأثيره الى اكراد بلديهما. وكان تعاون البلدين مع بعض الاطراف الكردية مشروطا بضمان مصالح البلدين.. فالتعاون التركي مع بعض القيادات الكردية العراقية اشترط عدم التعاون مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، ومع ذلك استمرت الغارات الجوية والعمليات العسكرية التركية داخل كردستان العراق منذ اب ١٩٩١. وليس مستغربا ان تقوم ايران بدعم احزاب وتكتلات سياسية كردية تحت غطاء اسلامي، وقد برز الى السطح اليوم اكثر من اربعة احزاب اسلامية، اذكر منها، الحركة الاسلامية في كردستان العراق بقيادة الشيخ عثمان عبد العزيز، وحزب الله الثوري بقيادة ادهم البرزاني، حزب الله بقيادة الشيخ خالد البرزاني، اضافة الى الحزب الاسلامي الكردستاني الذي هو امتداد لحركة الاخوان المسلمين. ومع ذلك قامت القوات الايرانية البرية في اذار ١٩٩٣، بهجوم داخل الاراضي العراقية الكردية، وفي نيسان ١٩٩٣ دمرت الطائرات الايرانية قرية بشديشان في منطقة بشدار الواقعة شمال محافظة السليمانية وذلك بعد بضعة اشهر من اعادة بنائها. وعلى الرغم من ان هذه القرية تقع شمال خط عرض ٣٦، الا ان الهجوم الجوي لم يلق اي معارضة من قوات التحالف الغربي وكذلك الحال بالنسبة لهجوم الطائرات التركية التي تنطلق اصلا من قواعد التحالف الجوية.

الخروج من مأزق الجمود وحالة اللاحل

ان الاقتتال الكردي- الكردي الاخير يمثل خيبة امل كبيرة للمعارضة العراقية، خاصة المؤتمر الوطني العراقي، الذي علق الكثير من الامال على دور الاكراد العراقيين والتجربة الكردية "الديمقراطية" في اسقاط النظام الحاكم في بغداد.

والامر الذي زاد من مرارة الخيبة هو ضخامة الهالة الاعلامية التي اسبغها الخطاب السياسي والاعلامي للمؤتمر الوطني العراقي وبالذات الطرف الكردي على التجربة "الديمقراطية" في شمال العراق. وان تداعي بعض اطراف المعارضة اليوم الى اصدار بيانات و"فاكسات" النصح والتمني لا تحقق مخرجا للمأزق الكردي القائم، والذي يشكل الاقتتال الاخير احد مظاهره، كما ان اعتقاد البعض ان خلاص الحركة الكردية يكمن في انهاء ثنائية القطبين (البرزاني والطالباني) عن طريق ازاحة احدهما بالقوة، هو- على افتراض حسن النية- تبسيط اقرب الى الجهل بواقع الاكراد، فقد حاول الطرفان الغاء احدهما للأخر عبر ربع القرن الماضي دون جدوى.

كما ان محاولة البعض تحميل الديمقراطية مسؤولية الفشل، وادعاء عدم اهلية الاكراد للممارسة الديمقراطية هو تغطية لفشل ممارسة الحزبين بسبب اعتماد تناصف الهيمنة باسم "الديمقراطية" والغاء شرعية ودور المؤسسات الحكومية ومشاركة الاخرين، وعليه ليس غريبا غياب الحكومة والبرلمان الكرديين عن كامل الاحداث الدامية.

ومحاولة تحميل الدول المجاورة المسؤولية هو نوع اخر من الهروب من المسؤولية والمراجعة.. نعم ان للدول المجاورة -تركيا وايران- مصالح تختلف مع تطلعات الحركة القومية الكردية في العراق ولكن الحكمة السياسية تملي على الطرف الكردي تفهم هذه الاختلافات وعدم زج الاختلافات الداخلية في اتون الخلاف الاقليمي. فاليوم وبعد كل هذه التجارب المرة لانقرأ في ادبيات الحزبين الرئيسيين سوى التبرير وتحميل الاخرين مسؤولية الاخطاء.

ان تغييب القوى السياسية الاخرى بسبب سياسة التناصف حرم الاكراد من قوى وطنية ثالثة ورابعة تساهم في خلق حالة من توازن المصالح تمنع الوصول الى الطريق المسدود. والدور البارز الذي لعبه عرب عراقيون من قادة المؤتمر الوطني (شيوعيون، حسن النقيب واحمد الجلبي) في التوسط بين الطرفين يؤكد هذه الحالة.

ان المراجعة المطلوبة لا تقتصر على الطرف الكردي، بل هي مطلوبة عراقيا. ويجب ان تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

اولا، الاستقرار الموقت الذي فرضة التدخل الدولي في كردستان العراق ليس حلا مقبولا للمشكلة الكردية ولا للعراق ككل، وان الزمن ليس بالضرورة لصالح اكراد العراق. فطالما قال قادة الاكراد ان كردستان العراق ليست افغانستان او صوماليا، ولكن حالة الانتظار دون امل بحل واضح فجرت صراعا قبليا وحزبيا يذكرنا بأفغنستان.

ثانيا، ان اختلاف دول الجوار-تركيا وايران وسوريا- مع بغداد يتفاوت بالدرجة و المنطلق والبعض منها-خاصة تركيا- قد يجد مبررا للمصالحة، ولكنها تتفق جميعا في رفض المشروع القومي الكردي، واللجوء لامريكا لمعادلة دول الجوار، هو كالمستجير بالرمضاء من النار. ان واشنطن بصدد تسوية حسابات مع نظام صدام حسين وليست معنية باقامة كيان كردي، مستقل او ذاتي، وتجربة ١٩٧٥ التي فرطت بها واشنطن بمصالح الاكراد من اجل تسوية ارضت ايران الشاه قريبة للاذهان.

ثالثا، اجماع دول التحالف اخذ يتراجع تحت تأثير عدد من العوامل، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة لاتزالان مصرتين على موقفهما من ابقاء حالة الحصار والجمود القائمة في العراق، الامر الذي يعني استمرار (Stalemate)الجمود القائم على حالة اللاحل، فصدام اصبح في الحكم ضعيفا لايملك القدرة على التهديد، ولكن بذات الوقت ليس هناك طرفا عراقيا قادرا على اسقاطه ولا طرفا دوليا مستعدا للتضحية بشريا لتحقيق هذا الهدف. والاكراد بالرغم من كونهم على ارضهم تحولوا للاجئين بحاجة الى صدقات الاخرين. بينما اصبح للامريكان وحلفائهم موطىء قدم عسكري في العراق.

رابعا، المشروع القومي الكردي دخل ذات النفق المسدود الذي وصله المشروع القومي العربي في العراق عندما جعل من الاهداف القومية بديلا عن بناء عراق مستقل ديمقراطي. ويبدو ان بعض الاكراد يكرر التجربة وذلك بتغليب البعد القومي على البعد العراقي القائم على الديمقراطية للجميع. واذا كانت الدعوة الى وحدة العراق مع اي بلد عربي هي اليوم اقرب الى الاماني منها الى الواقع، فان الحديث عن كردستان الجنوبي (اشارة الى وحدة كردستان المجزئة بين تركيا وايران والعراق وسوريا) هي استفزار لمشاعر العداء لقوى اقليمية ستجد في حرمان هذا الشعب من حريته وحقوقه الديمقراطية امرا ضروريا لمنع المشروع القومي الكردي. وبذلك سيكون الكردي العراقي كالعربي العراقي الذي باسم الوحدة مع مصر فرط بالمطاليب الديمقراطية وكرس الدكتاتوريات العسكرية فاضاع الوحدة والديمقراطية بذات الوقت. وان تعايش عرب واكراد العراق في صيغة ديمقراطية هو دعم لنضال اكراد تركيا وايران من اجل الديمقراطية في بلديهما، وسيكون الطموح القومي للعرب او الاكراد اقرب للمنال في مناخ ديمقراطي يعم المنطقة منه في ظل الدكتاتوريات.

وبما ان الضرورة فرضت علينا، عربا وكردا واقليات، العيش سوية فيتوجب عندئذ السعي لايجاد صيغة تسمح بالتعايش المشترك. وبغياب ارادة العيش المشترك بين ابناء هذا البلد سنجد انفسنا امام خيارين لا ثالث لهما، عراق دكتاتوري باسم الحفاظ على وحدة البلاد وامنها يسلب الشعب حريته. او عراق ضعيف موحد شكلا ومنقسم فعلا، عراق حروب الطوائف والقوميات والقبائل، العراق القاصر الذي سيبقى بحاجة الى الوصاية الاجنبية.

عراقية الحل من خلال انتخابات بأشراف الامم المتحدة

ان عراقية الحل تفترض، اولوية المطالبة بالديمقراطية ، على اي شعار قومي او طائفي اخر مهما كانت مبرراته. ان المطالبة بالديمقراطية شيء والسعي من اجل السلطة شيء اخر وما تمارسه اطراف المعارضة العراقية هو سعي للأستحواذ على السلطة وليس الديمقراطية، ان السعي من اجل السلطة في ظل اللعبة الديمقراطية امر مشروع، ولكن السلطة باي ثمن هي سلطة بدون ديمقراطية.

المطلوب دمقرطة التجربة الكردية والمعارضة العراقية اولا من اجل تحقيق بديل ديمقراطي في كل العراق، وتكمن الخطوة الاولى في توصل الاطراف الكردية لقناعة باجراء انتخابات برلمانية جديدة في كردستان باشراف الامم المتحدة واطراف دولية حيادية، ان نجاح هذه التجربة سيوفر آلية مناسبة لحل يشمل كل العراق. ■

تقرير عن الاقتتال الكردي في كردستان العراق

تطور القتال كما جاء في الصحافة

□ الحياة ، ٧ آيار ١٩٩٤- عقد ليل الخميس- الجمعة اجتماع ثلاثي في منزال طالباني في اربيل بين السادة احمد الجلبي رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني الموحد وفؤاد معصوم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ونيتشيرفان عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني واتفقوا على تنفيذ اجراءات عدة لتعزيز السلام، ومنها منع اي تحركات غير مخولة لقوات الطرفين، واعتمدت ضوابط للسلوك وحددت خطوط لايجوز لاي قوات عبورها بين المحافظات. وشكلت لجنة امنية مكلفة الحفاظ على الامن والهدوء في اربيل باشرت اعمالها فورا.

الى ذلك عقد اجتماع اخر في الليلة نفسها بين المكتبين السياسيين للحزبين في حضور ممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي وحزب كادحي كردستان اقر قرارات واجراءات عدة لتكريس التطبيع وازالة جميع المظاهر المسلحة باستثناء تلك التي تقرها ادارة الاقليم.

واضافت ان اللجنة المشتركة بين الحزبين المكلفة بتطبيع الاوضاع في محافظة دهوك واصلت اجتماعاتها في مقر المحافظ وكان مقررا ان تنتهي امس عملية اخلاء المقرات واعادتها الى اصحابها واطلاق المحتجزين.

ويذكر ان عملية اعادة اخلاء المقرات واعادتها الى اصحابها واطلاق المحتجزين انجزت في السليمانية منذ الاربعاء الماضي واكدت مصادر الحزبين والمؤتمر الوطني لـ الحياة انه لم يقع امس اي حادث يعكر صفو الامن في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الادارة الكردية.

□ الاثنين ١٩٩٤/٥/٩، وكالات، قال مسؤول كبير في الامم المتحدة امس ان الاشتباكات هدأت بين الجماعات الكردية المتناحرة في شمال العراق ولكن الوضع مازال متوترا للغاية.

وقال فيكتور والروس نائب منسق الامم المتحدة في العراق لرويتر "لم تقع اي اشتباكات حتى الان (امس) ولكن الوضع ما زال متوترا للغاية". وكانت اشتباكات شرسة اندلعت الاسبوع الماضي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الاكراد في شمال العراق بين مقاتلي الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني.

وقال ان الامم المتحدة قيدت تحركات افرادها في المنطقة وان عمليات توزيع امدادات الاغاثة الى الاكراد توقفت نتيجة للاشتباكات. واستطرد قائلا "قيدنا حركة العاملين في برنامج الاغاثة الانساني ولانشجع على السفر". واضاف ان ٢٥٠ شخصا من حراس الامم المتحدة و ١٠٠ عامل في المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المنطقة في امان.

□ الثلاثاء ، ١٠ ايار ١٩٩٤- طهران ، اف. ب، افادت وكالة الانباء الايرانية امس الاثنين نقلا عن "مسؤول كبير" في الحزب الديمقراطي الكردستاني ان ٢٨٠٠ شخص قتلوا في المعارك التي وقعت خلال الايام الماضية في شمال العراق بين تنظيمات كردية متناحرة.

ولم تكشف الوكالة هوية هذا المسؤول واضافت نقلا عنه ان المعارك تستمر اليوم (الاثنين) في "بعض المناطق" التي لم يحددها وذلك، رغم اتفاق ابرمه المكتبان السياسيان" في التشكيلين الرئيسين المتنازعين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. واضاف المصدر ذاته ان ٨٠٠ مدني، من بينهم نساء واطفال، قتلوا في هذه المعارك التي اسفرت ايضا عن خسائر مادية تقدر بملايين الدولارات اذ اصيب العديد من المباني العامة بـ "اضرار بالغة". واستنادا الى مصادر ايرانية وكردية متطابقة في طهران فان الاشتباكات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني المدعوم من الرابطة الاسلامية الكردستانية بزعامة الملا عثمان عبد العزيز توسعت السبت والاحد لتشمل معظم المناطق الحدودية مع ايران، بعد اسبوعين شهدا سلسلة من الحوادث المتفرقة بين الطرفين.

واستنادا الى معلومات وردت الى طهران ولاتزال غير واضحة تماما يبدو ان المعارك تتركز بشكل خاص في محافظة السليمانية وفي محيط بلدتي راوندوز ودهوك.

من جهة اخرى اكدت وكالة الانباء الايرانية امس الاثنين نقلا عن "مصادر كردية" لم تكشفها ان سكان شمال العراق "سيحتاجون الى مساعدة طارئة اذا استمرت المعارك". ونقلت وكالة الانباء الايرانية عن المصادر ذاتها ان "السكان في بعض البلديات لم يتمكنوا من الخروج من منازلهم منذ ايام عدة والاسواق مقفلة ولايمكن التنقل على الطرقات لانها خطرة". واكدت المصادر عنها ايضا ان مقاتلي الرابطة الاسلامية وحزب الله الكردي شاركوا في القتال الى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني".

واكد ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني صلاح رشيد لوكالة فرانس برس ان المعارك توقفت لكن ما تزال هناك "مناوشات منعزلة" يجري العمل الان لاحتوائها. وقال رشيد في اتصال هاتفي اجرته معه وكالة فرانس برس من قبرص ان هناك فقط "مناوشات منعزلة" ما زالت دائرة بين التنظيمين الكرديين في منطقة راوندوز شمالي اربيل.

ونفى مسؤول كردي مشاركة الرابطة الاسلامية لكردستان المقربة من ايران في المعارك ما عدا في منطقة حلبجة يوم الجمعة . واضاف ان اتفاقا ابرم في الرابع من ايار بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللذين يسيطران معا على كردستان العراقية وقد بدأ يعطي ثماره. واكد رشيد ان "النزاع ليس له بعد سياسي"وان المناوشات بدأت بخلاف على قطعة ارض في قلعة دزة ئي القريبة من الحدود الايرانية.

□ ١٠ ايار ١٩٩٤- الحياة، لندن-اكد الزعيمان الكرديان السيدان جلال الطالباني ومسعود بارزاني لـ الحياة، حرصهما على تنفيذ الاتفاقات بين حزبيهما، خصوصا اتفاقا وقعاه و المؤتمر الوطني العراقي الموحد ليل الاحد-الاثنين ينص على تسريع عمليات التطبيع في المناطق التي شهدت اشتباكات بين مقاتلين من الحزبين في شمال العراق، ويقضي الاتفاق باستكمال التطبيع في غضون ٣ ايام.

وفي السياق ذاته انتقد المسؤول العراقي المعارض "المبالغات الايرانية" في شأن الوضع في كردستان العراق، بينما اتهم مسؤولون

في الحزبين الكرديين الرئيسيين، في تصريحات للحياة، طهران بانها تسعى الى "اثارة الفتنة". ونفوا معلومات نقلتها امس وكالة فرانس برس عن وكالةالانباء الايرانية الرسمية التي نسبت الى "مسؤول كبير" في الحزب الديمقراطي الكردستاني ان ٢٨٠٠ شخص قتلوا في المعارك في شمال العراق.

▫ الجمعة ١٣ آيار ١٩٩٤- فرانس برس- صلاح الدين- من كريستينا كارير، ادت المعارك بين الحزبين الكرديين البارزين في شمال العراق الذي تسيطر عليه قوات البيشمركة المعارضة للنظام العراقي الى انقسام المناطق الكردية الى منطقتين متنازعتين.

وتحدثت مصادر المتنازعين عن سقوط اكثر من مئة قتيل في المواجهات التي استمرت اياما عدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الحزبين الكرديين العراقيين الرئيسيين المتحالفين في مواجهة نظام الرئيس العراقي صدام حسين.

وذكرت مصادر الاتحاد الوطني الكردستاني ان مشادة فردية كانت السبب المباشر في اندلاع المعارك. واثر هذه المعارك التي توقفت بعد التوصل الى اتفاق تم ابرامه الاحد برعاية المؤتمر الوطني العراقي وهو ائتلاف يسعى الى تجميع كافة فصائل المعارضة، بات الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على شمالي غرب المنطقة الكردية وخصوصا محافظة دهوك في حين يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على جنوبي شرقها خصوصا محافظة السليمانية.

اما المنطقة الوسطى بين هاتين المنطقتين والمتمثلة في محافظة اربيل فيتقاسمها الحزبان مع المؤتمر الوطني العراقي الذي يقع مقره في مدينة صلاح الدين القريبة من مدينة اربيل عاصمة المحافظة.

وينص احد بنود اتفاق الاحد، وهو البند الوحيد المطبق حتى الان، على تمركز عناصر مسلحة تابعة مباشرة للمؤتمر الوطني العراقي على الحواجز العسكرية في المنطقة الوسطى اضافة الى عدد متساو من العناصر غير المسلحة من الحزبين المتنازعين وعناصر مسلحة من البيشمركة تابعة لمنظمات كردية اخرى.

واكد مقاتل يحمل شارة المؤتمر الوطني العراقي على احد هذه الحواجز بين اربيل وصلاح الدين لوكالة فرانس برس انه ليس كرديا انما عربي. وقال كنعان مكية المسؤول في المؤتمر الوطني العراقي ان الائتلاف اختار المقاتلين المنتشرين على الحواجز من عناصر وحدة تم تجنيدها خلال السنتين الاخيرتين وتتألف بشكل خاص من شيعة عراقيين من جنوب العراق. اما البندان الباقيان الواردان في اتفاق ٨ ايار فلم يتم تطبيقهما بعد، وينص احدهما على الافراج، تحت اشراف المؤتمر الوطني العراقي عن جميع الاسرى من الجانبين، وقال مكية ان الحزب الديمقراطي الكردستاني فقط قام بتقديم لائحة تضم ٩٧ اسما. ويدعو البند الاخير الجانبين الى احترام الاتفاق السابق المبرم في الرابع من ايار والذي ظل حبرا على ورق. ونص هذا الاتفاق على اعادة المقار التي استولى عليها كل جانب من الطرف الاخر.

واكد مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني لوكالة فرانس برس ان حزبه "لم يهاجم" مقار الاتحاد الوطني الكردستاني في محافظة دهوك. واوضح "لقد اكتفينا بمحاصرتها" لارغام الاشخاص المتواجدين فيها "على تسليم انفسهم دون مواجهة".

وقال متحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني محمد توفيق ان رجال حزبه "اضطروا الى احتلال" مقار الحزب الديمقراطي الكردستاني في محافظة السليمانية بعد ان "تعرضت جميع مكاتب الاتحاد الوطني الكردستاني للهجوم" من قبل مقاتلي البرزاني في منطقة دهوك. وافادت مصادر من الطرفين المتنازعين ان معظم الضحايا سقطوا عندما استولى الاتحاد الوطني الكردستاني على بلدتي قلعة دزه ورانيه القريبتين من الحدود الايرانية (في محافظة السليمانية) في الثاني من ايار. وقتل ١٢ شخصا في كل من مدينة السليمانية ومدينة صلاح الدين.

نشرت وكالة الانباء الايرانية (الاثنين ١٩٩٤/٥/٩) من طهران حصيلة تحدثت عن مقتل ٢٨٠٠ شخص على الاقل. ومن جهة ثانية افادت مصادر ايرانية وكردية في طهران ان الرابطة الاسلامية الكردستانية (المؤيدة لايران بزعامة الملا عثمان عبد العزيز) شاركت بفاعلية في المعارك عبر مساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولكن الاتحاد الوطني الكردستاني نفى مشاركة قوات الرابطة في المعارك عدا في منطقة حلبجة القريبة من الحدود الايرانية.

▫ الحياة ١٩٩٤/٥/١٦-اكد السيد كنعان مكية عضو لجنة تبادل الاسرى التي شكلها "المؤتمرالوطني العراقي الموحد" في كردستان العراق ان الوضع الامني في المنطقة "مستتب" بعدما توقف القتال منذ عدة ايام، وقال "الامور تسير نحو الاحسن ولكن القلق مستمر".

واوضح في مكالمة هاتفية اجرتها معه الحياة في صلاح الدين ان المجموعات الرئيسية من المحتجزين اطلقوا على النحو التالي ١٠٥ اشخاص في عقرة (محافظة دهوك) و ٤٠ شخصا في صلاح الدين (محافظة اربيل) و ١٢ شخصا في حرير (محافظة اربيل) و ٩٦ شخصا في السليمانية.

وقال انه واعضاء اللجنة الثلاثية يواصلون الاتصالات بالمسؤولين في المنطقة. واشار الى انه كان مقررا ان يتوجه الى السليمانية الاسبوع الماضي للاشراف على اطلاق محتجزين ينتمون الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تسيطر قواته على المدينة، قرر جلب المحتجزين الى شقلاوة حيث اطلقهم هناك بالفعل. وقال ان الحزب الديمقراطي كان سلمه لائحة تضم اسماء ٩٦ محتجزا في السليمانية اطلق منهم في شقلاوة ١٥ قياديا واكد له الاتحاد ان البقية اطلقوا في السليمانية نفسها. واضاف انه مازال يحاول التوجه الى السليمانية، التي قطع الاتصال الهاتفي بينها واربيل، ليطلع شخصيا على الوضع فيها.

وتابع انه لايستبعد استمرار حالات خطف فردية في بعض المناطق. وقال انه زار قلعة دزه التي بدأ النزاع فيها ورانية المجاورة اللتين تقعان قرب الحدود مع ايران وشهدتا بداية القتال مطلع الشهر الجاري "وكان الوضع فيها جيد جدا". وتابع "زرت سبعة اشخاص محتجزين واطلقوا واكدوا لي ان النزاع الذي تورطوا فيه هو ذو طابع شخصي ولا علاقة له بالسياسة".

وقال مكية ان "شاهد عيان اكد لي ان شخصين اعدما في اثناء القتال في قلعة دزه". وكان نزاع في مطلع الشهر الجاري على ملكية ارض في قلعة دزه تورط فيه انصار الحزبين الرئيسيين، ادى الى اندلاع قتال بين الطرفين امكن احتواءه بسرعة ولكنه اسفر عن فرض الاتحاد الوطني الكردستاني سيطرته على السليمانية والحزب الديمقراطي على دهوك. ■

الامم المتحدة والموقف التركي

من الاقتتال الكردي في كردستان العراق

الموقف التركي من الاقتتال

١٩٩٤/٥/١٨-انقرة، رويتر، حذرت تركيا المنظمات الكردية العراقية انها لن تقف مكتوفة الايدي حيال نزاعاتهم الداخلية اذا تعاون احد منها مع حزب العمال. وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية التركية فرحات اتامان "ان تركيا اخذت موقفا حياديا في النزاع وترغب ان تستمر على هذا النحو". واضاف محذرا "لكنها لن تبقى على هذا الحياد اذا تعاون احد من الطرفين المتناحرين مع منظمة حزب العمال الارهابية". ولم يدل باي معلومات حول الاسلوب الذي ستستعمله تركيا للرد.

٢٤ / ١٩٩٤/٥، انقرة- اف ب. اعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل امس الاثنين في كيمير في محافظة انطاليا ان انقرة ستجري اتصالات مع قيادتي الحزبين الرئيسيين في شمال العراق، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، من اجل التوصل الى "حل سلمي" للنزاع بينهما.

واضاف في مؤتمر صحافي عقده في هذه المدينة الساحلية حيث يمضي اجازة عيد الاضحى، "نحن عازمون على الاتصال بزعيمي اكراد العراق مسعود بارزاني وجلال طالباني للتوصل الى حل سلمي بينهما". لكن وكالة الانباء التركية نقلت عن ديميريل قوله ان هذه المبادرة التركية "لاتعتبر وساطة".

واعرب ديميريل عن قلقه من تقارير افادت ان الاتحاد الوطني الكردستاني ينوي التحالف مع حزب العمال الكردستاني. وقال :"نحن حريصون على التوازنات" القائمة بين المجموعات الكردية العراقية "ويجب عدم الاخلال بها على حساب تركيا والشعب (الكردي العراقي) الذي نسعى الى حمايته عبر القوة المتعددة الجنسيات".

وكانت تركيا حذرت الاربعاء الماضي من التعاون مع حزب العمال الكردستاني. وقال ناطق باسم وزارة الخارجية التركية فرحات اتامان ان "تركيا حافظت على حيادها في المواجهات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ولكن في حال قيام تنسيق بين اي من هذين الحزبين والمنظمة الانفصالية (حزب العمال الكردستاني) لن يكون بامكانها الاستمرار في موقفها الحيادي".

الامم المتحدة والاقتتال الكردي

الاربعاء ١٩٩٤/٥/١٨، اف ب. حذر المنسق الامني للامم المتحدة في شمال العراق الخاضع لسيطرة الاكراد زعماء اكبر حزبين كرديين من ان المعارك التي دارت بينهما قد تترك انعكاسات على المساعدات الدولية المخصصة لهذه المنطقة.

وعلم امس الثلاثاء ان ستافورد كلاري وجه اول من امس مذكرة بهذا المعنى الى الحزبين الرئيسيين.

وادت المواجهات بين قوات البيشمركة التابعة لهذين التنظيمين منذ بداية ايار الى سقوط ١٠٠ قتيل على الاقل.

وكتب كلاري في مذكرته التي سلم وكالة فرانس برس نسخة عنها ان على "قيادتي الحزبين المعنيين (بالنزاع) ان تدركا ان المجتمع الدولي، عندما اختار البقاء في شمال العراق حيث الغالبية للاكراد لحمايتهم من مخاطر خارجية تهددهم، لم يتخذ هذا القرار كي تقوم (هذه الاطراف) بخوض نزاعات مسلحة في ما بينها".

وقال المسؤول الدولي ان المعارك التي توقفت في بداية الاسبوع الماضي لابد وان تترك انعكاسا سلبيا على حجم المساعدة المقدمة من قبل المجتمع الدولي الى اكراد العراق.

واكد من جهة اخرى ان برنامج المساعدات التي تنظمها الامم المتحدة "تضررت كثيرا" بسبب المعارك التي اندلعت اثر نزاع وصفته الاطراف الكردية بانه "فردي". واوضح ان البرامج التي تنفذها الامم المتحدة لتزويد المدن وعدد كبير من القرى بالمياه توقفت كما توقفت برامج توزيع المساعدات الغذائية وتضررت الخدمات الطبية في شكل كبير.

وعلم من مصادر المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال العراق ان بعضها اضطر الى وقف نشاطاته بضعة ايام لكن من دون ان يؤدي ذلك الى تعطيل البرامج التي تقوم بتنفيذها. واكد مسؤولون في هذه المنظمات انهم لا ينوون وقف نشاطاتهم، لكن برونوين لويس مسؤول منظمة "سيف ذي تشيلدرن" (انقذوا الاطفال) اكد ان "الاحداث الاخيرة جعلت من الصعب تنفيذ برامج جديدة" في المنطقة الكردية.

كذلك استدعى ابرهارد والد المدير المعين حديثا لمكتب الماني مكلف تنسيق نشاطات المنظمات غير الحكومية الالمانية الى المانيا بعد نهب مكاتبه في شقلاوة في محافظة اربيل حيث وقعت معارك عنيفة.

هاني الفكيكي، نائب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر العراقي ينتقد سياسة التناصف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين

الحياة ٧ آيار ١٩٩٤- صرح السيد هاني الفكيكي الى "الحياة" امس بان "سياسة توزيع النسب والحصص مناصفة بين الحزبين لم تثبت فشلها فقط بل بدأت تشكل اخطارا جدية على التجربة الديمقراطية ومستقبلها ومستقبل العراق. وحولت الولاء للوطن والعراق الى ولاءات صغيرة للحزب او العشيرة الامرالذي يستوجب اعادة النظر في كثير من القضايا".

وشدد على ان الاوضاع هدأت في المحافظات الكردية التي شهدت الاشتباكات "لكن هناك مخاوف حقيقة من تجدد الصدامات".

ولم يستبعد الفكيكي، وهو نائب رئيس المجلس التنفيذي لـ المؤتمر الوطني العراقي الموحد، ان تكون وراء القتال الذي اوقع قتلى وجرحى يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين "جهات مغرضة تشجع على استمرار الصدام". وتابع ان "القوى المعادية للتجربة الديمقراطية، في شمال العراق "نجحت في تجنيد كثيرين بسبب البطالة" في هذه المنطقة، مشيرا الى ان "الحصار المزدوج على كردستان العراق جعل المجتمع الكردي مجتمعا هشاً سهل الاختراق، وجعل التجربة الديمقراطية مهددة". وزاد ان الصراع "ليس بين الحزبين" الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، مشددا على ان طالباني "دان هذه الاعمال بشدة، ويتواجد ممثلو الحزبين في كل المحافظات الكردية لضبط الاوضاع، لكن عناصر معادية تحاول تسعير القتال مجدداً".

وشدد الفكيكي على ضرورة "تعزيز الولاء الوطني والقومي وتغليب العام على الخاص"، معتبرا ان ماحدث في شمال العراق "اعطى صورة سيئة عن المعارضة وشعاراتها وخيب امال اوساط كردية وعربية". ورأى ان المناصفة في الوظائف في الادارة الكردية "تلغي موضوعيا سلطة الادارة والحكومة".

بيانات الاحزاب والتنظمات الكردية
بشأن الاقتتال في كردستان العراق

نداءات مسعود البرزاني

- نص برقية مسعود البارزاني بتاريخ ١٩٩٤/٥/١، الى مسؤولي الحزبين في رانية :

الى آزاد قره داغي/ مصطفى جاوره ش/ المكتب السياسي للطرفين من مسعود البارزاني

يجب عليكم التدخل فورا لتهدئة الوضع وعدم السماح لفقدان السيطرة على الامور على ايدي عناصر لامسؤولة. عليكما التحرك معا وكطرف واحد وعدم فسح المجال امام العناصر السائبة. اني احملكما سوية المسؤولية.

- نداء مسعود البارزاني مساء الثلاثاء ١٩٩٤/٥/٣ الى الشعب الكردي

بسم الله الرحمن الرحيم

رغم ما تعرض له حزبنا من اعتداءات كبيرة جدا في قلعة دزه ورانية والسليمانية خلال الايام الاخيرة، وبالنظر الى ان مصير الشعب الكردي يواجه خطرا جسيما للغاية، ولكي لايقع المزيد من المآسي المفجعة، فانني ادعو كافة الاطراف الى المحافظة على الهدوء وايقاف الاقتتال فوراً.

كما ادعو الى عقد اجتماع القيادة السياسية للجبهة الكردستانية غدا، ١٩٩٤/٥/٤ وبحضور المكتب السياسي لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من اجل دراسة الوضع ومعالجته.

لقد ضحينا دوما بمصالحنا الخاصة في خدمة المصلحة العليا للشعب الكردي وكردستان، وها نحن، مراعاة للشعب الكردي، نتخلى مرة اخرى عن حقوقنا وذلك حفاظا على حقوق الشعب الكردي.

وبهذه المناسبة اشكر موقف ومبادرة القوى السياسية والشخصيات الخيرة التي تحملت عناءاً كبيراً وبذلت جهودا مكثفة في هذا المسعى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صلاح الدين ١٩٩٤/٥/٣

- نداء السيد مسعود البارزاني بتاريخ ١٩٩٤/٥/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحاقا بندائنا، ١٩٩٤/٥/٣، لايقاف وحقن الدماء، ورغم النداءات المشتركة للمكتب السياسي للطرفين، ونداء القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية، ورغم تشكيل لجان مشتركة للتنفيذ الفوري وتطبيق نقاط الاتفاقات ومباشرة اللجان بأعمالها المناطة بها، رغم كل ذلك فاننا نسمع هنا وهناك بوقوع بعض الاحداث في مناطق مختلفة بسبب تصرفات لا مسؤولة، مما اثار القلق العميق لجماهير شعبنا كافة.

انني في الوقت الذي ادعو الجميع، خاصة مسؤولي وأمراء الطرفين (ح. د. ك)، الى التصرف بروح المسؤولية، اطلب منهم معالجة تلك الخروقات عن طريق اللجان المشتركة والالتزام بالحلول فوراً.

كما ادعو جماهير الشعب كافة الى الوقوف ضد الخروقات وان تتخذ الموقف منها من اية جهة كانت.

والسلام عليكم ورحمة الله، صلاح الدين ١٩٩٤/٥/٥

محضر اتفاق

بسم الله الرحمن الرحيم

صلاح الدين ١٩٩٤/٥/٨

١- تسليم كافة السيطرات الموجودة على الطريق من اربيل الى حاج عمران والى جسر قنديل وهيزوب، واربيل كويسنجق هيزوب، الى قوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد على ان تتواجد عناصر الامن الداخلي من الحزبين بشكل متساوي وبشكل غير مسلح لمعاونة قوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

٢- تسليم جبل سفين ومداخل شقلاوة ومرتفعات ميراوا الى قوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

٣- اكمال سحب قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني الى ما وراء جسر قنديل، واكمال سحب قوات الاتحاد الوطني الكردستاني الى ماوراء هيزوب غدا.

٤- اطلاق سراح كافة معتقلي الطرفين خلال ثلاثة ايام.

٥- متابعة تنفيذ القرارات السابقة بين الحزبين خاصة اتفاق ١٩٩٤/٥/٤ بمشاركة المؤتمر الوطني العراقي الموحد وبشكل كامل.

٦- يشرف المؤتمر على تنفيذ بنود هذا الاتفاق.

التواقيع:

مسعود البارزاني، اللواء حسن النقيب، احمد الجلبي، جوهر نامق سالم (حدك)، روز نوري شاويس (حدك)، سعدي احمد بيره (اوك)، محسن دزه ئي (حدك)، فريدون عبد القادر (اوك)، فاضل ميراني (حدك) سامي عبد الرحمن (حدك).

بيان صادر عن المؤتمر الوطني العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد في ١٩٩٤/٥/٢٠ اجتماع مشترك بين المكتبين السياسيين للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وبمشاركة الجبهة الكردستانية واشراف المؤتمر الوطني العراقي الموحد برئاسة السيدين كاك مسعود البارزاني واللواء حسن النقيب وتم الاتفاق على :

١- فصل القوات الموجودة في محافظة اربيل.

٢- انسحاب القوات القادمة الى هذه المحافظة وعودتها الى مواقعها السابقة.

٣- تنفيذ الاتفاقات السابقة.

٤- تشكيل غرفة عمليات لتنفيذ هذا الاتفاق مؤلفة من السادة كاك مسعود البارزاني واللواء الركن حسن النقيب وكورسرت رسول والدكتور احمد الجلبي واحد اعضاء الجبهة الكردستانية ويضاف اليها اعضاء من المكتبين السياسيين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حسب الحاجة ويكون مركزها مقر المؤتمر الوطني العراقي الموحد وتباشر عملها ابتداءا من ١٩٩٤/٥/٢١.

الحركة الاسلامية تتهم حزب الطالباني بخرق اتفاق وقف النار في شمال العراق

وقالت الحركة الاسلامية في بيان لها، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٩٤، انه برغم تأكيدات الطالباني بالالتزام بوقف النار واطلاق الاسرى والحفاظ على الامن في الاقليم، الا ان حزبه واصل خرق الاتفاق نصا وروحاً، وحدد بيان الحركة الخروقات في ما يلي:

١- خلافا للبند الاول الذي ينص على (تعهد الجميع بالعمل على طي صفحة الماضي المؤسف) تتعمد قيادة الاتحاد على طعن الاتفاقية وتشويهها والنيل منها، ثم العمل والتأكيد على مواقفهم العدائية تجاه الحركة الاسلامية، حيث خاطب عمر سيد علي مسؤول تنظيم في السليمانية وعضو قيادي في الاتحاد الوطني بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ في تلك المدينة امام مجموعة من كوادرهم وبالاسلوب الآتي: (لماذا كل هذه التساؤلات تجاه الاتفاقية اننا كحزب سياسي مضطرون احيانا وتحت الضغط الدولي والاقليمي علينا التوقيع على بعض الاتفاقيات. ولكن التوقيع على اتفاقية شيء وتنفيذه شيء آخر). وكذلك في تصريح مماثل قال كوردو قاسم عضو قيادي ومسؤول تنظيم شهرزور للاتحاد في مدينة حلبجة الشهيدة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٩ الآتي: (ليس بيننا وبين الحركة صلح بل هدنة مؤقتة فرضت على مام جلال من خلال ضغوط خارجية. اذهبوا واجلبوا لي رؤوس اعضاء الحركة واموالهم حلال لكم).

٢- نقضا للبند الثالث الذي ينص على : (اطلاق سراح جميع الاسرى . .) فان الاتحاد الوطني بدلا من تنفيذ الاتفاقية وذلك باستمرار القاء القبض على الاسلاميين وممارسة عمليات التعذيب بحقهم والاستمرار في اغتيالهم. والدليل على ذلك قاموا بتعذيب الاسير الاسلامي برزان كوبي ثم اغتياله والقاء جثته في اطراف مدينة رانية. ولايزال هناك عشرون عضوا من الحركة الاسلامية مفقودين حتى الان.

٣- انكار العهد والميثاق برفض الاتحاد التقيد بالبند الخامس في الاتفاقية (اعادة المتيسر من الممتلكات المفقودة الى اصحابها) بل على العكس منه تماما قام المسؤولون في الاتحاد ببيع ممتلكات الحركة المغتصبة خاصة المنقولة منها، السيارات واجهزة الكومبيوتر واثاث المقرات والمكاتب في المزاد العلني في اسواق السليمانية واربيل، واما عن الممتلكات غير المنقولة ومنها مقرات الحركة الاسلامية في جميع المدن والقصبات الكردية المحررة، لم يقم الاتحاد باعادتها الى اصحابها او الى اللجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، وبدلا منها غصبه واستحواذه لنفسه، وجعلها مقرات عسكرية ومكاتب سياسية لتنظيمه، ورفع اعلاما ورايات الاتحاد عليها، واما عن حجج رفضه تنفيذ هذا البند هو كالتالي:

أ- اكد ممثل الاتحاد في اللجنة الرقابية على رفضه اعادة هذه الممتلكات بحجة ان القائمة التي قدمتها الحركة بخسائرها هي كبيرة جدا وليس في وسع الاتحاد دفعها.

ب- كما رفض اعادتها بحجة ان المقرات والمكاتب العائدة للحركة داخل المدن هي في الاصل تعود ملكيتها الى حكومة الاقليم، لذا ليس من اللازم والصحة اعادتها الى الحركة، بيد ان الحقيقة هي كالتالي:

ان هذه الابنية والممتلكات في الاصل كانت في حيازة الاجهزة الامنية والعسكرية للنظام فقامت الحركة بتحريرها وحيازتها، كما صرفت عليها المبالغ الطائلة لتعميرها وصيانتها، ثم لو كان الاتحاد صادقا في قوله وحسن النية، لماذا لم يبادر الى تسليمها الى حكومة او برلمان الاقليم، وكذلك لماذا لا يقوم تنفيذا لتحقيق المصلحة العامة باعادة الممتلكات التي يشغلها هو لاسباب حزبية فقط الى المؤسسات الدستورية للاقليم.

وقال البيان، "ان اسباب هذا الموقف العدائي للاتحاد تجاه الحركة الاسلامية وعدم تنفيذه الاتفاقية هي انه توجد وجهات نظر، واختلافات حادة بين القوى والمراكز السياسية التي شاركت في بناء الاتحاد، اذ نجد الخط الماركسي-اللينيني المتشدد والمعروف بـ كومه لي، قد عارض عقد الاتفاقية وابدى استياءه الشديد للتوقيع عليها، والحجة التي يستند اليها هي انه ما دامت قد هزمت الحركة عسكريا وانتهت ميدانيا فليس هناك مبرر وحاجة للجلوس وعقد الاتفاقية معها".

بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني حول اعدام خمسة من قبل قوات الاتحاد الوطني الكردستاني

جاء في بيان صادر عن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، في صلاح الدين، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٩٤، ما يلي:

((ببالغ الاسى فقد اعدمت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني خمسة من الاسرى من انصار حزبنا ليلة ٢١-١٩٩٤/٥/٢٢ وذلك بعد القاء القبض عليهم خلال هدنة لوقف اطلاق النار تم التوصل اليها بموافقة المكتب السياسي للطرفين (ح.د.ك) و (ا.و.ك) ومشاركة الجبهة الكردستانية العراقية وباشراف المؤتمر الوطني العراقي الموحد مساء ١٩٩٤/٥/١٩.

كان الاسرى الشهداء مع عدد اخر من اسرى حزبنا، قد وقعوا بايدي قوات (ا.و.ك) اثر هجومها على مدينة كويسنجق يوم ١٩٩٤/٥/١٩. هذا الهجوم العسكري الذي جاء هو الاخر خرقا لاتفاق اخر لوقف اطلاق النار اعلن عنه يوم ١٩٩٤/٥/١٨.

وقد تدخلت اطراف دولية ومحلية لدى قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني للحفاظ على حياة هؤلاء الاسرى، سواء من الناحية الانسانية كحق من حقوق الانسان وتطبيقا للمواثيق والعهود بصدد اسرى الحروب والنزاعات، او حرصا على وضع حد لسفك الدماء، لان مزيدا من الضحايا قد يؤدي الى تصعيد التوتر السياسي النفسي مما يزيد الاوضاع تعقيدا. فقد تدخلت لهذا الغرض لدى قيادة (ا.و.ك) ممثلية الامم المتحدة في اقليم كردستان العراق، كذلك قيادة المؤتمر الوطني العراقي الموحد، واطراف من الجبهة الكردستانية العراقية، ووجوه اجتماعية وشخصيات دينية في كويسنجق اضافة الى السيد مسعود البارزاني شخصيا والمكتب السياسي لحزبنا، وقد تلقوا جميعا وعودا من قيادة (ا.و.ك) بالحفاظ على حياة هؤلاء المعتقلين.

ولكن التدخلات الانسانية لم تستطع ايقاف مسؤولي (ا.و.ك) من تنفيذ الاعدام رميا بالرصاص بهؤلاء الاسرى الخمسة في سفوح جبل (هيبة سلطان). . . .

هذا اضافة الى استشهاد الاسرى، فقد قامت قوات (ا.و.ك) بنهب بيوت الكثير من اعضاء وانصار حزبنا بما فيها بيوت الشهداء وبيوت المواطنين غير المنتمين، كما ابيد اربعة اطفال من عائلة واحدة من جراء قذيفة سقطت على منزلهم يوم ١٩٩٤/٥/١٩)). ■

تجدد الاشتباكات في شمال العراق واتهامات متبادلة

الحياة الجمعة ١٩٩٤/٥/٢٧، لندن- زهير قصيباتي،

تجددت الاشتباكات في شمال العراق، وقال السيد جلال طالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني لـ الحياة ان "الحرس الثوري الايراني يساند بالقصف المدفعي والصاروخي الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الاسلامية وحزب الله الثوري الذي يقوده ادهم بارزاني". واكد في اتصال هاتفي اجرته معه "الحياة" في مقر اقامته في دمشق ان تركيا فتحت الحدود بين زاخو ونقطة فايدة والموصل و "ان كميات ضخمة من النفط العراقي تنقل الى تركيا خرقا للقرارات الدولية" الخاصة بالحظر على العراق.

ورفض ناطق باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني اتهام الحزب بالتحالف ضمنا مع الحركة الاسلامية، واتهم قوات حزب طالباني بشن "ثلاث هجمات على مواقع الديمقراطي ليل الثلاثاء-الاربعاء وخرق اتفاق وقف النار" الموقع بين حزبي الطالباني والبارزاني.

وقال طالباني ان "الحزب الديمقراطي خرق الاتفاق، وتعرضت منطقة هلشو في قلعة دزه لهجوم من منطقة سريشت الايرانية الاربعاء بمشاركة الحزب والحركة الاسلامية و"حزب الله الثوري" وقدم "الحرس الثوري الدعم المدفعي والصاروخي". وزاد ان قوات الديمقراطي "شنت الاثنين الماضي هجوما في منطقة الجبل الاحمر وكلاو قاسم وبين هريس، ورد الهجوم".

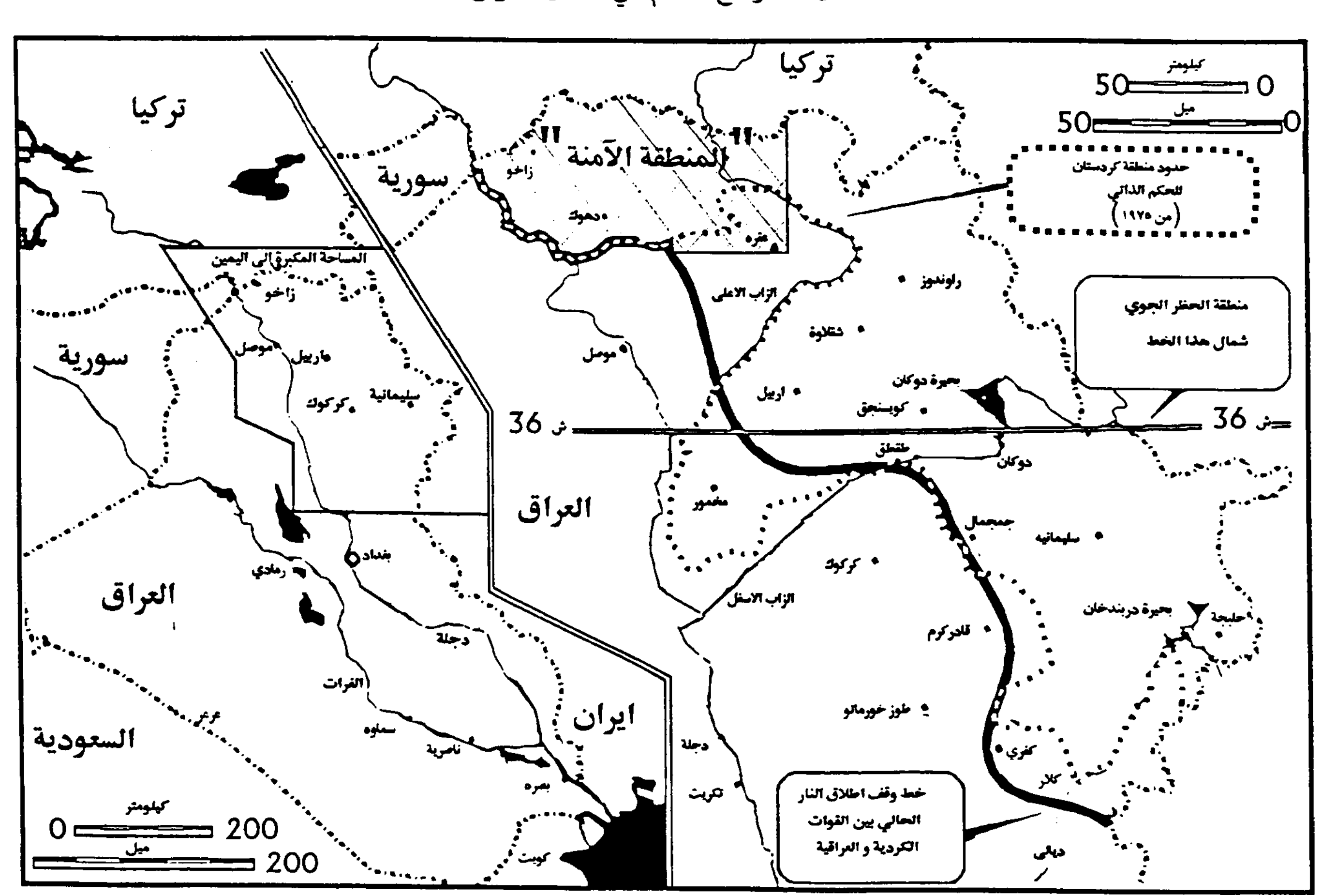
واشار الى ان "التدخل الايراني" في القتال في المناطق الحدودية العراقية-الايرانية "بات واضحا، وطلبنا من السلطات في طهران للتوقف عن دفع جماعات الى داخل مناطقنا، ولكن من دون جدوى".

وتحدث عن تصفية اسرى من مقاتلي الاتحاد الوطني وقال، "قتل عضو في اللجنة القيادية للاتحاد مع ستة من رفاقة وقعوا في الاسر في منطقة حاجي عمران. وقتل امام مرأى من الناس آمر لواء قوات البيشمركة الموحدة ي منطقة عقرة بعد اسره. كما قطعوا اذان اسرى وجدعوا انوفهم ولدينا اشرطة تثبت ذلك". واعرب عن امله بان "تتلغب الحكمة على التعصب، وان ينفذ الاتفاق الذي يشرف عليه المؤتمر الوطني العراقي بسرعة ليستتب السلام وتعود الاخوة". واعرب عن ثقته بان برزاني "يبذل جهدا لانهاء الاقتتال الاخوي الذي نعتبره ضربة موجعة للتجربة الديمقراطية الكردية" في شمال العراق.

واكد انه يريد العودة بسرعة الى المنطقة وسيتبع "اي طريق يمكن ان نسلكه للمساهمة في الحل السياسي". وكانت مصادر الاتحاد الوطني ابلغت "الحياة" ان طالباني طلب من السلطات التركية تأمين طائرة هليوكبتر لنقله جوا في طريق العودة، فيما عزا مصدر في المؤتمر الوطني تأخير عودته الى مخاوف جدية من احتمال تعرضه لاعتداء "مما قد يتسبب في مجازر" في شمال العراق وسط الاجواء المتوترة.

الى ذلك اتهم طالباني حزب بارزاني بـ "منع نقل المواد الغذائية والطبية من زاخو الى اربيل والسليمانية وكركوك". وذكر انه وجه "نداء الى بارزاني لمنع خرق اتفاق" وقف النار. ■

خارطة الوضع القائم في شمال العراق



الاف الاكراد يفرون من تركيا الى شمال العراق

بغداد- رويتر (١١ ايار ١٩٩٤)، قال عبد الله سعيد الذي يعمل بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة لرويتر "تعرفنا في الاونة الاخيرة على ٣,٦٠٠ من الاتراك من اصل كردي وصلوا حديثا لكن السلطات الكردية تقول ان عددهم يزيد على ٦,٠٠٠ شخص". وقال سعيد رئيس بعثة اللجنة في العراق ان اللاجئين ومعظمهم من النساء والاطفال انقطعت بهم السبل ومعهم ماشيتهم واغنامهم بالقرب من مدينة زاخو الكردية بشمال العراق.

وقال "انهم مذعورون. يفر اطفالهم كلما شاهدوا طائرة اي طائرة تحلق في السماء". وكثيرا ما تقصف طائرات تركية اهدافا في شمال العراق يشتبه بانها لحزب العمال الكردستاني المحظور تشن القوات التركية غارات عليها. وقالت قوات الامن التركية امس الثلاثاء انها قتلت ٣٥ من المقاتلين الاكراد الذي كانوا يتسللون من العراق خلال معركة استمرت ١٢ ساعة. وقالت ان العمليات العسكرية مستمرة.

وقتل اكثر من ١١,٠٠٠ شخص منذ ان بدأ حزب العمال الكردستاني حملته عام ١٩٨٤ لاقامة دولة مستقلة في جنوب شرق تركيا. وقال سعيد ان بعض اللاجئين رفضوا ان تعرف هويتهم بانهم اتراك اكراد لانهم يخشون اعمالا انتقامية سواء من جانب اكراد العراق او القوات التركية. وتابع قائلا "انه امر يقلق اكراد العراق الذين يخشون ان تقوم القوات التركية باعمال انتقامية". وقال "وفرنا خياما واغطية ودواء واغذية. ونعمل مع السلطات لنقل هؤلاء الناس الى مناطق امنة". وقال ان الاماكن التي فر اليها اللاجئون يملكها مزارعون من اكراد العراق لايقبلون وجودهم في اراضيهم".

انقرة تتهم المتمردين الاكراد بتدبير سيناريو انتقال الاف الاكراد الى شمال العراق

انقرة- اف ب، ١٩٩٤٥/١٢، قال اتامان المتحدث باسم الخارجية التركية خلال مؤتمره الصحافي الاسبوعي انتقال الاف المدنيين من تركيا الى شمال العراق بانه "سيناريو دبره حزب العمال الكردستاني الذي يرغم مواطنينا على الانتقال الى شمال العراق بهدف تقديمهم الى الرأي العام العالمي بوصفهم اكرادا فارين من المجتمع التركي".

وقال اتامان ان حزب العمال الكردستاني يرغم السكان المدنيين في بعض القرى الحدودية على الهجرة ويشجع انصاره على الذهاب الى شمال العراق في محاولة للحصول على مساعدات انسانية من المفوضية العليا للاجئين التابعة التابعة للامم المتحدة.

الا ان المتحدث التركي اوضح ان قوات الامن التركية نقلت بعضا من سكان عدد من القرى "بناء على طلبهم الى مناطق اخرى في البلاد اكثر امنا حتى "لا يتعرضوا لارهاب حزب العمال الكردستاني". واضاف انه تم دفع تعويضات الى سكان القوى التي تكبدت خسائر مادية بسبب المعارك بين قوات الامن والمتمردين الاكراد.

الاكراد في مقابلة لطارق عزيز مع صحيفة "مليت" التركية (١٩٩٤/٥/١٢)

س / هل تعتبر الحصار موجها ضد الحكومة العراقية؟

ج / ان الحصار اهانة ليس فقط للحكومة بل للشعب العراقي. يريد مسؤولو الامم المتحدة توزيع الاغذية والادوية في العراق رغم علمهم بأن الاغذية متوفرة في البلاد، انهم فقط يريدون فرض هذا الشرط.

س / كيف تمكنت حكومة صدام من الاستمرار رغم الضغوط التي تعرضت لها طوال هذه السنوات؟

ج / تبين لك هذه الحقيقة العلاقة القوية التي تربط الشعب العراقي بالحكومة، خلاف ذلك لما تمكنت الحكومة من الصمود بوجه ضغط من هذا النوع. لقد خططت الـCIA لاسقاط الحكومة الا انها استطاعت الوقوف على قدميها.

س / هل حاولت الـCIA الاطاحة بصدام حسين؟

ج / هذا ما اعترف به المسؤولون الامريكان انفسهم و ليس ادعاءً عراقياً. لقد انفقوا 40-30 مليون دولار في دعم المعارضين العراقيين، بلا جدوى.

س / هل تعتقد بأن الديمقراطية تعتبر حلاً بالنسبة للعراق؟

ج / لدينا مقاييسنا الخاصة فيما يخص الديمقراطية، و لا نستطيع تطبيق المعايير الليبرالية المشابهة لتلك المطبقة في الولايات المتحدة و اوربا. لقد سبق وجود العراق وجود الولايات المتحدة على الساحة الدولية بآلاف السنين. يستطيع العراق ان يقرر لنفسه ما يريد ان يفعل، و قد قرر الابقاء على حكومته الحالية

س / هل يتفكك العراق اذا استمر الحال على ما هو عليه؟

ج / كلا، فقد قيل في اعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ بأن تفكك العراق بات وشيكاً جداً، و توقع البعض تقسيم البلاد و سقوط الحكومة خلال ٦ اشهر. الا ان البلاد لم تتفكك و لن تتفكك، فقد بقينا على اقدامنا لـ ٦٠٠٠ سنة.

س / اصحيح ان جهودا تبذل في سبيل اقامة دولة كردية في شمال العراق؟

ج / لا اعتقد ذلك، حيث لا توجد الامكانية لاقامة دولة كردية. ان الوضع القائم حاليا هو وضع غريب من صنع الولايات المتحدة. لقد توصلنا الى اتفاق مع القادة الاكراد في عام ١٩٩١ و كانوا على استعداد لتوقيعه.

س / هل كان البرزاني وحده مستعد للتوقيع، ام طالباني ايضا؟

ج / كان البرزاني مستعدا، اما طالباني فيغير رأيه كل ساعتين. قال البرزاني بأنه يحتاج الى بضعة اسابيع ليحصل على موافقة الشعب، الا انه استدعي الى واشنطن و لندن فورا حيث امرته الحكومتان الامريكية و البريطانية بعدم التوقيع. لقد كان الاتفاق اتفاقا ديمقراطيا من شأنه خدمة مصالح الطرفين، الا ان واشنطن و لندن عرقلتا تنفيذه.

س / هل كان هدف اقامة دولة كردية هو السبب في افشال الاتفاق؟

ج / كلا، بل لأنهم علموا بأن الاتفاق سوف يدعم حكومة صدام و لهذا عرقلوه. الا انهم مع ذلك لم يؤيدوا قيام دولة كردية. لقد استغل الاكراد في السابق و لايزالون يُستَغلون، فقد استغلوا كورقة ضد الحكومة العراقية في السبعينيات و تعاود امريكا استخدامهم كورقة ضد الحكومة الآن.

س / الا ان الاكراد لايزالون يخافون حكومة بغداد...

ج / لماذا يخافون؟

س / لقد هاجمتموهم في السابق.

ج / لماذا يُهاجَمون، الا اذا قاموا هم بمهاجمة الحكومة اولا؟ لقد تعاونت بعض الفئات التابعة للاحزاب التي يقودها طلباني و البرزاني مع ايران و قد هوجموا لهذا السبب. لقد قاوموا العراق عندما كانت الولايات المتحدة و حلفائها الغربيين يشنون الحرب على البلاد و هم الآن يتسلمون الدعم المالي من واشنطن و لندن لاستخدامه ضد شعبهم. الا ان غالبية الشعب الكردي لا يؤيدون سياسات القادة الاكراد. ■

بيان من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الكردستاني

الاقتتال الداخلي الحالي . . . ثمرة سياسة المناصفة بين الحزبين

اصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الكردستاني بتاريخ ١٩ ايار ١٩٩٤، بيانا بالكردية ندرج ادناه ترجمته العربية،

يا جماهير كردستان ، ايها الشرفاء في كل مكان

لايخفى عليكم بان صدامات عنيفة قد اندلعت هنا وهناك منذ اجراء عمليات الانتخابات البرلمانية في ايار ١٩٩٢ وتشكيل الحكومة الفيدرالية بشكل مباشر. تكللت تلك الصدامات بالمعارك الدموية المروعة الحالية التي اندلعت في الاول من ايار الجاري ولازالت مستمرة لحد هذه الساعة.

وقد تركت المعارك الكردية-الكردية المحزنة مئات الشهداء واعداد كبيرة من الجرحى الابرياء من ابناء الشعب الكردي الصامد، عدا الدمارين الاقتصادي والاجتماعي، فالمعركة الحالية التي اندلعت في قلعة دزه بسبب مشاكل حيازة اراض وخلافات عشائرية قديمة سرعان ما امتدت الى مدينة رانية ومنها الى بقية مدن كردستان، خاصة شقلاوة وكويسنجق والسليمانية ودهوك، متخذة طابعا سياسيا ومتحولة الى صدام مسلح دموي بين قوات الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اللذان يتناصفان البرلمان الكردي والحكومة الاقليمية الكردية.

وفيما تسربت اخبار تلك المعارك الى الاجهزة الاعلامية العالمية خسرنا المصداقية واسىء الى شعارتنا الديمقراطية حتى باتت تهدد كل المكتسبات الديمقراطية التي حصل عليها الشعب الكردي عبر كفاح طويل ومرير ولعشرات السنوات.

ان هذه المعارك تلقي الظلال السوداء على مدن وقصبات وارياف كردستان اضافة الى انها تؤدي الى تردي الوضع الاقتصادي المنهار اصلا نتيجة حصاري صدام والامم المتحدة، وهي تشكل مدخلا لولوج الدول الاقليمية المتربصة للتجربة الكردية الفتية، عدا كونها اشاعت روح الاحباط في معنويات وعزائم الجماهير الكردية الصابرة، وقتلت عندهم روح الامل والاستقرار والديمقراطية.

ان المسؤوليات التاريخية الجسام تقع على عاتق الحزبين الرئيسين المتحاربين الذين يتناصفان الحكم في كردستان من سنتين.

فكما اعلنا مرارا ونقولها اليوم وبكل وضوح ان مشاكلنا ليست من اختلاق الاعداء او مخططات النظام في بغداد كما يحلو للبعض ان يصبغها، فهي من افرازات التعصب الحزبي وعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية والقومية ووليدة المناصفة الحزبية ونزعة الهيمنة وفرض الدكتاتورية الحزبية على جماهير الشعب الكردي.

ان القوى الكردستانية والعراقية الاخرى قد تركت المجال للحزبين الكبيرين "الديمقراطي والوطني"، لادارة الاقليم بالتساوي على امل دفع الامور نحو الاحسن وخلق حالة من الامن والاستقرار والديمقراطية والعيش الكريم في كردستان العراق. ولكنهما فشلا في ادارة الاقليم، فوصلت المؤسسات الكردية تحت سيطرتها الى طريق مسدود نتيجة التنافس الحزبي وعدم اشراك الاخرين من خارج الحزبين في ادارة وخدمة المنطقة الكردية، على الرغم من التزلف والرياء بين الحزبين في كل المناسبات واللقاءات وعبر الصحف الحزبية العلنية والندوات الجماهيرية.

فالجيش الكردستاني الموحد تمزق الى افواج وألوية خاصة تابعة لكل من الحزبين واستخدمت تلك الوحدات في الحروب الداخلية المؤلمة، حيث التحقت الوحدات العسكرية المشكلة على اسس وحدوية ضمن وزارة شؤون البيشمركة "وزارة الدفاع" باحزابها الاصلية، ضاربة عرض الحائط كل قوانين وانظمة الجيش الكردستاني الموحد.

امام هذه المآسي تقف الجماهير الكردية المسحوقة اقتصاديا والمرعوبة امنيا، مكتوفة الايدي وهي تستقبل يوميا جثث العشرات من ابنائها الشهداء الذين يقتلون في حرب لاجدوى منها، وعلى الطرف الاخر يقف الدكتاتور صدام متفرجا مستبشرا، بل مطالبا مجلس الامن بالسماح له بالتحرك لوقف النزيف في المنطقة، واعادة الامن والسلام لها.

ان خطر تقسيم كردستان الى منطقتين سياسيتين باتت تلوح بالافق، وهي اخطر كارثة قومية بالقضية الكردية، فعلى الرغم من الحصار الاقتصادي المضروب على جميع مناطق كردستان من قبل النظام العراقي الدكتاتوري، فنهاك خطر ضرب حصار آخر على محافظات السليمانية وكركوك واربيل من قبل محافظة دهوك وذلك عن طريق قطع الطريق التجاري بين تركيا "منفذ كرستان الوحيد على العالم الخارجي" والمحافظات الكردية الثلاث.

ومن هذا المنطلق، ندعو كافة ابناء شعبنا الخيرين ومنتسبي وكوادر الحزبين الرئيسين وكل القوى والاحزاب الكردستانية والعراقية للتدخل الفوري لوقف نزيف الدم والبدء بحوار ديمقراطي لحل النزاعات السياسية سلميا دون اللجوء الى السلاح.

فهذا النزيف المفزع وهذه الضحايا البريئة والخسائر الجسيمة لن تتوقف الا ببدء حوار ديمقراطي اخوي وحقيقي وسن دستور دائم للاقليم واشتراك العناصر الكفوءة في ادارة المؤسسات المختلفة وأنهاء سياسة المناصفة الحزبية بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني في الدوائر والمؤسسات، وتشكيل حكومة اقليمية من كافة الاطراف ومشاركة الشخصيات ذات الكفاءة الوطنية والمستقلة في الوزارات والمحافظات، وتطهير الجيش والشرطة والامن من العناصر الفاسدة والمشبوهة. وكذلك اعطاء الدور السياسي الرئيسي "للجبهة الكردستانية العراقية"، امل الجماهير، بغية التحضير لاجراء انتخابات شاملة نزيهة وفق اسس سليمة على ان يسبقها اجراء احصاء شامل لسكان الاقليم.

ان الحكومة الاقليمية النزيهة والكفوءة المدعومة من الجماهير الشعبية والجبهة الكردستانية، هي الكفيلة بوضع حد لهذا النزيف وهذا الدمار الشامل الذي طالب السيد مام جلال خلال ندائه الاخير عن وقفه فورا حقنا للدماء البريئة.

نداء من جمعية الدفاع عن حقوق الانسان في كردستان- فرع النمسا لالحرب اقتتال الاخوة في كردستان الجنوبية

ايتها الجماهير الكردستانية المناضلة،
في هذه المرحلة العصيبة والدقيقة جدا، حيث يمر شعبنا في كردستان عموما وفي كردستان الجنوبية بوجه خاص بمنعطف تاريخي في غاية الخطورة من جهة تصاعد وتيرة الهجمات الاستعمارية الشرسة من لدن الانظمة المحتلة لكردستان ونسجها سلسلة كاملة من المعاهدات السرية والعلنية الموجهة لخنق ارادة شعبنا وطموحه في الحرية والانعتاق (ولاسيما بعد اعلان برلمان كردستان الفديرالية في ١٩٩٤/١٠/٤)، حيث تذكرنا هذه الاحداث ولقاءات وزراء خارجية تركيا وايران وسوريا بسنوات التآمر الرجعي الاستعماري على شعبنا وحركته التحررية عشية عقد معاهدة سعد اباد ١٩٣٧، وحلف بغداد ١٩٥٥، واتفاقية الجزائر الخيانية ١٩٧٥، وفي هذه المرحلة بالذات حيث استبشر شعبنا متفائلا بمستقبله السياسي، سيما وقد اصبحت كردستان الجنوبية قبلة يتوجه اليها، ويستلهم منها العبر والدروس في التضحية والعطاء لتحرير باقي اجزاء الوطن المحتل.
تحول الصراع السياسي بين الحزبين الحليفين، الديمقراطي الكردستاني-الموحد، والاتحاد الوطني الكردستاني الى صراع مسلح ومكشوف ذهب ضحيته مئات القتلى والجرحى، وان هذا الاقتتال بمثابة طعنة موجهة لكافة امال شعبنا المنشودة في الحرية والاستقلال. وكأن مآسي ومصائب شعب كردستان ليست كافية، وكأن درب الألام لهذا الشعب لم يكن مفروشا بجثث الالاف من الضحايا، فما زالت وديان وسهول كردستان تفوح منها رائحة الاسلحة الكيمياوية والغازات السامة، ومازالت المقابر الجماعية منتشرة هنا وهناك، وازالة قرى ومدن بكاملها عن الوجود، ظناً من الاعداء بانهم باعمالهم البربرية هذه قادرون على شطب امة الكرد من الخريطة الاثنية للعالم.
فبالامس دار رحى القتال بين الجبهة الكردستانية و ب لك لك. ومن ثم بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية، ومن ثم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد وجماعة حمه حاجي محمود، والتي كلفت شعبنا المئات من القتلى والجرحى اضافة الى تخديش صرح الجبهة الداخلية، دون اي مبرر سوى ان اعداء كردستان والكرد يريدون ان يلعب الكرد دور القط الذي يلتقط البلوط من النار كي يأكلونه بهدوء وروية ولا بأس من ان تحترق اصابع الكرد بالنار، فهم كانوا دائما ضحايا ساذجة للمصالح الدولية الانانية التي لاتعرف وزنا للانسانية والاخلاق.
ففي عصرنا هذا حيث تشهد البشرية انتشار مفاهيم الديمقراطية والحرية وانعتاق الشعوب والتعددية والاستماع الى الرأي الاخر، هذه المفاهيم التي تستحوذ على قلوب الملايين بحيث اصبحت من المسلمات البديهية التي لايمكن للبشرية بناء اسس ومرتكزات صرح حضارتها المقبلة واقامة السلام العالمي الابدي، اذا لم تأخذ بالحسبان تلك المسلمات.
وللاسف الشديد وفي سياق هذا التحول التاريخي، لجأ حزبان كرديان كبيران الى لغة السلاح وقرع طبول الحرب الاهلية في كردستان الجنوبية، بدلا من الاحتكام الى لغة الحكمة والمنطق وضبط النفس والجلوس حول طاولة المفاوضات وحل جميع المشاكل العالقة بالحوار الديمقراطي الهادىء.
نعم . . انفجرت القنبلة الموقوتة التي نصبت منذ سنوات في كردستان الجنوبية، وحاول الحزبان اخفاءها بهذا الشكل او ذاك وذلك من جراء عدم امتلاك القيادات السياسية للجرأة الكافية ومصارحة الجماهير بكل مايدور في الخفاء.

جاء اندلاع هذه الحرب المجنونة والتي لا مبرر لها ابدا بين الشريكين في الحكومة والبرلمان بعد سلسلة من الاخطاء والتجاوزات على اصعدة السياسة الداخلية والاقليمية والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والادارية في هذا الجزء من كردستان، وفشل الحزبين الحليفين والمتخاصمين في ان واحد على ايجاد الحلول الناجعة لتلك المشاكل والمساهمة في تخفيف اثار الحصار المزدوج على شعبنا من جهة ووضع العالم امام الامر الواقع وحمله على الاعتراف باستقلال كردستان الجنوبية من جهة اخرى، كونها تفتقر الى العوامل الذاتية الضرورية لذلك، وان كانت العوامل الموضوعية متوفرة نسبيا، بحيث اثبتت هذه القيادات وللمرة الالف انها من اصحاب تفويت الفرص التاريخية على شعبنا، هذه الفرصة التي نادرا ما تعيد نفسها بالنسبة لشعب كردستان.
لقد جاءت الحرب الكردية- الكردية، على خلفية نشر الدول المحتلة لكردستان وابواق دعاياتها وطابورها الخامس شتى الاكاذيب والدعايات الباطلة من قبيل عدم قدرة الاكراد حكم انفسهم بانفسهم وانتشار الفوضى واختفاء سيادة القانون في كردستان تبريرا لسياساتها الاستعمارية-العدوانية ضد شعبنا الابي، وان هذه الحرب الهوجاء تطعن في مصداقية شعبنا امام الرأي العام العالمي من حيث اهليته في الحرية والاستقلال التام.
فهذه الحرب المؤسفة دليل اخر على تخلف الوعي السياسي للقيادات المتنفذة في هذين الحزبين وعدم مسايرتها ومواكبتها لاحداث العصر، انه برهان ملموس على تغليب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة على المصالح القومية والوطنية العليا، ان الخاسر الوحيد من هذه الحرب هو الشعب الكردي المهموم، والرابح الوحيد هي الانظمة الاقليمية المحتلة لكردستان التي ما برحت تحيك الدسائس والمؤامرات وافتعال المعارك الجانبية بين القوى السياسية الكردية والتدخل السافر في شؤون شعبنا.
ان هذه الحرب، ليست حرب الشعب الكردي ضد محتلي كردستان ومستعبديها، بل حرب القيادات،حرب النخبة من اجل المصالح الشخصية، والعشائرية والولاءات وتوزيع الغنائم الوهمية التي لا وجود لها اصلا.
فكان الاجدر بكم ايها السادة ان توجهوا الحراب الكردية الى صدور الاعداء وقتلة وجلادي الشعب الكردي، وليس الى صدور ابناء شعبنا ذات المصير المشترك الواحد فالشعب الكردي بريء تماما من حروبكم البهلوانية وعنترياتكم، هذا الشعب المغلوب على امره وبالتالي ضحية بريئة تخدم مصالح هذه القيادات الكلاسيكية وحاشيتها، وان التاريخ لا يرحم اولئك الذين يعرقلون بأعمالهم اللامسؤولة قرب ساعة خلاص الكرد وكردستان.
اننا في جمعية الدفاع عن حقوق الانسان في كردستان، ندين بشدة هذه الحرب الطائشة ونتوجه بهذا النداء الى اصحاب القرار اولا، بالوقف الفوري للعمليات الحربية حقنا للدماء الكردية البريئة والعودة الى "الخيمة الكردية" لحل جميع المشاكل العالقة بألاساليب والطرق الديمقراطية والحضارية، وثانيا، نوجه النداء الى البيشمركة الابطال في كلا الحزبين المتصارعين عدم تنفيذ اوامر القيادات والتمرد عليها، وعدم توجيه بنادقكم الى صدور اخوتكم.
الخزي والعار لمفتعلي الحرب الكردية-الكردية
المجد للشعب والنصر حليف شعب كردستان الابي مهما طال ليل العبودية
١٠ ايار ١٩٩٤

نداء عاجل لانهاء الخلافات في كردستان العراق

صادر عن مكتب الشريف علي بن الحسين

اكد الشريف علي بن الحسين في اجتماع موسع لممثلي التنظيمات السياسية العراقية والشخصيات المستقلة اهمية الحفاظ على الوضع الديمقراطي في كردستان العراق، وناشد القيادتين السياسيتين لحزبي الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني الاحتكام الى لغة الحوار السلمي ونبذ لغة السلاح لحل المشاكل التي تعترض مسيرة التجربة الفتية في المنطقة، والعمل على حقن الدماء ووقف القتال الذي سيكون ضحيته الشعب العراقي بأكمله.

جاء ذلك خلال اجتماع ضم جميع التنظيمات السياسية العراقية والشخصيات المستقلة في الساحة البريطانية، في منزل الشريف علي بن الحسين يومي الاربعاء والسبت ١١ و ١٤ ايار ١٩٩٤ حيث قدم ممثل حزب الديمقراطي تقريرا لاوضاع المنطقة والاحداث الجارية فيها، اعقبه ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في توضيح بعض النقاط التي وردت في نقاشات المجتمعين.

وقال الشريف علي بن الحسين، في اول تقويم مستقل للمشاكل المندلعة في كردستان العراق منذ الاثنين، الثاني من ايار، ان موضوع وقف القتال في كردستان العراق واجراء تسوية للنزاعات بين الاطراف الوطنية الكردية المتحاربة كان في صلب محادثاته خلال الاسبوع المنصرم مع السيدين مسعود البارزاني وجلال الطالباني للتدخل لوقف الاحداث المؤلمة في كردستان العراق. واكد ان دعاة الملكية الدستورية تبذل الجهود لوقف القتال والوساطة في منطقة كردستان العراق.

وثمن الحاضرين جهود وحكمة السيدين مسعود البارزاني وجلال الطالباني في عملهما الدؤوب لوقف القتال فوراً لان استمراره تترتب عليه مشاكل كبيرة ليس فقط لكرد العراق واطروحاتهم الوطنية بل لعموم نضال وكفاح الشعب العراقي الصابر ضد النظام اللاشرعي في العراق. كما تدارس الاجتماع الوضع الكارثي الذي يمر به شعبنا العراقي الرازح تحت قيود الحاكم اللاشرعي في بغداد، وطالب باتخاذ الحوار السياسي بين اطراف المعارضة العراقية طريقا لحل الخلافات بديلا عن فرض اي حل عسكري.

وأزاء ذلك، وبوحي من المسؤولية الوطنية والتاريخية، ولوأد الاحداث المؤلمة في كردستان العراق، وضرورة العمل على الاصلاح بين الاخوة، ناشد قادة التنظيمات السياسية العراقية والشخصيات المستقلة في الساحة البريطانية قادة الاحزاب الكردية التحرك السريع لايقاف الاقتتال والحفاظ على المكاسب الكبيرة لأخواننا الكرد، والسير في طريق التفاهم والحوار الاخوي، وتقدير الظرف التاريخي الذي يجتازه شعبنا في هذه المرحلة الدقيقة، مؤكدين على اهمية العمل المتواصل لتحقيق وحدة الهدف الوطني العراقي، والنضال الدؤوب والمتعدد الجوانب لتطوير وتعزيز كافة العناصر الايجابية في الحركة الوطنية من اجل تثبيت حقوق شعبنا الكردي الصابر المكافح. ومقاومة عدوان النظام اللاشرعي الحاكم في بغداد.

واتفق الحضور في نهاية الاجتماعات على تفويض الشريف علي بن الحسين لاختيار وفد للسفر فورا الى كردستان العراق، كما فوضوه الاتصال بزعيمي الحزبين الرئيسيين الاستاذ مسعود البارزاني والاستاذ جلال الطالباني وبرلمان اقليم كردستان العراق للاتفاق على الاتصالات المنوي اجرائها هناك.

وقبيل انتهاء الاجتماعات وقع الحاضرين على النداء الذي ارسل الى زعماء كردستان العراق وتجدون نسخة منه مرفقة.

لندن ١٥ آيار ١٩٩٤ م

الموافق ٤ ذو الحجة ١٤١٤هـ

□□□

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا"

صدق الله العظيم

الاستاذان مسعود البارزاني وجلال الطالباني المحترمان

السيد جوهر نامق رئيس المجلس الوطني للأقليم المحترم

السيد كوسرت عبد الله رئيس وزراء الاقليم المحترم

بقلق بالغ وحزن عميق تلقينا الاخبار المأساوية عن اندلاع الاقتتال بين الاخوة الكرد من أعضاء الحزبين الحليفين وامتدادها الى مناطق واسعة من مدن وقرى وقصبات كردستان العراق وسقوط اعداد من القتلى والجرحى من الطرفين ومن السكان المدنيين.

وبدعوة كريمة من الشريف علي بن الحسين اجتمعنا في داره في لندن بتاريخ ١١ ايار ١٩٩٤ لنتدارس احزابا وقوى وشخصيات عراقية معارضة الوسائل والسبل التي يمكننا تقديمها لرأب الصدع ولايقاف القتال فوراً وبشكل نهائي لما له من انعكاس سلبي ليس على صعيد كردستان العراق فحسب، بل على صعيد نضال المعارضة العراقية ككل. ان المجتمعين من شتى الاتجاهات السياسية والتيارات الفكرية اذ يقفون الى جانب الشعب الكردي وحقوقه العادلة والمشروعة، فانهم يدركون المخاطر الجدية والتحديات الكبيرة التي تواجهها كردستان العراق وعموم الحركة الوطنية العراقية، خصوصا وان الكثير من القوى والجهات وفي مقدمتها النظام الدكتاتوري الغاشم في بغداد سيكون من مصلحتها اجهاض التجربة الفتية، بل والعمل على نسفها من الداخل ودق الاسافين بين اطرافها وقواها الاساسية، وبالتالي الغام المنطقة الكردية لما تشكله من ملاذ اعتادت الحركة الوطنية العراقية طيلة اكثر من ربع قرن اللجوء اليه والاحتماء به وتجسيد التلاحم العربي الكردي بوحدة الارادة والعمل والمصير المشترك.

ايها الاخوة الاجلاء،

ان بحثا جديا ومسؤولا من جانب الحزبين الحلفيين (حدك واوك) وقوى الجبهة الكردستانية وبالتعاون مع جميع الفصائل وقوى المعارضة في الاسباب الحقيقية لاندلاع القتال ووضع ضوابط وضمانات لعدم تكرره واعتماد اسلوب الحوار وضبط النفس بدلا من السلاح والعنف والاحتكام الى العقل والحكمة وتغليب ماهو اساسي وجوهري على ما هو ثانوي سيكون له اكبر الاثر في التخلص من النواقص والثغرات التي رافقت التجربة الفتية اضافة الى ضرورة

تعزيز دور الهيئات الشرعية وتوسيع دائرة المشاركة وترسيخ قواعد احترام الرأي والرأي الآخر وعدم اللجوء الى استخدام القوة مهما كانت المبررات والذرائع بما يسمى السلام الاجتماعي ويحقق الوحدة الوطنية الكردستانية احد اركان الوحدة الوطنية العراقية المنشودة.

اننا من موقع الحرص والشعور بالمسؤولية نناشدكم بأسم الاسلام وكل المقدسات وبأسم العراق وشعبه المظلوم بذل ما تستطيعون لايقاف القتال فوراً وبشكل نهائي واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تجدده والاحتكام الى الحوار وسيلة لفض الخلافات مستقبلا. نثق بان ما تتمتعون به من مكانة سياسية مرموقة وكبيرة ومن نفوذ معنوي عميق لدى ابناء الشعب الكردي والعراقي عموما وبحكم ثقلكم ووزنكم التاريخي، سيكون عاملا مهما في طي صفحة القتال المؤلمة وفتح صفحة السلام والاخاء الوطني. ولن يكون في كل الاحوال ثمة منتصر في معركة سيكون الخاسر الاكيد فيها هو الشعب الكردي وتجربته وسيستثمرها حكام بغداد وعلى رأسهم الطاغية صدام حسين لينالوا من الشعب الكردي وقيادته السياسية وبالتالي من عموم الحركة الوطنية العراقية.

اننا ندعوا الاخوة اعضاء الحكومة الاقليمية والبرلمان الكردستاني وجميع اعضاء الحزبين والقوى السياسية الموجودة في كردستان للتحلي بالصبر واليقظة وبذل كل الجهود والطاقات وتوجيه البنادق لمعركة حاسمة مع الديكتاتورية ومن اجل اقامة البديل الوطني المتجسد بنظام ديمقراطي تعددي دستوري يلبي الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الكردي ويلغي الاضطهاد ويجسد الاخوة والمساواة والتعاون بين جميع المواطنين ليعيد للعراق وجهه الحضاري المنشود.

لنا امل كبير بان نداءنا هذا سيلقى اهتماما كبيرا وجديا من جانبكم ونحن على استعداد لتقديم مشاركتنا الفعالة لدعم كل ما من شأنه اعادة الاوضاع الطبيعية وتأمين السلام والطمأنينة مع خالص احترامنا وتقديرنا.

"وقل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، صدق الله العظيم

الحزب الديمقراطي الكردستاني
الاتحاد الوطني الكردستاني
جمعية الاكراد الفيلية
الحزب الديمقراطي العراقي
التجمع الوطني الديمقراطي الاسلامي
تجمع الوفاق الوطني العراقي
اتحاد الديمقراطيين العراقيين
منظمة العمل الاسلامي
حزب الدعوة الاسلامية
الحزب الشيوعي العراقي
الدعوة الاسلامية
حركة الاصلاح الوطني
الوفاق الوطني
ممثل حكومة اقليم كردستان في لندن
حركة الكوادر الاسلامية
المجلس العراقي الحر
المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا
الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية

بالاضافة الى الاسماء اعلاه، وقع الشريف علي بن الحسين وعشرة من الشخصيات الكردية والتركمانية والعربية المستقلة هذا النداء.

لندن ١٥ ايار ١٩٩٤ م
الموافق، ٤ ذو الحجة ١٤١٤هـ

بيان صادر عن الاتحاد الوطني الكردستاني

في الوقت الذي تصاعدت فيه نشاطات وجهود الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الرفيق المناضل جلال الطالباني في جولة مهمة خارج الوطن محققا نجاحات سياسية ودبلوماسية و مكاسب مهمة للشعب الكردي وتجربتنا الديمقراطية وتثبيت كياننا الفدرالي، تصاعدت وللاسف الشديد جهود ومخططات المنتفعين واعدائنا بزرع الفوضى وتوتير الوضع و نجحت في خلق صراع مسلح بيننا وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ يوم ١٩٩٤/٥/١ كتتويج وتحقيق لاهداف ومخططات عمل لها اعدائنا بهدف اجهاض مكاسب شعبنا وهدر ثمرات نضاله وتضحياته العظيمين.

ايها الرفاق، في الوقت الذي نعبر معكم عن الاسف الشديد لما توصلت اليه الاوضاع في كردستان، نؤكد لكم بان السبب في عدم احاطتكم علما عن تفاصيل الاصطدامات المؤلمة وحجم الخسائر و الاضرار اللاحقة بشعبنا كان ولايزال من اجل تحجيم الصراع وتكثيف جهودنا وجهود الخيرين من احزاب وشخصيات وطنية كردستانية وعراقية من اجل اخماد وتطويق النيران وتطبيع الاوضاع ومحاولته تجنيب شعبنا المزيد من الدمار والضحايا، متحلية بالصبر والتفاني والسكوت في اكثر الاحيان عن الرد المشروع، اننا نؤمن بأن من واجب اطراف النزاع وجميع المخلصين نشر اخبار وتطورات الازمة الحالية بأمان وبعيدا عن اساليب وطرق تبعث منها رائحة العداء وزرع البلبلة والتوتر في صفوف ابناء شعبنا خارج الوطن.

كنا في الماضي نتباهى بدور الطليعة وموقع الصدارة في النضال ضد الفاشية ايام المقاومة البطولية لاتحادنا خلال سنوات حرب الابادة والهجمات الكيمياوية والانفال، لكن اليوم وعند التورط في صراع ونزيف داخلي لشعبنا لا مجال للتباهي، لاغالب ومغلوب فكلنا خاسرون والمتضرر الاكبر هو شعبنا المغلوب على امره، بينما المنتصر هو العدو.

ان مكاسب شعبنا في برلمان كردستان وكياننا الفدرالي هي على الاطلاق اهم واعظم المكاسب التي حققها نضال الامة الكردية عبر اكثر من ثلاثين سنة من النضال وبدماء مئات الالوف من الضحايا، واليوم فان كل تلك المكاسب مهددة بالضياع والاجهاض بسبب نيران الحرب الداخلية وتغليب النزعة الشخصية والمصالح الحزبية الضيقة على مصالح الشعب العليا ومصيره.

ان الاتحاد الوطني الكردستاني يحاول جهد الامكان الالتزام بروح الاتفاقية المبرمة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩٩٤/٥/٤ بعيدا عن المماطلة والمناورة التي اتسمت بها تجارب اخرى كأتفاقيات (البوسنة والهرسك) وذلك حرصا على دماء الابرياء من شعبنا والمخاطر التي تهدد مصيره كما تناشد في الوقت نفسه كل الخيرين والشرفاء والمخلصين من ابناء شعبنا الى المساهمة في التوصل الى اقرار سلام شامل والاحتكام الى الشعب والقانون.

الاتحاد الوطني الكردستاني - تنظيم الخارج ١٩٩٤/٥/٨

IRAQI OIL: The UN Test Clock is Likely To Start Ticking Soon

Middle East Economic Survey - 9 May 1994

كتب د. وليد خدوري، تحت عنوان (النفط العراقي: من المرجح ان تبدأ الامم المتحدة فترة الاختبار قريبا) في نشرة ميس النفطية بعددها المؤرخ في ٩ آيار ١٩٩٤، مايلي:

اعتمدت التكهنات - في الفترة الماضية - حول عودة العراق الى سوق النفط العالمية على امر واحد، و هو: متى سوف ينهي رولف اكيوس رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة المسؤولة عن ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية زياراته التفتيشية للعراق و يوعز ببداية فترة الاختبار الرسمية الخاصة بالمراقبة طويلة الاجل للالتزام العراقي بقرارات الامم المتحدة الخاصة بالاسلحة. هناك علامات تشير الى ان مرحلة انتظار بدء فترة الاختبار توشك على الانتهاء. سيبدأ بذلك وضع جديد، الا ان هذا الوضع لن يعني بمفرده ان العراق سوف يعود قريبا الى تصدير نفطه. فحتى لو جرت الامور بصورة طبيعية، ليس من المرجح ان يعود العراق الى تصدير نفطه قبل حلول ربيع ١٩٩٥.

إلا ان الاهمية البالغة لفترة الاختبار هذه تكمن فيما اذا قرر اكيوس في نهايتها ان العراق ملتزم بالشروط المعنية من قرار مجلس الامن الدولي ٦٨٧، عندئذ - و حسب التفسير الحرفي للفقرة ٢٢ من القرار المذكور - يتوجب رفع الحظر عن صادرات العراق النفطية.

كانت نقطة البدء للتغير الحاسم في الوضع الراهن هي الاشارة التي استلمها اكيوس لدى زيارته بغداد في اواخر شهر ابريل الماضي، حينما اخبره مسؤولون عراقيون كبار بأن الرئيس العراقي قد اوعز اليهم اخباره بأن العراق "مصمم على الاستمرار بالتعاون" معه في مهمته. كما تسلم اكيوس، بعد طول مماطلة، المعلومات الضرورية حول صناعة الاسلحة الكيماوية العراقية و التي كان يطالب بها طوال السنتين الماضيتين. إضافة لذلك، فقد اعلن موريزيو زيفيريرو مساعد رئيس اللجنة الدولية للطاقة الذرية - و الذي كان يصحب اكيوس في زيارته لبغداد - بأن فريقه قد أتم برنامجه التفتيشي و هو الآن على استعداد للبدء بالمراقبة طويلة الامد.

رغم ان الموعد القادم لاستعراض مجلس الامن الدولي للعقوبات سيقع في منتصف شهر أيار، فمن غير المتوقع ان تحصل تغيرات ملحوظة في ذلك الاجتماع. تشير مصادر MEES الى ان تغيرا في واقع الحال سوف يشرع به في استعراض العقوبات التالي في منتصف شهر تموز القادم. من المرجح ان يعلن اكيوس في ذلك الاجتماع عن بداية فترة الاختبار للرقابة طويلة الامد. سيعتبر هذا الاعلان بمثابة الايعاز ببدء العد التنازلي لفترة الاختبار، بدون ان يعين لها جدول زمني او موعد نهاية محدد. و لا تزال من غير الواضح الكيفية التي سيتم بها الانتهاء من فترة الاختبار هذه، و ماهية الضغوط السياسية التي سوف تمارس على بغداد قبل الوصول الى حل نهائي. قد يعتري اسواق النفط حالة من عدم الاستقرار عند الاعلان عن بدء فترة الاختبار، و هي حالة قد تستمر طوال النصف الاول من عام ١٩٩٥ فيما يتعلق الامر بالتوقعات حول مستقبل النفط العراقي.

زيارة اكيوس الى بغداد

كانت زيارة اكيوس لبغداد في اواخر شهر ابريل بمثابة نقطة تحول في العلاقات بين مكتبه و السلطات العراقية. فقد اعلنت بعثات تفتيش عديدة سابقة بأن عملها فيما يخص الصواريخ البالستية و الاسلحة الكيماوية و الجرثومية يوشك على الانتهاء و بأنها لقيت تعونا من لدن السلطات العراقية. بعد زيارة اكيوس في ابريل، ذكر بيان مشترك اصدره العراق و الامم المتحدة - و قام اكيوس بتوزيعه على اعضاء مجلس الامن الدولي - بأن الجانبين " قد استعرضا التقدم الكبير الذي حصل منذ الدورة الاخيرة من المحادثات رفيعة المستوى التي جرت في نيويورك في الفترة الممتدة بين 19-14 مارس ١٩٩٤، و لاحظ الجانبان بأن خطوات عديدة قد اتخذت في هذه الفترة بضمنها التفتيش من اجل تعيين اساس للمراقبة طويلة الامد و الخطوات اللازمة من اجل البدء بهذه المراقبة." يشير ذلك الى بحث فرق الامم المتحدة عن المعلومات الخاصة بالمنشآت ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها للاغراض المدنية و العسكرية على حد سواء.

سجلت زيارة اكيوس تقدما ملحوظا في مجالين. فقد علمت MEES بأن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي قد اخبر اكيوس بأن صدام حسين قد امره بأن يعبر له - اكيوس - بعزم العراق على الاستمرار في التعاون مع مهمته، في تغير واضح عن الموقف السابق بين الجانبين الذي اتصف بالبرود و السلبية. اما الانجاز الثاني فقد كان تسليم العراق للامم المتحدة المعلومات الخاصة بالجهات التي تزوده بالمواد و الادوات التي يستخدمها في صنع الاسلحة الكيماوية. كان اكيوس يطالب بهذه المعلومات لفترة طويلة، بينما كان العراق يماطل حتى الآن في تلبية هذا الطلب.

كانت دعوة الحكومة العراقية لاكيوس لزيارة بغداد انعكاسا لنية السلطات العراقية التعاون مع الامم المتحدة بشكل وثيق، باعتبار ان تعاونا كهذا يعتبر شرطا لرفع العقوبات. الا ان الامر المهم بالنسبة للعراق هو الاستمرار في التعاون مع اكيوس في الاشهر القادمة، فإن اي اخفاق في هذه العملية، او اي مضايقة قد يقوم بها العراق لفرق الامم المتحدة، سوف تؤدي الى القضاء على كل التقدم الذي احرز لحد الآن.

توشك فرق التفتيش على الخلاص من عملها، و هي تقوم الآن باعداد بروتوكولات مراقبة الصواريخ البالستية و الصناعات الكيماوية و البيولوجية للتأكد بأن لا يقوم العراق باعادة بناء هذه المنشآت مستقبلا. يتركز العمل في الوقت الحاضر على اقامة نظام متطور و شامل للمراقبة يعتبر نموذجا للانظمة التي قد تقيمها الامم المتحدة في دول اخرى مستقبلا. على الرغم من اصرار بعض الدول الغربية من ان بعض صواريخ سكود و بعض الاسلحة الكيماوية لا تزال غير مصرح بها، فإن المفتشين يعتقدون بأنهم قد اكملوا اعمالهم و هم على استعداد للاعلان عن انتهاء مهمتهم.

اجتماع مجلس الامن الدولي في منتصف ايار

مع ان طارق عزيز سوف يأتي الى نيويورك للضغط من اجل رفع

العقوبات، و على الرغم من ان روسيا و فرنسا سوف تتدخلان لصالح العراق، الا انه من غير المتوقع ان يحصل اي تغير ملموس فيما يتعلق بالعقوبات في الاجتماع القادم.

حاولت فرنسا في اجتماع مجلس الامن الاخير الذي ناقش موضوع العقوبات في منتصف شهر آذار الماضي و الذي ترأسته باريس، حاولت ادخال بعض التغييرات في اللهجة التي جرت العادة على صياغة بيانات المجلس المتعلقة بهذا الموضوع بها، بحيث تشير الى التعاون العراقي المتزايد و للتشجيع على المزيد من الخطوات في هذا المجال.

فقد كانت البيانات السابقة تنص على" :بعد الاستماع الى الآراء الواردة في سياق المداولات، خلص رئيس مجلس الامن الدولي الى ان اتفاقا لم يحصل بأن الشروط الضرورية لتغيير نظام العقوبات الواردة في الفقرة ...قد تم الوفاء بها." قدمت فرنسا في الاجتماع الاخير اقتراحين رفضتهما الولايات المتحدة، ينص اولهما على ان: "بعد الاستماع الى كافة الآراء الواردة في سياق المداولات، خلص رئيس مجلس الامن الدولي الى ان اتفاقا لم يحصل بأن الشروط الضرورية لتغيير نظام العقوبات الواردة في الفقرة ...قد تم الوفاء بها. مع ذلك، فإن اعضاء مجلس الامن الدولي قد لاحظوا بارتياح ما ذكره السكرتير العام في رسائله و تقاريره من تقدم، و يدعون العراق الى مواصلة جهوده باتجاه الايفاء الكامل بالتزاماته و في اسرع وقت". اما المقترح الثاني، فينص على "بعد الاستماع الى كافة الآراء الواردة في سياق المداولات، خلص رئيس مجلس الامن الدولي الى انه، رغم التقدم الذي اخبر السكرتير العام المجلس به في عدة رسائل و تقارير، لا تزال الكثير من الشروط الواردة في قرارات المجلس غير منفذة، و لذا فان اتفاقا لم يحصل بأن الشروط الضرورية لتغيير نظام العقوبات الواردة في الفقرة . . ."

نتيجة لهذه المحاولات لم يصدر مجلس الامن اي بيان في ختام جلساته، و كانت مواقف الدول المشاركة في الاجتماع كما يلي: مؤيدين لتغيير نص البيان - فرنسا، روسيا، الصين، البرازيل، باكستان، نيجيريا، رواندا. محايدون - جيبوتي، عمان، اسبانيا. معارضون - الولايات المتحدة، بريطانيا، الارجنتين، نيوزيلنده، جمهورية الجيك. من المتوقع ان تحاول كل من فرنسا و روسيا في الاجتماع القادم اصدار بيان يثني على التعاون العراقي، كما انه من المتوقع ايضا ان تمنع الولايات المتحدة خطوة من هذا النوع.

يرغب العراق في ان يصدر مجلس الامن قرارا محورا عقب اجتماع ايار، مع انه لم يحزن للنتيجة التي انتهى اليها اجتماع آذار الذي اظهر للمرة الاولى و بشكل علني وجود خلافات في صفوف الاعضاء الدائميين في مجلس الامن.

علمت MEES بأن الخطوات الروسية و الفرنسية لا تعكس - لحد الآن على الاقل - اختلافا خطيرا مع الخط الامريكي من ناحية، اما من الناحية الاخرى فإن الولايات المتحدة ليست مستاءة جدا من السياسات الفرنسية/الروسية. فسوف يكون من شأن هذه الجهود حث العراق على التقيد التدريجي بقرارات مجلس الامن. الامر الذي اثار حنق روسيا - و الاهم من ذلك حنق فرنسا - في الموقف العراقي في الاجتماع الاخير كان عدم وجود اي اعتراف واضح بسيادة الكويت او بالحدود الدولية الجديدة. هناك اجماعا في مجلس الامن حول هذا الموضوع، و على بغداد اصدار اللوائح الخاصة بهذا الامر و تصديقها من قبل السلطة التنفيذية و مجلس قيادة الثورة اذا ارادت للعقوبات ان ترفع. لا تعتبر السياسة الحالية المتضمنة التقيد المتحفظ مع بعض التصريحات التي يصدرها وزير او آخر كافية لرفع العقوبات، كما لا تخدم الموقف المقالات المنشورة في الصحف المحلية و التي تصر على اعتبار الكويت جزء من العراق.

اجتماع مجلس الامن الدولي في تموز ١٩٩٤

من المتوقع ان تنتهي فرق اكيوس من نصب آليات و انظمة المراقبة طويلة الامد بحلول موعد اجتماع مجلس الامن القادم في شهر تموز، يعلن اكيوس عندها بداية فترة الاختبار للرقابة طويلة الاجل بدون ان يضع لها سقفا زمنيا. ان الاعلان عن بدء فترة الاختبار من صلاحيات السيد اكيوس، الا انه من المتوقع ان يستشير مجلس الامن في الموضوع. هناك عدد من العوامل المؤثرة في هذا الموضوع.

اولا - هناك الموضوع الفني المتعلق بالاماكن التي يتم فيها نصب اجهزة المراقبة و كفاءتها في التأكد من عدم تمكن العراق من استئناف انتاج اسلحة الدمار الشامل، كما هناك موضوع تقيد العراق الكامل و تعاونه. ان النظام الذي تقوم الامم المتحدة بنصبه في العراق يعتبر اكثر نظام مراقبة تدخلا يتم نصبه في اي دولة، و سوف تكون حكومة بغداد تحت المراقبة في الفترة القادمة فيما يتعلق الامر بتعاونها مع الامم المتحدة في هذا المضمار.

ثانيا - و هو الموضوع الاهم، طول فترة الاختبار. برز الى العلن رأيان مختلفان فيما يخص هذا الموضوع. فهناك اولا التفسير الضيق للقرار ٦٨٧، الفقرة ٢٢، التي تنص على رفع العقوبات حال تقيد العراق بازالة اسلحة الدمار الشامل. تؤيد كل من فرنسا و روسيا و الصين هذا الموقف. ثم هناك الرأي الذي تؤيده بريطانيا و الولايات المتحدة الداعي الى تطبيق كافة القرارات ذات العلاقة - و ليس فقط تلك المتعلقة باسلحة الدمار الشامل. عبر وزير الخارجية الامريكي وارن كرستوفر بجلاء عن هذا الموقف في مقالة نشرها في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٩/٤/١٩٩٤ جاء فيها ..."يدعونا البعض الى تغيير موقفنا من العراق، قائلين بأننا علينا ايجاد طريقة ننهي بها مواجهتنا مع الرئيس صدام حسين. القصد من هذا الكلام ان بغداد مستعدة لفتح صفحة جديدة و بأننا نحن مسؤولون بطريقة من الطرق عن اطالة امد المجابهة. ان هذه نظرة تفتقر الى الحكمة، فهي تغفل حقيقة ان العراق لم يمتثل الى اي من قرارات مجلس الامن الصادرة في نهاية حرب الخليج، حتى تلك التي قبلها كشروط لوقف اطلاق النار". ان هذه المقالة التي لا سابق لها تحمل رسالة واضحة لكل معني بالامر، و تؤكد عزم الولايات المتحدة على احتواء العراق و المحافظة على العقوبات.

تقدر المدة التي تحتاجها فرق الامم المتحدة الفنية لاكمال فترة الاختبار و التأكد من ان خطوات اعادة الثقة تلاقي تجاوبا من لدن العراقيين حوالي ستة اشهر. تريد كل من فرنسا و روسيا لفترة الاختبار ان لا تتجاوز الستة اشهر، بينما لا ترغب الولايات المتحدة في تعيين حد واضح لفترة الاختبار. لاتزال واشنطن غير مقتنعة بوجود اسباب مقنعة تشير الى اتجاه العراق نحو الالتزام الكامل بقرارات مجلس الامن، و تعتقد ان التغيير الوحيد هو في التكتيك الذي يتبعه العراق. كما تصر واشنطن ان سجل العراق في الالتزام

سيئ جدا و انها في حاجة الى فترة كافية للتأكد من ان الموقف العراقي الجديد ليس مجرد تكتيكا جديدا.

علمت MEES بأن مجلس الامن - و لتجنب هذه الخلافات في الرأي - سوف يعهد الى اكيوس بالقرار فيما يتعلق بنهاية فترة الاختبار على ان يرفع بتقرير الى المجلس. ستكون هذه مهمة شاقة جدا بالنسبة للدبلوماسي السويدي نظرا للضغوط التي سوف يتعرض اليها من الولايات المتحدة التي تريد لفترة الاختبار ان تستمر لاطول مدة من جهة، و من فرنسا و روسيا اللتان تريدان لها ان تكون اقصر ما يمكن. كما على اكيوس اخذ موقف بغداد بعين الاعتبار، حيث قامت هذه بتأميل شعبها بقرب رفع العقوبات و قد تتخذ موقفا اكثر تشددا اذا لم ترى نهاية قريبة لها.

سيجد اكيوس نفسه في موقف صعب في النصف الاول من عام ١٩٩٥، و من المحتمل ان يؤجل - تجنبا للفيتو الامريكي - عرض موضوع التجاوب العراقي الى منتصف عام ١٩٩٥، متجاوزا عرضه على اجتماع كانون الثاني من ذلك العام. و لكن حقيقة الامر انه عليه بمجرد ان يكون قد اعلن عن بداية فترة الاختبار ان يصل الى قرار حول طولها و وقت نهايتها، فهناك حد للمدة التي يستطيع المماطلة فيها. فكلما تأجل اتخاذ قرار بهذا الموضوع، كلما ازداد الموقف العراقي تشددا - و هو التصرف الذي تتوقع واشنطن من بغداد اتخاذه.

إن الادارة الامريكية على علم بالحقائق التالية: ان نظام بغداد قد تمكن من تحمل العقوبات لحد الآن، و ان نظاما بديلا لا يتوقع ظهوره في المستقبل المنظور، و ان العقوبات قد اضرت بالشعب العراقي اكثر من اضرارها بالفئة الحاكمة. الا ان واشنطن تعتقد كذلك بأن سعة و شروط نظام المراقبة من الشمول بحيث لن يتمكن نظام بغداد من التقيد به بصورة كاملة. اضافة لذلك، فأن تصرف النظام في هذه الفترة تجاه جيرانه و تجاه شعبه يعتبر امر شديد الاهمية. ان اغتيال احد المعارضين في بيروت مؤخرا و عمليات قتل الصحفيين و العاملين الاجانب في كردستان لم تحسن - في نظر واشنطن - احتمالات رفع العقوبات. تعتقد الولايات المتحدة بأن اعمالا كهذه، و كذلك الاصرار على عدم الاعتراف بسيادة الكويت، تبرر الاستمرار في العقوبات و سوف تتسبب في خسارة العراق لأي تأييد له في مجلس الامن.

النصف الاول من ١٩٩٥

لم تعلن واشنطن عن الموقف الذي ستتخذه خلال النصف الاول من عام ١٩٩٥ الا ان استمرار التعاون العراقي مع الامم المتحدة سيكون من شأنه احراج الولايات المتحدة من خلال زيادة عزلتها داخل مجلس الامن. عندما قام مؤخرا "لي هاملتن" رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي بسؤال "روبرت بلترو" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى حول ما على العراق عمله لكي توافق امريكا على رفع العقوبات عنه، رفض الاجابة على السؤال علنا و اكتفى بارسال كتاب سري حول الموضوع.

الامر الذي اثار قلق هاملتن هو عدم وجود سياسة امريكية واضحة، مما قد يعرض الولايات المتحدة الى الوقوع في اخطاء في العراق. اكد بلترو لهاملتن في رسالته بأن سياسة الادارة الامريكية تجاه العراق واضحة، و ان جزء من هذه السياسة هو ابقاء بغداد في شك حول خطوات واشنطن القادمة و قرارها النهائي، اي ان واشنطن تريد من بغداد الاستمرار في التعاون مع قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة بدون ان يتم اعلامها بالقدر الكافي من التعاون لرفع العقوبات.

علمت MEES بأن الولايات المتحدة سوف تستمر في الاصرار على الاعتراف بالكويت و بالحدود الدولية الجديدة، اضافة الى موضوع حقوق الانسان، كاثبات بأن العراق لم ينفذ بعد الشروط الواردة في الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ سوف تركز واشنطن بصورة خاصة على ما ورد في الفقرة الرابعة من مقدمة القرار ٦٨٧ و الذي ينص على ان مجلس الامن يؤكد "على اهمية ان يطمئن الى نوايا العراق السلمية في ضوء غزوه و احتلاله غير المشروع للكويت". و على الرغم من ان مقدمات قرارات مجلس الامن لا تحمل صفة الالزام، الا ان هذا النص الشامل قد يكون عقبة في سبيل رفع العقوبات لأنه يستوجب تغيير جوهري في السياسة و التصرفات العراقية تجاه جيران العراق و المواضيع الاقليمية بشكل عام.

من المتوقع ان يكشف النصف الاول من عام ١٩٩٥ عن سياسة امريكا تجاه الحظر النفطي المفروض على العراق، و هل سيبقى الحظر طالما بقي صدام حسين في السلطة. لا يوجد في الوقت الحاضر ضغط داخلي قوي يجبر الرئيس كلينتون على الغاء الحظر، بل بالعكس، من شأن خطوة كهذه ان تكلفه بعض التأييد في الكونغرس في الوقت الذي يحتاج فيه الى كل الاصوات التي يستطيع الحصول عليها تأييدا لبرامجه الداخلية. كما ان حلفاء امريكا في المنطقة - و بألاخص السعودية و الكويت - قد اعلنتا عن تأييدهما لإبقاء العقوبات حتى يلتزم العراق بكافة قرارات مجلس الامن ذات العلاقة.

من شأن هذا الوضع ان يجعل بغداد تفقد صبرها و تغير مسارها، خصوصا اذا لم ترى في الافق اي امل برفع العقوبات. قد تقوم بغداد بطرد مراقبي الامم المتحدة من اراضيها، و هي خطوة من شأنها اثارة ازمة اخرى تضر بموقفها.

صادرات النفط العراقية

متى تتوقع الاسواق عودة النفط العراقي في هذه الظروف؟ الجواب: ليس قبل منتصف ١٩٩٥ في احسن الاحوال. قد تستأنف المحادثات حول قبول العراق تصدير كميات محدودة من نفطه بموجب القرارين ٧٠٦/٧١٢، الا ان هذا ليس بألامر الاكيد.

عقدت الدورة الاخيرة من المحادثات حول مبيعات النفط المحدودة - والتي انتهت بدون اتفاق - في شهر تموز الماضي. علمت MEES بأن السكرتير العام للامم المتحدة بطرس غالي قد بذل جهدا في قبول الموقف العراقي، و ان فريق التفاوض التابع للسكرتارية العامة لم يحيط اعضاء مجلس الامن علما بسير المفاوضات لكي يتجنب الضغوط التي قد يمارسوها. الا ان هذه الجهود لم تثمر حيث غادر الوفد العراقي نيويورك بدون ان يصل الى اتفاق، كما لم يجيب العراق على نقاط الخلاف التي اثيرت في المحادثات.

اما المواضيع التي لم يحصل الاتفاق عليها في نيويورك فقد كانت: منافذ التصدير، حيث اصرت الامم المتحدة على استخدام الخط التركي فقط بينما تريد بغداد استخدام ميناء البكر اضافة للخط التركي، و الدرجة التي تتحكم الامم المتحدة في مبيعات النفط العراقي، و - اهم من ذلك - اشراف الامم المتحدة على توزيع

المعونات الانسانية داخل العراق. علمت MEES بأن سكرتارية الامم المتحدة اصرت على ان تحمل هذه المعونات شارة الامم المتحدة و ان يخضع توزيعها لاشراف الامم المتحدة في كافة انحاء العراق، بينما اصرت بغداد على ازالة الشارات حال وصول المعونات الى العراق و ان يتمركز مراقبو الامم المتحدة في المستودعات الرئيسية في بغداد فقط. لم يعتقد وفد السكرتارية العامة بأن المقترحات العراقية سوف تنال قبول بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن. لذلك، و بوجود هذه الخلافات، اضافة الى مرور الوقت الطويل، فمن غير المرجح ان توافق بغداد على قرارات مبيعات النفط المحدودة في هذه المرحلة. إذا افترضنا جدلا ان مجلس الامن رفع العقوبات في منتصف ١٩٩٥، فما هي طاقة العراق الانتاجية في ذلك الوقت؟

تشير التقارير العراقية الموجهة الى سكرتارية اوبك بأن العراق ينتج حوالي ٧١٠,٠٠٠ ب/ي، بينما تشير مصادر MEES الى ان الرقم الفعلي هو اقرب الى ٥٠٠,٠٠٠ ب/ي. اذا تم رفع العقوبات في السنة القادمة، تشير التقديرات الى ان للعراق القدرة على رفع انتاجه بمقدار ١,٥ مليون ب/ي، مما يسمح بتصدير مليون ب/ي عن طريق خط الانابيب التركي في الشمال، و ٥٠٠,٠٠٠ ب/ي عن طريق ميناء البكر في الجنوب. من المتوقع ان ترتفع الطاقة تدريجيا - تبعا لسرعة الاصلاحات - الى ٣,٢ مليون ب/ي و هي الطاقة التي كان العراق عليها قبل آب ١٩٩٠.

تختلف هنا الآراء: فيصر الخبراء العراقيون على ان ميناء البكر قد اعيد اصلاحه بحيث يتمكن من تصدير مليون ب/ي، بينما يحتاج الخط العراقي-التركي فترة ستة اشهر لاكمال الاصلاحات التي سوف تمكنه من تصدير ١,٦ مليون ب/ي. تنفي مصادر مستقلة هذه الارقام قائلة بأن العراق سيحتاج الى وقت طويل لاستيراد الادوات و المواد الاحتياطية للقيام بالاصلاحات الضرورية، كما تقول المصادر نفسها بأن قابلية العراق على تصدير ١,٥ مليون ب/ي لا تتحكم بها المنشآت العراقية التصديرية فحسب بل تخضع كذلك لحالة منشآت الخزن و الضخ التي تعرضت الى دمار شديد اضافة الى قلة الصيانة بسبب شحة الادوات الاحتياطية. تخلص هذه المصادر الى ان قابلية العراق على الاستمرار في انتاج كمية من النفط اكبر من ١,٥ مليون ب/ي امر مشكوك فيه. اضافة لذلك، فهناك بعض المشاكل السياسية لازالت بلا حل، فيجب التوصل الى اتفاق مع الاكراد العراقيين الذين يسيطرون على حوالي ٨٠ كيلومتر من الخط العراقي-التركي، كما قام عناصر الـ PKK في تركيا بمهاجمة الخط نفسه في الاراضي التركية.

تعتمد السرعة التي يستطيع العراق بها زيادة طاقته الانتاجية بعد رفع العقوبات على توفر الاموال للقاطع النفطي، اضافة الى الوضع السياسي في البلاد. كما تعتمد بشكل كبير على السرعة التي يتمكن العراق بها ابرام اتفاقات المشاركة الانتاجية مع الشركات الاجنبية. صرح مسؤولون نفطيون عراقيون اكثر من مرة بأنهم يرغبون في زيادة الانتاج بحوالي ٢٠-٣٠ مليون ب/ي بحلول نهاية القرن من خلال المشاريع المشتركة مع شركات اجنبية. يملك العراق حوالي ٢٠-٣٠ بليون برميل من احتياطيات النفط في الحقول الجنوبية لم يتم تطويرها بعد، و تجري محادثات منذ ٣ سنوات حول استثمار هذه الاحتياطيات حيث تأمل بغداد بأن تؤدي الرغبة في استثمار هذه الحقول الى ان تمارس شركات النفط ضغطا على حكوماتها باتجاه رفع العقوبات، و ان تقوم الشركات في الحقبة التي تلي رفع العقوبات بتوفير التمويل اللازم لتطوير هذه الحقول. كانت غالبية هذه المحادثات مع شركات اوربية، حيث احاطت واشنطن الشركات الامريكية علما بأن الاتصالات من هذا النوع تتعارض و السياسة الخارجية و المصالح الامريكية. ■

لاريجاني : لاتخافوا اذا حكم الشيعة العراق

السياسة الكويتية، ١٩٩٤/٥/٤، طهران، قال الدكتور محمد جواد لاريجاني نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى الايراني ان علاقات بلاده تحسنت مع دولة الكويت وستستمر في التطور وهذا عكس ما كان عليه الحال قبل الاحتلال العراقي للكويت.
واكد المسؤول الايراني حرص بلاده على تنمية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على كافة الاصعدة وقال في حديث له اثناء لقائه وفدا اكاديميا واعلاميا كويتيا ان ايران ترغب بعلاقات حميمة مع جيرانها في الخليج لكنه اوضح ان هناك قوى تخاف من تطور هذه العلاقات وتسعى الدول الغربية الى تخويف دول المنطقة من ايران لتبرير تواجدها المكثف في الخليج.
وردا على سؤال عن مستقبل علاقات بلاده مع العراق قال "طالما ان صدام في السلطة فلن يكون هناك استقرار في الخليج واذا كانت ايران تشعر انها الان غير مهددة من العراق غير انها تشعر بالقلق نتيجة لاستمرار تهديد النظام العراقي للآخرين في المنطقة.
وتساءل هل نحن في موقع تغيير في حكومة بغداد. واجاب، ان ايران لن تقوم بهجوم لاسقاط النظام الحاكم حتى وان كان ضعيفا لكن علينا نحن ودول الخليج الاخري بتأييد المعارضة العراقية وينبغي ان لا تخشى دول المنطقة من تولي الشيعة للسلطة، فوجود صدام اسوأ وهو يشكل تهديدا أخطر على السنة والشيعة معا. واضاف ان ايران عانت الويلات من العراق ومازال هناك مليون لاجيء تشردوا اثناء الحرب. واشار ان لدى ايران معلومات تفيد ان العراق بدأ يعيد بناء قواته وتصنيع ذخيرته ونعتقد انه يحصل على قطع غيار لآلياته من الغرب، ملفتا النظر الى ان الغرب يستخدم صدام لتخويف دول الخليج ولاجبارها على تطبيع علاقاتها مع اسرائيل.
من جانب اخر قال مرتضى سرمدي مساعد وزير الخارجية الايراني للعلاقات العامة والناطق باسم وزارة الخارجية ان مد ايران لجرفها القاري الى ٦٠ ميلا وقيامها بالتنقيب عن النفط في الخليج لايهدف الى استفزاز احد.
وذكر ان هذا قرار صوت عليه مجلس الشورى وهو ينسجم تماما مع الاتفاقية الدولة لقانون البحار موضحا انه بامكان الكويت ان تفعل الشيء نفسه طالما ان ذلك لايناقض الاتفاقات الدولية. واكد سرمدي ان ايران مستعدة لتقبل نظام عراقي تعددي فالنظام الذي ينبغي ان يسود في العراق هو النظام الذي يقبله ويؤيده العراقيون وينبغي ان تترك الحرية للعراقيين كي يقرروا نوع الحكم الذي يريدونه ليبراليا كان او اسلاميا.

الحصار الاقتصادي : العراق اليتيم ولعبة خلط الاوراق

د. عبد الحسين شعبان

((جدد مجلس الامن الدولي في ١٩٩٤/٥/١٦ للمرة العشرين على التوالي العقوبات المفروضة علي العراق. عبد الحسين شعبان يراجع الموقف))

يثير موضوع "الحصار الاقتصادي" الدولي المفروض على العراق، الكثير من الاشكالات، سواء في جانبها القانوني النظري او ببعدها الانساني العملي. فالحصار الذي ابتدأ بعد اجتياح القوات العراقية للكويت ما يزال ساري المفعول منذ السادس من اب (اغسطس) ١٩٩٠ بموجب القرار ٦٦١. واستكمل بعدد من القرارات اللاحقة حتى توج بالقرار ٦٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١، اي بعد انتهاء الحرب، ليضع آلية جديدة للتعاطي مع موضوع الحصار يتعهد العراق تدمير جميع اسلحة الدمار تحت اشراف دولي واتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن التعويضات، ليعاد النظر بمسألة "حظر استيراد السلع الاساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية" وتصبح غير ذات مفعول او اثر، كما ورد في المادة ٢٢.

الحصار الاقتصادي الدولي اتخذ بموجب قرارات خاصة صادرة من مجلس الامن وفقا لميزان القوى داخل الامم المتحدة. وفيه الكثير من جوانب التعقيد المرتبطة بدور القوي المهيمنة خصوصا، الولايات المتحدة وما يسمى بـ "النظام الدولي الجديد"، وهو لا يخضع لرغبات او مواقف هذه القوة العراقية المعارضة او تلك، اذ ان مواقفها ليست العامل الحاسم في مسألة رفع الحصار او الابقاء عليه وتشديده او تحديده ذلك ان القضية العراقية قد جرى تدويلها منذ زمن خصوصا بعد احتلال الكويت واصرار النظام الحاكم في بغداد على الدخول في حرب محسومة النتائج سلفا، ومن ثم تقديمه التنازلات المذلة والمشينة،التي عومت سيادة العراق وانتقصت من استقلاله وارتهنت مستقبله وموارده لاجيال طويلة. وشكل القرار ٦٨٧ او كما يطلق عليه "ابو القرارات". وهو اطول قرار في تاريخ الامم المتحدة منذ تأسيسها ويتألف من ٣٤ مادة و ٣٩٠٠ كلمة، اغرب قرار اذ تضمن التزامات خطيرة وبعيدة المدى تتعلق بمستقبل العراق وسيادته والحصار الاقتصادي ومسألة التعويضات والحدود العراقية-الكويتية والاسلحة وغيرها. كل ذلك نجم بسبب مغامرة اجتياح الكويت، التي لم يكن الشعب العراقي طرفا فيها، ولم يؤخذ رأيه بها او يستفتى عليها شأن بقية القضايا المهمة والخطيرة.

شكلت قرارات مجلس الامن بشأن حرب الخليج الثانية سوابق خطيرة في تاريخ الامم المتحدة، فلم يسبق لها ان اتخذت مثلها ضد اي بلد من البلدان وبهذه السرعة الخارقة، الى ذلك فالقرارات غير محددة بزمن معين ويستوجب الغاؤها استصدار قرارات جديدة من مجلس الامن ذاته، الذي سيكون خاضعا لحق النقض "الفيتو"، مما يجعلها اشد وطأة من نظام الوصاية الذي كان يتطلب لالغائه حصول اغلبية في التصويت في الجمعية العامة ولا يخضع لقرار من مجلس الامن.

ان قرارات مجلس الامن قد وضعت العراق فعليا خارج نطاق الاسرة الدولية، ولابد من التنويه الى انها عندما تذكر فهي تخص العراق كبلد ودولة وليس نظام او حكومة مقبلة. وعلى رغم ان للقضية ابعادها السياسية، التي يمكن ان تزول او تلغى او يعاد النظر فيها بعد تغيير النظام، لكن هذه النصوص بوضعها الحالي لا تتضمن اية اشارة الى ذلك، وتعتبر امراً بالغ الخطورة حتى بالنسبة للمستقبل خصوصا تبعاتها الاقتصادية والمالية وما له علاقة بمسألة التعويضات وغيرها. واللافت ان هذه القرارات جميعها، التي يقارب عددها الثلاثين قراراً، قد اتخذت في اطار المادتين ٣٩ و ٤٠ من الفصل السابع من الميثاق، اللتين فتحتا الباب امام المادتين ٤١ و ٤٢ الخاصتين بالاجراءات العقابية، ولهذا فهي قرارات الزامية. في حين ان القرار ٦٨٨ وهو القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي ودعا الى وقف القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون وكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين، قد اتخذ ضمن الفصل السادس. ومع انه قرار ملزم مثل اي قرار من قرارات مجلس الامن، الا انه يتطلب اتخاذ اجراءات عقابية لتطبيقه، وهو ما يثير جدلاً مشروعا حول صدقية مجلس الامن في اتخاذ هذا القرار وحول آلية تطبيقه، فضلاً عن انه كان تحت ضغط عوامل الهجرة الكردية الجماعية المرعبة، التي قد تكون احد الاسباب الرئيسية لاتخاذه والا لماذا لاتبدي الامم المتحدة الحماسة ذاتها بشأن هذا القرار أسوة بالقرارات الاخرى.

نسمع احيانا في اوساط المعارضة من يصر قائلاً "نحن مع القرارات الدولية" بما فيها قرارات الحصار بالطبع؛ ثم يردف القول بان الاقرار بها امر منطقي طالما تمثل "الشرعية الدولية" ويضيف ان رفض تلك القرارات لا يؤثر في حقيقة الموقف الدولي، ولن يغير من موازين القوى الدولية السائدة، التي فرضت الولايات المتحدة المتحكم الاساسي والاول باللعبة الدولية.. ويتابع الأمر على النحو التالي، ان عدم الموافقة على القرارات الدولية يعقد من مهمات المعارضة ويبعدها عن "الواقعية" الضرورية التي تفرض في هذا الوقت بالذات الاستفادة من الموقف الدولي للاطاحة بصدام حسين وتأجيل كل شيء سواه. ليست هذه التبريرات قائمة على فراغ على رغم ان دوافعها مختلفة، اذ يعتقد البعض ان مثل هذه الاطروحات تقربهم من مركز القرار الدولي، وقد تؤهلهم لتصدر حلبة الرقص في المعارضة الان وفي المستقبل (اي بعد التغيير) حتى تكون بيدهم "القدح المعلا" او هكذا يبدو على صعيد الخارج؛ ويزيد البعض بان الاطاحة بصدام حسين لايمكن ان تتم الا بمساعدة من الخارج وبالاعتماد على المساعدة الدولية.

ان الاستفادة من الموقف الدولي مسألة مهمة لتحقيق مطامح المعارضة في تغيير النظام والاتيان بالبديل الذي يحقق اهدافها المعلنة. وهذا شيء ليس له علاقة بالرغبة في تحقيق التوافق او حتى التطابق مع ما يسمى "بالشرعية الدولية" والقوى النافذة في الوضع الدولي. ومهما كانت درجة التطابق والتوافق فان العامل الحاسم في مواقف القوى الدولية هو مصالحها بالدرجة الاساسية كما هو معروف وليس درجة التقرب منها او ابداء الاستعداد للتعاون معها من

هذه الجهة او تلك، حتى لو اتخذ يافطة عريضة، التوافق والتطابق للتخلص من صدام حسين. لكن ذلك لاينبغي ان يحصر النظر الى المصالح الوطنية العليا للشعب العراقي من خلال ناظور القوى المهيمنة، ويصبح القصف على بغداد امرا مرغوبا والحصار الاقتصادي مبررا طالما يقوض تدريجيا سلطة صدام.

من طرف آخر يعتقد البعض ان مجرد رفض "القرارات الدولية" والدعوة الى رفع الحصار واستخدام "الجملة الثورية" ذات الرنين العالي ورفع شعارات من بقايا ترسانة "الحرب الباردة" تجعلهم يحملون راية "الوطنية" التي ينبغي ان تنتزع من غيرهم. وكلما غالى الجانب الاول في الرهان على القوى المتنفذة خصوصا الولايات المتحدة والتعكز على "الشرعية الدولية" اندفع الطرف الثاني بادارة ظهره للمستجدات والمتغيرات الدولية المهمة واهمال او الاستخفاف بدور العامل الدولي خصوصا في ظل الاوضاع الراهنة، بطريقة لا تخلو من جمود وانعزالية. وبين هذا وذاك تتصدر المواقف الانفعالية والعاطفية بل ويستمر مسلسل التراشق والرمايات المتبادلة وكأن كل ما عاناه ويعانيه الشعب وما تعرضت له المعارضة لايكفيها لان تفكر على نحو هادىء وعقلاني وان كان الموضوع ساخناً، حتى ليبدو للناظر والمراقب احيانا وكأنها تعيش فترة مراهقة سياسية جديدة اقرب الى نهاية الخمسينات وبدايات الستينات، في حين يفترض ان تكون قد دخلت مرحلة النضج ويسود اجواءها التسامح والحوار والنقد البناء واحترام حق الاختلاف وسماع الرأي الاخر بدلا من الاحتراب والكراهية ومحاولات الارهاب الفكري. تبقى هناك مسألة اخلاقية وادبية تقع على عاتق المعارضة وكل طرف من اطرافها ليس على صعيد أوضاع الحاضر حسب، بل على صعيد اوضاع المستقبل والعمل وسط الجماهير وتحسس نبضها والشعور بمعاناتها، خصوصا وان المواطن العراقي يعيش وضعا مأسويا وصل الى حافة المجاعة وتجاوز حدود الفقر. وفي حين يستمر الحصار الاقتصادي بحجة ارغام النظام على الانصياع للقرارات الدولية، تستمر معاناة الشعب ويدفع الثمن باهظا وتنتشر الامراض والاوبئة وتستشري حالات وفيات الاطفال والنساء والشيوخ وغيرها، في حين ما يزال الطاغية ينعم بكل اسباب الراحة. هكذا فالشعب الذي وقعت على رأسه قنابل قوات التحالف الدولي مازال يعاني من الحصار الاقتصادي المفروض عليه وهو بين فكي الكماشة، نار الاستبداد وخطر المجاعة والتفتيت. . اما المذنب الحقيقي، الذي ادعت "عاصفة الصحراء" انها جاءت لتنفض مضجعه فانه "نجا" من العقاب و "افلت" من يد العدالة، بل سمح له بمعاقبة الشعب بعد انتفاضته ومساءلته عن اسباب الكارثة التي حلت بالبلاد. وهكذا اشترك الجناة "الداخليين والخارجيين" بتدمير العراق شعبا وموارد وحضارة وما زالوا يقبضون على روحه ويحجبون عليه حبة الغذاء والدواء ويتفرجون عليه وهو يعيش حالاً اقرب الى الموت البطيء بل النحر او الانتحار الجماعي.

ان استمرار الحصار الاقتصادي الذي يتحمل عبئه الشعب العراقي لم يؤد الى حد الان الى الاطاحة بالنظام وقد لا يؤدي الى ذلك، فقد استمر حصار جنوب افريقيا ما يزيد على عقد ونصف من الزمان من دون ان يؤدي الى النتيجة المرجوه. ولايستبعد ان يقود الحصار والمجاعة الى تفتيت البلاد او تقسيمها الى كانتونات، بلقنتها او لبننتها، فضلا عن تعاظم عالم الجريمة وما يتركه من اثار اجتماعية ونفسيه، اضافة الى اثاره الاقتصادية والصحية والثقافية والتربوية، حين يجعل بلدا بكامله عرضة للريح والهاوية وربما ينتظر رصاصة الرحمة من دون ان يرتكب شعبه اي ذنب ودون ان يقترف اي جريمة!!

لو كانت المعارضة غواتيمالية او نيجيرية او دنماركية او سريلانكية، فانها قد لا تميز بين النظام والشعب، بين الجلاد والضحية، مثلما يتعامل البعض مع العراق ككل من دون تفرقة احيانا. وبما انها معارضة عراقية ووطنية او هكذا هو الافتراض على رغم توزعها على مشارب شتى وانتهالها من منابع مختلفة واصطباغها بالوان متعددة وتأثرها بامواج متنوعة، وهذا امر منطقي وليس مدعاة للتشكيك، الا ان عليها ان تميز نفسها بموقفها الوطني والانساني، خصوصا اذا لم يكن بامكانها احداث التغيير المنشود. فليست الانتفاضة المنتظرة قاب قوسين او ادنى ولا العصيان المدني يمتد وينتشر ويعم البلاد وليست قواتها تحاصر القصر الجمهوري وتطلب من الطاغية الاستسلام وليست المعركة الفاصلة تدق الابواب، في حين ان عملية خنق الشعب مستمرة على مرأى ومسمع من العالم والحصار يكاد يصبح وباء شاملاً مثل الديكتاتورية، في حين يدفع المواطن البريء والشعب المنكوب الثمن منذ اكثر من ثلاث سنوات ونصف على صدور اول قرار في ٦ آب ١٩٩٠، دون ان يلغى الحصار او يسقط النظام كما وعد الغرب. وها هو مجلس الامن يجدد للمرة الـ ١٩ تمديد فترة استمرار العقوبات لشهرين اخرين (١٩٩٤/٥/١٨).

لعلها مفارقة ان يعيد التاريخ نفسه، ففي المرة الاولى كمأساة وفي الثانية كملهاة. ولعلها الان كوموتراجيديا ان يتكرر المشهد السابق، المصارعة على الطريقة الرومانية، استمرار الحصار وتشديده حتى الاطاحة بصدام حسين ام رفع الحصار والاستمرار في النضال من اجل التغيير، مثلما كانت الدعوة الى استمرار الحرب العراقية-الايرانية حتى اسقاط النظام ام الدعوة الى وقف الحرب فورا وحقن الدماء والاستمرار في النضال لاسقاط النظام!! واستمرت الحرب دون ان يسقط النظام وسحقت طوال سنوات، عشرات بل مئات الالاف من الضحايا الجدد وبددت المزيد من الموارد والطاقات الحقت الخسائر المضاعفة على جميع الاصعدة . . ثم توقفت بقرار مجلس الامن ٥٩٨. وبغض النظر عن هذا الموقف او ذاك فلم يعد من يقول حاليا ان استمرار الحرب لسنوات ستة بعد انسحاب القوات العراقية الى داخل الحدود العراقية بهزيمة خرمشهر (المحمرة) كان مفيدا او صحيحا مهما كانت النوايا. . ولا يعني هذا رجحان او صواب خطة وقف الحرب او الداعين اليها الا في جانبها المعنوي والادبي وخصوصا للشعبين اللذين اكتويا بنارها فالقرار لم يكن سوى قرار دولي جاء اثر توافق امريكي-سوفياتي في اطار سياسة "الوفاق الدولي" وللابقاء على التوازن القائم انذاك في المنطقة "لا غالب ولا مغلوب" ومع تقليم اظافر ايران الثورة وانهاكها بمشاكل ايران الدولة، ودفع العراق للمزيد من الغرق في مشاكله الاقتصادية وازماته السياسية المستعصية، تمهيدا لانكفائه واخراجه من ساحة الصراع العربي-الاسرائيلي. واذا كانت المصارعة الرومانية تقضي بانهاك طرف حد الموت واعياء طرف اخر حد العجز فانها في حال المنطقة تعني الاحتواء المزدوج، العراق وايران، وهو ما فكرت به الاوساط المتنفذة في الادارة الامريكية، بهدف قضم التفاحة الناضجة التي سقطت في الاحضان.

استمر الحصار واستمر معه النظام وكان الشعب هو الخاسر الاساسي والاكبر، من دون ان يلوح امل قريب في الخلاص من الحصار او من النظام او من كليهما كما يريد ويتمنى الشعب. وما تزال اجهزة الحكم في بغداد تشغل ماكنتها الاعلامية باقصى طاقاتها وعلى نحو ديماغوجي لاظهار المعارضة العراقية، خصوصا الخارجية منها، بانها تنزع جلدها وتضع نظارات القوى الدولية على عينيها حين تنظر للعراق وللقضية العراقية، اذ تقف اما مع استمرار الحصار وتشديده او تتخذ موقفا عائما حين تدعو الى رفع جزئي مشروط او غير ذلك، في حين يموت فيه الشعب جوعا. وعلى رغم مسؤولية النظام في ما وصلت اليه اوضاع البلاد فانه يحاول استثمار بعض المواقف التي تدعو لاستمرار الحصار، ليدمغ المعارضة بالعدمية الوطنية وبعدم الشعور بالمسؤولية ازاء مصير الشعب وعدم الاكتراث خصوصا وانها تعيش بحبوحة الخارج على رغم ما في بعض هذه الاطروحات من كلمات حق يراد بها باطل.

ان الدعوة الى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي على رغم انها ليست العامل المقرر في السياسة الدولية، ولن تفتح ابواب الفرج كما يقال، لكنها تتوخى مسألة ادبية واخلاقية، فهي الى التعاطف مع الشعب العراقي وتحسس همومه ومعاناته، تسعى لاظهار مشاعر الوطنية العراقية، التي لا ينبغي العبث بها تحت شتى الذرائع والمبررات، بما فيها محاولات الارهاب الفكري والسياسي هذا من جهة. ومن الجهة الاخرى كي تحسب القوى الدولية حسابها، لاسيما المعادلة الصعبة وتاخذ بنظر الاعتبار الارادة الوطنية العراقية، خارج ادعاءات النظام. كما تستهدف ايضا سحب البساط من تحت ارجل النظام والحاكم ونزع ورقة التوت عنه التي يحاول التستر بها واستغلالها عربيا وانسانيا، بل ذرف دموع التماسيح، لتعليق كل شيء على شماعة الخارج، في حين يمعن هو في اضطهاد الشعب وتجويعه، حتى برفضه ومماطلته الاستجابة الى التخفيف الجزئي للمعاناة الحالية بقبول تنفيذ القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ وتصدير كميات من النفط وشراء الغذاء والدواء، مهما كانت الملاحظات والتحفظات.

انها لعبة خلط الاوراق - ومحنة مزدوجة ومسؤوليتها مركبة ومشتركة والخاسر الوحيد الشعب العراقي اليتيم. ■

بغداد تواجه طلبات بـ٨١ مليارا. الكويت تطالب بـ١٥ مليار دولار تعويضا عن اثار حرب الخليج

جنيف، رويتر (٢٥ ايار ١٩٩٤)، قالت مصادر في الامم المتحدة ان الكويت قدمت اوراقا امس تطالب العراق بتعويضات قيمتها ١٥ مليار دولار ليصل اجمالي التعويضات التي تواجهها بغداد الى ٨١ مليار دولار.

واضافت قولها ان ٣٥ شركة كويتية وسبع مؤسسات حكومية قدمت هذه الطلبات.

وتأتي هذه الطلبات في الوقت الذي بدأ فيه مجلس لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة اجتماعا يستمر اربعة ايام في جنيف للموافقة على اول دفعة من التعويضات لضحايا الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وقال مصدر بالامم المتحدة في المقر الاوروبي للهيئة الدولية لرويتر "حضر الكويتيون وقدموا عددا هائلا من الطلبات".

وتدرس اللجنة المقرر ان توافق على تقديم اول دفعة من التعويضات وقيمتها ثلاثة مليارات دولار تقريبا هذا الاسبوع ٢,٣ مليون طلب يطالب اصحابها بتعويضات قيمتها الاجمالية ٨١ مليار دولار.

من جهة اخري قال مسؤولو الامم المتحدة امس ان من المحتمل ان تقر الامم المتحدة الاسبوع الحالي اول تعويضات مالية لضحايا الاجتياح العراقي للكويت وتبلغ ثلاثة مليارات دولار. وقالوا ان لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة قد تواجه مشاكل ستبرز مع المطالبة بتعويضات اخرى نظرا لانها لا تستطيع تمويل سداد ما يصل اجماله الى مليارات الدولارات الا اذا استؤنفت مبيعات النفط العراقي.

وقال مسؤولو الامم المتحدة ودبلوماسيون غربيون ان المجلس الحاكم للجنة بدأ امس اجتماعات تدوم اربعة ايام لبحث العجز في التمويل والموافقة على تعويضات قيمتها ٢,٧ مليون دولار طالب بها ١,١٦٦ ضحية في ١٨ دولة.

وقال كارلوس الزامورا السكرتير التنفيذي للجنة التعويضات لرويتر قبل بدء المحادثات "مسألة الاموال اصبحت مهمة للغاية الان".

والقسط الاول من التعويضات جزء من ٥,٠٠٠ مطالب تعويض من اشخاص معظمهم اردنيون وكويتيون اصيبوا او فقدوا احد الوالدين او الابناء او زوجا او زوجة نتيجة الاجتياح والاحتلال العراقي للكويت. ويستحق كل فرد ٢,٥٠٠ دولار بينما تحصل الاسرة على تعويض اقصاه ١٠,٠٠٠ دولار. وستتولى حكومات الدول توزيع هذه الاموال.

الا ان مسؤولي اللجنة قلقون بشأن كيفية توفير مبلغ الدفعة القادمة من تعويضات الافراد التي يبلغ ١٥٠ مليون دولار وسيطلب من المجلس الموافقة عليها في تشرين الاول القادم.

وهذه اول مطالب تعويضات من عمال اضطروا الى الفرار او من افراد زعموا تكبدهم خسائر تصل الى ١٠٠ الف دولار.

التجربة الدستورية في العراق: ندوة دراسية

عقد مركز دراسات العراق، بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٤ في لندن، حلقة دراسية بعنوان ، التجربة الدستورية في العراق - خلفيات وافاق شملت الموضوعات التالية، - دستور عام ١٩٢٥ ، النصوص والخلفيات- تقييم التجربة الدستورية في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٨

- دور المعارضة السياسية العراقية في الحركة الدستورية - غياب الحركة الدستورية في العراق بعد ١٩٥٨- هل هناك حاجة لحركة دستورية، ومدى امكانية اعتماد دستور ١٩٢٥ اساسا لحركة دستورية عراقية.

شارك في الندوة كل من، أ. عبد الكريم الازري، أ. عبد الغني الدلي، د. نوري لطيف ، د. محمد هماوندي ، أ. فالح عبد الجبار، د. ليث كبة ، د. كاظم شبر، أ. حسين الشعلان، المنسق ، د. غسان العطية

الانتفاضة الشيعية في العراق وسياسة بغداد حيال الجنوب

اوفرا بنغيو (باحثة اسرائيلية متخصصة في شؤون العراق)

في السنين الـ ٧٤ من تاريخ العراق الحديث، لم يظهر هناك غير مبادرتين رئيسيتين من قبل الشيعة لاحداث تغيير سياسي في صالحهم، وهما "الثورة العراقية" في ١٩٢٠ وانتفاضة ١٩٩١ في نهاية حرب الخليج. ومنيت المحاولتان بالفشل الذريع، وادتا، بدل تحسين وضع الشيعة السياسي، الى اضعافه اكثر.

وعلى رغم كل الفروق بين المحاولتين من حيث الاهداف السياسية والقيادات واساليب العمل، فان هناك عناصر مشتركة كانت الاساس في فشل الشيعة في فرض انفسهم بوصفهم الغالبية السياسية. ويمكن ان نحدد، عندما نحاول تتبع خطوط التواصل التاريخي بين الحدثين، عددا من العناصر المتجددة الظهور التي تفسر الضعف المتأصل في المجتمع الشيعي.

ومن الغريب ان الملاحظة الاولى في هذا السياق هي ان ثورة العشرين كانت اكثر تماسكا وفاعلية بكثير من انتفاضة ١٩٩١، ما يظهر التدهور المستمر للشيعة كقوة سياسية في العراق.

فالنقص الاخطر لدى الشيعة كان دوما الفشل في تحديد هدف سياسي مشترك يوحد صفوفهم، وبدا هذا واضحا منذ تجربة ١٩٢٠، حيث جمعهم هدف مشترك مع السنة وغيرهم من المعارضين للوصاية البريطانية، ولكن ليس هدفهم الخاص الذي يمكن ان يحدد مسيرتهم بعد الانتفاضة، والذي ربما تمثل في انتزاع السلطة لانفسهم مثلا.

واوضحت انتفاضة ١٩٩١ في شكل اوضح هذا الافتقار الى وحدة الاهداف والاساليب، فقد كانت الانتفاضة في الدرجة الاولى عملا انتقاميا ضد نظام بدا وكانه على وشك الانهيار، لكنها افتقرت الى هدف ايجابي او رؤية واضحة للمستقبل.

بهذا المعنى فان انتفاضة الشيعة اختلفت الى حد كبير عن انتفاضة الاكراد، وعلى رغم ان هذه الاخيرة كان لها ايضا جانبها السلبي، اي الانتقام، فقد كان لها هدف ايجابي هو الحصول على الحكم الذاتي.

هكذا فان انتفاضة الشيعة كانت موجهة ضد النظام، فيما توجهت انتفاضة الاكراد ضد الدولة. وتسلط هذه النقطة الضوء على الفرق الكبير في اسلوب كفاح المجموعتين، الاولى قومية والثانية دينية، في العراق الحديث، اذ ان بامكان الاكراد اعلان هويتهم والمطالبة بحقوق واضحة لهم كاكراد، فيما لايمكن للشيعة سلوك هذا السبيل.

ظلال الطائفية

واجه الشيعة منذ البداية مشكلة ايديولوجية سياسية، فهم لم يرغبوا في طرح انفسهم كشيعة لان ذلك، حسب المفاهيم الحديثة، يلقي مباشرة ظلال الطائفية على موقفهم. كما لم يمكنهم ان يعطوا مطالبهم صيغة شيعية صارمة لان ذلك قد يفسر بأنه تهديد لوحدة الدولة، وهي الدولة التي يلتزم بها الشيعة في شكل لايقل عن السنة. كما لا يمكنهم طرح الموقف من وجهة نظر دينية او طائفية بحتة، لان ذلك يناقض ما ينادون به من التسامح الديني.

ولا يبقى لذوي التوجه الديني منهم تبعا لذلك الا طرح ايديولوجيتهم من خلال منظور اسلامي عام وليس شيعيا على وجه التحديد، وفي ذلك ضرر كبير لقضيتهم لانه يشكل تذويبا لاي مطلب رئيسي يمكن لهم تقديمه.

والنتيجة هي فشل التجمعات الشيعية السياسية في اجتذاب الشيعة العلمانيين من ناحية، ومن ذوي التوجه الديني الذي شعروا بان هذه التجمعات لا تعالج مشاكلهم المحددة.

والمشكلة الاخرى التي فاقمت هذا الافتقار الى رؤية واضحة وهدف موحد، كانت الضعف الكبير والتشرذم للمجموعات السياسية الشيعية. اذ لم تتوفر لهم شخصية قيادية قوية او قيادة موحدة او تنظيم متماسك له مساندوه داخل العراق. ويقارن هذا سلبيا مع ثورة العشرين التي لعب فيها رجال الدين دورا رئيسيا، فيما لم يكن لهم دور في انتفاضة ١٩٩١. والنتيجة ان الانتفاضة كانت اعتباطية ومن دون قيادة. واضافة الى ذلك، ففي ثورة العشرين وبالرغم من الخلافات بين القيادات الدينية من جهة والقيادات العشائرية السياسية، فقد نجحت الاخيرة في تعبئة العشائر ضد البريطانيين. اما في ١٩٩١ فقد كان هناك انفصام تام بين الطرفين.

والناحية الاخرى في ضعف الشيعة هي فشلهم، الذي ابرزته التجربتان، في ادامة الصراع في المراحل اللاحقة على الانفجار المباشر. فرغم ما ابدوه من صمود لم يستطع رجال الدين في ثورة العشرين الاستمرار في الكفاح بعد الثورة نفسها، كما ان انتفاضة ١٩٩١ بقيت حادثا معزولا من دون ذيول مهمة. مع ذلك وعلى رغم ضعفهم الاصيل، بدا للعالم الخارجي ان الشيعة يمثلون خطرا كبيرا بسبب راديكاليتهم المفترضة او علاقاتهم المفترضة مع ايران.

ومن هنا تتراوح موقف القوى الخارجية من الشيعة بين المشاركة الفعلية في دحرهم، كما في العشرينات والثلاثينات، وعدم التدخل وتركهم لمصيرهم كما حصل بعد الانتفاضة التي تلت حرب الخليج، حتى عندما اعلن الحظر الجوي على جنوب العراق في اب ١٩٩٢، تبين سريعا انه لم يكن بجدية الحظر المعلن على الشمال الكردي.

هذه الازدواجية بين الضعف الفعلي والقوة المتصورة تجعل من الشيعة حلفاء لا يمكن الركون اليهم في نظر القوى الخارجية. ومن هنا المفارقة خلال الحرب العراقية-الايرانية، وهي ان جمهورية ايران الاسلامية اختارت الاكراد حلفاء لها وليس شيعة العراق. وبالمثل عندما حاولت الكويت الرد على التهديدات العراقية لها بعد حرب الخليج، ذهبت الى الاكراد لاقلاق الوضع العراقي وليس الى الشيعة القريبين منها.

ودفعت الانتفاضة الشيعية الحكومة الى القضاء عليها كتحرك معاد اولا، ثم الى اتخاذ خطوات اضافية لكسر الشيعة كقوة سياسية. وكان سبب نجاح الحكومة ليس فقط ضعف الشيعة كأعداء لها مقارنة بالاكراد، بل بالدرجة الاولى ان البعثيين تعلموا الدروس من السياسات الخاطئة التي اعتمدوها في المنطقة في الشمال.

تحرك النظام في الجنوب على خمسة اصعدة في وقت واحد، هي العسكرية والجغرافية-السكانية والسياسية والدينية والايديولوجية وعلى العكس مما حصل في الشمال، حيث سحبت

الحكومة قواتها من المنطقة مما ضاعف انعزال الاكراد عن العراق ككل، فانها في الجنوب تحركت بالاتجاه المعاكس. وبالرغم من الحظر الجوي على الجنوب، او ربما بسببه، كثف الجيش العراقي وجوده ونشاطاته هناك، حتى في المناطق التي لم يسبق له التحرك فيها سابقا. واختار الحلفاء، المدافعون المفترضون عن الشيعة، تجاهل هذه التحركات، مما شجع النظام على الاستمرار.

وكانت اسباب عدم تحرك الحلفاء مزيجا من الخوف من تفتت العراق وتقوية التيار الشيعي الراديكالي المتحالف مع ايران، وايضا فقدان الثقة بالقيادة الشيعية وقدرتها على اجراء تغيير في المركز. ولذلك بدا ظاهريا في التسعينات ان الغرب اتخذ تجاه الشيعة دورا معاكسا للذي اتخذه خلال الثلاثينات، اي انه في التسعينات استعمل قواته الجوية ضد الحكومة ولحماية الشيعة بدل العكس. لكن الواقع هو ان الغرب استعمل الشيعة ذريعة لمعاقبة حكومة بغداد، ولكن من دون مساندة الشيعة او حمايتهم. ويشكل رد فعل الغرب على التغيرات في الصيغة الجغرافية السكانية للاهوار مثالا واضحا على ذلك.

فمناطق الاهوار في جنوب العراق تحولت منذ الانتفاضة الى معاقل للمعارضة الشيعية، ومن ضمنها الهاربون من الجيش، والعناصر الشيعية المعارضة والمؤيدة لايران، وحتى الخارجون على القانون من الناس العاديين. ولما كانت طبيعة المناطق تحول دون تحرك الجيش فيها، قامت حكومة البعث بمشروع طموح لتجفيفها. واوضح عدي صدام حسين، وهو الان من اهم الناطقين باسم النظام، ان الهدف من ذلك كان ثلاثيا، وهو تطوير الزراعة و"ضمان الامن التام" ومنع الصراعات العشائرية.

الموقف من العشائر

يجب الاشارة في هذا الخصوص الى ان سياسة تجفيف الاهوار لتشتيت المعارضين المحتمين بها ليست جديدة. وتذكر المصادر ان العثمانيين استعملوا سياسة مشابهة عندما قطعوا مياه احد الانهر التي تغذي الاهوار. لكن محاولات بسيطة مثل هذه تختلف كثيرا عن البرنامج الكبير الحالي الذي يهدف الى احداث تغيير كبير في بيئة الجنوب الشيعي. وقد جندت حكومة بغداد من اجل ذلك طاقات الجيش والعاملين في الصناعات العسكرية التي لا تجد متنفسا لها حاليا، ولم يقتصر المشروع على تجفيف الاهوار بل حفرت ثلاثة انهر جديدة-وكل ذلك بهدف فتح المنطقة امام النظام وزيادة اعتماد السكان على الحكومة المركزية.

ولا يذكر النظام الكثير عن العمليات العسكرية في الاهوار واثرها على السكان. وفي واحدة من الحالات الاستثنائية تحدث عن "مئات الالوف من التائبين" الذين اعلنوا خضوعهم بعدما "ضللتهم ايران". الا ان مصادر غير عراقية تؤكد وقوع مذابح في الاهوار وان الالوف من السكان الشيعة هربوا الى ايران.

ومما لاشك فيه ان من الاهداف الاضافية لتجفيف الاهوار كان انشاء حزام امني يفصل الثوار عن ايران، وهي مصدر العون الوحيد لهم. والجدير بالملاحظة ان الامم المتحدة والحلفاء كانوا على علم تام بتحركات البعث هذه، الا انهم لم يتخذوا اي خطوات لضمان وصول الغذاء الى السكان او يحاولوا وقف التجفيف الذي يؤدي الى تدمير الحياة الاجتماعية الفريدة هناك، او يقيموا منطقة امنة كما فعلوا في الشمال الكردي.

ومن الوسائل الاهم التي يتبعها النظام من اجل السيطرة على الجنوب الشيعي عموما، بما فيه الاهوار، التحالفات التي يقيمها مع شيوخ العشائر. ويعود اهتمام البعث بهذه التحالفات الى بداية انتفاضة ١٩٩١. واذا كان لايمكن التثبت من ادعاء صدام حسين ان شيوخ العشائر كانوا في طليعة الذين وقفوا في وجه الثوار الشيعة، فانه تصرف على هذا الاساس عندما اتخذ سياسة تعبئة العشائر الموالية للنظام والهجوم على تلك المعادية له. وتبين الحالتان ان النظام استنتج انه لم يعد بالامكان اهمال شأن العشائر.

وقد شكل ذلك نقضا للسياسة السابقة تجاه العشائر التي اعتبرتهم من الرجعيين، واعتبرت الولاءات العشائرية من دواعي التفرقة التي يجب مكافحتها. وبدل ذلك بدأت اجهزة الاعلام البعثية في تصويرهم على انهم رمز الوطنية، يستحقون مساندة الحكومة وتشجيعها. وكان البعث في السبعينات وضع اكثر العادات العشائرية على قائمة المحرمات، وكان من ضمن ذلك التسمي باسم العشيرة، الا انه تراجع عن ذلك بعد الانتفاضة، وكان المثال الابرز على ذلك قيام صدام حسين بتسليح العشائر الموالية له.

وكان لتعبئة العشائر لمصلحة النظام ان اعادها ادوات بيد الاخرين. ففي القرن الماضي كانت العشائر ادوات بيد رجال الدين، وفي الثلاثينات استعملتها الشخصيات السياسية المتصارعة في بغداد، وفي التسعينات صارت بيد البعث. الا ان تقوية بعض شيوخ العشائر كوسيلة للسيطرة على الجنوب الشيعي يمكن ان تأتي بمردود عكسي. فقد كان من بعض نتائجها عودة الصراعات القبلية التي كانت منتشرة في الثلاثينات. وبالرغم من ان الصراعات هذه ليست بالحدة التي كانت عليها في السابق، فهناك احتمال تطورها الى مستوى يهدد بزعزعة النظام. وكمثال على ذلك اوردت صحيفة "بابل" التي يصدرها عدي صدام حسين، ان نزاعا عشائريا بلغ من الحدة والخطورة ان قائد الفيلق السابع اضطر الى التوسط لوقفه.

وكان لتوجه صدام حسين نحو القيادات العشائرية هدف اخر مهم هو عزل جماهير الشيعة عن ايران من جهة، وعن القيادات الدينية الشيعية العراقية من الجهة الثانية. ومن الاساليب المتبعة في هذا الاتجاه "مصادرة" الحكومة للشؤون الدينية من رجال الدين، في خطوة يمكن وصفها بـ "تأميم" المؤسسة الدينية، كما في حال تعين السيد محمد الصدر مرجعا اعلى بعد وفاة اية الله ابو القاسم الخوئي في اب ١٩٩٢. و قد اعتبر تعيين السيد الصدر برغم عدم حصوله على الخبرات الكافية، انتهاكا لاستقلالية المؤسسة الدينية الشيعية من قبل الحكومة السنية.

وفي محاولة لركون الموجة الدينية امر صدام حسين بانشاء جامعتين اسلاميتين اضافة الى عدد من المدارس والكليات المختصة بالمواضيع الاسلامية. وجرى تعيين الخرجيين في مشاريع دينية مختلفة اقامها النظام، وكان المشروع الاكبر في هذا السياق "الحملة الوطنية الايمانية" التي بدأت صيف السنة الماضية، وشملت ستة ملايين من الطلبة والتلاميذ وكان هدفها تدريس مقاطع مختاره من القرآن الكريم.

اثناء ذلك قامت وسائل الاعلام بدورها في اعطاء الرأي العام "جرعات" دينية مستمرة عن طريق اذاعة خطب الجمعة وغير ذلك من البرامج الدينية، فيما اعطى رجال الدين من مؤيدي السلطة مختلف

المحفزات المادية والمعنوية. وهدفت هذه الفعاليات كلها الى قطع العلاقة التقليدية بين جماهير الشيعة وقياداتها الدينية، وكذلك نشر مفهوم "محايد" للاسلام. ولا يستبعد، مع هذا التوسع المتنامي لسيطرة النظام على الشؤون الدينية، ان يكون الهدف تحويل الشيعة الى المذهب السني. ذلك ان القضية الطائفية بقيت مصدرا للتفرقة بين السنة والشيعة، خصوصا بعد فشل محاولات علمنة الدولة، والامل الان ان هذا المفهوم "البعثي" للاسلام يمكن ان يشكل عنصرا في توحيد الطرفين.

ويحاول حزب البعث، في مواجهة الدعاية المعادية من طهران ونشاطات الجماعات الشيعية المعارضة، توظيف الوطنية العراقية لدى الشيعة وروح الفخر بعروبتهم. ويركز صدام حسين واجهزة الدعاية العراقية في شكل متزايد على المثل العربية في الشرف والشجاعة والاخلاص. وقد حول البعث ثورة العشرين الى الحدث الاهم في تاريخ العراق الحديث واعتبرها رمزا للوطنية والوحدة العراقية. هدف النظام باستعمال هذا المفهوم لثورة العشرين مقابل الانتفاضة،الى تقوية الشعور الوطني لدى الشيعة وحس الانتماء الى الدولة والتزام وحدتها واستمرارها. كذلك يستعمل النظام خطر تفكك العراق وسيلة للتركيز على وحدة المصير بين العرب السنة والشيعة، وايضا لدق اسفين بين الشيعة والاكراد الذين يهددون الوحدة العراقية.

وفي تقييم الخطر الذي يمثله الشيعة على وحدة الدولة العراقية يجب التركيز على عدد من النقاط اولا، فشل الشيعة حتى الان في تغيير موقعهم في الدولة من غالبية عددية الى غالبية سياسية، بل ان قوتهم كمجموعة سياسية شهدت منذ تأسيس العراق تراجعا مستمرا. ثانيا، الرأي المتداول هو ان المسؤولية عن هذا الوضع الشاذ تقع على البريطانيين والوضع الخارجي عموما. واذا كان في هذا بعض الصحة فيمكن القول ايضا ان العنصر الرئيسي كان ميزان القوى التاريخي منذ العهد العثماني، بل ربما العهود السابقة له، بين السنة والشيعة، وعدم قدرة الشيعة على تحصينه لما فيه صالحهم. ثالثا، ضعف الشيعة لا ينبع فقط من عدم قدرتهم على السيطرة على مراكز السلطة في الدولة، مثل الجيش واجهزة الامن، ولكن في درجة اكبر من افتقارهم الى روح التضامن، والى هدف واضح موحد لهم كمجموعة سكانية، وكذلك افتقارهم الى القيادة سواء على الصعيد الديني ام العلماني. رابعا، لم يوجه الشيعة ابدا تحديا الى الدولة العراقية. اضافة الى ذلك، فهم لا يطرحون على انفسهم ابدا خيار الانفصال عن الدولة. ووجودهم كغالبية في البلاد عموما وفي بغداد يمكن ان يهدد النظام، الا انه لا يهدد وحدة الدولة العراقية.

نشرت في جريدة "الحياة"، لندن ١٩٩٤/٥/١٩

رسالة زعيم الحزب الوطني التركماني العراقي، مظفر ارسلان، الى الخارجية التركية

نشرت صحيفة زمان في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٣/١١ موضوعا تحت عنوان "التركمان العراقيون يطالبون بقيام نظام برلماني في العراق" جاء فيه،

ان الدولة الكردية التي يراد انشاؤها في شمال العراق بدعم من الدول الغربية لا تنظر بحرارة الى التركمان القاطنين في شمال العراق، وفي رسالة بعث بها زعيم الحزب التركماني، مظفر ارسلان، الى وزارة الخارجية التركية قال، "ان تطبيق الانظمة المختلفة في داخل الحدود العراقية ستنجم عنه تطورات اجتماعية وقانونية مختلفة وسيؤثر بشكل سلبي على وحدة العراق، انه يتعين تحديد مستقبل العراق من قبل ابناء الشعب العراقي انفسهم". واضافت الصحيفة تقول ، تستمر الجهود من اجل تحديد موقع الدولة الكردية التي يراد اقامتها بالقوة من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية فقيام الادارة الكردية لشمال العراق بالبحث عن دعم لها في الاوساط الدولية تسبب حالة من عدم الارتياح لدى الجماعات الاخرى الساكنة في المنطقة.

لقد وفرت قوة "المطرقة المتحفزة" الارضية لقيام الدولة الكردية التي تعوزها فقط الاعلان عنها، وفي انقرة بدأت المباحثات بين الوفدين التركي والامريكي من اجل تمديد فترة بقاء هذه القوة الى ما بعد شهر حزيران القادم، وقبل بدء المباحثات بين الوفدين على مستوى كبار مسؤولي وزارتي خارجية البلدين بعث زعيم الحزب الوطني التركماني مظفر ارسلان، برسالتين الى وفدي البلدين وجاء في رسالة ارسلان قوله اننا كنا نتوقع اسقاط نظام صدام بعد حرب الخليج واقامة نظام برلماني تعددي في العراق ولكن ذلك لم يتحقق، واضاف، "ان حل المسائل المتعلقة بالعرب والاكراد والتركمان والسريانيين وغيرهم من ابناء العراق يجب ان لا يكون على اساس المناطق بل على حماية الحقوق الدستورية القائمة على المساواة واقامة نظام برلماني يستند على احترام حقوق الانسان، ان قوة نظام صدام واستمراره في السلطة قد صاحبته الحالة المبهمة التي تكتنف المستقبل السياسي للعراق والمخاطر التي تهدد وحدة التراب العراقي، ان الحلول التي تستند على الاسس الاثنية والمذهبية ستفتح الطريق امام حصول صدامات بين مختلف الفرق الاثنية والمذهبية، وان وضع بعض مناطق العراق تحت مظلة الحماية يثير المخاوف من حصول انقسامات اثنية في المستقبل، ولأجل وضع حد للاعتقالات العشوائية واعمال التعذيب والاعدامات يجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بحقوق الانسان وفي مقدمتها القرار ٦٨٨، ونحن التركمان العراقيون نؤيد قيام نظام برلماني على اساس الحقوق الدستورية المتساوية لجميع ابناء الشعب العراقي في اطار وحدة التراب العراقي. (نقلا عن "الحدث" - دورية شهرية، العدد الثاني، نيسان ١٩٩٤)

واشنطن تحض الاكراد على وقف القتال

واشنطن (٢٨ ايار ١٩٩٤) ، دعت ادارة الرئيس بيل كلينتون امس الاكراد في شمال العراق الى تفادي القتال.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية "حدثنا الاكراد في شأن المشاكل الاخيرة التي حصلت بينهم وحضيناهم على تحاشي العنف والمحافظة على الوحدة".

اذا اتصل الرئيس العراقي
خبو المقاطعة المفروضة على العراق وامكانية عودة صدام حسين الى خشبة المسرح الاقليمي
تسفي برئيل (صحيفة هارتس الاسرائيلية ـ ١ آيار ١٩٩٤)

هل من الممكن ان تعقد الدول العربية سلاما مع العدو الصهيوني، بينما العراق خاضع للمقاطعة؟ ما زال هذا السؤال غير مطروح بصوت عال، اذ لم تطرحه الاطراف التي تتفاوض مع اسرائيل، ولم يطرحه العراق ذاته بصوت عال، ولكن هذه المسألة قد تطرح على جدول الاعمال، عندما يبدأ بحث العلاقات بين الدول العربية واسرائيل.

يعتبر العراق، بقيادة صدام حسين، بنظر الولايات المتحدة واسرائيل والدول العربية، شيطان السوء، يشكل العراق خطرا على دول الخليج والسعودية، ويخيف سورية ويقمع شعبه، ولكنه نظام قادر على النجاة، فلم يسقط نظام صدام حسين، رغم مضي ثلاث سنوات على المقاطعة الاقتصادية والعسكرية، ورغم المساعدات التي يقدمها الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص للمعارضة العراقية الداخلية والخارجية، وقطع مصادر رزقه.

صحيح ان قيمة الدينار العراقي هبطت بنسبة مئات بالمئة وارتفعت اسعار المواد الضرورية بنسب تتروح بين ١٥٥٠-٤٠٠٠ بالمئة، واهتز الامن الداخلي، وفرض منع السفر على الاف المواطنين العراقيين، ولكن عائلة صدام ما زالت تكسب من الصفقات الناجمة عن المقاطعة، وما زال الجيش مخلصا لصدام.

ربما كان بالامكان ان يتحقق امل اسقاط نظام صدام حسين، نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية، في ظروف مختبرية فقط، وتبين ان الاردن وتركيا هما المتضرران من المقاطعة المفروضة على العراق، لان نصف النفط العراقي كان يمر من تركيا، ولان نصف التصدير الاردني كان يصدر الى العراق، صحيح ان الكونغرس الامريكي وافق على تقديم تعويضات مالية الى تركيا، ولكن هذه التعويضات لاتغطي الا جزءا قليلا من الخسائر التركية، لقد خسرت تركيا ٦٠ مليار دولار، واصبح الاردن على وشك الافلاس.

ولقد نشأت تصدعات في المقاطعة، توفر لنظام صدام البقاء، حتى بدون توسيع هذه التصدعات.

لامارة قطر وسلطنة عمان علاقات كاملة مع العراق، ولايران علاقات تجارية مع العراق، وسيقوم وفد ايراني برئاسة وزير الخارجية الايراني على اكبر ولايتي بزيارة بغداد في بداية شهر ايار، ولقد وقعت تركيا على اتفاقية مع العراق بشأن تنظيف انابيب النفط العراقي، وتخزين ١٢ مليون طن من النفط، تحتويه هذه الانابيب في تركيا، وجاء الى العراق وفدان فرنسيان رسميان، لفحص وضع السكان، وتفيد المصادر العربية انه جرت محادثات حول العلاقات المستقبلية بين الطرفين. كما قام وفد صناعي اوكراني بزيارة بغداد الاسبوع الماضي، ردا على زيارة مماثلة قام بها وفد عراقي لاوديسا.

تشعر السعودية، ان وحدة العرب التي ظهرت سنة ١٩٩٠، قد فقدت حراراتها، فاضطر الملك فهد الشهر الماضي، ان يدعو دول الخليج ان تستمر بالمحافظة على المقاطعة، حتى ان الكونغرس الامريكي بدأ يتشكك بجدوى استمرار المقاطعة.

يسعى العراق لاثبات انه ملتزم بكل شروط مجلس الامن، فهو يسمح للجان التفتيش الدولية التي تبحث عن الاسلحة غير التقليدية، ان تصل الى اي مكان في العراق، ولمح العراق في الاونة الاخيرة انه مستعد للاعتراف بحدود الكويت، حتى ان نائب رئيس الوزراء العراقي دعا لاجراء مباحثات مع البرلمان الكويتي حول مسألة الحدود.

تتبع الولايات المتحدة حاليا سياسة " الاحتواء المزدوج" وستضطر عما قريب ان تعيد النظر في سياستها ازاء العراق، واذا توصل مندوبو الامم المتحدة الى استنتاج مفاده ان العراق ملتزم بغالبية قرارات مجلس الامن لرفع المقاطعة عن العراق، سيصعب على الولايات المتحدة ان تظل محتفظة بالتحالف المضاد للعراق.

فهل الولايات المتحدة مستعدة لمثل هذا الاحتمال؟ يستدل من اقوال موظفي الادارة الامريكية، انه يوجد اتفاق في الرأي حول عدم امكانية بقاء المقاطعة مفروضة على العراق الى الابد، لان الامريكيين لا يستطيعون مواصلة مشاهدة اولاد جياع على شاشة التلفيزيون، كما لا يحتملون سقوط طائرات مروحية امريكية في العراق، ولكن رغم ذلك، لا يوجد تخطيط لوضع آخر، كما ان موضوع العراق ليس مطروحا على جدول الاعمال. الا ان استمرار فرض المقاطعة يلحق خسائر بالدول المتحالفة ضد العراق، وهذا ما يوفر للعراق مجالا للمناورة واصبح بامكان صدام حسين ان يستعيد مكانته في مجتمع الدول العربية، وان يشارك في المحادثات المتعددة الاطراف مثلا، ولو من باب المعارضة من داخل المفاوضات، وذلك بثمن سياسي بسيط نسبيا.

لقد استطاع صدام حسين ان يغير سياسة الولايات المتحدة ازاءه ثلاث مرات خلال العقد الأخير، ما بين تأييد ومناطحة، ولا يستبعد ان يبادر صدام حسين بتغيير اخر يضمن استمرار سيطرته.

يتوجب على اسرائيل ان تستعد لحالة عدم تنازل الممثل العراقي عن العودة الى خشبة المسرح، ولو للقيام بدور ثانوي.

(تسفي برئيل، هارتس ١ آيار ١٩٩٤).

العراق المتصلب لايستحق رحمة الامم المتحدة

وارن كريستوفر

نشرت صحيفة نيويورك تايمز (١٩٩٤/٤/٢٩) مقالا بعث به وزير خارجية الولايات المتحدة من العاصمة السعودية، تحت عنوان :

العراق المتصلب لا يستحق رحمة الامم المتحدة

جاء فيه،

بادر البعض، في اعقاب حادث الهيلوكبتر المفجع في شمال العراق قبل اسبوعين، الى دعوة الولايات المتحدة لتغير سياستها بحجة ان الوقت قد حان من اجل البحث عن طريقة لأنهاء الصراع مع الرئيس صدام حسين.

ينطوي هذا القول على اعتقاد بان بغداد مستعدة لتغير نهجها واننا مسؤولون، على اية حال، على اطالة امد هذه المواجهة.

ان هذا رأي غير سديد، فهو يتجاهل حقيقة ان العراق حتى الان لم يذعن لأي من الالتزامات التي فرضتها قرارات مجلس الامن في ختام حرب الخليج - بما في ذلك القرارات التي قبلها كشرط لوقف اطلاق النار.

فما زال العراق يطالب بالكويت، ويرفض تقديم حساب عن مئات الكويتيين الذين تم اختفوا اثناء احتلال الكويت عام ١٩٩٠.

وبرغم اشتراط قرار مجلس الامن الخاص بوقف اطلاق النار على ان يتخلي العراق عن الارهاب، فان اجهزة مخابراته ماتزال نشطة كسابق عهدها.

حاولت هذه الاجهزة اغتيال الرئيس السابق بوش في العام السابق في الكويت. وخلال هذا الشهر اعترف دبلوماسيان عراقيان باغتيال معارض عراقي، طالب السهيل، في بيروت. كما ان بغداد تمارس حملة ارهاب ضد موظفي الاغاثة التابعين للامم المتحدة والعاملين في شمال العراق. ويجري الان اخراج المواطنين العراقيين، الذين بقيت طريقة حياتهم قائمة لالاف السنين، من اهوارهم السحيقة بالقدم. فعمل مهندسو صدام على تجفيف هذه الاهوار وقام الجيش بشكل منظم في حرق منازلهم وقصب البردي الذي يغطي المنطقة.

ومن يشك في ان صدام سيكرر الاعمال الوحشية نفسها بحق المواطنين في شمال العراق، يجب تذكيره بـ "حملة الانفال" لعام ١٩٨٨، التي راح ضحيتها ١٥٠٠ قرية ومقتل اكثر من ٥٠,٠٠٠ كردي. ففي مدينة حلبجة فقط تم قتل اكثر من ٣٠٠٠ طفل وامراة ورجل كردي بالغاز السام.

واستطاع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثة الماضية من توفير المساعدات والحماية لشمال العراق، الامر الذي منع بغداد من تكرار مثل تلك المجازر. ولكن مثل هذه المجازر ممكن ان تكرر - مع نزوح سكان المنطقة للدول المجاور- في حال التخلي عن هذه المهمة.

ان البعض يعتقد بتجاوز هذا الخطر نظرا لابتداء العراق تنفيذ قرارات الامم المتحدة بتدمير اسلحته ذات الدمار الشامل. ان مثل هذا الرأي يخدم اغراض صدام في وقت اخذت العقوبات الدولية بأضعاف سلطته في بغداد.

فصدام يأمل، اذا استطاع ايهام الاخرين بانه تخلى عن برامج التسلح النووي والبيولوجي فان مجلس الامن سوف يرفع الحظر عن بيع النفط العراقي. ولكن ليس هناك سبب للاعتقاد بان العراق تخلى نهائيا وبدون شروط عن اسلحته ذات الدمار الشامل كما تنص قرارات مجلس الامن. كما ان هناك شك اكثر في التزام العراق ببقية قرارات الامم المتحدة.

ويبدو على الاغلب ان صدام يحاول تحاشي الحظر النفطي من اجل الحصول على العوائد لغرض اعادة بناء ذات الاسلحة التي لم يتردد في استعمالها ضد ابناء شعبه وجيرانه. ولايجوز للمجموعة الدولية ان تسمح لمثل هذه المناورات الخبيثة بالنجاح.

وان صدام يستغل معاناة الشعب العراقي من اجل رفع عقوبات الامم المتحدة. ان معاناة هذا الشعب حقيقية ولكن مسؤوليتها تقع على سياسات بغداد وليس على الحظر الدولي. فصدام يصر باستمرار على رفض الاستفادة من قرارات الامم المتحدة التي تسمح للعراق ببيع نفطه لتلبية حاجاته الانسانية المشروعية.

يتوجب على المجموعة الدولية الاستمرار في الاصرار على التزام العراق بكافة التزاماته، وان هذا التضامن الدولي في الحفاظ على العقوبات اجبر العراق في الاونة الاخيرة على تحقيق بعض الخطوات المحدودة والمتأخرة باتجاه الرضوخ لقرارات الامم المتحدة، ويبقى هناك الكثير الواجب على العراق تنفيذه.

وان القضايا العالقة هي اكبر من ان تسمح بالمراهنة على حسن نوايا صدام او ان تترك سياسة الولايات المتحدة تقررها مصالح تجارية او مجرد حالة تعب. ان اولئك الذين ماتوا في حادث الهليكوبتر المفجع في شمال العراق قبل اسبوعين كانوا في مهمة اساسية، حماية الضعفاء من العدوان وضمان المصالح الدولية، بما فيها مصالح الولايات المتحدة، في منطقة حساسة. ان سياسة ادارة كلينتون تجاه العراق ستبقى ثابتة من اجل تنفيذ هذه الاغراض.

حملة عراقية على كريستوفر

بغداد، رويتر (١٩٩٤/٥/٣) - حمل العراق على وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر واتهمه بانه "لايدرك التطورات الجارية في العالم". وكتبت امس صحيفة "الجمهورية" الحكومية في مقالها الافتتاحي ان كريستوفر "يسبح ضد التيار". وجاءت هذه الحملة ردا على مقال للوزير نشر الاسبوع الماضي في صحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية، حض فيه المجتمع الدولي على ابقاء الحظر المفروض على العراق. واعتبرت الصحيفة ان "التيار يتجه لمصلحة العراق وستجد الولايات المتحدة نفسها قريبا معزولة في معركتها من اجل ابقاء العقوبات" الدولية. ورأت ان دعوة الوزير الى "مقاومة الرغبة في رفع الحظر" هي "اشارة الى تصدع في التحالف الغربي".

رسالة مفتوحة الى السيد وارن كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية

د. فاضل الجمالي

السيد المحترم،

قرأت بامعان مقالكم الذي يحمل عنوان "العراق المتصلب لايستحق رحمة الامم المتحدة". المنشور في جريدة "الهيرالد تربيون" في عددها المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٩٤ والذي حررتموه في "الرياض" عاصمة مملكة تحتوي الحرمين الشرفين ودستورها القران الكريم.

اسمحوا لي ان اقدم لكم نفسي اولا ثم ان ابدي بعض الآراء والتعليقات حول ماجاء في المقال بكل بساطة وصراحة،

من انا؟ كاتب هذه السطور عراقي عربي مسلم يعيش في وطنه الثاني تونس الخضراء. دخل الحادية والتسعين من عمره فهو اليوم اقدم صديق عربي للولايات المتحدة على قيد الحياة (والحمد لله). وهو احد اثنين ما زالا على قيد الحياة ممن شاركوا في مؤتمر سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥ للامم المتحدة (المؤتمر الذي صاغ ميثاق الامم المتحدة والموقعين علي الميثاق باسم العراق. تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت سنة ١٩٢٧ ومن جامعة كولمبيا (نيويورك) سنة ١٩٣٢.

ومنذ ان اعلن الرئيس ولسن مبادئه بعد الحرب العالمية الاولى علق امالا على الولايات المتحدة بان تقوم بنشر مبادئها السامية ونزعتها الانسانية ومعاهدها العلمية فتساعد الشعوب العربية خاصة والاسلامية عامة لتحقيق نهضة انسانية جديدة تتمثل في الحياة الحرة الكريمة والاخوة الصادقة لكل شعوب المنطقة على اختلاف مستوياتها الحضارية وتعدد الاديان والمذاهب والعناصر التي تعيش فيها. وقد قوى هذا الامل في الولايات المتحدة عندي بعد سفري للدراسة في الولايات المتحدة وما تعلمته من اساتذتي ومما احتواه الدستور الامريكي من مبادىء وما فاه به اقطاب التاريخ الامريكي امثال جفرسون ولنكلن وويلسون وروزفلت وايزنهاور. عدت للعراق ١٩٣٢ فاشتغلت كمدير عام في وزارة المعارف (التربية والتعليم) وفي ١٩٤٣ نقلت خدماتي الى وزارة الخارجية كمدير عام ثم عملت كوزير للخارجية ثمان مرات ورئاسة المجلس النيابي العراقي في دورتين ورئاسة الوزارة العراقية مرتين.

ومنذ دخلت الخارجية وطدت علاقات ممتازة بيني وبين وزراء خارجية الولايات المتحدة من امثال دين اجيسن ودين رسك وجون فوستر دالاس. وشخصيات مهمة في السلك الخارجي وفي الامم المتحدة امثال لوي هندرسن وفيليب جسب وكابوت لوج وكلهم يمثلون درجة عالية بالتمسك بالمبادىء الامريكية السامية. كنا ننظر الى الولايات المتحدة كبلد يساعد في تحرير الشعوب فلا ننسى الجهود الامريكية في انهاء الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. والمساعدة على تحقيق استقلال ليبيا ثم دورها الخفي في حمل فرنسا على استقلال كل من المغرب وتونس فنشأتي ونشاطي في الحقل الدولي دفعاني الى التعاون الحر المثمر مع الولايات المتحدة الامريكية ما دامت تحترم الحريات وتعمل من اجل ممارسة الشعوب حقها في تقرير المصير. ولذلك اصبحت خصما عنيدا للشيوعية وفي الوقت نفسه اؤمن بالسلام وادعو الى السلام وحل المشاكل بالطرق السلمية واعارض العنف والارهاب والسلطوية. وفي سبيل ذلك تعرضت لحكم الاعدام وخمس وخمسين سنة سجنا وحراسة ثقيلة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي ترأسها العقيد فاضل عباس المهداوي بعد قيام الثورة العراقية ١٩٥٨ لقد شاءت ارادة الله ان تنقذ حياتي من الاعدام وان ابقى حيا لارى من الذين حكموني بالاعدام يقتل بعضهم بعضا وان الشيوعية السوفيتية تندحر. والولايات المتحدة تتلى الموقع الممتاز عالميا. ولكن اللوحة الجميلة التي تمثل علاقتي بالولايات المتحدة اصابها "خدش" او "لطخة سوداء" يوم قام الرئيس ترومان بضغط صهيوني بالاعتداء على الشعب الفلسطيني النبيل وحرمانه من حقه في ارضه وتقرير مصيره وتشريده من وطنه. نحن كعرب وكمسلمين ابناء عم اليهود ولسنا اعداء لهم ولكننا اعداء للعدوان وللحرمان من الحقوق المشروعة وللشعور بالفوقية والتفرقة العنصرية والدينية التي جاءت بها الصهيونية المتطرفة الى فلسطين بدعم الولايات المتحدة وضمان لسيطرتها وتفوقها في فلسطين وفي الشرق الاوسط. اجل نحن طلاب سلام على اساس الحقوق الشرعية الكاملة. واباة للاستسلام والدونية. والولايات المتحدة تخسر خسارة عظمى في الحقل الدولي اذا لم تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار. هذه خلاصة مختصرة عن نشأتي وآرائي وارجو ان تحيطوا بها علما لتقدروا ما سأبدأ به حول مقالكم؛

تعليقي على المقال؛

١- قرأت ياسيد كريستوفر مقالكم الذي حررتموه في الرياض بعنوان "العراق المتصلب لا يستحق رحمة الامم المتحدة" فاقول لكم ان العراق لا يطلب الرحمة من الامم المتحدة او الولايات المتحدة انه يطالب بحق قانوني ويعترض على عدوان جائر على شعبه وكيانه كدولة ذات سيادة. ان مجلس الامن الواقع تحت تأثير الولايات المتحدة في حرب الخليج لا يملك حق السيطرة على اية دولة من الدول الاعضاء كما انه ليس بمحكمة تنزل العقوبات. والعديد من القرارات التي اصدرها مجلس الامن لا تستند الى اسس شرعية. فليس من حقه فرض الحدود بين الدول الاعضاء وليس من حقه تجويع الشعوب وتفقيرها وحرمانها من الدواء والسفر للعلاج والسيطرة على اموال الدول الاعضاء. وليس من حقه تجزئة بلاد الاعضاء وخرق سيادتها.

٢- ان الخسائر التي تكبدها العراق بعد خروجه من الكويت في الارواح البشرية والمصاريف التي بذلت بدون ضرورة وبدافع الحقد والانتقام الشخصي والصهيوني لمدة ثلاث سنوات هي اضعاف ما وقع على الكويت من خسائر واضرار، فلا حق للامم المتحدة ان تطالب العراق بتعويضات بعد الخسائر التي اوقعتها عليه. فلو وجدت محكمة عادلة لانصف العراق ولتحملت الولايات المتحدة (المتسببة لحرب الخليج اصلا) من اجل مصالحها الخاصة وبسط النفوذ الاسرائيلي في الشرق الاوسط تبعات اضرار الحرب.

٣- لا اريد مناقشتكم في ما عددتموه من مآخذ على الحكم في العراق ولكن اقول ان ما ذكرتموه اسطوانة مألوفة تعاد منذ ثلاث

سنوات ولم يتغير فيها شيء وصانع الاسطوانة معروف هو اجهزة (سي اي ايه) عندكم. وليس من الصعب البحث عن مآخذ في الحكم وفي المجتمع في الولايات المتحدة ذاتها وعمل قائمة بها.

بيوتنا كلها من زجاج فلا يضرب احدنا الاخر بالحجارة. طريق النصح والارشاد بالمحبة والصداقة هو الاسلوب الصحيح لاصلاح الاحوال. وليس اسلوب العقوبات والقصف الجوي والحصار الاقتصادي. عالمنا يشكو من الظلم والفساد والاستبداد في العديد من ارجائه. ولكن الاهتمام بتكوين الانسان الجديد الذي يجسد الانسانية الحقة والضمير الاخلاقي في عالمنا المعاصر قليل مع الاسف الشديد. وهو ما نرجو ان تعني به الولايات المتحدة خاصة.

٤- ان سفرك الى الرياض من اجل السلام في الشرق الاوسط جاء مخيبا للآمال ما دام مقالك هو المعبر عنه. كنا نتوقع ان تثمر سفرتك هذه تحقيق السلام والتواصل بين الاشقاء العرب واذا بك تستعدي بعضهم على بعض وتسكب النفط على النار.

ولاندري اي سلام هذا سيتحقق في الشرق الاوسط والقطيعة بينكم وبين كل من العراق وايران مستمرة ومازلتم منحازون الى جبهة على حساب الاخرى وما زالت المخاوف والمشاكل بين الجبهتين قائمة؟

٥- ان سياستكم التي تعمل على سحق الشعب العراقي واقصاء العراق عن السلام في الشرق الاوسط لا تدل على بعد نظر فاقطار الشرق الاوسط وشعوبه متشابكة مترابطة بقوة القومية العربية والدين الاسلامي فلا ايران ولا العراق يمكن استبعادهما من اي سلام دائم في الشرق الاوسط وان شعوب المنطقة لن تغفر للحكام الذين يدعون لاحلال السلام مع اسرائيل ويفتحون بلادهم للبضاعة الاسرائيلية في الوقت الذي يعامل اخوانهم في العراق هذه المعاملة القاسية وهم لايتحركون.

٦- انكم عنونتم المقال بان "العراق المتصلب لايستحق الرحمة" من الامم المتحدة واقول ان العراق لم يطلب الرحمة من الامم المتحدة واذا طلبنا الرحمة فانا نطلبها جميعا من الله تعالى، فالولايات المتحدة ذاتها قد تكون في حاجة الى الرحمة الالهية والهداية الالهية اكثر من غيرها من الامم ما دامت تستهدف قيادة العالم وفي الوقت نفسه تمارس التحيز والتدخل السافر في شؤون الدول الاخرى الداخلية وتمارس السلطوية وتحمل مجلس الامن اثقالا فوق طاقته وليست من صلاحياته. اذن فالرحمة مطلوبة من الله للولايات المتحدة. ومن الولايات المتحدة ذاتها للامم المتحدة.

٧- اؤكد لكم بان العالم ينتظر من الولايات المتحدة ان تكون صديقة للجميع والا تعادي احدا ولا تهمل احدا ولاتحابي احدا على حساب حق الاخرين، اما نحن ابناء العروبة والاسلام فنؤكد لكم بان لا سلام ولا استقرار في الشرق الاوسط ما لم تتحقق امور ثلاثة:

١- ان يتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه كاملة غير منقوصة فيؤسس دولته في وطنه وفق قرار الجمعية العامة سنة ١٩٤٧ مع عودة اللاجئين او تعويض من لايرغب في العودة وفق قرار الجمعية العامة ١٩٤٨ وتصبح القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية.

٢- تحقيق "الدولة المتحدة العربية" من الخليج الى المحيط. اي تحقيق اتحاد عربي شامل على اسس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

٣- التحرر من التعصب الديني والمذهبي والعنصري والتصالح والتفاهم فيما بين ابناء الاديان السماوية الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية. وكل هذه تتطلب مجهودا ثقافيا واعلاميا قويا. والولايات المتحدة مدعوة لان تدعم ذلك اذا كانت تنشد السلام الحق في الشرق الاوسط.

واخيرا ادعو لكم بالتوفيق في جهودكم من اجل تحقيق السلام المؤسس على الحق والشرعية الدولية، السلام المتحرر من النوايا المبيتة واللف والدوران ومن التهديد والمحاباة. واعتذر عما ورد في خطابي هذا من صراحة غير معتادة في الخطابات الدبلوماسية لاني لم اتعلم ولم امارس الدبلوماسية الكاذبة في حياتي.

مع اطيب التمنيات لكم ولشعبكم العظيم.

(القدس العربي، لندن- ١٠ آيار ١٩٩٤)

صدام حسين رئيسا للوزارة

بغداد ٢٩ آيار ١٩٩٤- اصدر مجلس قيادة الثورة في العراق، قرارا باقالة احمد حسين السامرائي رئيس الوزراء، مع احتفاظه بوزارة المالية، وتولي الرئيس صدام حسين رئاسة الوزارة وتعين كل من طارق عزيز وطه ياسين رمضان ومحمد حمزة نوابا لرئيس الوزراء.

توقع اغلاق ١٥ سفارة عراقية

رويتر (٣ ايار ١٩٩٤)- ستوكهولم، اعلنت وزارة الخارجية السويدية وموظفو السفارة العراقية في ستوكهولم ان العراق سيغلق السفارة في غضون اسبوعين بسبب المصاعب الاقتصادية التي يواجهها نتيجة الحظر الدولي. افادت صحيفة سويدية ان العراق سيغلق قريبا ١٥ سفارة معظمها في غرب اوروبا. واكد روني سيوبرغ الناطق باسم الوزارة ان السفارة ستغلق لاسباب اقتصادية، لكنه رفض والموظف، التعقيب على نبأ نشرته صحيفة، "سفينسكا داغبلاديت" السويدية مفاده ان العراق سيغلق قريبا ١٥ سفارة.

اف ب (١٢ آيار ١٩٩٤)، ابلغت بغداد كانبيرا بعزمها على اغلاق بعثتها الدبلوماسية في استراليا وذلك لتوفير نفقات هذه البعثة.

اعتراض سفن

وكالات، ٣ ايار ١٩٩٤، جاء في بيان اصدرته البحرية الامريكية ان سفنا اميريكية واخري غربية اعترضت نحو ٢٠ ألف سفينة في البحر الاحمر والخليج منذ فرض الحظر الدولي على العراق.

واشار البيان الى ان بحرية التحالف حولت مسار ٤٨٠ سفينة فقط معتبرا ذلك دليلا الى "اذعان وتعاون" شركات الشحن التجارية.

وتابع ان البحرية فتشت ٩ الاف سفينة اخرها "روبرت اي. لي." التي ترفع العلم الامريكي وكانت متوجهة من ميناء العقبة الاردني الى ميناء بورتسودان، محملة معدات والات وكتبا. واوضح البيان ان مدمرة اعترضت السفينة التي سمح لها باستئناف رحلتها.

محكمة مدنية اردنية تلزم احمد الجلبي دفع ٦٫٥ مليون دينار في قضية اختلاس

الحياة - عمان ١٦ ايار ١٩٩٤،، الزمت محكمة بداية عمان الدكتور احمد الجلبي المدير السابق لبنك البتراء وثلاثة من مساعديه، وهم في الوقت نفسه من اقاربه، دفع مبالغ تزيد على ٦,٥ مليون دينار لقاء اختلاس مبلغ مليوني دينار اضافة الى العطل والضرر والربح الفائت والذي قدره خبير مصرفي بنحو ٤,٥ مليون دينار.

والقضية التي صدر الحكم فيها اخيرا واحدة من قضايا اختلاس وتلاعب وتحايل على القوانين المصرفية الاردنية تنظرها محاكم المملكة بعد صدور الحكم على الدكتور الجلبي و ١٥ من معاونية، بينهم عدد من اقاربه، باحكام متفاوتة امام محكمة عرفية في شهر نيسان من العام ١٩٩٢.

وبموجب الحكم المذكور يلزم الدكتور الجلبي وكل من رشدي الجلبي، وحازم الجلبي وجواد الجلبي برد المبلغ متضامنين بعد ادانتهم باختلاس مليوني دينار من اموال البنك، هي قيمة حوالة برقية من شركة سياحية الى بنك البتراء، سجلت لحساب شركة مالية في جنيف يملكها آل الجلبي من دون ان يقوم مديرو البنك بتسديدها. وجاء في الحكم الصادر عن محكمة بداية عمان ان الواقعة التي حدثت في شهر كانون الاول ١٩٨٢ تتلخص في ان حوالة بالمبلغ المذكور وصلت الى بنك البتراء لامر شركة راما السياحية، وان البنك قام باجراء القيود المحاسبية اللازمة في الوقت الذي سجلت فيه قيمة الحوالة على حساب شركة سوكوفي المالية، ومقرها جنيف، لكن شركة سوكوفي لم تسجل المبلغ المذكور في حساب بنك البتراء، وهو ما كشفته مطابقات الحسابات التي تقوم بها لجنة التصفية التي تشرف على تصفية بنك البتراء حين بقي المبلغ المذكور عالقاً.

وطبقا للقرار كان من المفروض ان تؤول المبالغ المذكورة الى لجنة التصفية التي تدير شؤون البنك منذ وضعه تحت اشراف البنك المركزي في ٢ اب ١٩٨٩. وقال خبير قانوني بـ الحياة ان صدور حكم عرفي بحق الدكتور احمد الجلبي ومعاونيه لا يمنع المحاكم المدنية من اصدار احكام جزائية خاصة بالقضايا التفصيلية التي يثبت فيها تحايل او اختلاس، اذ ان مهمة محكمة امن الدولة تتمثل في محاكمة الاشخاص او المؤسسات التي تتسبب في الحاق اضرار بالاقتصاد الوطني ناركة الامور الجزائية للمحاكم المدنية.

وكانت المحكمة العسكرية التي نظرت القضية لمدة تقارب العام، وانتهت في نيسان ١٩٩٢ حكمت على الدكتور احمد الجلبي بالسجن ٢٥ عاما مع الاشغال الشاقة مع غرامة مقدارها ٤٦ مليون دولار لادانته "بالاختلاس والتحايل وخرق الانظمة المصرفية في الاردن مما تسبب في انهيار بنك البتراء ووضعه تحت اشراف البنك المركزي الاردني الذي ضخ فيه ما قيمته ٢٥٠ مليون دينار لتسديد التزامات البنك تجاه عملائه". وكانت لجنة تصفية بنك البتراء التي تقوم الان ببيع ممتلكات البنك وممتلكات المتورطين في القضية، وعلى رأسهم الدكتور احمد الجلبي بدأت عملها في العام ١٩٩٠ على ان تنهي اعمال التصفية في منتصف العام ١٩٩٢ غير ان هذا التاريخ ارجىء الى شهر تموز من العام الجاري.

العراق في البيان الختامي للمؤتمر القومي العربي الخامس

انعقد في بيروت خلال الفترة، ٩ - ١١ أيار ١٩٩٤، المؤتمر القومي العربي الخامس، وشارك في المؤتمر ١٠٩ من السياسيين العرب من ١٣ دولة عربية. وانتخب المؤتمر هيئة تنفيذية مكونة من سبعة اعضاء وهم ؛ د. خير الدين حسيب وهو عراقي مقيم في لبنان، رئيسا، وعبد الله بلقزيز، من المغرب، وعبد الرحيم مراد من لبنان، وجاسم القطامي من الكويت، وجمال الاتاسي من سوريا، واللواء طلعت مسلم من مصر ومحمد البصري من المغرب ويعيش في باريس. واصدر المؤتمر بيانا عاما بعنوان "بيان الى الأمة"، جاء فيه بشأن العراق مايلي؛

وان المؤتمر اذ يعرب عن تعاطفه التام مع شعب العراق ومعاناته المؤلمة بسبب الحصار الجائر المفروض عليه، الذي لم يعد له - بكل المعايير الدولية والعربية- أي مبرر على الاطلاق، فانه يطالب بما يلي؛

١- رفع الحصار عن العراق بشكل كامل وكلي وبدون قيد او شرط ودعوة جامعة الدول العربية وحكومات الاقطار العربية كافة، وبالذات التي اختلفت مع حكومة العراق لبذل الجهود عربيا ودوليا لوضع حد لهذا الحصار، وفتح الحدود العربية مع العراق وتزويد شعبه الصابر بكل الادوية والاغذية التي يحتاجها، لحين رفع الحصار الشامل.

٢- من منطلق الحرص على العراق ووحدته الوطنية وتماسكه يدعو المؤتمر الحكومة العراقية الى انتهاج سبل المعالجة الوطنية والتحول الديمقراطي والانفتاح السياسي والفكري على جميع القوى الوطنية والديمقراطية والقومية في العراق، لان ذلك يساعد شعب العراق على الصمود الوطني عبر مشاركته السياسية وحرياته الفكرية. كما يجدد المؤتمر دعوته لانجاز الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية بما يصون وحدة العراق وتمتع اكراده بحقوقهم القومية والديمقراطية المشروعة، ويقطع كل الطرق على التدخل الاستعماري في شؤون العراق الداخلية. ومن المنطلق نفسه يدعو المؤتمر الحكومة العراقية الى العمل على ايجاد حل نهائي لمسألة "الاسرى والمفقودين الكويتيين". كما يدعو الحكومتين الكويتية والعراقية الى حل قضية الحدود بينهما بالطرق السلمية وفي اطار عربي، مما يساعد على تمهيد الطريق للمصالحة العربية الشاملة.

الاسماء العراقية المشاركة في المؤتمر؛ ١- ابراهيم علاوي (العراق/انكترا)، ٢- ثامر الشيخلي (العراق)، ٣- خلدون ساطع الحصري (العراق/الاردن)، ٤- خير الدين حسيب (العراق/لبنان) ٥- دريد سعيد ثابت (العراق)، ٦- سعد ناجي جواد (العراق)، ٧- صباح المختار (العراق/انكلترا)، ٨- ضياء الفلكي (العراق/انكلترا)، ٩- عبد الاله امين (العراق/لبنان)، ١٠- عصمت بكر الطائي (العراق)، ١١- هاني ادريس (العراق)، ١٢- وميض نظمي (العراق).

تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي
صراعات داخلية واعادة تشكيل اللجنة التنفيذية

اصدرت مجموعة من اعضاء تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

(ان الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) صدق الله العظيم

الى كافة الاخوة في حركات وفصائل وتجمعات فاعليات المعارضة الوطنية العراقية المحترمون.

١- يرجى الاحاطة علما بقطع علاقتنا بالسيد صلاح عمر العلي وجريدة "الوفاق" التي قام بحرفها عن الخط الوطني والقومي الديمقراطي. كما ندين سلوكية ونهج المذكور وكافة ما قام ويقوم به من افعال وممارسات تفضي الى زرع الفرقة والشقاق بين فصائل المعارضة الوطنية العراقية الشريفة.

٢- نهيب بكافة الاخوان الذين تركوا التنظيم على مدار السنتين الماضيتين بسبب سلوك ونهج المذكور وتوجهاته الى مراجعة مواقفهم وتتوجه بدعوتهم لحضور اجتماع تداولي في مدة اقصاها ١٩٩٤/٧/١ لتدارس الموقف ونقد المسيرة السابقة للتجمع واتخاذ المواقف المناسب لترصين الصفوف وتنسيق الجهود وتكثيفها مع بقية فصائل المعارضة الوطنية العراقية نحو هدف الاطاحة بالنظام الديكتاتوري واقامة البديل الوطني في عراق ديمقراطي موحد، لذا نرتأي تشكيل لجنة من بعض الاخوة المؤسسين لتجمع الوفاق تكون مهمتها الاتصال والاعداد للاجتماع التداولي المشار اليه وتتصل هذه اللجنة بكافة الاخوة اعضاء مؤتمري التجمع الاول والثاني المنعقدين بلندن في ١٩٩٢/٥/١٠ و ١٩٩٣/٤/٥. ان اللجنة هي من السادة :

د. علي الزبيدي، الاستاذ راشد الحديثي، د. مناف حسن العلي، الاستاذ اسماعيل القادري.

٣- حيث لم يبق من مؤسسي هذا التجمع واعضائه سوى المذكور وعضو آخر في فرنسا، لذا نهيب بقوى المعارضة الوطنية وكافة المنظمات والمؤسسات المعنية بالشأن العراقي عدم التعاطي مع المذكور كممثل او مسؤول عن تجمع الوفاق لحين حسم الموضوع داخليا في الاجتماع المنوه عنه اعلاه بصورة اصولية وديمقراطية.

مع خالص التقدير

التواقيع:

د علي الزبيدي، عضو اللجنة التنفيذية مسؤول العلاقات الوطنية، رئيس تحرير "الوفاق"، أ. راشد الحديثي، عضو اللجنة التنفيذية مسؤول العلاقات العربية والاجنبية، أ. عبد الوهاب سيد نور الياسري عضو مؤسس.

لندن ١٩٩٤/٥/١٠

اجتماع استثنائي لتجمع الوفاق وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة

نشرت صحيفة الوفاق الصادرة في لندن، بتاريخ ١٢ آيار ١٩٩٤، التقرير التالي:

استجابة للظروف المتشابكة التي تحيط بالقضية العراقية بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام عقد كوادر تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي اجتماعا استثنائيا يومي ٦، ٧ آيار الجاري بحثوا خلاله الاوضاع في كردستان العراق نتيجة الصدامات المسلحة المؤسفة بين الاخوة الاكراد فتقرر توجيه برقية عاجلة الى كل من السيد مسعود البرزاني والسيد جلال الطالباني تطالب بالوقف الفوري للاشتباكات التي لاتخدم الانظام صدام حسين الفاشي كما تقرر المشاركة في كل الاجتماعات والجهود التي تبذلها فصائل المعارضة العراقية من اجل وضع حد لنزيف ابناء شعبنا الكردي وتوفير الطاقات من اجل اسقاط النظام الدكتاتوري، وتدارس الاجتماع اخر مستجدات الساحة العربية واعرب عن ارتياحه لموقف الحكومة اللبنانية من قضية اغتيال الشيخ طالب السهيل بقطعها العلاقات الدبلوماسية مع نظام صدام الارهابي وعبر عن امله في ان تعجل الحكومة اللبنانية بتقديم القتلة الى المحاكمة باسرع وقت لينالوا جزاءهم العادل وبحث المجتمعون امورا سياسية وتنظيمية وادارية واستعرضوا مسيرة التجمع طيلة الفترة السابقة ووقفوا امام عدد من الظواهر السلبية التي سببت بعض العثرات في مسيرته واقر المجتمعون خطة مالية جديدة مراعية الوضع المالي الذي يمر به التجمع.

واظهرت مناقشات الاجتماع ومداولاته التي جرت في جو من الديمقراطية والاخوة اتفاقا تاما على اسس معالجة هذه الظواهر ومنع تكرارها مستقبلا من اجل تعزيز مكانة التجمع وتطوير نضاله.

واثنى الاجتماع على طائفة من القرارات المهمة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية بشأن تعميق الوعي الوطني العراقي الهادف الى بناء تحالف عريض يضم كل القوى الوطنية والقومية والديمقراطية داخل الوطن وخارجه ووضع خطة عمل موضوعية تعكس بصدق معاناة شعبنا العراقي وتطلعاته وآماله في الخلاص من الدكتاتورية واقامة النظام الديمقراطي البديل، وعبر المجتمعون عن ارتياحهم الشديد للقرارات التي اتخذها التجمع بحق عدد من عناصره الذين تساقطوا على الطريق بعد ان عجزوا عن استيعاب وفهم متطلبات وشروط العمل الوطني في هذه المرحلة الدقيقة التي يعيشها شعبنا المعذب.

وجرى في ختام الاجتماع انتخاب لجنة تنفيذية من كل من :

١- السيد صلاح عمر العلي
٢- د. جليل العطية
٣- العميد نزار البوسعيد
٤- د. حميد السامرائي
٥- السيد قاسم حول
٦- د. احمد رجب علي
٧- د. عامر النفاخ

اما الاعضاء الاحتياط فهم:

١- المهندس هاشم الزبيدي
٢- السيد عبد الهادي الدليمي

وتقرر تجديد انتخاب السيد صلاح عمر العلي سكرتيرا للجنة التنفيذية. كما تم توزيع المسؤوليات للجان الاعلامية، والعلاقات الوطنية والشؤون المالية والدراسات والبحوث والشؤون العسكرية.

اتحاد الديمقراطيين العراقيين
المؤتمر السنوي الرابع، لندن ٢٩ آيار ١٩٩٤

عقد اتحاد الديمقراطيين العراقيين مؤتمره الرابع في لندن، وتم انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة من الاسماء التالية:

محمد الظاهر، بلند الحيدري، فاروق رضاعة، شفيق علي، دلال المفتي، وداد الجزراوي، كاظم الحذاف، حميد الناصر، عبد الاله توفيق. واعتمد المؤتمر التقرير التالي بعنوان:

العلاقة مع المؤتمر الوطني العراقي الموحد

بعد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد وبتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠ وجهت اللجنة التنفيذية رسالة ودية الى هيئة الرئاسة باعتبارها الهيئة المسؤولة رسميا وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر، تطلب منها الموافقة على قيام الاتحاد بتنسيب السيد محمد الظاهر في المجلس التنفيذي للمؤتمر ممثلا لاتحادنا بعد ان استقال من الاتحاد ممثلنا السابق. ومع الاسف لم نستلم جوابا رسميا، وكانت تأتينا وعود شفهية من هذا او ذاك من اعضاء المجلس التنفيذي بان الامر سوف يبت به قريبا، او الانتظار لحين انعقاد الاجتماع الكامل للمجلس التنفيذي، علما بان هذا الامر من صلاحية هيئة الرئاسة. تدارسنا هذا الامر مرة اخرى في اللجنة التنفيذية وبسبب من حرصنا على العمل الوطني المعارض، وايمانا منا ان ممثلنا سوف يستطيع ان يلعب دورا هاما في تقويم الاعوجاج الذي وقع المؤتمر الوطني العراقي الموحد به منذ اول ايام تأسيسه، ارسلنا رسالة ثانية بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٣ ولعدم استلامنا جوابا، ومن اجل اتخاذ موقف واضح للاتحاد ولشرح خلفيات عدم وجود ممثل للاتحاد في المجلس التنفيذي وتبيان الاخطاء والملابسات السياسية التي وقع فيها المجلس التنفيذي وتأكيدا لمذكرة سابقة ارسلت من قبل اللجنة التنفيذية السابقة والتي سبق وان اطلعتم عليها وجهنا رسائل الى كل من السادة اعضاء مجلس الرئاسة والسيد جلال الطالباني واوضحت الرسالة الموجهة الى الاستاذ مسعود البرزاني النقاط الرئيسية في مواقف الاتحاد من المؤتمر الوطني العراقي الموحد ودور قيادته واكدنا انه مهما كان قرار قيادة المؤتمر الوطني العراقي الموحد بالنسبة لطلبنا فان موقفنا من الثوابت الوطنية في العمل السياسي سوف لن يتغير، وموقفنا من القضايا القومية والديمقراطية لشعبنا لن يتغير.. الخ. والرسائل مرفقة مع هذا التقرير. لماذا الامر كذلك وما الذي نستشفه؟

تطورات خطيرة وعديدة بالنسبة لعمل المعارضة العراقية حدثت داخل قيادة المؤتمر الوطني تجسدت بتفكك الاسلوب الجماعي في القيادة، ومنها تقرير الموقف السياسي، وتعزيز الهيمنة الفردية لرئيس المؤتمر، فجريدة المؤتمر واذاعاته وتلفزيونه ليست خاضعة لرقابة المجلس التنفيذي، فالذي يملكها ويوجه مسيرتها هي هيئة الارسال العراقية وهي شركة خاصة تابعة لرئيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد، ومالية المؤتمر ما زالت السر الكامن الذي يحتفظ به رئيس المجلس التنفيذي واخر ماحدث وفي الدعوة لاجتماع المجلس التنفيذي في صلاح الدين لم يحضر من اعضائه سوى خمسة اعضاء وبدلا من الدعوة الى عقد الجمعية العمومية وخاصة بعد ان مضى اكثر من عام على اجتماع الجمعية العمومية، ووفقا للنظام الداخلي عالجت قيادة المؤتمر امر التغيب هذا باجتماعات تداولية يحضرها اعضاء في المجلس التنفيذي واعضاء في هيئة الرئاسة واعضاء في المجلس الاستشاري واعضاء من الجمعية العمومية.

ان عمل المجلس مشلول قانونيا ودستوريا الى ان يكمل النصاب ولا تعوض الاجتماعات التداولية عن ذلك وحل هذه الازمة تأتي عن طريق عقد اجتماع الجمعية العمومية والتي تهيىء له لجنة تحضيرية تحضى بثقة اوسع اطراف حركة المعارضة العراقية، ولن يقنع ايا منا ما يدعيه البعض بان الاجتماعات التداولية تقوم باسم الشرعية الثورية، والديمقراطية الثورية.. الخ. اننا ومن منطلق ديمقراطي حقيقي نرفض التلاعب بالالفاظ وبالقيم الديمقراطية الحقيقية والمؤسسات الشرعية. ان مثل هذه التخريجات ما هي الا تجاوز على السلوك الديمقراطي، اي نموذج هذا يقدم لابناء العراق المتطلعين الى نظام ديمقراطي حقيقي لا يتستر بالالفاظ الثورية ليخفي فردية التصرف.؟

لقد جرى بحث مطول في لجنتنا التنفيذية لقضية العلاقة مع المؤتمر الوطني واننا مع الاسف وجدنا بدلا من تعزيز الاساليب الديمقراطية التي طالبنا بها سابقا وقبل اكثر من سنة، فان اتجاه الهيمنة الفردي هو الذي يتعزز، وبدلا من توطيد التنظيمات السياسية المنتمية للمؤتمر واشراكها بفعالية باعماله وتعزيز النشاطات العامة للمعارضة والتي تصب في الاتجاه العام ضد الدكتاتورية، قامت الاوساط المهيمنة في قيادة المؤتمر بمحاولات لشل مثل هذه النشاطات، وبدلا من توسيع قاعدة المنظمات الموجودة في المؤتمر نجد العكس هو السائد، ودليلنا على ذلك انسحاب منظمتين سياسيتين من المؤتمر واستقالة اعضاء في المجلس التنفيذي ومن ضمنهم امين السر. ومن جانب آخر ما زال المؤتمر يحظى بالتأييد الدولي ويقوم ببعض النشاطات المحدودة داخل الوطن. من هذا كله فاننا نعتقد ان على اعضاء المؤتمر اتخاذ القرار الصائب بشأن العلاقة مع المؤتمر الوطني الموحد.

ولكوننا من مؤسسي المؤتمر ومطالبتنا بالحق قد وضع قيادة المؤتمر في موقع صعب ولذا جاء عدم الجواب كأحسن حل لهم، فهم لايستطيعون تبرير الرفض ولا ترغب القيادة الفردية للمؤتمر بالموافقة على طلبنا، لقد كانت مطالبتنا ان يكون لنا عضو في المجلس التنفيذي لم تأت نتيجة لرغبات شخصية او كسب شخصي وانما لقناعتنا ان وجود ممثل لنا يستطيع ان يلعب دورا هاما للحد من التصرفات والسلوك الفردي وكذلك يستطيع ان يؤثر على القرار السياسي بالتعاون مع القوى السياسية الاخرى، اذ لا معنى لوجودنا في المؤتمر اذا كنا لانستطيع ان نلعب دورا مؤثرا في تقرير سياسته.. نحن لا نود الانجرار الى مهاترات فردية لا تخدم الحركة الوطنية العراقية ولكننا سوف لن نسكت عن الذين يريدون جر المعارضة العراقية الى مواقف ومشاريع لها اثر سلبي على مستقبل العراق وشعبه. ■

الحصار الدولي على العراق

تقارير ومواقف دولية

روسيا وتركيا تكثفان ضغوطهما على امريكا لتخفيف العقوبات الاقتصادية ضد العراق

وكالات- ٥ آيار ١٩٩٤، حاليا تبرز روسيا كاقوى صوت مطالب بتخفيف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق مدفوعة في ذلك باوضاعها واحتياجاتها ورغبتها في اعادة شراكتها التجارية مع بلد يملك امكانيات اقتصادية هامة ويشكل سوقا واسعا لصادراتها.

وتدعم روسيا في ذلك فرنسا والصين كل لاسبابها. ففرنسا كانت على الدوام احد اهم شركاء العراق التجاريين، كما كانت احد مزوديه الرئيسيين بالسلاح.

كما تبدي تركيا، التي تقول ان الحظر المفروض على التجارة مع العراق ومجمل العقوبات تسببا في خسارتها ١٣ مليار دولار حتى الان، رغبة واضحة في اعادة العراق الى اسرة التجارة الدولية.

غير ان هذه التبريرات لا تستطيع اخفاء الاسباب الاعمق لدعوات رفع الحصار، وهي اقتصادية في جوهرها، فالعراق يملك ثاني اكبر احتياطي من النفط، كما ان قاعدته الصناعية وبنيته التحتية رغم ما لحق بها من دمار توفر له امكانية سريعة للنمو وما يحمله ذلك من حاجة الى استيراد على نطاق واسع.

فبالنسبة الى روسيا التي لها ديون على العراق قيمتها ٤ مليارات دولار تعتبر رفع الحصار فرصة لاسترداد ديونها، كما يوفر لها سوقا واسعا لصادراتها ومجالا لعمل شركاتها في اصلاح البنية التحتية العراقية التي ساهمت في بنائها بالاصل.

تركيا تلوح بعلاقات تجارية مع العراق

اف ب، اب. (٧ آيار ١٩٩٤) ، واصلت الولايات المتحدة محادثات مع مسؤولين اتراك في شأن خطة اقترحتها انقرة لتفريغ خط انابيب النفط العراقي من كمية النفط المحتجزة فيه. وشددت واشنطن على ان هذه العملية في حال تنفيذها يجب الا تنتهك العقوابات الدولية المفروضة على العراق.

لكن نائب رئيس الوزراء التركي مراد قره يالتشين اعلن ان بلاده ستستأنف قريبا التجارة عبر الحدود مع العراق، مشيرا الى ان هذه الخطوة ستكون بمثابة رسالة الى الولايات المتحدة والغرب فحواها ان الخسائر التي تتكبدها تركيا نتيجة التزامها العقوبات وصلت "حدا لايطاق". وتجادل تركيا بان هناك كمية تعادل حوالي ١٢ مليون برميل من النفط محتجزة في خط انابيب النفط منذ الغزو العراقي للكويت، ان الانابيب قد تتآكل من الصدأ اذا لم تفرغ لاصلاحها.

الصين تؤيد تخفيف الحظر على العراق وتشدد على الاعتراف بسيادة الكويت

بغداد، بكين - اب.، رويتر (٨ ايار ١٩٩٤)دعا وزير الخارجية الصيني كيان كيشين الامم المتحدة الى تخفيف الحظر الدولي المفروض على العراق تدريجيا، لاعتبارات انسانية، وشدد على اعتراف بغداد صراحة بسيادة الكويت.

ونقلت وكالة الانباء الصينية الرسمية (شينخو) عن كيشين قوله خلال اجتماع عقده امس مع وكيل وزارة الخارجية العراقية السيد رياض القيسي انه "متعاطف مع الشعب العراقي حيال الوضع الصعب الذي يعانيه".

ولم تكن هذه المرة الاولى التي تدعو فيها الصين الى تخفيف العقوبات التجارية المفروضة على العراق في اطار الحظر الشامل منذ غزوه الكويت.

وانضمت الصين الى فرنسا وروسيا في اجتماع عقده مجلس الامن في اذار الماضي للمطالبة بتضمين بيان للمجلس اشارة الى ما احرزه العراق من تقدم على صعيد ازالة اسلحة الدمار الشامل واستجابة مطالب الامم المتحدة.

لا صفقات سرية مع العراق بل خلاف مع واشنطن على رفع الحظر

باريس- رندة تقي الدين (الحياة ١٩٩٤/٥/١٥)، اكد مصدر رسمي فرنسي لـ الحياة امس وجود خلاف في الموقف بين باريس وواشنطن في شأن الحظر الدولي المفروض على العراق. وقال ان باريس لا تبرم صفقات سرية مع هذا البلد.

واوضح ان الولايات المتحدة ترفض رفع الحظر ما دام النظام العراقي بقيادة صدام حسين في الحكم بينما تعتبر فرنسا ان رفع الحظر مرتبط بتطبيق العراق قرارات مجلس الامن.

مسؤول امريكي يستبعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق هذا العام.

رويتر (١٩٩٤/٥/١٨)- الامم المتحدة من ايفلين ليوبولد، قال مسؤول امريكي ان واشنطن تعتقد ان مجلس الامن لن يرفع الحظر النفطي المفروض على العراق في عام ١٩٩٤.

وقال المسؤول الذي رفض نشر اسمه للصحافين انه "ليست هناك فرصة لتغيير العقوبات هذا العام" مضيفا قوله "نعتقد . . انه من غير الواقعي ان نتوقع رفع الحظر النفطي او اي عقوبات اخرى هذا العام". وقال ان المجلس لا يستطيع ان يرفع العقوبات دون موافقة الولايات المتحدة. وكان المسؤول يحاول فيما يبدو احباط اي تكهنات باتخاذ مثل هذا القرار في العام الحالي.

وقد قرر مجلس الامن استمرار العقوبات المفروضة على العراق مساء الثلاثاء (١٩٩٤/٥/١٧) وان استمرت الخلافات حول مايجب ان تفعله بغداد لرفع الحظر النفطي.

ولن يدرس مجلس الامن المؤلف من ١٥ عضوا تخفيف او رفع العقوبات الى ان تقول اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المسؤولة عن تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية انها انتهت من عملها.

ولكن هناك توقعات بان اللجنة قد تنتهي من عملها بنهاية العام.

وقالت الولايات المتحدة انها ستربط قرار رفع الحظر باكثر من الاذعان العراقي لازالة الاسلحة واكد المسؤول الامريكي ذلك.

وانقسم المجلس حول ما يجب فعله عند انتهاء اللجنة من عملها بعد ان اوضحت دول اعضاء مثل فرنسا وروسيا والصين انها ستلتزم بنص القرار.

وكانت هذه الدول حاولت بمساندة عدة اعضاء اخرين في اذار اقناع المجلس باصدار بيان يعترف بالتقدم الذي احرزه العراق فيما يتعلق بتدمير الاسلحة ولكن محاولاتها باءت بالفشل.

وعارضت الولايات المتحدة بمساندة بريطانيا وجمهورية التشيك والارجنتين ونيوزيلندا اصدار مثل هذا البيان.

واقترحت روسيا مرة اخري اصدار مثل هذا البيان في الجلسة التي عقدت الثلاثاء وعارضت مادلين اولبرايت مندوبة الولايات المتحدة في الامم المتحدة هذه الفكرة.

وقالت ان العراق تعاون في تدمير الاسلحة بعد عامين من الخديعة ومازالت هناك تساؤلات مثارة. واضافت قولها انه "من غير الملائم" الاعتراف باحراز تقدم في مجال واحد في الوقت الذي "يعاند" فيه العراق في مجالات اخرى. وقال مبعوثون ان فرنسا لم تجدد في هذه الجلسة طلبها باصدار بيان يثني على العراق لاحراز تقدم لاعتقادها ان المحاولة لن تجدي في ظل هذه المعارضة.

وتعد المحاولات الخاصة باصدار بيان علامة على نفاذ صبر هذه الدول من الموقف الامريكي المتشدد. ولكن المسؤول الامريكي قال ان واشنطن "ستبذل كل ما في وسعها لتفادي اي مناقشة سابقة لاوانها لمتطلبات وشروط رفع الحظر النفطي".

ديميريل: اعارض الحظر الاقتصادي على العراق

القاهرة (٨ ايار ١٩٩٤)- اعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل انه "ضد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق لان اضرارها تقع على الشعب العراقي وليس على رئيسه" صدام حسين.

وقال ديميريل في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره المصري حسني مبارك في ختام محادثاتهما في القاهرة امس ان مصر وتركيا تشتركان في "اهدافهما السياسية" فيما اكد مبارك ان "تركيا دولة كبرى في المنطقة".

وسئل ديميريل هل تناولت المحادثات رفع الحظر الاقتصادي عن العراق نتيجة انعكاساته على تركيا فاجاب: "تطرقنا الى هذا الموضوع" واستدرك قائلاً: "لم ندخل في التفاصيل"، موضحا ان "المجتمع الدولي حساس تجاه العراق". واعرب عن موقفه الشخصي مؤكدا انه "ضد فرض العقوبات لكن المجتمع الدولي ليس مستعدا لان يفعل شيئا تجاه ذلك" لافتا الى ان "العقوبات تسبب اضرارا للشعب العراقي وليس لرئيس العراق".

انقرة والتحالف الغربي

وكالات، ٨ ايار ١٩٩٤، يتوقع ان يغلق البرلمان التركي قواعد التحالف الغربي الجوية في تركيا اذا واصلت واشنطن رفض السماح لانقرة بتفريغ خط انابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الاراضي التركية.

وقال نائب من حزب "الطريق القويم" الحاكم ان على انقرة المضي قدما في خططها في هذا الشأن.

وتواجه رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر معارضة قوية في البرلمان التركي الذي سيصوت في حزيران المقبل على تجديد الاذن لطائرات امريكية وبريطانية وفرنسية باستخدام قواعد جوية تركية لحماية اكراد العراق. واوضح النائب ان الحكومة لن تحصل على الاصوات اللازمة للتجديد للتحالف الغربي اذا لم تبد الولايات المتحدة مرونة في التعامل مع قضية النفط العراقي.

وابدى عدد من النواب الاتراك غضبهم لمقاومة الولايات المتحدة صفقة تقدم تركيا بموجبها مواد غذائية وادوية للعراق مقابل النفط العراقي المحتجز في الانابيب منذ الغزو العراقي للكويت. وتقدر كميات النفط في الانابيب بنحو ١٢ مليون برميل.

واشنطن تتراجع امام ضغوط تركيا وتوافق على تفريغ انابيب النفط العراقي

انقرة- ا ب، رويتر (١٣ ايار ١٩٩٤)، اعلن السفير الاميركي في انقرة ان تركيا يمكنها تفريغ خط انابيب النفط العراقي الذي يمر عبر اراضيها ولا تحتاج الى قرار من الامم المتحدة.

وجاءت تصريحات السفير التي تضمنت تراجعا امريكا بعدما لوحت انقرة بعدم التجديد لبقاء قوات التحالف الغربي المرابطة في جنوب شرق تركيا في اطار عملية "بروفايد كومفورت" لحماية اكراد العراق.

وبثت وكالة الاناضول امس ان السفير ريتشارد باركلي زار بورسة شمال غربي تركيا اول من امس، وصرح بان "تركيا يمكنها ان تقوم باصلاح خط الانابيب وتنظيفه" مؤكدا ان النفط المحتجز في الانابيب "يعود اليها" ولا تحتاج لقرار دولي.

واوضح انه يدرك "الخسارة الاقتصادية" التي تكبدتها تركيا منذ فرض الحظر الدولي على العراق، وان النفط المتحجز في الجزء العراقي من الخط "يخضع لسلطة الامم المتحدة". وكان اتفاق تركي- عراقي على تفريغ خط الانابيب اثار استياء لدى واشنطن التي حذرت من خرق الحظر الدولي المفروض على العراق.

العراق في ذيل قائمة الدول الديمقراطية في العالم

٢٩ نيسان، ١٩٩٤، ذكرت دراسة جديدة نشرت في لندن ان العراق جاء في ذيل قائمة الدول الديمقراطية في العالم.

واوضحت الدراسة التي اجرتها مجلة (نيو ستيتمن) بالتعاون مع مجلة (سوسايتي) على مئة دولة ان العراق احتل مكانة بارزة بين اثنى عشر دولة ذات اوضاع سيئة من الناحية الديمقراطية تضم كذلك السودان والصومال.

ومن ناحية اخرى اظهرت الدراسة ان بريطانيا احتلت المكان الاخير من الناحية الديمقراطية بالنسبة للدول الاوربية.

وكانت النتائج قد بينت ان بريطانيا حققت ٧٥ نقطة في المقياس الذي وضعاه المجلتان والمكون من مئة نقطة مما يعني ان مستوى الديمقراطية في بريطانيا مقارنة مع دول ديمقراطية اخرى يعتبر "مقبول".

وقدمت الدراسة جمهورية بينين الافريقية على بريطانيا حيث انها سجلت ٧٧ نقطة.

واحتلت فنلندة مكان الصدارة في قائمة الدول الديمقراطية مسجلة ٩٠ نقطة.

وصنفت الاغلبية من الدول التي اشتملت عليها الدراسة اما بانها غير ديمقراطية حيث بلغت نسبة تلك الدول ٢٨ بالمئة او بالكاد ديمقراطية وبلغت نسبتهم ٢٣ بالمئة.

(السياسة الكويتية ١٩٩٤/٤/٣٠)

هيئة دولية تتهم بغداد بتجفيف الاهوار

غلاند- سويسرا- اف ب (٧ ايار ١٩٩٤)، دعا صندوق الطبيعة العالمي الى تحرك عاجل لانقاذ الاهوار في جنوب العراق مؤكدا انها تتعرض لعملية تجفيف منهجية امرت بها الحكومة العراقية.

واصدر الصندوق بيانا في غلاند (سويسرا) بتاريخ ٥ ايار الجاري شدد على ان اضرارا جسيمة لحقت بالمناطق الواقعة عند مصبي نهري دجلة والفرات وبمنطقة شط العرب.

واوضح البيان استنادا الى دراسة بيئية وتحليل لصور الاقمار الاصطناعية ان حوالي نصف الاهوار ازيل بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٢.

وجاء في البيان ان حياة سكان الاهوار لم يطرأ عليها سوى تغييرات طفيفة على امتداد ٥ الاف سنة واقتصادهم مرتبط بها لان الاهوار هي التي تؤمن لهم مواد البناء والطاقة والغذاء. واشار الى ان حوالي ٦٠ في المئة من الصيد البحري العراقي يأتي من هذه الاهوار التي تؤوي ايضا ١٤ نوعا من الطيور النادرة.

التحقيق مع مسؤولين متنفذين بتهمة "التآمر"

الوفاق، ١٢ آيار ١٩٩٤، قالت مصادر مقربة للنظام في بغداد ان اربعة من كبار مسؤولي النظام يخضعون الان الى تحقيق واستجواب من قبل هيئة خاصة برئاسة قصي صدام وقد يحكم عليهم بالاعدام بعد اتهامهم بالتخطيط او التواطئو او التستر على محاولة للاطاحة بالحكم القائم.

وذكرت هذه المصادر ان هؤلاء هم الفريق طالع الدوري محافظ بابل الذي نحي من وظيفته الشهر الماضي والفريق صابر عبد العزيز الدوري مدير المخابرات السابق واللواء عبد الرحمن الدوري عضو القيادة القطرية مدير الامن السابق وخضر عبد العزيز الدوري عضو القيادة القطرية مسؤول كركوك، ولاحظت انهم جميعا منحدرون من مدينة الدور التي يحتل الكثير من المنحدرين منها مراكز حساسة، ومنهم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزت ابراهيم الدوري.

وان ثمة اجراءات احترازية اتخذت على عجل وتقضي بتعيين عدد من المعروفين بموالاتهم الشديدة للنظام منهم الفريق الطيار الحكم حسن علي التكريتي قائد طيران الجيش محافظا في بابل ومانع عبد الرشيد التكريتي محافظ الانبار مديرا بالوكالة لجهاز المخابرات حتى يحل سفير العراق في تركيا رافع التكريتي محله بعد انتهاء مهمته هناك. وفي هذا السياق عين مزبان خضر هادي عضو القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم مسؤولا في الموصل وكركوك اللتان تشهدان وضعا متفجرا حيث اخفق المسؤولون السابقون في ضبطهما.

العقوبات زادت العراق فقرا ولكن صدام مازال في السلطة دون معارضة حقيقية

بغداد- من جاك ريدن ، رويتر (١٢ ايار ١٩٩٤)، ادت قرابة اربع سنوات من العقوبات الاقتصادية الكاسحة المفروضة على العراق الى انتشار الفقر وشحة الدواء في البلاد. ولكن ليس هناك ما يشير الى ان زمام السلطة يفلت من يدي الرئيس صدام حسين. ويصمد العراقيون بانتظار ازدهار نفطي يثقون في حدوثه بعد انتهاء الحصار. لكن واشنطن لن تسمح برفع العقوبات قبل التأكيد من ان القوة العسكرية العراقية ترسف في اغلال دائمة.

وقال مسؤول باحدى المنظمات الانسانية "حتى اذا كان الموقف لم يصل الى درجة الكارثة كما نسمع من العراقيين فان كبار السن والاطفال والحوامل يتعرضون لمخاطر.. الناس العاديون هم الذين يعانون". ولم ينجح تصميم العراق على اصلاح ابرز الاضرار التي تكبدها عندما اخرجت حملة دولية بقيادة الولايات المتحدة قواته من الكويت في ١٩٩١ في اخفاء تأثير العقوبات عليه. وتحظر العقوبات التي فرضت على العراق فور احتلاله الكويت في اب ١٩٩٠ تصدير نفطه وتحرمه من كل وارداته تقريبا باستثناء العقاقير والمواد الغذائية. ورغم ذلك فانه يعاني من ازمة متزايدة في الادوية.

والتدهور واضح في كل مكان بسبب حظر الاستيراد. نصف السيارات تقريبا بلا زجاج على النوافذ الامامية والصرف الصحي يواجه مشاكل بسبب حظر استيراد قطع الغيار اللازمة للمضخات.

ويحاول العراقيون التغلب على هذه المصاعب بايجاد بدائل. وقال احد الدبلوماسيين "انه تصميم على البقاء وتأكيد على انهم يستطيعون تدبير امورهم بانفسهم". غير ان العالم يخطيء اذا ظن ان هذه العقوبات ستؤدي الى الاطاحة بصدام رئيس العراق منذ عام ١٩٧٩ ورجله القوى قبل ذلك بوقت طويل. قال اجنبي يقيم في بغداد "اظن ان تأييد الشعب للحكومة الان اكثر مما كان عليه اثناء حرب الخليج". ويلبي نظام تقنين حكومي يتميز بكفاءة عالية وباسعار مدعومة نحو ٧٠ في المئة من احتياجات العراقيين الغذائية. ويشيد موظفو اغاثة بهذا النظام الذي جنب العراقيين خطر المجاعة خاصة وان قليلين منهم فقط هم الذين تسمح مواردهم بالشراء من السوق الحرة باسعارها الملتهبة.

كما يحتفظ العراق بالخارج بعيدا عن انظار العالم والمحققين برصيد من الاموال يسمح له باستيراد المواد المسموح بها.

يضاف الى هذا بضائع يجري تهريبها عبر الحدود مع خمس دول مجاورة. كما يتفاءل العراقيون بمستقبل بلادهم ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم قبل حصارها. انها فريدة في الشرق الاوسط تجمع بين ثروة نفطية تعتبر الثانية في العالم من حيث الحجم وموارد مائية ضخمة تتمثل في اثنين من اشهر انهار التاريخ، دجلة والفرات.

وقال مسؤول من دولة عربية "لهذا السبب فان العراقيين حتى الفقراء منهم يأملون في مستقبل مشرق لاولادهم. انه شعور بالثقة لانهم يدركون انهم يعيشون في ظل ثروة طبيعية وان بلادهم عرفت الحرب والحصار منذ قرون". وفيما يتعلق بالرأي العام يبقى العراق خاضعا لرقابة صارمة وبدأ التفسخ يظهر في نسيج المجتمع حيث ترتكب جرائم لم يسمع عنها احد من قبل. وشكت احدى السفارات من ان كاميرا المراقبة الخاصة بها سرقت. ولكن منذ التمرد الذي وقع ضد صدام في ١٩٩١ عقب حرب الخليج وسحقه فانه لا توجد دلائل توحي بان صدام يواجه اي تحد يذكر. بل ان الدبلوماسيين افادوا بانه يكثر من الظهور في المناسبات العامة.

بل ان التلفزيون العراقي عرض في عيد ميلاد صدام السابع والخمسون الذي تم الاحتفال به في مظاهرات تأييد شعبية كبيرة يوم ٢٨ نيسان الماضي لقطات لورقة قال انها منشور سري معارض كان يوزع سرا في احد متنزهات بغداد. والاعلان عن مثل هذه الامور يشير الى ان بغداد لا تولي اهتماما يذكر لاية معارضة منظمة. وقال دبلوماسي عليم ببواطن الامور "اذا نحينا جانبا الاسباب الطبيعية وهي دائما احتمال وارد او الاسباب غير الطبيعية مثل حدوث انقلاب قصر وهي ايضا احتمال وارد دائما فانه (صدام) يستطيع الاستمرار وسوف يستمر".

الموضوع الكويتي في محادثات طارق عزيز مع اعضاء مجلس الامن

الوكالات- ١٩٩٤/٥/١٤، اجتمع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، مع الرئيس الحالي لمجلس الامن، ابراهيم غامباري (نيجيري). وقال عزيز " اننا نطلب من مجلس الامن باصرار ان يعترف بحقيقة الوضع والقدر العظيم من تنفيذ (العراق) قرارات المجلس".

وشمل نشاط عزيز في نيويورك محادثات عقدها مع كل من سفراء فرنسا والصين وعمان، كما التقى السفير البريطاني. وخيمت على اجواء الزيارة توقعات باحتمال حصول الاعتراف بسيادة الكويت علي اراضيها. لكن مصادر بريطانية اكدت اصرار بريطانيا وواشنطن على اعتراف العراق الصريح بقرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وقالت ان "اي شيء اقل من ذلك، يعتبر "غير ذي فائدة".

وزاد المصدر، "اذا كان في ذهن العراقيين الاكتفاء ببساطة بتكرار مواقف وبيانات سابقة، فلا قيمة لذلك. . . وان جمع مجموعة بيانات قديمة غير مرضية في رزمة لتقديمها في صيغة اخرى ليس الا موقفا جديدا غير مرض".

وقال المصدر، "اننا نطالب بموقف واضح بلا اي غموض ينص على قبول العراق بقرار ترسيم الحدود قبل الاعراب عن استعدادنا للقيام بأي شيء آخر . . . ويجب الا يتوقع العراق من مجلس الامن القيام باي شيء ما دام موقفه من هذا القرار مشكوكا فيه".

وتابع ان اعتراف العراق بسيادة الكويت واستقلالها من دون الاعتراف بقرار ترسيم الحدود "ليس مقبولا"، وشدد على ان القرار ٨٣٣ في هذا الشأن "جزء متكامل من القرار ٦٨٧" الذي ينطوي على الفقرة ٢٢ التي تنص على شروط رفع الحظر النفطي عن العراق.

وزاد ان تعبير "سلامة وحدة اراضي" الكويت هو التعبير المطابق للقرار ٨٣٣ "ونحن نصر على احترام العراق وحدة اراضي الكويت".

من جهة اخرى، اكد طارق عزيز ان "قضية الكويت بالنسبة الى الحكومة العراقية اصبحت منتهية الا اننا لا نستطيع ان نمنع الشعب العراقي من التفكير كما يشاء عدا ان الحقائق التاريخية لايمكن تجاهلها".

وقال عزيز في اعقاب اجتماعه مع الرئيس الحالي لمجلس الامن ان "بعض اعضاء" مجلس الامن "يرفضون الاعتراف" بالتقدم الذي قامت به بغداد في اشارة الى الولايات المتحدة وبريطانيا، وتوجه عزيز الى الولايات المتحدة وبريطانيا فاعتبر انه يعود لهذين البلدين تحديد " ما اذا كانا يتقيدان بالقرارات التي صوتا عليها بنفسيهما او اذا كانا يستخدمان هذه القرارات للتوصل الى اهداف خاصة من جانب واحد وسياسية".

وقال في حديث خاص الى صحيفة "در ستاندرد" النمسوية قبيل توجهه الى نيويورك في محاولة لتبرير هذه الازدواجية بين الموقفين الرسمي والشعبي على حد تعبيره بان "الشعب العراقي وعلى رغم ذلك يؤيد حكومته لعلمه انها تعمل لمصلحته ومصلحة العراق".

وساق طارق عزيز تبريرا اخر لما اسماه بموقف الشعب العراقي من قضية ملكية الكويت وقال "اعتقد ان هذا الموقف نابع من الاحباط الذي يشعر به الشعب العراقي لانه يرى ان حكومة بلاده نفذت جميع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والمتعلقة بالكويت من دون ان يساهم ذلك في تخفيف معاناته بل زادت عليه".

انباء عن بدء تنفيذ خط انابيب لنقل النفط الخليجي لاوربا عبر العراق وتركيا واوكرانيا

دبي-١٦ ايار ١٩٩٤، كشفت مصادر مطلعة في دبي عن مشروع عملاق يجري تنفيذه حاليا لمد خط انابيب نفطي من الخليج الى اوربا عبر الشرق الاوسط واوكرانيا، تصل تكاليفه الاجمالية الى نحو ٣,٧ بليون دولار، وينتهي العمل به في صيف عام ١٩٩٩. وقالت المصادر في تصريحات صحافية في دبي ان المشروع الذي سيتم تنفيذه على اربع مراحل، وبدأت مرحلته الاولى فعلاً في اوكرانيا، سيتيح نقل ٧٠ مليون طن من النفط سنويا من منطقة الخليج الى اوربا، حيث سيبدأ الخط من دبي التي ستكون نقطة لتجميع النفط من الخليج، وينتهي في ميناء يوزني الاوكراني على البحر الاسود.

وقال علاء الغانم مدير شركة "رايزر" الدولية (مقرها دبي)، ان شركته وشركة، "اوكرانا فتونيرم" المالية الاوكرانية، فازتا بعقود تنفيذ المشروع، حيث بدأنا فعلا في اجراء الاتصالات مع دول الخليج في شأن عمليات التمديد ومحطات الضخ اللازمة والامور الفنية الاخرى الخاصة بالمشروع.

واضاف الغانم في تصريح نشرته صحيفة "غالف نيوز" في دبي، ان المشروع يهدف الى ضخ النفط الخليجي الذي سيجري تجميعه في دبي الى تركيا واوكرانيا عبر الاراضي العراقية وذلك للاستفادة من الانابيب العراقية وقال انه اذا استمرت العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على بغداد فان هناك خطا بديلا قيد الدرس مع حكومات محلية عدة في الامارات. الا انه اعتذر عن كشف هذه الخط البديل مكتفيا بالاشارة الى ان رد الفعل الرسمي في الخليج كان مشجعا.

وقال الغانم ان الخط الذي يبلغ عرضه الدائري ١,٢ متر، سيخفض تكاليف نقل النفط الخليجي الى اوربا بمعدل الثلثين، في الوقت الذي سيعزز مبيعات دول الخليج النفطية في اوربا، ويعمل على تخليص اوكرانيا من هيمنة روسيا النفطية عليها، مشيرا الى ان تركيا ابدت استجابة كبيرة للمشروع وموافقتها عليه في محاولة منها لتخفيف الاثار السلبية لازدحام مضيق البوسفور بناقلات النفط. واضاف ان شركتي "جي.بي. كيني انترشلف" المحدودة و "ستغل بوي مورينجر" فازتا بعقد المرحلة الاولى من المشروع في ميناء يوزني الاوكراني في تشرين الاول الماضي حيث منحتهما العقد لجنة النفط الخام والغاز الطبيعي الاوكرانية.

وقال بي. اليس مدير المشروع في شركة "كيني انترشلف" ان المرحلة الاولى من المشروع التي بدأ العمل بها سينتهي بحلول نهاية السنة الجارية واضاف ان العمل يجري بوتيرة متسارعة نظرا لحاجة اوكرانيا الى النفط الخام، مشيرا الى ان شركتي "رايزر" و "اوكرانيا فتونيرم" تلقينا عروضا من مستثمرين خليجيين ابدوا استعدادهم للمساهمة في التمويل. واضاف ان تكاليف المشروع في تركيا ستبلغ ١,٢ بليون دولار، في حين ستبلغ تكاليفه في اوكرانيا ١,٢٢ بليون دولار بما في ذلك تكاليف انشاء مجمع لاعادة الشحن والتوسعات في خط انابيب "كيرفيبشونغ" الاوكراني الموجود حاليا.

وتوقع ان تنتهي المرحلة الثانية من المشروع منتصف سنة ١٩٩٦ والتي تشمل مد خط الانابيب في الاراضي الاوكرانية والتركية، مشيرا الى ان العمل بدأ حاليا في مباديء اوديسا وسا مسون على البحر الاسود.

وتوقعت مصادر الشركة ان ينجز المشروع بالكامل سنة ١٩٩٩، حيث سيبدأ ضخ النفط من دبي الى مصب في ميناء يوزني الاوكراني على البحر الاسود. وقالت انه من المحتمل ان تستخدم الناقلات النفطية كبديل غير مرغوب فيه عند الضرورة، نظرا لرغبة اوكرانيا في التخلص من التبعية النفطية لروسيا.

منظمة العفو الدولية تدين ممارسات السلطات السعودية في مخيم رفحا للاجئين العراقيين

لندن، رويتر (الاربعاء ١١ ايار ١٩٩٤)، قالت منظمة العفو الدولية امس الثلاثاء ان المملكة العربية السعودية تتغاضى عن قتل وتعذيب لاجئين عراقيين.

وفي تقرير شديد اللهجة قالت منظمة العفو الدولية ان كثيرين من الوف اللاجئين العراقيين الذين فروا بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ تعرضوا لانتهاكات واسعة لحقوق الانسان في السعودية التي وصفتهم في البداية بانهم "ضيوف موضع ترحيب". وقال التقرير ان الحكومة السعودية تتغاضى عن التعذيب. وخص التقرير بالانتقاد سلطات مخيمات اللاجئين التي قال انها تسيء معاملة النزلاء بينما تتمتع بحصانة من العقاب.

وقالت منظمة العفو الدولية ان دبابات استخدمت ضد مدنيين وان جنودا سعوديين اطلقوا النار على حشود كانت تحتج على الاوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين.

وقال تقرير ان جنودا في مخيم رفحا في شمال السعودية قتلوا تسعة اشخاص او اكثر في اذار ١٩٩٣ بعد مظاهرة نظمت للاحتجاج على رفض السلطات منح حق اللجوء السياسي لاسرة هاربة من جنوب العراق.

واضاف التقرير قوله انه القي القبض على نحو ٤٠٠ عراقي بعد الحادث الذي قتل فيه ايضا اربعة سعوديين في حريق اشعله اللاجئون. وقالت منظمة العفو ان ٣١ شخصا لا يزالون معتقلين دون محاكمة.

واضافت المنظمة المعنية بحقوق الانسان قولها ان التعذيب والحرمان المنظم من الطعام والشراب والسجن التعسفي والطرد كلها اساليب استخدمت للسيطرة على اللاجئين.

وذكرت المنظمة ان اللاجئين الذين كانوا محتجزين في مخيم الرفحا، حتى اغلاقه في كانون الاول ١٩٩٢، وفي مخيم الارطاوية قد تعرضوا لمعاملة "لاتقرها اي من المعايير الدولية الخاصة بمعاملة اللاجئين". ففي اغلب الحالات قاسى اللاجئون مختلف صنوف الايذاء وسوء المعاملة اما بسبب ارتكابهم افعالا شتى تعتبرها السلطات في عداد الجرائم، مثل انتقاد سلطات المخيمين، او الاحتجاج على الاحوال المعيشية فيهما او "العصيان" واما بغرض انتزاع "الاعتراف" من هؤلاء اللاجئين.

وفي شهر نيسان ١٩٩٤، كان عدد اللاجئين العراقيين الذين ما زالوا في المملكة العربية السعودية يناهز ٢٣ الفا، ومن بينهم عناصر سابقة في القوات العراقية المسلحة ممن استسلموا لقوات التحالف في نهاية حرب الخليج، ورفضوا العودة الى وطنهم، ومدنيون فروا من جنوب العراق في اعقاب سحق الانتفاضة الجماهيرية التي جرت في شهر اذار عام ١٩٩١. وقد استنكرت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية على نطاق واسع الاحوال المعيشية التي يرزح تحتها اللاجئون في المخيمين، فلم تلبث السلطات السعودية ان ادخلت بعض التحسينات على الاوضاع فيهما، وقالت ان مبالغ ضخمة قد انفقت في انشاء مرافق جديدة.

وفي حين رحبت منظمة العفو الدولية بقرار السلطات السعودية منح مأوى موقت للمدنيين العراقيين ولافراد الجيش العراقي السابقين، والذين وصفتهم هذه السلطات بانهم "ضيوف معززون" فقد وثقت المنظمة حالات عديدة تنطوي على انتهاكات فادحة لحقوق الانسان.

اذ تتوفر لدى منظمة العفو الدولية ادلة على وقوع نمط مطرد من التعذيب واساءة المعاملة، بما في ذلك الدأب على استخدام اشكال متعددة من العقاب الجماعي- مثل حرمان اللاجئين من الطعام والماء- خاصة حينما يحتجون على سوء الاحوال المعيشية، وقسوة المعاملة التي يذوقونها على ايدي سلطات المخيم.

وتقول منظمة العفو الدولية انه لم يجر اي تحقيق من جانب سلطة قضائية مستقلة في اي من بلاغات التعذيب او حالات الوفاة في الحجز. بل ان الادلة المتوفرة تبين ان الحكومة السعودية قد غضت الطرف عما يجري من تعذيب وسوء معاملة، وسمحت بحدوث ذلك دون ان ينال مرتكبوه اي عقاب.

كما نقلت منظمة العفو الدولية انباء وبلاغات عديدة مفادها ان عددا من اللاجئين يحتمل ان يكونوا قد اعدموا خارج نطاق القضاء، وذلك جراء افراط السلطات العسكرية في استخدام القوة المميتة. وتقول المنظمة ان الاحتجاجات والمسيرات داخل المخيمين قد جوبهت بالدبابات والجنود الذين يطلقون النار على حشود اللاجئين دون تمييز. وقد وقع احد هذه الحوادث في اذار ١٩٩٣، اذ قتل ما لايقل عن تسعة من اللاجئين في مخيم رفحا، ومن المحتمل ان يكونوا قد اعدموا خارج نطاق القضاء بأيدي الجنود في خضم اعمال العنف التي اندلعت عقب احتجاج اللاجئين على رفض السلطات السعودية منح اللجوء لاسرة فرت من جنوب العراق. وافادت التقارير ان احد هؤلاء الضحايا التسعة، ويدعى جبار محمد اليتيم، قد اطلق عليه احد الحراس النار من مسافة قريبة، فارداه قتيلا.

كما القت السلطات القبض على اكثر من ٤٠٠ لاجئ عقب الحادث المذكور انفا، والذي لقي فيه اربعة مواطنين سعوديين مصرعهم، اذ وجدوا انفسهم محصورين داخل المركز التعليمي بمخيم الرفحا، بعد ان اشعل اللاجئون النار فيه. ويعتقد ان ٣١ من هؤلاء اللاجئين ما زالوا محتجزين دون محاكمة في سجن عرعر. وقد حرموا من حقوقهم القانونية الاساسية، مثل حقهم في الاستعانة بمحامين والاتصال بذويهم.

كما اقدمت السلطات السعودية على ارجاع المئات من اللاجئين الى العراق بصورة قسرية، حيث يواجهون مخاطر التعرض للاعتقال التعسفي، او التعذيب او الاعدام. وفي معظم الحالات استخدم الارجاع القسري لمعاقبة الافراد المتهمين بارتكاب افعال جنائية، واولئك الذين اعتبرتهم سلطات المخيم من "المشاغبين" كما استخدم هذا الاسلوب لكبت شتى اشكال النقد والاحتجاج من جانب اللاجئين الذين يعيشون في خوف دائم من ارجاعهم قسرا الى العراق. وفي حالات اخرى، ادعى ان الارجاع القسري قد نجم عن التواطؤ بين بعض سلطات المخيم وعملاء المخابرات العراقية. هذا، وقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة السعودية مرارا السماح لها بارسال وفد الى المملكة لمناقشة بواعث قلق المنظمة مع السلطات المختصة، ولكن الحكومة لم تستجب لهذا الطلب حتى الان. وقد حثت منظمة العفو الدولية السعودية اليوم على تنفيذ طائفة من التوصيات الواردة في تقريرها، والتي تستهدف ضمان الحقوق الانسانية الاساسية للاجئين. ■

احتجاز لاجئين عراقيين في اليونان

اثينا- اف ب (٨ ايار ١٩٩٤) - ذكرت الشرطة اليونانية ان مركبا يقل ٤٤ لاجئا عراقيا وصل الى احد الشواطئ النائية في جزيرة اوينوسيس الصغيرة بين الساحل التركي وجزيرة شيوس شرق بحر ايجه. وشاهدت راهبات العراقيين (٣٠ رجلا و ٨ نساء و ٦ أطفال) فأبلغن الشرطة التي اقتادتهم الى شيوس اول من امس بتهمة دخول البلاد بطريقة غير مشروعة. وقال العراقيون ان ربان المركب الذي هرب اكد لهم انه اوصلهم الى الساحل الايطالي.

الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review

No. 31

Published by the Centre for Iraqi Studies

P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 31 - July 1994

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق
السنة الثالثة - تموز/ يوليو ١٩٩٤
رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

مشروع اعلان مبادىء بشأن تجربة العمل السياسي في كردستان والمعارضة العراقية

تدارس عدد من المثقفين والكتاب العراقيين الديمقراطيين في بريطانيا الحالة في كردستان العراق في ضوء الاقتتال الذي شهدته المنطقة منذ مطلع ايار الماضي، وتداعياته على مجمل العمل السياسي العراقي المعارض. وبادر هذا العدد من المثقفين والكتاب، انطلاقا من الايمان بعراق قائم على الشراكة الكاملة بين عربه واكراده واقلياته القومية، في ظل نظام دستوري ديمقراطي موحد بعيدا عن النفوذ الاجنبي، الى صياغة مشروع اعلان مبادىء مقدم للاخوة العراقيين الاكراد كمساهمة في تقييم الحالة وتقديم تصوراتهم للخروج من المأزق الكردي والوطني، هذا نصه،

مقدمة

- عكس الاقتتال في كردستان والذي استمر اكثر من شهر عن وجود خلل في بنية العمل السياسي الكردي العراقي.

- للخروج من المأزق الكردي لابد من مراجعة للتجربة بامل تشخيص امراضها وبالتالي طرح مقترحات بشأن الحلول.

- ونظرا لمحورية الدور الكردي في مسيرة العمل السياسي العراقي المعارض في اطار المؤتمر الوطني فان تصدع الموقف الكردي انعكس بشكل حاسم على صيغة المؤتمر الوطني.

- واي مراجعة للمأزق الكردي لابد ان تؤدي الى مراجعة عموم العمل العراقي المعارض وبالذات المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي يعتمد اصلا على الثقل الكردي.

ملاحظات عامة

- فرضت الظروف الدولية، التي ساهمت في خلق الوضع الكردي القائم، صيغة حماية للاكراد وليس صيغة عمل شعبي للتغيير السياسي في كامل العراق. اي كردستان امنة من هجوم سلطة بغداد، ولكن ليست قاعدة للتغير الشعبي في كل العراق.

- اندفع الاكراد الى خلق هياكل حكومية دون توفير الاسس اللازمة. فتم اجراء انتخابات دون توفير اسس تضمن تمثيل مختلف القوى الكردية وذلك بسبب شرط ٧٪ للدخول البرلمان، كما ان النواقص في اسلوب التنفيذ والاشراف دفعت كلا الحزبين الرئيسيين للطعن بنزاهة النتائج، وبدلا من تجاوز المشكلة عبر الممارسات الديمقراطية وعلى اسس سليمة اكتفى الطرفان الاساسيان بحل وسط موقت يعتمد التناصف.

-جاء تشكيل الحكومة محكوما عليه بالشلل بسبب سياسة التناصف، فاصبحت الحكومة امتدادا للمكتبين السياسيين للحزبين الرئيسيين الامر الذي اجهض امكانية خلق مؤسسات مستقلة، خاصة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. ولم تحض حكومة الاقليم باستقلاليتها كهيئة تنفيذية عليا بسبب غلبة الولاء الحزبي والسعي لتعزيز المكاسب الحزبية.

- ضعف دور المنظمات والاتحادات المهنية، التي كان يمكن ان تستوعب طاقات طالما بقيت معطلة، ولم يسمح لها ان تلعب دورا مستقلا عن لعبة التوازنات بين الحزبين الرئيسيين.

- ان الاندفاع وراء المظاهر القومية اثار مخاوف بعض الدول الاقليمية، وخلق انطباع بانفصالية النهج الكردي. كما استغل النظام هذه المظاهر لتكريس الانطباع بان الاكراد معنيون بانفسهم دون التفكير بمصلحة العراق ككل.

- رغم محاولة بعض قياديي المؤتمر الوطني لعب دور الوسيط، الا ان ضعف الجانب العربي في المؤتمر الوطني، جعل دورهم هامشيا، الامر الذي يؤكد على الحاجة الوطنية، عراقيا وكرديا الى عودة الرقم

العربي العراقي ليلعب دوره المتناسب مع حجمه في الشأن السياسي العراقي المعارض.

مواصفات الحل

- ان عراقية التحرك والعمل السياسي هي المدخل لضمان المصلحة القومية للاكراد العراقيين والعراقيين عموما. المطلوب خلق نموذج عراقي سليم في كردستان العراق ياخذ الابعاد السياسية للوضع العراقي ككل وليس مقتصرا على الاقليم.

- ايمانا بالديمقراطية كأطار وحيد لخلق المناخ المناسب لحل سلمي للاختلافات الطائفية والعرقية، يجعل من العمل الجاد لانهاء الدكتاتورية الهدف الاساس الذي تخضع له الشعارات والفعاليات السياسية الاخرى.

- تكريس ونجاح التجربة الديمقراطية في كردستان العراق سيكون المدخل لعراق ديمقراطي، ومن هنا اهمية اعطاء القوى الديمقراطية ذات الصدقية دورا فاعلا في العمل الجبهوي العراقي.

- اننا كديمقراطيين عراقيين نؤمن بحق تقرير المصير، عبر اية صيغة متلائمة مع الظروف الخاصة، كالامركزية او الفيدرالية السياسية ضمن نظام دستوري ديمقراطي عراقي موحد.

- يتم التعامل مع كافة دول الجوار من منطلق المصلحة المشتركة بحسن الجوار دون الوقوع في لعبة المحاور الاقليمية الذي يجعل من المشروع الوطني العراقي رقما او ورقة في صراع المصالح الاقليمية.

- وقد يكون في اللجوء الى انتخابات جديدة في كردستان، بعد توفير المستلزمات الضرورية لذلك، وباشراف طرف حيادي احد المخارج للمأزق الكردي.

- اعتماد رؤية مدروسة وواضحة لقرار ٦٨٨ مع استخلاص آليات عملية لتنفيذه يمكن ان يوفر اداة ودعما دوليا لصالح التغيير الديمقراطي في العراق.

- ان التجربة الكردية اكدت على ضرورة توفير مرجعية سياسية، على شكل جبهة وطنية كردستانية او حكومة ائتلافية قادرة على حسم الامور كرديا، واذا كان هذا الشيء متوفرا بعض الشيء في كردستان، فانه غائب على الصعيد العربي العراقي. ان بلورة مثل هذا الطرف العربي العراقي هو ضرورة من اجل انبثاق مرجعية عليا عراقية تشمل العراقيين كافة عربا وكردا.

المؤتمر الوطني العراقي الموحد

- ضعف الجانب العراقي العربي الشعبي في تشكيلة المؤتمر
- فشل المؤتمر في اعطاء نموذج ديمقراطي في اسلوب عمله.
- الجانب العربي في القيادة الحالية للمؤتمر غير قادر او راغب في دمقرطة المؤتمر، الامر الذي يضع المسؤولية على عاتق الجانب الكردي العراقي. وهذا يعطي الحركة السياسية الكردية دورا رائدا على صعيد كل العراق بما يكرس عراقية النهج المطلوب.
- لابد من مراجعة كاملة لتنظيمات واسلوب عمل المؤتمر الوطني العراقي الموحد، بما يفعله ويخرجه من عزلته على الصعيد الوطني و العربي والاقليمي.
- ان المراجعة المطلوبة هي ليست ضد طرف او شخص، بل يجب ان تعكس توجها سياسيا جديدا يتجاوب مع التطورات المستجدة.
- تشكيل لجنة حوار ومراجعة من الاطراف المشاركة في المؤتمر وتلك التي خارجه تتولى تقييم التجربة بأمل الخروج باقترحات للاصلاح الفعلي.

لندن ٢١ حزيران ١٩٩٤

عن المشاركين في اعداد المشروع:

د. غسان العطية، د. عبد جاسم الساعدي، د. نوري لطيف، حميد الناصر، فاروق عباس.

لماذا مشروع اعلان المبادىء- حوار مع د. غسان العطية
القدس العربي- لندن ٢٥ حزيران ١٩٩٤

التقت القدس العربي الدكتور غسان العطية احد موقعي مشروع اعلان مبادىء بشأن تجربة العمل السياسي في كردستان والمعارضة العراقية، وجرى الحوار التالي:

القدس: أعتدنا ان نقرأ بيانات صادرة عن احزاب وتنظيمات عراقية. فاين موقع هذا الاعلان من العمل السياسي العراقي؟

العطية: ان هذه الوثيقة كما جاء في تسميتها هي مشروع مبادىء وليست بيانا سياسيا تحريضيا، تقدم به عدد من المثقفين والكتاب السياسيين العراقيين المستقلين كصيغة توفيقية، تنطلق من الحرص على شعب العراق عربا واكرادا، ونقدم للاخوة العراقيين الاكراد بأمل المساهمة في الخروج من المأزق الكردي والوطني العراقي الذي آلت اليه الامور مؤخرا.

ان فشل الخطاب السياسي للاحزاب والتنظيمات السياسية العراقية المتواجدة في الغربة في معالجة حالة الاقتتال الكردي الكردي هو الذي دفعنا كمستقلين للمبادرة بهذا المشروع.

القدس: لماذا مشروع المبادىء موجه للاكراد وليس للجميع؟

العطية: ان حالة الاقتتال القائمة في كردستان العراق تفرض علينا كعراقيين اولوية وقف النزيف والاقتتال بين الاخوة. اما على الصعيد السياسي فان الرقم الكردي بات يمثل الثقل الاكبر في عموم المعارضة العراقية الامر الذي يعطيهم فرصة ليلعبوا دورا ديمقراطيا متقدما على صعيد كل العراق وبقدر تصديهم لهذه المسؤولية ونجاحهم فيها سوف ينالوا ثقة كل العراقيين، حيث ان عراقية التحرك في العمل السياسي هي المدخل لضمان المصلحة القومية للاكراد والعراقيين عموما.

ان في توجهنا كعرب عراقيين للاكراد العراقيين -وهم في محنتهم هذه- تأكيد لأيماننا بالاخوة العربية الكردية وتمسكنا بوحدة الكفاح العربي الكردي المشترك طريقا لأنهاء الدكتاتورية. وان التحالف العربي الكردي في اطار عراقي هو ليس تكتيكا يخضع لحساب المصالح الحزبية او الفئوية، وانما هو نهجا ثابتا لضمان عراق دستوري ديمقراطي موحد مستقل.

القدس: منذ اكثر من اربعة عقود وقضية الاكراد العراقيين دون حل، فماهو تصوركم للحل وكيفية التوصل اليه؟

العطية: من الصعب تبسيط الاجابة بكلمة واحدة، واذا كان لابد من ذلك، فاقول ان الجواب يكمن في "العراقية الديمقراطية" التي تجعل اولوية الولاء للعراق، وتلتزم الممارسة الديمقراطية اسلوبا في

الحياة السياسية، فمن خلال عراق ديمقراطي مستقل يمكن حل المسألة القومية الكردية والمسألة الطائفية. ان ممارسة الاكراد حقهم في تقرير المصير يضمنه عراق ديمقراطي، ولكن العكس ليس صحيحا.

القدس: هل يعني انكم مع اعطاء الاكراد نظام فيدرالي؟

العطية: صيغة السؤال تحمل معنىً مرفوضاً، فالاكراد كأي قومية اخرى لهم الحق بتقرير المصير، وهو حق وليس هبة او منة، وعلينا احترام رغبتهم المعبر عنها ديمقراطيا. فالوطن العراقي شراكة بين العرب والاكراد، واي شراكة تفترض رضا الاطراف المتشاركة. فاذا كانت عجمان او الشارقة التي لايزيد عددسكانها عن بضعة مئات من الاف الحق في نظام فيدرالي في اطار اتحاد الامارات العربية فكيف لنا ان ننكر على اكراد العراق اختيار الفيدرالية في اطار عراق ديمقراطي موحد.

القدس: ان الحركة الكردية متهمة بالانفصالية؟

العطية: ربما كان الاندفاع وراء المظاهر القومية قد اثار مخاوف كل الدول الاقليمية المجاورة وخلق انطباع بانفصالية النهج الكردي، كما استغلت بغداد هذا الامر لتكريس الانطباع بان الاكراد معنيون بانفسهم دون التفكير بمصلحة العراق ككل. ان هذا خلل كبير دفع وسيدفع الاكراد ثمنه ما لم يتم تداركه عبر صيغة وطنية عراقية شاملة تجعل من الديمقراطية شعارها الاول وهذا ما يطرحه مشروع المبادىء ويؤكد عليه.

القدس: ان الاداة المعتمدة لدى الاكراد والمعارضة العراقية هي المؤتمر الوطني العراقي، وهي صيغة متهمة بالارتباط والتبعية للاجنبي. هل هذه الاداة قادرة على تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود في العراق؟

العطية: لا. ان المؤتمر الوطني بصيغته الحالية اعجز من ان يحقق اي انجاز كردي او وطني ديمقراطي عراقي، وقد يكون في ارتباط بعض اطرافه وتبعيتهم للاجنبي شيء مما يفسرا هذا القصور. و شخص اعلان المبادىء ضعف الجانب العربي الشعبي في تشكيلة المؤتمر، فهناك غياب كامل للمؤسسات المهنية الشعبية من تنظيمات شبابية وطلابية ونسائية واتحادات نقابية وكأن العمل السياسي مقصورا على تنظيمات سياسية خلق معظمها خارج الوطن. وشخص اعلان المبادىء بان الجانب العربي في القيادة الحالية للمؤتمر غير قادر او راغب في دمقراطة المؤتمر الذي يضع المسؤولية على عاتق الجانب الكردي العراقي.

القدس: اذا كيف يدعو مشروع المبادىء الى تفعيل واصلاح المؤتمر الوطني؟

العطية: ان مشروع المبادىء هو صيغة توفيقية بين رؤى متشابكة، وجاءت هذه الصياغة كدعوة صريحة لمراجعة نهج هذه التنظيمات واسلوب عملها ومنها عمل المؤتمر الوطني العراقي بما يفعله ويخرجه من عزلته على الصعيد الوطني والعربي والاقليمي وهذا امر يتجاوز مجرد تغيير اسم او ادخال طرف. ان منظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً، نشأت تعبيرا عن ارادة الانظمة العربية، ولكن المنعطف التاريخي المتمثل بهزيمة ١٩٦٧ اعطى الفصائل الفلسطينية الفرصة لاعادة صياغة المنظمة فكرا وممارسة بما يؤهلها لان تصبح حركة تحرير وطني. فالسؤال المطروح على القوى الكردية، ان الفرصة متاحة في ضوء المأزق القائم لاعادة النظر بهذه المؤسسة فهل ستبادر القيادة الكردية بصناعة التغيير المطلوب. ام سينتهي امر المؤتمر كما انتهت حكومة عموم فلسطين في الماضي؟

القدس: لماذا يتوجه اليكم القادة الاكراد للتعاون في وقت يلقون الدعم من الولايات المتحدة والغرب؟

العطية: من المحتمل، وهو احتمال كبير، ان لاتستجيب القيادات الكردية لهذا المشروع، ولكننا كمثقفين عراقيين ديمقراطين نقوم بما تمليه علينا قناعتنا، وخطابنا موجه لكل الاكراد وليس حصرا على فئة او اخرى. ومهما يكن الدعم الغربي فانه لايعوض عن دور الانسان الكردي او العربي في العراق في صياغة برنامجه الديمقراطي. معاداة امريكا وبريطانيا لنظام الحكم في بغداد تحكمه اعتبارات ومصالح دولية وليس اعتبارات حقوق الانسان والديمقراطية، وخير دليل ان الولايات المتحدة التي طالما هددت بفرض القيود التجارية على الصين في حال عدم استجابتها لمطالبات حقوق الانسان، تراجعت مؤخرا عن موقفها امام اغراء المصالح التجارية، وكذلك الحال اليوم فان روسيا وفرنسا وتركيا يتوجهون لبغداد بدافع المصالح التجارية.

اعتمد قادة الاكراد في السابق على العامل الخارجي في تحقيق اهدافهم القومية ولكن سرعان ما تخلت تلك القوى عنهم، ولا تزال ذكرى تخلي واشنطن عن الاكراد ابان صفقة بغداد- طهران عام ١٩٧٥ عالقة بالاذهان. ان هذا ليس دعوة للعداء لامريكا او الغرب او اي دولة اقليمية، بل دعوة الى رفض الارتهان للارادة الاجنبية عن طريق الاعتماد على الذات اولاً.

القدس: ان تركيا كما صرح ناطق باسم الخارجية التركية تدعوالاكراد للحوار مع بغداد. ما هو موقفكم من مثل هذه الدعوة؟

العطية: تنطلق تركيا في تعاملها مع الشأن الكردي العراقي، من ثلاثة اعتبارات. أولا: مدى تأثير ذلك على نشاط حزب العمال الكردستاني التركي، فأي امر من شأنه تصعيد هذا النشاط ستعارضه تركيا، ثانيا: الخوف من تحول الصراع الكردي الكردي المسلح الى خلق اجواء ملائمة لبسط نفوذ ايران. ثالثا: الاعتبار الاقتصادي، فالعراق بالنسبة لتركيا سوق تجاري مهم، ذكر مسؤول تركي بان خسائر تركيا من استمرار الحصار على العراق يزيد عن عشرين مليار دولار ولتركيا مصلحة في اعادة ضخ النفط العراقي عبر الانبوب التركي. من هنا ترغب تركيا في انهاء الصراع الكردي العراقي بما لا يجعل من المنطقة بؤرة قتال منفلتة تسمح لعناصر حزب العمال بالعمل الامر الذي يزيد من ورطة تركيا في شمال العراق. وفشل القيادات الكردية في حفظ السلم والاستقرار في كردستان سيزيد من الضغط التركي على اكراد العراق للتفاوض مع بغداد.

القدس: ان المعارضة العراقية ترفض مبدأ التفاوض او الحوار مع بغداد، اين تقفوا من هذا؟

العطية: ان هذا سؤال افتراضي يجب ان يوجه الى بغداد. لان بغداد هي التي ترفض الاعتراف بالمعارضة السياسية، بحجة او باخرى، علما ان قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ ينص بالحرف الواحد "يطالب بان يقوم العراق على الفور . . بوقف القمع. . وفي اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين"، ابدت بغداد استعدادها في الماضي للتفاوض مع الاكراد فقط بامل اخراجهم من المعارضة العراقية خاصة وانهم يمثلون الثقل الاكبر في هذه المعارضة. وقد ذكر القادة الاكراد ان

الحوار مع بغداد ليس مرفوضا كمبدأ ولكن الامر المرفوض هو الحوار بأي ثمن، كما سبق لجلال الطالباني القول "يجب ان لا نجعل من التخلص من صدام دعوة للانتحار"، ومع ذلك تفاوض الاكراد مع بغداد في نيسان ١٩٩١ دون نجاح.

فالنظام لايزال متعنتا في موقفه رغم الهزيمة ودمار العراق، وفي الوقت الذي قدم كل التنازلات وسيقدم المزيد منها للولايات المتحدة والدول الغربية من خلال قرارات مجلس الامن يرفض المراجعة والانفتاح على ابناء شعبه، وحتى اولئك الذين ابدوا رغبة بالتعاون معه انتهى بهم المطاف بالاغتيال، كخليل الجزائري، او الهرب مجددا خارج العراق. وشملت مؤخرا عمليات التصفية العناصر التي كانت للأمس القريب سندا وحليفا للنظام.

القدس: هل هذا يعني انتم في صدد اقامة تنظيم سياسي جديد؟

العطية: لا اعتقد ان العراق اليوم بحاجة الى تنظيم او حزب جديد، بقدر ما هو بحاجة الى وضوح سياسي وفكري للمأساة العراقية بما فيها الاكراد. ان الفكر السياسي العراقي المستقل والمتوزان بات ضحية اضطهاد السلطة من جهة وارهاب بعض القوى والاحزاب المعارضة التي اعطت لنفسها حق الوصاية على الشعب العراقي. ونظرة واحدة لصحافة السلطة في بغداد ومعظم صحافة المعارضة في عواصم الغربة تعطينا نموذجا متشابها في بيع الاحلام واستغباء القارىء الى حد الوصاية عليه. ■

مذكرة من المثقفين الاكراد العراقيين في بريطانيا

قدم جمع غفير من المفكرين والمثقفين الكرد الموجودين في بريطانيا مذكرة الى القيادات الكردية، بعد عقد ندوة واسعة في المركز الثقافي الكردي ادارها السادة د. محمود عثمان والدكتور نوري الطالباني والمحامي محمد مصطفى وذلك بتاريخ ٩ آيار ١٩٩٤ حول الاحداث الاخيرة التي وقعت في كردستان. ورغم ان معظم الموقعين على المذكرة كانوا من المستقلين، الا ان ممثلي الاحزاب السياسية، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد والاشتراكي الكردستاني والشيوعي كانوا ايضا من ضمن الموقعين.

نص المذكرة

هيئة رئاسة اقليم كردستان العراق

رئاسة برلمان اقليم كردستان العراق

رئاسة حكومة اقليم كردستان العراق

جميع الاحزاب السياسية في كردستان العراق

بعد التحية،

اضافت الاحداث المؤلمة الاخيرة التي وقعت في كردستان ألما وأسى جديدين الى ضمير ووجدان كل كردي مخلص. ففي الوقت الذي يوجه فيه الموجودين في خندق المطالبة بتحرير كردستان بنادقهم الى صدور بعضهم البعض، يعمل اعداء شعبنا على توحيد جهودهم وامكانياتهم، رغم المتناقضات الحادة الموجودة بينهم، من اجل خنق الامل الكردي الرضيع.

اننا نحن الكرد المتواجدين في بريطانيا المجتمعين مساء يوم ٩ آيار ١٩٩٤ في المركز الثقافي الكردي في لندن، نرفع اصواتنا عاليا لادانة هذه المأساة التي يمكن ان تكون سبيلاً لاشعال نار الفتنة بين الاخوة، والتي يمكن ان يستغلها النظام العراقي المترقب للتدخل بهدف فرض حكم مؤسساته واجهزته القمعية مرة اخرى في كردستان.

إننا نطالبكم بحكم مسؤوليتكم في كردستان، العمل على تنفيذ مطاليبنا الواردة في مذكرتنا السابقة المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٤ وبالسرعة الممكنة، وفي مقدمتها:

١- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطهير اجهزة الاقليم ومؤسسة البيشمركة من عملاء النظام البعثي.

٢- توحيد مؤسسة البيشمركة في شكل هيئة نظامية موحدة.

٣- توحيد أجهزة الاعلام والمالية والعلاقات الخارجية بصورة تامة.

٤- اعادة النظر بطريقة الحكم القائمة حاليا على اساس ٥٠٪ بين الحزبين الاساسيين.

٥- تثبيت حكم القانون ووضع حد لظاهرة التسلح والاسراع بتشريع دستور لاقليم كردستان العراق.

٦- احياء الجبهة الكردستانية والاهتمام بآراء المثقفين داخل وخارج كردستان

٧- نظرا لان الاقتتال لايمكن ان يؤدي الى حل أي اشكال كان، بل يؤدي بالعكس الى زيادة تعقيد الوضع، لذلك نطالبكم بالجلوس حول مائدة التفاوض والتفاهم حول جميع المشاكل القائمة. ونطالبكم ايضا بتحديد المسؤولية القانونية للافراد الذين تسببوا في وقوع الاحداث الاخيرة وتطبيق حكم القانون عليهم.

٨- تنفيذ النقاط الواردة في الاتفاقين المبرمين بين الحزبين الاساسيين بتاريخ ٣، ٤ آيار ١٩٩٤.

ونقترح في هذا الصدد تشكيل لجنة تحقيقية مستقلة دائمية تضم عددا من القانونيين وشخصيات معروفة اخرى، لتولي التحقيق في الاحداث الحالية وتلك التي يمكن ان تقع مستقبلا، واعلان تقاريرها أمام الرأي العام.

ان اجتماعنا هذا وارسالنا لهذه المذكرة نابع من اخلاصنا لقضية شعبنا ومن اجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بفضل نضالاته الطويلة والدماء الكثيرة الطاهرة التي اريقت على اديم الوطن.

تطور الاحداث في كردستان في ضوء بيانات وتصريحات الاحزاب الكردية

طالباني يؤيد مشاركة عربية في حكومة كردستان العراق

نقلت وكالة "فرانس برس" (١٩٩٤/٦/١) عن جلال الطالباني ان ايران وجهت اليه والى برزاني دعوة لزيارتها. وصرح الى وكالة "رويتر" بان هناك ضرورة لاجراء تعديل في حكومة اقليم كردستان العراق ومشاركة وزراء عرب في هذه الحكومة.

طالباني يلتقي بارزاني لتثبيت مصالحة والاسلاميون يتهمونه بالتفاوض مع بغداد

الحياة- ٦ حزيران ١٩٩٤، اتهمت الحركة الاسلامية جلال الطالباني بارسال موفد الى بغداد لاستئناف التفاوض مع الحكومة العراقية. وكان متوقعا امس ان يلتقي طالباني شريكه في رئاسة الجبهة الكردستانية والادارة الكردية السيد مسعود بارزاني في فندق شيرين بلاس في شقلاوة وذلك للمرة الاولى بعد القتال بين حزبيهما الذي استمر نحو شهر. ونفت مصادر الاتحاد ان يكون طالباني ارسل موفدا الى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية، وكانت الحركة الاسلامية في كردستان ذكرت ان الزعيم الكردي اوفد الشيخ عبد اللطيف البرزنجي الى بغداد في ٢٢ آيار الماضي وان مساعي الاخير التي تزامنت مع الاقتتال الكردي لم تحرز تقدما. واوضحت المصادر ان "البرزنجي احد تجار اربيل لا تربطه اي علاقة بالاتحاد" واعتبرت ما ورد في بيان للحركة في هذا الصدد "يصب في اطار التشكيك في مواقف الاتحاد الوطني ويهدف الى احياء الحساسيات بين الاطراف الكردية ووضع عقبات امام افاق السلام الجديدة".

وتضمن بيان للحركة الاسلامية الكردية (٩٤/٦/٤) حملة عنيفة على طالباني متهما اياه بانه "عاد لكردستان ليمرر خطة تكتيكية اخرى على سيل من الدماء واكوام من الاشلاء" (. .) وان الطالباني اقتنع كليا بانه لا يستطيع الاستمرار في القتال على جبهتين فبادر الى تهدئة الوضع مع الحزب الديمقراطي الكردستاني على امل كسب مزيد من الوقت ليتهيأ مجددا لضرب الحركة الاسلامية ومن ثم العودة للثار من الحزب الديمقراطي".

البرزاني يعترف بفشل التجربة الكردية ويطالب بجعل كردستان محمية تابعة للامم المتحدة

لندن، ٦-٧ حزيران ١٩٩٤، دعا مسعود البرزاني، الى تحويل شمال العراق الى محمية تديرها قوات حفظ سلام تابعة للامم المتحدة الى ان يتم التوصل الى حلول لكل مشاكل العراق. وقال البرزاني في مقابلة نادرة مع صحافيين غربيين "اذا فشل المرء فان عليه ان يكون جريئا ويعترف بفشله" وذلك في اشارة الى فشل تجربة الحكم الذاتي الكردي

ونشرت الغارديان والانديبندنت (٧حزيران ١٩٩٤) مقتطفات من مقابلتين اجراهما مراسلوهما في محافظة صلاح الدين بشمال العراق مع الزعيم الكردي الذي عبر عن خشيته من ان المجتمع الكردي قد يتحول الى وضع شبيه بالصومال او افغانستان.

وقال البرزاني ان هذا المجتمع يحتاج الى مزيد من الوقت قبل ان يتحول الى مجتمع مدني. واضاف ان قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة يجب ان تظل في كردستان العراق الى ان يتم حل كل مشاكل العراق. لكنه قال ان هذا هو رأيه الشخصي. كما دعا الى اجراء انتخابات محلية في شهر ايار من العام المقبل لانهاء حالة الشلل الناجمة عن التنافس والعداء بين حزبه والاتحاد الوطني الكردستاني. وقال ان الطالباني بدأ الاشتباكات في الشهر الماضي لافشال الانتخابات التي كان من المتوقع ان يخسرها.

وعبر البرزاني عن مخاوفه من انقسام كردستان العراق الى امارات متناحرة، وقال ان قادته العسكريين يلومونه لانه يرفض اعطاء اوامر لهم بالهجوم على قوات الطالباني. واضاف "لا اريد ان يزج باسمي في قتال بين الاخوة وانتحار لكردستان".

وقال الزعيم الكردي ان المشكلة الرئيسية حاليا عدم وجود اي ثقة بين الفصائل الكردية المتنازعة "بعد عمليات القتل والنهب والتخريب واغتيال الاسرى" غير انه اكد على وجوب استمرار الحوار مع الطالباني.

وقال انه يؤيد الحوار مع الطالباني، وانه يؤيد وساطة المؤتمر الوطني العراقي لكنه لا يعتقد ان بامكانه عمل الشيء الكثير لانهاء الصراع في كردستان. واضاف انه حرص على عدم الحديث والادلاء بتصريحات اثناء القتال لانه كان يشعر بحرج شديد وبالعار ولانه كان يرغب في وقف الاشتباكات. وقال البرزاني ان اشتباكات الشهر الماضي شكلت اسوأ تجربة في حياته السياسية التي تمتد الى ٣٢ سنة. واضاف "لقد قاومنا عملية الانفال والقصف باسلحة كيماوية وقدمنا الاف الشهداء، ونجحنا في كل ذلك. كما قمنا باجراء انتخابات مقدسة . . . وحظينا بتعاطف دولي وبقرار من مجلس الامن الدولي لحمايتنا . لكن هذه الاحداث اظهرت فشلنا. وعلينا ان نعترف بذلك مثل تلميذ سقط في الامتحان".

معارك ضارية في شمال العراق تنذر بانهيار المصالحة بين الاكراد

الحياة ٨ حزيران ١٩٩٤، اندلعت امس معارك ضارية في شمال العراق بدا انها تهدد بانهيار اتفاق المصالحة بين الزعيمين الكرديين السيدين مسعود بارزاني وجلال طالباني. وابلغ مصدر قريب من الاتحاد الوطني الكردستاني "الحياة" ان قوات للحزب الديمقراطي الكردستاني واخرى تابعة للحركة الاسلامية وقوات ايرانية شنت فجرا هجوما واسعا على مدينة قلعة دزة، الخاضعة لنفوذ قوات الاتحاد. وقال مصدر قريب من الاتحاد الوطني الكردستاني ان "الهجوم المشترك الذي يشنه الديمقراطي والحركة الاسلامية وقوات من الحرس الثوري الايراني تسانده من منطقة سردشت الايرانية بطاريات مدفعية وراجمات صواريخ، ونجحت قوات الاتحاد في استعادة مدينة قلعة دزة (٥ كيلومترات عن الحدود العراقية-الايرانية) التي نزح اهاليها نتيجة القصف المركز". وذكر ان "القوى الثلاث هاجمت الاثنين مدينة سيد صادق وبينجوين شرق السليمانية، ودحرتها قوات الاتحاد".

معارك كردية قرب الحدود العراقية- الايرانية

طهران- اف ب، ٩ حزيران ١٩٩٤، اعلنت وكالة الانباء الايرانية ان عددا من القذائف سقط امس على قرى ايرانية واقعة على الحدود مع المنطقة الكردية شمال العراق من دون ان تسفر عن سقوط ضحايا او اضرار مادية. واضافت ان القذائف سقطت على اراض ايرانية بعد تبادل للقصف المدفعي بين الفصائل الكردية العراقية في منطقتي قلعة دزه وبانجوين في المنطقة الكردية بالقرب من الحدود الايرانية.

وان قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الاسلامية الكردستانية سيطرت على بلدتي بانجوين وقلعة دزه شمال شرقي العراق الخاضعتين لسيطرة الاكراد.

واضافت الوكالة نقلا عن مسؤول في الحركة الاسلامية الكردستانية ان "عددا كبيرا من مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني"الذين كانوا يدافعون عن هاتين المدينتين القريبتين من الحدود الايرانية "سقطوا ما بين قتيل وجريح خلال المعارك".

بارزاني وطالباني يشددان على حل في اطار 'عراقي ديمقراطي موحد'

الحياة، ١٠ حزيران ١٩٩٤- شدد الزعيمان الكرديان السيدان مسعود البرزاني وجلال الطالباني على حل للمسألة الكردية ضمن عراق موحد واكدا استمرار عملية الحوار والمصالحة بين حزبيهما وضرورة ايجاد صياغات جديدة للادارة الكردية.

وقال بارزاني ان الاكراد ملتزمون وحدة العراق "ارضا وشعبا" وشدد على ان سياسة حزبة الديمقراطي الكردستاني "ثابتة في هذا المجال لم تتغير". واعتبر ان المشكلة الكردية "يجب ان تحل في اطار القضية العراقية الاشمل". واوضح ان تصريحاته، التي نشرت الاثنين الماضي وطالب فيها بوضع كردستان العراق تحت وصاية الامم المتحدة يجب الا تفسر بانها دعوة الى تجزئة العراق. وقال في بيان خاطب فيه "الشعب العراقي وقوى المعارضة الوطنية والحكومات المعنية" ان هذا التفسير "امر ننفيه جملة وتفصيلا".

واقر الطالباني بان تجربة المناصفة بين الحزبين "فاشلة اساسا". وقال ردا على اسئلة لـ الحياة "لانفضل جعل كردستان محمية دولية لاعتقادنا ان الشعب الكردي يستطيع ممارسة حقه في تقرير المصير ضمن العراق الديمقراطي الموحد". ودعا الى "حوار وطني شامل" والغاء الميليشيات ونزع اسلحة المدن الكردية الكبيرة وتشكيل "حكومة ائتلافية واسعة" تتنازل لها الاحزاب عن سلطاتها مشددا على ضرورة "وقف التدخل الايراني". واعتبر "تثبيت المصالحة الوطنية" غير ممكن اذا لم يتوقف هذا التدخل.

الطالباني والبرزاني يجتمعان في تركيا

رويتر-١٤ حزيران ١٩٩٤، انقرة من اليستير ليون، قالت وزارة الخارجية التركية ان زعماء الاكراد العراقيين اجتمعوا في تركيا امس في محاولة لوقف عداوة اودت بحياة عدة مئات بشمال العراق.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية فرحات اتمان ان جلال الطالباني ومسعود البرزاني اجتمعا في ثكنة لقوات الامن التركية في سيلوبي على الحدود العراقية. الا انه لم ترد انباء حتى الان عن نتيجة الاجتماع. وقال اتمان في وقت سابق ان انقرة رتبت لعقد الاجتماع الا انها لا تتوسط بين الزعيمين الكرديين المتنافسين. وقال "اخبرناهم اننا شعرنا بان القتال احدث خسائر بالغة وان الموقف ربما يتحسن اذا تحادثا في تركيا".

وقال مسؤول في الامم المتحدة لم يكشف عن هويته في اربيل كبرى مدن كردستان ان القتلى والجرحى "اصيبوا برصاص اطلق على الاف المشيعين الذين تجمعوا لدفن عثمان قادر منور" احد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. واتهم شهود الاتحاد الوطني الكردستاني باطلاق النار على المشيعين وكان الاتحاد الوطني الكردستاني سيطر على السليمانية واحتل مكاتب الحزب الديمقراطي الكردستاني.

حزب البارزاني يحمل الطالباني مسؤولية مذبحة السليمانية

انقرة- فرانس برس، ١٥ حزيران ١٩٩٤، اكد الحزب الديمقراطي الكردستاني ان ٥١ شخصا قتلوا وجرح اكثر من ٤٠ اخرين امس الاول برصاص اطلق على المشاركين في تشييع مسؤول كردي في السليمانية. وفي بيان حصلت عليه وكالة انباء فرانس برس في انقرة امس الثلاثاء حمل الحزب الديمقراطي الكردستاني مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني المسؤولية عن الاعتداء. وقال البيان انهم اطلقوا النار على المشاركين في التشييع "من دون انذار". ووقع الحادث في اليوم الذي كان يلتقي فيه البرزاني والطالباني في سليوبي لبحث سبل انهاء العمليات العسكرية وبحث الانتخابات التي يزمع الاكراد العراقيون تنظيمها هذا الصيف.

التفاوض الكردي مع بغداد بين التأكيد والنفي

الحياة، ٢٣ حزيران ١٩٩٤، لندن- اكد الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد بزعامة السيد مسعود بارزاني انه "لا ينوي اجراء مفاوضات مع بغداد بشكل سري، وهو اذا توصل الى قناعة بأن المفاوضات ستحقق مصالح واهداف شعبنا فانه سيجريها علنا كما فعل في المفاوضات مع الحكومات العراقية المتعاقبة"، وشدد على انه "لايرى جدوى من المفاوضات مع النظام".

وجاء في بيان لناطق رسمي باسم الحزب تلقته "الحياة" امس ان "لا أساس" للخبر الذي نشرته "الحياة" الثلاثاء تحت عنوان "بارزاني استأنف المفاوضات مع بغداد؟"، وان الخبر "سرب لاغراض حزبية وسياسية ذاتية من قبل طرف في النزاع الاخير" في كردستان العراق "بغية التشكيك في صدقية مواقف الحزب في المعارضة العراقية".

وتابع البيان "تأكيدا على ذلك حصل الحزب على نشرة داخلية سرية للاتحاد الوطني الكردستاني برقم ٢٤ في ١٩٩٤/٦/١٩ تحتوي المعلومات ذاتها المنشورة في خبر "الحياة"، وهذا المصدر هو المصدر الوحيد الذي اشير اليه على انه مصادر كردية عراقية موثوق بها. ولا نعتقد ان هذه الممارسات ستخدم مسيرة السلام والمصالحة الجارية حاليا في كردستان العراق بعدما تم تطويق واحتواء الازمة المدمرة".

وتوضيحا للحقيقة ايضا نقول ان اعضاء وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني المزعوم الذي ادعي انه ضم السيد يونس زوربه ياني وعزت سليمان بك وقد زارا بغداد لاجراء محادثات يومي ١١، ١٢ حزيران، لم يغادروا المنطقة الكردية خلال هذه الفترة اطلاقا. فالسيد روزبه ياني بالاضافة الى كونه عضوا في اللجنة المركزية يشغل ايضا منصب وزير داخلية حكومة الاقليم وكان يداوم في مكتبه في اربيل، وبشهادة عشرات الموظفين خلال الفترة المذكورة، اما السيد عزت سليمان فقد فجع بمقتل ابنه آرام خلال حوادث القتال الاخيرة وهو ايضا لم يغادر منطقته طوال هذه الفترة بسبب الفاجعة ومراسيم العزاء، كما لم يذهب اي مسؤول آخر الى بغداد. ان الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد لاينوي اجراء مفاوضات مع بغداد في شكل سري، وهو اذا توصل الى قناعة بان المفاوضات ستحقق مصالح واهداف شعبنا فانه سيجريها علنا كما فعل في المفاوضات مع الحكومات العراقية المتعاقبة. الا ان الحزب لا يرى جدوى من المفاوضات مع النظام، وهو ملتزم سياسة واهداف المؤتمر الوطني العراقي الموحد في سبيل الاتيان ببديل ديمقراطي وتحقيق اماني الشعب الكردي في الفيدرالية ضمن عراق ديمقراطي موحد ومسالم".

تصريحات وآراء مسعود البارزاني بشأن كردستان والاقتتال الكردي - الكردي

نشرت "الحياة" بتاريخ ١٩٩٤/٦/٥ الحوار التالي مع مسعود البارزاني، تحت عنوان

(بارزاني : نريد انتخابات والغاء المناصفة مع الطالباني) جاء فيه:

- نفى زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود بارزاني اي مشاركة ايرانية في القتال بين حزبه وحزب السيد جلال الطالباني الذي استمر نحو شهر.

وقال البارزاني ردا على اسئلة وجهتها اليه الحياة عشية عودة طالباني:

"لدينا مستمسكات لانريد كشفها الان تؤيد فكرة الانقلاب العسكري من قبل الاتحاد الوطني". وشدد على ان مبدأ المناصفة بين الحزبين في الادارة الكردية "تسبب في مشاكل كبيرة" واكد ان الحزب الديمقراطي كان طرح فكرة انتخابات جديدة جوبهت بـ " حملة اعلامية وتظاهرات وصلت الى اعتداءات" وشدد على اهمية الحوار السياسي والغاء مبدأ المناصفة "عن طريق العودة الى الشعب" من اجل ازالة "احد عناصر التوتر" وهنا نص الاسئلة والاجوبة:

- في رأيكم ما هي الوسيلة او الحل لتثبيت الوضع الامني؟

□ في تقديري ان الحل لتثبيت الوضع الامني يكمن في الايمان بالتعددية وبالسبل الديمقراطية والعودة الى الشعب والحوار السياسي لاحتواء المشاكل، ولا ارى حلا اخر وهذا ما نراه في كل النظم الديمقراطية. ويكمن الحل في الالتزام بقرارات غرفة العمليات وتنفيذها بجدية ومسؤولية.

- هل ترون فعلا ان نزاعا على ارض هو سبب كاف لاندلاع القتال الذي تتضرر منه المنطقة؟

□ كلا، الموضوع ليس قطعة ارض. الموضوع متصل بكيفية معالجة المشاكل وحسم الامور السياسية، ويتصل ايضا بتعبئة وتثقيف الكوادر، وبالهيمنة. في بداية الازمة ارسلت برقية الى مسؤولي الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي في منطقة رانية وطلبت منهما التحرك كجهة واحدة لاحتواء المشكلة في قلعة دزة وحملتهما المسؤولية عن ذلك، وعكس توقعاتي ارسل مسؤول الاتحاد في رانية قوة عسكرية الى قلعة دزة، واثناء وجود وفد حكومي من الطرفين في رانية تعرضت قواتنا هناك للاحتلال والنهب.

خلال ثلاثة ايام شمل القتال كل مناطق السليمانية وكركوك، ثم حرك الاتحاد قواته الى منطقة اربيل مباشرة. لهذا نستطيع ان نستنتج انه كانت هناك خطة مبيتة. لدينا مستمسكات لانريد الكشف عنها الان تؤيد فكرة الانقلاب العسكري من قبل الاتحاد الوطني. وعلى رغم الظلم الذي وقع على قواتنا عقد اجتماع يوم ٥/٤ وتم تشكيل لجان قيادية لتطبيع الوضع في كل المناطق، لكن هذه اللجان لم تتقدم في عملها. بعد يوم ٥/٤ اضطررنا الى اتخاذ حال الدفاع الايجابي لوقف تجاوزات قوات الاتحاد الوطني.

- السيد جلال الطالباني صرح الى الحياة بان عناصر من الحرس الثوري الايراني ساندت بالقصف المدفعي مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الله الثوري. ما تعليقكم على هذا القول؟

□ سمعنا هذا كثيرا وسمعنا ايضا بانه تم اسر عناصر من الحرس الثوري الايراني وطالبنا في حينه بعرض هؤلاء الاسرى على شاشات التلفزيون كي يكون الشعب الكردي على بينة من الامر. قرأنا تصريحات (تفيد) ان الاتحاد الوطني يتعرض الى مؤامرة شاملة تشارك فيها ايران وتركيا وحزبنا والحركة الاسلامية في العراق، ثم قرأنا ان السيد جلال الطالباني طلب من ايران دعوة كل من الاتحاد وحزبنا والحركة الاسلامية الى طهران والقيام بدور الوساطة. وتصريحات اخرى. على كل حال لم اسمع ولم أر اية مشاركة ايرانية في هذا النزاع.

- بدا من تصريحات الطالباني، وتأكيدات مصادر في المعارضة العراقية انه يتخوف من اعتداء على موكبه في طريق عودته (من دمشق) الى كردستان، وان ذلك اخر عودته. هل تعتقدون ان هذه المخاوف جدية؟

□ منذ ثلاثة اسابيع، نحن ننتظر عودة السيد الطالباني ولا ارى اي مبرر لهذا التأخير. ان وجوده معنا سيساهم بالتاكيد في تسهيل عملية وقف اطلاق النار وحل الكثير من الامور. جرت محاولات عدة لعودة السيد الطالباني وجرى تطمينه برسالة خطية من قبلي والدكتور احمد الجلبي في ٥/١٤ الى ان كل الاحتياطات ستتخذ لتأمين سلامة عودته عن طريق الحدود السورية-العراقية.

السيد طالباني يطلب ان اتوجه الى زاخو لاستقباله. ليس لدي مانع في ذلك لكنني لا استطيع ترك مقر عملي بسبب الاوضاع ومن اجل تثبيت عملية وقف اطلاق النار، واخبرته انني سارسل وفدا عالي المستوى من المكتبين السياسيين لحزبينا والمؤتمر الوطني العراقي لاستقباله. المخاوف من اعتداء على موكبه في منطقة دهوك لا تستند الى اية اسس مادية، والغدر ليس من شيمنا.

- الاتحاد الوطني الكردستاني ينتقد مبدأ المناصفة مع حزبكم ويعتبره احد العوامل التي ابقت الوضع متوترا وتبقيه كذلك؟

□ مبدأ المناصفة في الادارة تسبب في مشاكل كبيرة وشكل احد عناصر التوتر. اجريت الانتخابات في حينه ومن وجهة نظرنا ان الغاء هذا المبدأ يجب ان يجري باسلوب ديمقراطي عن طريق العودة الى الشعب. طرحنا هذه الفكرة قبل اشهر ووعدنا باحترام النتيجة مهما كانت. ان طرح فكرة اجراء انتخابات جديدة من قبلنا في الاجتماعات المشتركة جوبه بحملة اعلامية واسعة واستعدادات اخرى وتظاهرات وصلت الى اعتداءات مباشرة. ومع كل ما جرى في حينه لم اكن اتوقع ان تصل الامور الى هذا المنحى الخطير وان تجري الاستغاثة بالقوة العسكرية لقلب موازين القوى.

- تركيا اعلنت انها ترتب للقاء بينكم وبين طالباني. هل ترون ان هناك حاجة الى هذه الوساطة؟

□ طلبت جهات صديقة عديدة التوسط وقوم حزبنا ايجابيا المبادرة التركية وعقد اجتماع في سيلوبي بين وفدين قياديين من حزبنا والاتحاد الوطني. اللقاء كان ايجابيا، ونحن نهتم بكل المبادرات التي تنصب في اطار احتواء الازمة. ■

لتسقط الاحزاب الكردية المتحاربة

المنظمة الماركسية العراقية

نشرت "الماركسي" النشرة المركزية للمنظمة الماركسية العراقية (بزعامة الدكتور كمال مجيد) في عددها ٣٢، حزيران ١٩٩٤، مقالا بعنوان "لتسقط الاحزاب الكردية المتحاربة" جاء فيه:

في اول آيار ١٩٩٤ دخل الاقتتال الدائر بين قوات حاكمي كردستان الراهنين مسعود البارزاني وجلال الطالباني مرحلة خطيرة اذ اتسعت المناوشات اليومية بينهما وتحولت الى حرب جبهوية شملت كل المنطقة الكردية تقريبا. ولا يعرف العدد الحقيقي للضحايا ولكن ديفيد هيرست، مراسل جريدة الغارديان البريطانية، كتب يوم ٥/١٤، تحت عنوان "الغرب يرتبك خجلا بسبب قتل الاكراد بعضهم بعضا" قائلاً: "قتل اكثر من مئة في المعارك الدامية التي نشبت بين بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) لمسعود البرزاني وبيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني (اوك) لجلال الطالباني. . . بسبب خلاف تافه حول ملكية الاراضي (التي سبق واغتصبها حسو ميرخان "البارزاني" في منطقة قلعة دزة" الا ان الوضع تفاقم سريعا وامتد القتال ليشمل مناطق اخرى، بما في ذلك المدن الرئيسية مثل السليمانية وصلاح الدين، مقر المؤتمر العراقي (اي المعارضة التقليدية المأجورة). . . الامر الذي ادى الى التقسيم الفعلي لكردستان الى منطقتين متخاصمتين، شرقية تخضع لسيطرة اوك وغربية تحت سيطرة حدك، يفصلهما شريط محايد تسيطر عليه قوات المؤتمر"، ويستمر المراسل: "ان الخصومة التاريخية بين القائدين وحزبيهما تصاعدت بصورة ملحوظة في الاشهر الاخيرة. . . فبعد ان اقتسم الحزبان السلطة بينهما مناصفة اصيب الوضع السياسي بالشلل حين فشل الطرفان حتى في تأسيس جيش كردي موحد لان المناصب العسكرية موزعة في كل المراتب باسلوب يقابل كل آمر من اوك منافس من حدك. . . ولكن حتى في مجتمع عشائري مسلح مثل هذا لم يتوقع الا القلة بان شدة التوتر ستصل هذا المنعطف الخطير. . . ان تردي الوضع بهذه السرعة ليتحول الى حرب شاملة قد اصاب بالذعر الرأي العام الكردي المحايد بل وحتى الكثيرين من اتباع الطرفين المتخاصمين".

وبعد توقف قصير دام اقل من اسبوع اندلعت معارك ضارية جديدة شملت مناطق سيد صادق وخورمال وحلبجة، وتركزت بين الاحزاب الاسلامية (المتحالفة مع مسعود البرزاني والمدعومة من ايران) وبين قوات اوك، وكانت المعارك مازالت مستمرة حين صرح دبلوماسي غربي في المنطقة الكردية بان "عدد القتلى قد تجاوز الاربعمئة" (هيرالد تريبيون، ١٩٩٤/٥/٢٠)، بينما نقلت جريدة الغارديان البريطانية عن وكالة الانباء الايرانية ان عدد القتلى بلغ اربعة الاف شخص حتى يوم ١٩٩٤/٦/١، واشارت ايضا الى ان الجلاليين احتلوا مبنى البرلمان الكردي في اربيل منذ بداية القتال وان المعارك كانت مستمرة في قلب المدينة. كما نقلت تصريحات ادهم البارزاني حول "اكتشاف قبر جماعي دفن فيه الجلاليون ما لايقل عن ٢٠٠ جثة لنساء واطفال في مكان يبعد ٢٢ ميلا جنوب شرقي اربيل"، لكن الغارديان عادت واوردت في عددها الصادر ١٩٩٤/٦/٤ تقريرا جديدا لمراسلها الذي افاد بان عدد القتلى تجاوز المستمائة قتيل، كما ذكرت ان المعارك بين الجلاليين من جهة ومقاتلي الحركة الاسلامية، المتحالفين مع البارزاني والمدعومين من ايران، كانت لا تزال متواصلة.

وفرض ازلام مسعود حصارا اقتصاديا وعسكريا على عموم منطقة سوران، بما في ذلك مدينة السليمانية، ليضيفوا بذلك حصارا ثالثا بعدما فرض الاول من قبل الاستعمار الانكلو-امريكي على كل الشعب العراقي تحت غطاء الامم المتحدة، وفرضت السلطة الفاشية في بغداد حصارا آخر على المنطقة الكردية. وفي مقابلة معه، نشرتها جريدة الشرق الاوسط يوم ١٩٩٤/٦/١، كشف مسعود البرزاني ان الجلاليين اجبروا سكان مدينة حلبجة الجريحة على اخلاء المدينة والهرب منها، وهي المرة الثانية التي يتشرد فيها اهالي هذه المدينة المنكوبة بعد ما سبق لصدام حسين وضربهم بالاسلحة الكيمياوية في ١٩٨٨/٣/١٦.

ان المنظمة الماركسية العراقية تستنكر بشدة قيام مسعود وجلال بجر الاقليم الى حرب مسلحة هي ضد الشعب الكردي المنكوب بالدرجة الاولى. وتأتي هذه الجريمة النكراء بعدما قام الجانبان بسرقة سيارات الاسعاف والاجهزة الطبية من المستشفيات، عقب حرب الكويت، ونقلها الى ايران وبيعها، الامر الذي جعل مهمة نقل الجرحى الى المستشفيات ومعالجتهم من الامور العسيرة. واوضح ان المستفيد الرئيسي من مثل هذه المهازل هو صدام حسين وعصابته الفاشية.

وقد اكدت الاحداث الاخيرة الطبيعة الاجرامية لكل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني والتي طالما فضحتها نشرة الماركسي واشارت اليها مرارا. وهي تؤكد من جديد بان المستعمرين الانكلو-امريكان لا يفعلون سوى استخدام هؤلاء، مثلما استخدموا صدام حسين قبلاً، لفرض سيطرتهم على الشعب العراقي عامة والشعب الكردي خاصة، بتأجيج الخصومات المفتعلة لشق صفوف الجماهير وضربها ببعضها البعض، ليسهل لهم تركيع الشعب وارضاخه للنفوذ الاستعماري اقتصاديا وعسكريا.

لقد اكدت نشرة الماركسي، منذ عددها الاول، ان مصيبة الشعب الكردي ناتجة بالدرجة الاولى عن وقوعه تحت نفوذ الاقطاعيين والعشائريين الرجعيين من امثال مصطفى البارزاني وأيتامه وحفنة البورجوازية الرثة المتشيئة من امثال جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى (بطل مجزرة بشتاشان) ممن كانوا ومازالوا يعيشون على حساب المخابرات المركزية الامريكية (CIA) وفتات موائد الحكومات الرجعية في الشرق الاوسط. ان هؤلاء لا يملكون حق تمثيل الشعب الكردي ولا الكلام باسمه لان تاريخهم كله يشهد بالحقائق الدامغة بان مصالحهم الذاتية والطبقية تحثهم على زج انصارهم في صراعات دموية شرسة من جهة وعلى الارتزاق من جهة اخرى. ان التخلف الحضاري والطبيعة العشائرية المتأخرة لهؤلاء هي التي تدفعهم الى فرض المعارك الدامية على الشعب الكردي الذي لاتزيده هذه الدماء الا بؤسا وعذابا. وهنا نذكر قراء الماركسي بتفاصيل ما قام به هؤلاء

منذ سنة ١٩٦١ وحتى الان.

ان الحرب بين الحزبين الكرديين الحاكمين تؤكد:

١- بطلان التبجحات الاستعمارية بان الديمقراطية قد سادت في كردستان العراق، لان سقوط المئات صرعى في هذه الحرب الضروس تؤكد انعدام القانون والامان، ناهيك عن الديمقراطية، وقد يتعرض اي كردي، حتى اذا كان عضوا في احد الحزبين الحاكمين، الى الموت سدى في صراعات قذرة لا مصلحة للشعب الكردي فيها، وتلك هي الديمقراطية الانكلو-امريكية.

٢- بطلان ادعاء المحتلين الانكلو-امريكان انهم جاءوا لخلق منطقة آمنة شمال خط عرض ٣٦ لحماية الاكراد المنكوبين. اذ ان وجود هذه العصابات الكردية التي فرضها الاستعمار على اربيل والمتقاتلة على نهب الشعب يكفي ليؤكد انعدام الامن.

٣- خيبة امل الكثيرين من المخلصين الاكراد الذين عارضوا رأي "الماركسي" بضرورة فضح جرائم حكام اربيل. لقد كان لهؤلاء الاكراد الشرفاء كل الامل بان تسليم الامور الى مسعود البارزاني وجلال الطالباني سيحل مشاكل الشعب الكردي الجريح. ولكن يشهد الجميع الان، من جديد، بان القاتل يبقى قاتلا ومن الضروري وضع حد لجرائمه وذلك بمعاقبته.

لهذا ولكثرة الجرائم التي ارتكبها الحزبان الحاكمان ضد الشعب الكردي المنكوب بهما تلتمس نشرة الماركسي من هؤلاء الاكراد الشرفاء التخلي عن احلامهم والالتفاف حول المنظمة الماركسية العراقية للعمل معا وللثورة على هؤلاء الحكام وسوقهم الى المحاكم ومعاقبتهم. وحتى ذلك الحين لنرفع جميعا شعار : تسقط الاحزاب الكردية المتحاربة. ■

طول انتظار الغرب لاسقاط الحكم في بغداد احبط الاحزاب الكردية ودفعها الاقتتال داخلي

رويتر: كتب جوناثان راغمان من اربيل بتاريخ، السبت ١١ حزيران ١٩٩٤، تقريرا جاء فيه: تتعرض منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق الى تهديدات قد تمس اسس وجودها بالكامل، ليس بسبب اخطار خارجية هذه المرة، وانما بسبب الصراعات الدامية بين الفصائل المسلحة المتنازعة والمصالح والاعتبارات السياسية الفئوية والضيقة.

وهذه المرة لم يتمكن زعماء الحركة الكردية من القاء اللوم على دول مجاورة تتدخل في شؤونهم الداخلية.

فقد قال مسعود البرزاني زعم الحزب الديمقراطي الكردستاني في وقت سابق من الاسبوع في وصف الاشتباكات الدامية التي جرت بين حزبه والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني "كان هناك نهب وتخريب وقتل للاسرى . . وكان ذلك أسوأ شيء حدث طيلة حياتي".

وما يجعل انهيار حكومة الحكم الذاتي في كردستان امرا شديد الايلام للقادة الاكراد، ان قضيتهم-وعلى عكس حال قضية اكراد تركيا - تحظى بتعاطف غربي رسمي واسع لم يسبق له مثيل.

فمنظمات تابعة للامم المتحدة، وعدد من منظمات الاغاثة التطوعية الدولية، تقوم بنشاطات واسعة في كردستان العراق تتضمن تقديم معونات غذائية واقامة مشاريع زراعية وتعليمية وصحية وعمرانية، في ظل حماية جوية ضمنها مجلس الامن توفر لـ ٣,٥ مليون كردي حماية واحساسا بالامن لم يعرفهما منذ عام ١٩٦١ عندما بدأ الزعيم الراحل مصطفى البرزاني، والد مسعود، تمردا عسكريا ضد حكومة بغداد.

غير ان العاملين في منظمات الاغاثة والتنمية في كردستان العراق بدأت تراودهم شكوك في جدوى ما يقومون به بعد اندلاع الاشتباكات الاخيرة.

وقال احدهم "نحن لم نحضر الى هنا لنوفر لهم امنا وسلاما خارجيين ليتفرغوا لمقاتلة بعضهم البعض".

ورغم ان موت المئات بسبب الاشتباكات الاخيرة جاء بمثابة صفعة قاسية لمؤيدي الاكراد في العالم، الا ان انهيار القانون والنظام في منطقة الحكم الذاتي لم يكن مفاجأة لهم.

فمنذ فترة غير قصيرة يعرف اصدقاء الاكراد ان جذر المشاكل في كردستان العراق هو الصراع بين حزبيها الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

ورغم ان الزعيمين قضيا جل حياتهما في النضال من اجل الحكم الذاتي الكردي، الا ان الخلافات القائمة بينهما حفرت اخاديد عميقة داخل حزبيهما. فالطالباني (٦٢ سنة) زعيم سياسي صاخب نجح في تزعم حزب ظهر في السبعينات بوصفه بديلا متقدما للحزب الديمقراطي الكردستاني ذي الطبيعة القبلية. كما نجح في تجنيد اكراد المدن في مقابل اكراد الارياف.

اما مسعود البرزاني، ورغم انه لا يتصرف على اساس انه زعيم قبلي، فهو محكوم بكونه ابن الزعيم الراحل مصطفى البرزاني ذي القوة القبلية الاسطورية. ومن المقرر ان يلتقي الزعيمان في الاسبوع الحالي في جولة ثانية من المحادثات لاعادة بناء الثقة بينهما، وبين حزبيهما، ولايجاد طريقة لاعادة تفعيل حكومة الحكم الذاتي التي نشأت عن انتخابات ديمقراطية.

وتفعيل الحكومة، التي شلها تركيبها الاصلي بالتناصف بين الحزبين، واضعفتها الى حد كبير الاشتباكات الاخيرة، يعني ضمن ما يعني ضرورة ادخال احزاب كردية صغيرة وجماعات اسلامية وممثلين عن العرب المقيمين في كردستان العراق الى آلية اتخاذ القرار.

وقد يعني ايضا ان يتم انتخاب المسؤولين على اساس الكفاءة وليس الانتماء الحزبي. واهم من ذلك فان اعادة تفعيل الحكومة تقتضي اجراء انتخابات جديدة يؤمل ان تؤدي الى نصر حاسم لاحد الحزبين بحيث يكون الاغلبية في الحكومة.

وبسبب الطبيعة المعقدة للمجتمع الكردي ونوع العلاقات السياسية السائدة فيه فان ايا من هذه الاشياء لن تتحقق بسهولة. فعندما اندلع القتال انقسم الجيش الكردي المكون من ٣٠ الف رجل الى قسمين. ومن المؤكد ان خطر الصدام سيظل قائما ما لم يسارع الزعيمان الى اعادة اللحمة الى هذا الجيش وتحويله من ميليشيات مؤتلفة تحت اطار واحد الى جيش تذوب فيه تشكيلاته السابقة.

ومع ذلك فانه سيكون ظلما مجحفا بحق الاكراد الاستنتاج بانهم غير قادرين على حكم انفسهم، اذ على المرء ان ياخذ بالاعتبار قلة تجربتهم السابقة في الحكم والادارة، وعدم وجود مشاريع طويلة الامد للتنمية الاقليمية، والاثار المدمرة للحظر المفروض على العراق على الاقتصاد المحلي بكردستان، وكونها محاطة بدول تعادي حكوماتها طموحات الاكراد للحكم الذاتي. كما ان على المرء ان يتذكر ان طول انتظار الاكراد لنجاح الغرب في اسقاط النظام الحاكم في بغداد قد لعب دورا هاما في خلق حالة الاحباط التي يعيشونها والتي تفسر جزئيا اتجاههم الى محاربة بعضهم البعض.

أزمة القيادة في كردستان العراق أزمة سياسية أم أزمة الثقافات المتعددة

أوشانا نيسان

جذور الازمة

قد تتشابه الحركات الوطنية، تلك التي خلع عليها روادها لقب "الثورية" قبل ان يتحول النظام العالمي القديم الى ركام، ابتداء من قدح الشرارة الاولى مما كان يسمى بالكفاح المسلح، وانتهاء بالاتفاقية الختامية التي يمكن لها ان تضع نهاية مشرفة لنضال شعبي مرير اعتمد ايديولوجية لا يمكن الطعن بنزاهتها، او نهاية فاشلة لـ "ثورة" غامضة لا تحمل بما يكفي من مقومات التحدي والمواجهة الصحيحين رغم ما خلع عليها من التسميات الرنانة، قبل الولوج في تعقيدات المسألة الكردية (الذاتية والموضوعية) رأيت مناسبا مراجعة اوراق حركة الوطنيين والديمقراطيين العراقيين واسباب تراجعها ليتسنى لنا التعرف الى خلفيات أزمة القيادة في الحركة التحررية الكردية وفق نهج وطني عراقي غير منحاز.

فلو رجعنا الى البدايات الاولى لألتئام الخلية الاساسية لما يسمى بدولة العراق الملكية، تلك التي ظهرت في عام ١٩٢٠، لا تضحت لنا الدوافع الاساسية وراء غموض المشاريع الوطنية منذ اختلاقها « حيث ان "الدولة" العراقية تلك لم تطف على السطح بناء على رغبة وطنية او ما شابه ذلك، بل انها جاءت تتويجا لقرار الاستعمار البريطاني ورغبته الجامحة في التملص من اعباء مالية مرهقة اولا، ثم قدرة الاستعمار وذكائه في العثور على ضالته المنشودة، عقب تشكيل مؤسسات دولة ملكية تابعة بهدف اضفاء صفة "الرسمية" على اخطر ظاهرة سياسية ولدتها سياسات فرق تسد الا وهي "ظاهرة الاستبداد الوطني" وقضية تبديد الكتلة الوطنية بأسمها ثانيا. وفي طليعة التحولات الخطرة التي افرزتها الظاهرة تلك وسرعة انتقال عدواها من زمن الملكية الى عهد الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨ ولاحقا وبشكل اقسى مؤسسات الدولة التي يحكمها نظام حزب البعث العربي الاشتراكي الحالي في العراق، قضية ضيق صدر "الحزب" الحاكم بالمعارضة العراقية واستساغة مهمة "الفتك" بالرأي الاخر والعزل السياسي في كل زمان وللاسف الشديد فان تذبذب الوعي السياسي في المجتمعات العراقية التي كانت ولاتزال تعاني بقوة من مضاعفات داء الامية، وعلى وجه الخصوص الارياف الكردية المتناثرة في عمق العراق الشمالي، والمجتمعات العربية-الشيعية في الجنوب، مهد بشكل او باخر الى تعثر مشاريع الديمقراطية في العراق ان لم نقل فشلها الواحدة تلو الاخرى، فتح الابواب مشرعة بوجه دكتاتورية الاكثرية (على الاقل بالنسبة للاقليات والشعوب غير العربية) وبالتالي انحسار تأثيرات "النخبة المثقفة" للانتماءات الاصغر في دولة الاكثرية وتعطيل دورها في مهمة ردع الزعيم الاوحد.

صراع الثقافات في المجتمع الكردي

لم تهدأ نيران الحروب الاخوية رغم تعدد مسمياتها، تلك التي تلتهم ما تبقى من ابناء الشعب الكردي في العراق، ولم تسكت يوما الا وتفجرت من جديد « اذ مهما تشبثت القيادات الكردية باطراف مبررات تختلف باختلاف فشلها لتبرير الواقع السلبي لصراعات هذه على هيبة الحركة الكردية وتاثيرها المباشر على الشعوب والحركات الوطنية التي تدعم الشعب الكردي وتتضامن معه، فان قيمة المبررات هذه تبقى اقل شأنا من تأثيرات واقع الشعب الكردي المتدهور والمعاني من مضاعفات الثقافات الكردية المتعددة، اكثر من النزاعات التي تبدو للوهلة الاولى وكأنها سياسية مائة بالمائة. اذ ان الخلافات الكردية التي كانت تموج وتغلي تحت سطح سياسي هادىء نوعا ما، اتخذت طابعا "دمويا" لا رجعة فيه مباشرة بعد الانشقاق الذي تعرض له الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٤ وقرار السيد جلال الطالباني واتباعه في الانضمام الى جانب القوات النظامية العراقية لسحق الثورة الكردية التي قادها الزعيم الكردي الراحل مصطفى البارزاني منذ عام ١٩٤٦ ولحد يوم وفاته في آذار ١٩٧٩ في الولايات المتحدة.

هذا وان الاختراق الدموي الذي سجله "الانشقاق السياسي" لعام ١٩٦٤ داخل الكتلة السياسية التي حرصت على درج مفهوم "الوحدة" في ادبياتها بدقة، كان من القوة بحيث تحول ما يسمى بحرب الاقتتال الاخوي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى بعد رحيل مؤسسه وبين الاتحاد الوطني الكردستاني الى كارثة "قومية" يكاد يصرف الكردي المحايد قبل الوطني العراقي النظر عنها بسبب انهيار جميع الوساطات وقوة النظرية القائلة بان الصراع هذا يمتد بجذوره الى الجغرافيا المتوترة لاقليم كردستان واطماع الجار وتأثيراته المقلقة تلك التي مهدت الى خلق ثقافات متعددة تعكس رغبة الاكثرية المجاورة اكثر من تجسيدها لخصوصيات الشعب الكردي المجزأ منذ عام ١٥١٤م. وقد لا نبالغ بقولنا عند التاكيد على مسألة "تمشيخ" الزعامة الكردية نفسها ضمن سياق التعددية هذه وطريق الحفاظ عليها اتكاء على الظاهر من خصوصيات كل ثقافة من الثقافات الكردية التي تستند على اللهجات الكردية المشتقة من اللغة الكردية (الهندو اوروبية) وعلى وجه الخصوص ثقافة المجتمع الكردي الموسوم بالسورانية تمثلها منطقة السوران ومركزها محافظة السليمانية وجوارها والثقافة (البهدينانية-الكرمانجية) في محافظتي نينوى ودهوك. وللزيادة في تأكيد "التعددية" وجهود كل طرف في التمسك بها قدر الامكان سنلجأ الى مقررات البرلمان الكردي باعتباره احدث مؤسسة كردية واقربها الى العصرنة، فالزعيمان جلال الطالباني ومسعود البارزاني نجحا بسهولة في تقسيم مراكز القوى والمناصب الادارية الحساسة في الحكومة الفيدرالية ولكنهما لم يفلحا منذ البداية في حسم صراع الثقافات الكردية والمجزأة بين شرق كردستان وغربها والا لما اقر البرلمان الكردي بوجوب تعليق صورة الزعيم الكردي (شيخ محمود الحفيد) باعتباره مناضلا من السليمانية مضى على وفاته اكثر من نصف قرن اي قبل ظهور اي تنظيم من التنظيمات السياسية الكردية الحالية، الى جانب صورة الراحل مصطفى البارزاني مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني ووالد رئيسه الحالي.

خلل الحركة الكردية ام في البرلمان؟

الخبير بشؤون حركة التحرر الكردية وحده يعرف حقيقة السياسة التي مارسها ويمارسها كل تنظيم من التنظيمين الرئيسيين في الاقليم قبل الانتفاضة الجماهيرية في اذار ونيسان ١٩٩١ وبعدها. اذ في

الواقع ان الحزب الديمقراطي الكردستاني او حزب "الام" باعتباره اقدم حزب كردي انشقت منه جميع التنظيمات الكردية الاخرى من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، حاول ومن خلال شعارات الديمقراطية والوطنية وسياسات باردة، القفز فوق الخلافات الطائفية والثقافية وحتى العرقية-الاثنية في الاقليم، رغم ما يقال عنه من قبل خصومه بانه حزب عشائر تتحكم بمصيره عائلة البارزاني. وهذا ما يمكن ملاحظته في تشكيلة قيادة الحزب وقاعدته على مر التاريخ. فقد حرص الحزب ومنذ تأسيسه على اناطة مسؤولية السكرتارية بيد مسؤول كردي منتم الى منطقة السوران وشغل (علي عبد الله) هذا المنصب في الحزب لاكثر من نصف قرن. كذلك شغل عددا من ابناء القوميات الاخرى كأبناء الشعب الاشوري مسؤوليات في قمة الهرم السياسي للحزب الديمقراطي ومؤسسات اخرى. اما الاتحاد الوطني الكردستاني بتياراته الثلاثة (تنظيم كومله-الحزب الثوري الكردستاني-وخط جلال الطالباني) فقد حصر نشاطه السياسي والتنظيمي في منطقة السوران ولم يحدث قبل عام ١٩٨٦ انه تجاوز حلقته "الجهوية" الضيقة في اختيار اعضاء المكتب السياسي او اللجنة المركزية للاتحاد من غير منطقة السوران ولم يحدث لاي آشوري او مسيحي ولربما حتى تركماني سبق له وتجاوز حدود ناسيوناليزمية الاتحاد وتسلل الى حلقة القيادة ابدا.

لربما يسأل سائل عن جدية الملاحظات هذه ودورها في الفصول الدموية لاحداث مايو/ايار المنصرم والتي تطايرت شرارتها حسب المعلن عنه في ادبيات المنظمات الكردية حول خلاف على قطعة من الارض في منطقة (رانية)، وبالتالي تأثيرها على افشال التجربة الديمقراطية والبرلمان الكردستاني. وللاجابة نقول ان الحكومة الكردية التي اعقبت انتخابات ١٩ آيار ١٩٩٢ ولدت نتيجة لظروف استثنائية وتحولات متسارعة طرأت على مجريات الامور السياسية داخل العراق بسبب تدخل دول الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية بعد اجبار العراق على التراجع والانسحاب من الكويت، وان قرار النظام العراقي القاضي بسحب ما تبقى له من القوات والادارات الحكومية في الاقليم بعد الانتفاضة احدث فراغا سياسيا واداريا في الاقليم طلب من الحزبين الرئيسيين او بالاحرى من الجبهة الكردستانية التحرك بسرعة لملء الفراغ هذا وباسرع وقت ممكن، وهذا ما حدث بالفعل عقب الاعلان عن زواج المتعة (كما ذكر حسين سنجاري في مقاله المنشور في القدس العربي، ٢٦ ايار ١٩٩٤) والعمل على تزاوج الحزب السياسي مع الادارة التي قسمت مناصفة بين الحزبين اذ من الطبيعي ان يكون الزواج هذا زواجا مؤقتا لحين انفجار الازمة من جديد. رغم ما رزقه الزواج من حكومة كردية سميت بالفيدرالية تلك التي لم تعرف المعارضة اي نوع من المعارضة منذ يوم ولادتها. جدير بالذكر انني وكثيري من المطلعين على الشؤون السياسية للاقليم اعلنا ومنذ اليوم الاول ان سياسة (الفيفتي فيفتي) تعني اضفاء طابع الرسمية من جديد على صراع الزعامة الكردية والاعتراف بهوية الثقافات المتعددة ضمنا. وان جدران البرلمان الكردي ستتعرض الى هزات سياسية غير محمودة العواقب. وبالفعل فان المشروع السياسي الكردي المتوتر لم يصمد كثيرا امام ضربات التعددية والديمقراطية وتعالت تصريحات وخطابات تدل جميعها الى فشل التجربة الكردية وفشل القيادات الكردية في ادارة شؤونها بنفسها على الاقل في الوقت الراهن. بالاضافة الى اتهام طرف للاخر وتحميله مسؤولية ما حدث ويحدث في الاقليم باسم الدولة الكردية ومؤسساتها.

اما الحل الوحيد لازمة القيادة الكردية تلك التي وصلت الى نفق لا مخرج له، لايكمن في العودة الى الاوضاع السابقة ونهج عفى الله عما سلف، بل يجب الاتخاذ باطراف وتفاصيل سياسة اكثر وطنية واكثر انفتاحا على بقية الاطراف والمنظمات الكردية منها والوطنية العراقية. فالمطلوب من القيادات الكردية عدم تجاهل دور الحزب الشيوعي العراقي وتجربته في اختزال نضال المنظمات الكردية ضمن اطار جبهات سياسية مختلفة وكذلك جهود المؤتمر الوطني العراقي والاحزاب الوطنية الاخرى اليوم في تقليل خسائر احداث مايو/ايار وحصرها ضمن مناطق محددة. عليه يجب اشراك جميع الفصائل والتيارات الوطنية-الديمقراطية في اللعبة السياسية وذلك من خلال انتخابات نزيهة وباشراف مراقبي الامم المتحدة كما ذكر غسان العطية في مقال نشر له في جريدة القدس العربي، ١ حزيران ١٩٩٤). اما حديث العودة الى الانتداب ومقترح وضع الاقليم تحت انتداب امني وقوات الامم المتحدة للسهر على امنه واستقراره فهذه مسألة يجب مراعاة نقطتين فيها:

اولهما، ان القوات الدولية موجودة اساسا في المنطقة بما فيها المنسق العام للامم المتحدة وكذلك فان الاقليم وحسب نظام الحماية الدولية للمنطقة الواقعة خلف خط العرض ٣٦ درجة شمالا فانه محمي وباستمرار من قبل القوات والطائرات الامريكية-الفرنسية-والانكليزية في قاعدة انجرليك ولكن الخلافات تشتد وتتعمق رغم اختلافها من موقع الى اخر. هذا من حيث واقع الاقليم اما من حيث الاستجابة الدولية لهذا المقترح فباعتقادي يصطدم المقترح بالازمة الاقتصادية الخانقة التي تعم مؤسسات الامم المتحدة وبروز كوارث ومجازر اعمق من المسألة.

ثانيهما، يجب ان لا يغيب عن البال الوصفة الدولية الجاهزة للمقترح هذا بسبب ما يترتب على الاقليم من الالتزامات القانونية والدستورية باعتباره جزءا غير منفصل عن وحدة العراق وسيادته الوطنية وبالتالي حتمية بحث هذه المسألة مع الحكومة المركزية في بغداد واشراكها في الترتيبات اللاحقة بهدف حقن الدماء والسهر على استقراره، كما ورد في سياق المقترح.

اغلب الظن انها لاترضي طموحات القيادة الكردية مثلما لم تروق لها التجربة الديمقراطية التي علق الكثيرون الامال عليها وعلى دورها في تحديد المستقبل السياسي للعراق ولشعبه العظيم في الحرية والمساواة والعدالة.

(نشر المقال في القدس العربي، ١٠ حزيران، ١٩٩٤)

أزمة المؤتمر الوطني العراقي في ضوء تصريحات قادته

حسن النقيب عضو المجلس الرئاسي

اصدر اللواء حسن النقيب عضو المجلس الرئاسي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد ورئيس الهيئة العراقية المستقلة بيانا بشأن الاقتتال الكردي الكردي جاء فيه:

لقد اثبتت الاحداث المؤسفة بين الاخوة الاكراد مؤخرا ان لاسبيل لتسوية المشكلات سوى الحوار والجلوس الى طاولة المفاوضات. وهو احد الدروس التي ينبغي استخلاصها بتأكيد نبذ القوة والعنف والسلاح طريقا لحل الخلافات بين القوى الوطنية الكردية وغير الكردية من قوى المعارضة.

اننا ندعو الاخوة الاكراد التحلي بالحكمة وبعد النظر وتغليب العقل والمنطق والصراع الاساسي مع النظام الدكتاتوري على الصراعات الثانوية ووضع مصلحة البلاد والشعب قبل كل اعتبار، ونناشدهم ببذل كل الجهود لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات الاخوية المديدة وتطويق الاثار الضارة التي نجمت عن اندلاع القتال مؤخرا والتي راح ضحيتها المئات من ابناء شعبنا الكردي، اضافة الى ما الحقته من خسائر مادية ومعنوية، خصوصا محاولات التشكيك بالتجربة الفتية من اجل طمسها والغائها.

اننا نعتقد ان البنادق ينبغي ان توجه الى المجرم صدام حسين وعصابته، لا بين الاخوة الاشقاء، ومن هذا المنطلق ادعو جميع قوى المعارضة العراقية للعمل والاسهام الجدي والتعاون من اجل الاطاحة بالنظام الدكتاتوري الغاشم واقامة نظام ديمقراطي يمكن في اطاره حل المسألة الكردية، بتأمين حقوق الشعب الكردي العادلة والمشروعة والغاء جميع انواع الاضطهاد والتمييز، وتحقيق المساواة في ظل عراق موحد شعبا وارضا وسيادة. وادعو الاخوة الاكراد للتعاون لحل جميع المشاكل العالقة وتوسيع دائرة المشاركة وتعزيز الوحدة الوطنية والاهم من ذلك تعزيز التعاون مع الرجال الوطنيين العراقيين المخلصين من ذوي السمعة الطيبة والتاريخ النظيف والكفاءات الضرورية، قوى وأفرادا وشخصيات، لتحقيق امل العراقيين كلهم بالتخلص من النظام الارهابي الجاثم على صدور اهلنا وشعبنا المظلوم.

ان الحل الحقيقي للقضية الكردية يتم في اطار وطني عراقي موحد، مقبول من الشعب العراقي بعربه واكراده وأقلياته، وفي الوقت نفسه يحظى بدعم اقليمي ودولي، فعراق المستقبل لا يستطيع العيش بعداوات مع محيطه العربي والاسلامي ولا بد له ان يتعاون مع اخوانه العرب والمسلمين وبخاصة دول الجوار الاسلامي.

ان اية وصاية دولية لأي جزء من العراق سوف لا تحل المشاكل الداخلية ان لم تزدها تعقيدا وامامنا تجارب كثيرة منها تجربة الامم المتحدة في الصومال ويوغوسلافيا.

ان حماية العراق تستوجب تطبيق القرار ٦٨٨ وكفالة احترام حقوق الانسان وبالتالي قيام نظام يرتضيه الشعب وبارادته الحرة بعد الاطاحة بالنظام القائم.

ان الاخوة الاكراد يملكون الشجاعة والقدرة على استيعاب دروس الماضي القريب واتخاذ قرارات ايجابية وجذرية لرأب الصدع عن طريق الحوار السياسي والمفاوضات المباشرة بين الزعيمين مسعود البرزاني وجلال الطالباني وقيادتي الحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذلك تعزيز التعاون مع المعارضة الوطنية المخلصة والنزيهة للتخلص من الاوضاع الشاذة التي عانى منها عراقنا الحبيب شمالا ووسطا وجنوبا، بوجود نظام مجرم لا يعرف الرحمة، وربط بلادنا بحربين ظالمتين لا مصلحة لشعبنا بهما وما زال الشعب يدفع الثمن باهضا ويقاسي الامرين جراء استمرار هذا النظام وجراء الاوضاع المعاشية والاقتصادية التي وصلت الى حافة المجاعة في ظل الحصار القائم، وان السبيل الوحيد لانقاذ الشعب يتلخص في القضاء على هذا النظام واقامة البديل الوطني الائتلافي واعادة الاوضاع الطبيعية وتشريع دستور دائم للبلاد واقامة حكم القانون والمساواة.

صلاح الدين- العراق ، ٨ حزيران ١٩٩٤

محمد عبد الجبار عضو المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي

جاء في افتتاحية جريدة "المؤتمر" الناطقة باسم المؤتمر الوطني العراقي في لندن بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٤، بعنوان المراجعة المطلوبة بقلم محمد عبد الجبار، رئيس التحرير وعضو المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني مايلي:

ويستطيع المراقب الموضوعي والمحايد ان يرصد، اضافة الى (. .) الايجابيات والانجازات، عددا من السلبيات دون كثير عناء. ويتحمل المؤتمر الوطني، بمؤسساته القيادية والتنفيذية واعضائه، قسطا من هذه السلبيات، لكن ظروفا موضوعية اخرى، لا علاقة لها بالمؤتمر، لعبت دورها ايضا. الامر الذي لايجوز اغفاله او نسيانه.

ومع التطورات الاخيرة في كردستان يكون من المشروع، بل المفيد والضروري في ان تتم مراجعة مسيرة المرحلة السابقة، بايجابياتها وسلبياتها، عبر حوار موضوعي بناء، يستهدف تعزيز الايجابيات، وتجاوز السلبيات، وتحقيق المزيد من المكاسب، وصولا الى تحقيق الهدف المركزي المتمثل باطاحة الدكتاتورية واقامة البديل السياسي المعبر عن ارادة الشعب ومصالحه الوطنية.

ومن اجل الوصول الى الحالة الافضل في العمل والممارسة، فان هيئات المؤتمر مفتوحة امام كل حوار جاد ومراجعة موضوعية تتوخى المصلحة العليا.

هاني الفكيكي نائب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي

علمت الحياة (١٣ حزيران ١٩٩٤) ان المعارضة العراقية تدرس تعديل هيكلية "المؤتمر الوطني العراقي الموحد". وقالت مصادر موثوق بها ان الهدف هو "تحويل المؤتمر الى مؤسسة تؤمن بالعمل الجماعي"، فيما ذكرت مصادر اخرى قريبة من المجلس الرئاسي الثلاثي المنبثق عن المؤتمر ان "المطروح الان تقويم شامل لاصلاح نشاط المعارضة". وشددت على "مراجعة اسلوب المؤتمر لاخراجه من عزلته".

في السياق ذاته اكد نائب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني السيد هاني الفكيكي ان افكارا تدرس لنقل عمل المعارضة الى "مستوى جديد" رفض كشف طبيعته. وطرحت هذه الافكار اثر المعارك التي خاضها في شمال العراق الشهر الماضي حزبا السيدين مسعود بارزاني وجلال الطالباني والحركة الاسلامية، وفشل القيادات الكردية وقيادة المؤتمر الوطني في السيطرة على المقاتلين واحتواء القتال الذي اوقع مئات القتلى والجرحى.

وقال الفكيكي ان "اتفاقات كثيرة بين الاكراد سقطت بسبب العداء بين الحزبين الرئيسيين" الديمقراطي والاتحاد، داعيا الى "تغيير النهج والعقلية". وتابع في تصريحات ادلى بها الى "الحياة" ان حزبي طالباني وبارزاني "كانا بين الجهات الاساسية التي لم تحترم الديمقراطية وخرقا مبادىء الحرية ولم يعطيا دعما حقيقيا للبرلمان الكردي وحكومة كردستان العراق". ورأى ان الاوضاع في مناطق الاكراد العراقيين واوضاع المعارضة عموما " باتت تحتاج الى مواقف جدية، فالكلام والنيات الطيبة لم تعد تكفي". ودعا الى "ميثاق وطني لنبذ العنف والخضوع للحكومة الكردية واحترام حرية المواطن وحقوقه"، واصفا المعارك بانها كانت "نكسة المطلوب تجاوزها عن طريق عقلية جرئية بعيدا عن الترضيات"، ولم يستبعد "نزاعات جديدة" تتدخل فيها "اطراف اقليمية ودولية"، لكنه شدد على اهمية "الابتعاد عن عقلية المؤامرة" وقال، "لانشك في النيات الطيبة لطالباني وبارزاني لكن هذا لم يعد يكفي، وعلى القوى الكردية والعربية ان تعي ان مسألة الديمقراطية ليست مسألة شعارات، بل هي منهج وسلوك يومي وخضوع لسلطة القانون، واذا خضعت كل الاحزاب للقانون والبرلمان (الكردي) سنقدم نموذجا مصغرا لما يمكن ان يكون المستقبل". واعتبر ان "التجربة الديمقراطية" في شمال العراق "مقبلة على انتكاسات جديدة اذا استمر النفس العشائري والحزبي، والحساسيات الضيقة والشخصية". وربط ضمنا بين صعوبة احتواء القتال وضعف الجانب العربي بكل تياراته الاسلامية والقومية في المعارضة، فهو غير قادر على لعب دور الشريك الاكبر، ويعاني ابتعادا عن العمل الجماعي والديمقراطي". وزاد ان المطروح امام تنظيمات المعارضة الان "اعادة النظر في كل مفاصل العمل الوطني العراقي" وانتقد "العمل التكتيكي المضلل بالشعارات".

واكد الفكيكي انه ناقش مع طالباني قبل عودة الاخير من دمشق الى اربيل في شمال العراق "تعزيز الحكومة الكردية وتوسيعها واشراك عناصر عربية وكردية مستقلة". ووصف اقتراح بارزاني جعل كردستان العراق "محمية دولية" بانه "ليس عمليا" مشيرا الى ان المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة "لا ينطبق على الوضع في العراق الذي ما زال عضوا في المنظمة الدولية، لا يجوز اجتزاء قسم منه ووضعه تحت وصاية دولية". وقال ان "الحل يبقى داخل الاطار العراقي ولايجوز ان نلجأ للعامل الخارجي". يذكر ان "المؤتمر الوطني العراقي" تولى مهمة الفصل بين قوات حزبي الطالباني وبارزاني. الى ذلك ذكر الفكيكي انه التقى في دمشق مسؤولين في مقدمتهم نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام و"طرحت قضية مستقبل العراق وضرورة التعاون لايجاد صيغ تجعل نشاط المؤتمر ذا فاعلية لاقامة بديل ديمقراطي للحكم في بغداد". ■

بلاغ صادر عن المؤتمر الوطني العراقي الموحد يقيم الاوضاع

عقد المؤتمر الوطني العراقي الموحد اجتماعا تداوليا في صلاح الدين بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢١، بحضور السيد مسعود البارزاني، والسيد اللواء حسن النقيب. والسيد الدكتور احمد الجلبي. وعدد من اعضائه ومن اعضاء المجلس الاستشاري الدستوري والجمعية الوطنية (. . .).

عبر الاجتماع عن اسفه وقلقه من محاولات بعض الدول بفك العزلة عن النظام الدكتاتوري بدوافع اقتصادية ومصلحية ضيقة. . . واتخذ الاجتماع التوصيات التالية:

١- تثمين دور غرف العمليات ونشاطها وضرورة تواصلها والاسراع في معالجة المشاكل والخروقات والتجاوزات.

٢- اتخاذ الخطوات العاجلة والكفيلة بتطبيع الاوضاع السياسية والامنية والادارية والاقتصادية.

٣- دعوة المجتمع الدولي لدعم جهود حكومة اقليم كردستان لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والمعاشية الصعبة للمواطنين جراء استمرار الحصار المزدوج على كردستان العراق وتقديم الدعم لتغطية نفقات البطاقة التموينية للمواد الاساسية للمواطنين.

٤- تشكيل هيئة من المؤتمر الوطني العراقي الموحد لاعداد دراسة وتقديم مقترحاتها للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية لمعالجة الاوضاع في اقليم كردستان.

٥- مساندة الدعوة لعقد المؤتمر الوطني الكردستاني، وحث القيادة السياسية للجبهة الكردستانية لتنظيم عقده في وقت قريب.

٦- يؤكد المجتمعون على ضرورة تكثيف نشاطات المؤتمر الوطني العراقي الموحد على الصعيدين الاقليمي والدولي لتقديم مزيد من الدعم لشعبنا العراقي في نضاله ضد الدكتاتورية واقامة النظام الديمقراطي التعددي الفدرالي والالتزام بتطبيق قرارات الامم المتحدة بخصوص العراق، لاسيما القرار ٦٨٨ الذي يدعو الى وقف الاضطهاد والقمع واحترام حقوق الانسان في العراق، وكذلك القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين من شأنهما تخفيف معاناة الشعب العراقي المعاشية.

٧- أشاد المجتمعون بجميع اعضاء المؤتمر الذين شاركوا في عملية ايقاف القتال وفصل القوات واطلاق سراح الاسرى واكدوا على اهمية تواجد الاطراف العربية العراقية على ارض الوطن، وعلى ان عمل الخارج هو لرفد ودعم العمل المعارض في الداخل، واستغربوا الحملة التي اثيرت في الخارج للتقليل من انجازات المؤتمر في الداخل والنيل منها.

الازمة العراقية والبحث عن الحل المغاير

طالب شبيب - عضو المجلس التنفيذي في المؤتمر الوطني العراقي

القتال الدامي بين الاطراف الكردية في شمال العراق والذي لم تزل ذيوله مستمرة وتجدد اشتعاله محتملة ادمى قلب كل عراقي وبعث الغم والقنوط في نفوس الاهل والاصدقاء.

اسباب الاقتتال معروفة للجميع اذ اعتبرت الاطراف السياسية الكردية قرار جعل الارض العراقية شمال الخط ٣٦ منطقة امنة اجازة لعمل كل شيء كان في السابق حلما سيصبح بالعمل السريع وفرض الواقع حقيقة مسلم بها. والحقيقة ان الامر لم يكن على الاطلاق كذلك.

ما اراده صانعو قرار المنطقة الامنة اولا وقبل اي شيء اخر هو حماية الاكراد من مذبحة صدامية وما قبلت به تركيا لتأمين هذه الحماية من قاعدتها "انجرليك" كان مشروطا بمنع اي تحرك عسكري من المنطقة الامنة او التحرك بالجيش الصدامي المحيط بها. فجبال كردستان لم يشيء لها وليس بامكانها ان تكون جبال "السييرامايسترا" التي تحرر بغداد كما حررت قوات فيديل كاسترو هافانا.

الجبهة الكردستانية، بعد فشل مفاوضاتها مع صدام، والتي لم يستشر فيها اي طرف عراقي او جار اقليمي، سارعت الى اجراء انتخابات برلمانية املت ترتيباتها العاطفة القومية العارمة بديلا لفترة انتقال تدرس فيها الاوضاع بدقة وامعان وتأن، ولعل ذلك امرا اذا امرا يصبح مفهوما اذا ما ادركنا ان كردستان العراق عاشت طوال العهود السابقة اما محاربة او مقهورة.

لقد كان اشتراط الحصول على ٧ في المئة من الاصوات للدخول الى البرلمان شرطا قاسيا حرم شرائح سياسية مهمة من دخوله والمشاركة في العملية الديمقراطية، ولربما كان الخيار الالماني الذي يشترط ٥ في المئة افضل لظروف كردستان. وفور انتهاء الانتخابات بدأ التشكيك والطعن بنتائجها الى اتفق الحزبان الرئيسيان الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني على صيغة المناصفة العجيبة الغريبة لست الا صيغة هدنة يواكبها ويدوم معها الشلل والشك والترقب.

لقد زرت كردستان اخر مرة في اوائل نيسان المنصرم وغادرتها في السادس عشر منه قلقا ووجلا مما سمعت وشاهدت. فبالرغم مما كان يقدم من نصح وما يبذل من مساع حميدة من اطراف عربية واجنبية، كان الشعور يتملكني بان هنالك انفجارا محتملا وقريب جدا.

ان التجربة الديمقراطية في كردستان هي ملك لكل العراقيين ونجاحها حتى ولو كان محدودا رد قاطع على الاطروحة المركزية الدكتاتورية، ومنطق ان القوة وحدها هي ضمانة الامن والاستقرار. لذلك فان الكارثة في ماجرى من احداث دموية يتخطى الايام الحاضرة وقد تمتد خيوطها المقلقة الى اغوار المستقبل.

لقد وجدت ان الحكومة الاقليمية، على غالب الاحوال، اما غائبة او مشلولة والخصام على اشده بين الحزبين القائدين. والزعيمان مسعود وجلال كانا يتصرفان وكانهما رئيسان مختلفان في كل مجالات العمل والتصريحات والاتصالات. وضع عامة الشعب الكردي كان مأسويا بسبب ما يحيط به من اختناق اقتصادي ومن عدم مشاركة سياسية حقيقية، اضف الى ذلك ما تلعبه دول مجاورة من ادوار اقل ما يمكن ان توصف به هو غياب النوايا الحسنة باستثناء سورية التي بدء التوافد الكردي عليها بعد استبعاد متعمد وطويل.

هذه موجزا الصورة الكالحة ولكن ما هو الحل؟ لا املك صراحة مقولة سحرية، ولكنني ارى ان اجراء انتخابات جديدة برقابة واشراف فعال مع اعتبار ٥ في المئة النسبة المقبولة حلا مناسبا ومهما كانت النتائج، حكومة ائتلاف او حكومة اكثرية ومعارضة ديمقراطية، يصاحب ذلك توحيد فعلي للقوات المسلحة والالغاء الكامل للميليشيا، واعتبار القدرة والكفاءة والعدل لا الانتماء الحزبي اساسا في تكوين اجهزة ادارة الاقليم.

وفي خضم هذه الازمة حاول المؤتمر الوطني العراق الموحد واخص بالذكر اللواء حسن النقيب ان يلعب الدور الخير وقد ناله بعض التوفيق لانه لم يتحيز كغيره لجهة، ولم يلعب لعبة كسب جانب كردي ليدعم مكانته عربيا.

اما المؤتمر الوطني العراقي فله قصة اخرى. فعندما عقد اجتماعه التأسيسي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ في صلاح الدين، كان المعنى الرمزي لعقده على تراب عراقي معنى وطني كبير، والامال التي كانت معلقة عليه ليست بالاقل. ورغم ان تشكيلة المجلس الرئاسي اتهمت بانها تركيز للعرقية او الطائفية، الا ان ذلك اتهام ظالم يعوزه اي انصاف، فلا التيار الكردي او الاسلامي ولا العروبي يمكن اهماله. ولو زيد العدد عن الثلاثة لكنا دخلنا في هيكلية فضفاضة تعجز عن اللقاء والعمل، حتى انها قد لا تخرج الى الوجود بسبب التنازع على النسب او الاختلاف حول الاشخاص.

اما المجلس التنفيذي فامره شيء اخر، فقد اقر المؤتمر دستورا غريبا شاذا ترك فيه للمجلس الرئاسي تسمية الاعضاء ليصوت عليهم دفعة واحدة. وبكلمة مختصرة لم يكن هناك ترشيح او انتخاب وانما استفتاء على امر اعد سلفا واملي على المجلس الرئاسي، بما في ذلك من خطوط حمراء واسماء مفروضة من وراء البحار، وصحب كل ذلك بث العداء لسوريا ووعود كاذبة والاعيب كواليسية وعمليات خداع كشف عنها بيان المجلس الاسلامي الاعلى، ورافقتها استقالة عبد الستار الدوري السريعة وثم انسحاب حزب الدعوة واخيرا استقالة عبد الحسين شعبان امين سر المجلس التنفيذي.

ان اقل ما يقال في نوعية المجلس التنفيذي ان الكثير من اعضائه غير معروفين اسما ونضالا وتاريخا، ولو سألت اي عراقي في الداخل او الخارج ان يعدد اسماء النصف منهم لعجز. وانا على رغم كوني عضوا في المجلس التنفيذي اشارك هذا العجز.

اما عمل المجلس التنفيذي فقد اتسم بالفردية واضطلع بادارته رئيس وكانه مدير مفوض لشركة وليس لتحالف سياسي كبير. [كما ان الهيمنة المالية السرية على موارد المؤتمر سهلت التصرف الفردي وعملية المنع والدفع وجعلت من مكاتب المؤتمر ومؤسساته هياكل فاقدة المضمون والفاعلية والتأثير. ولو سألت اعضاء المجلس التنفيذي

حتى قابضي الرواتب واعضاء المجلس الرئاسي فلا تسمع الا الشكوى والاستياء وحتى الاشمئزاز].

لقد كانت، ولا ادري هل لاتزال، او هل هي ممكنة، رغبة الاخوان الاكراد القياديين ان يكون مركز المؤتمر صلاح الدين وقد تمت الاستجابة لذلك وتعيين عدد كبير من المواطنين معتمدا، ويا للغرابة، مبدأ المناصفة.

ان الدوافع الكردية جيدة وليست سيئة. فوجود المركز هناك بالنسبة الى بعض الوجوه العربية يدفع التهمة الانفصالية، كما انه يمنح فرصة كبيرة للتأثير في ماتقرره هيئات المؤتمر، ويدعم كذلك وحدوية الكفاح العربي الكردي المشترك. الا ان القادة الاكراد يتحملون ولا زالوا مهمات ضخمة ومعقدة وخطيرة في المعالجة اليومية لشؤون الاقليم لا تمنحهم الا ساعات حضور الاجتماعات مرة كل ثلاثة او اربعة اشهر. وقلما اكتمل عددها او حتى نصابها، فاهتماماتهم، وهذا امر فرضه الواقع المرير عليهم، تنطلق من اربيل والسليمانية ودهوك وحدود تركيا وايران ومشاكل حزب العمال التركي، بدلا من بغداد ومشاكل حزب البعث وصدام، ما خلا تهديداته ومحاولاته.

اما العراقيون العرب فقد حاول قسم منهم، عن رغبة، ان يقيم ويعمل في الشمال، الا ان اطولهم صبرا لم يطل به البقاء الا شهراً او اقل حيث لا عمل لديهم، فاقفلوا عائدين.

ان صعوبة الاقامة والبعد عن الاهل وصعوبة العيش لا تسمح بوجود عربي محسوس او فاعل، وعدا رئيس المجلس التنفيذي والاعضاء الاكراد، فان البيئة كلها تعيش وتعمل في المهجر سياسيا وكسبا للعيش وادامة للاسرة.

وجود مراكز للمعارضة في كردستان امر اساسي ولكن مهماتها يجب ان تكون واضحة ومحددة. وفي احسن الاحوال هذه المراكز هي مناطق لتسلل وايصال المطبوعة وغيرها وجلب المعلومات، ولا يمكن ان تكون مراكز تحشيد عربي او عمل اعلامي وسياسي ودبلوماسي بشكلها الحاضر.

واحد الحلول الممكنة هو ان يكون للهيئات السياسية الموجودة في المؤتمر ممثلون دائمون طوال العام تسميهم هيئاتهم للمساهمة في قيادة جماعية للمؤتمر، بديلا للانفراد والتسلط، وان يسمح لاي عضو اختير بصفة شخصية المشاركة الكاملة والتمتع بكل حقوق عضوية المجلس التنفيذي حيثما وحينما يوجد، كما يجب تطوير صيغة المؤتمر الى صيغة عراقية وطنية.

ومن الملاحظ ان هنالك مسافة شاسعة بين قيادة المؤتمر والجماهير العراقية الكبيرة في المهجر اضحوا، بقيام المؤتمر، كما ونوعا مهملا لا يدخل في حسابات عمل المؤتمر المعارض. ونظرة بسيطة الى عراقيي المهجر العرب تكفي لتجد ان غالبيتهم (وهي تزيد عن المليون ونصف المليون) موزعة بين ايران وسوريا والاردن والعواصم الغربية الكبرى. وقد كانت لندن وما تزال اكثر العواصم فاعلية في العمل المعارض واغناها بالسياسيين والكتاب والمفكرين والمهنيين العراقيين. وحتى فكرة مؤتمر فيينا والتحضير لصلاح الدين انبثقت منها، وليس هناك تنظيم عراقي واحد لا يوجد له مركز او تمثيل في لندن. اما المعنى الاعلامي وكثرة وتعدد وسائله والتي تصل الى الداخل اذاعات وصحفا واشخاصا فهو امر معروف للجميع، واهم الصحف العربية تصدر في لندن ويكاد لا يخلو اي عدد من اعدادها من مقال لكاتب عراقي او حدث يتعلق بما يجري في العراق. والشخصيات السياسية العربية وممثلو الحركات المختلفة التي تتعاطف معنا وتقف بجانبنا لا تكاد تخلو منها لندن او احدى العواصم الاوروبية يوما.

انني شعر يقينيا ان المؤتمر قد نفا نفسه الى صلاح الدين واصبح في عزلة كاملة عن الجماهير العراقية الواسعة في المهجر التي كان يجب ان تكون الصدى المتحرك والداعم والمسموع لشعبنا في الداخل.

فاسقاط صدام عملية شاقة تتطلب استقطاب الجماهير خصوصا في صفوف البعث والقوات المسلحة في الداخل، فكيف لنا بذلك وقد اصبح المؤتمر معزولا حتى عن الجماهير العراقية في المهجر.

لقد كان على المؤتمر ان تكون قياداته محلية في كل بلد يتواجد فيه عراقي، وان تمدهم بالعون وتساعدهم في التنظيم وفي النشاط السياسي للتأثير وكسب الشعوب والحكومات حيث يقيمون. كما ان عليها ان تؤسس التنظيمات المهنية والطلابية والثقافية وتمدها بما يمكن من دعم معنوي ومادي. وبدلا من ارسال الوفود لمقابلة وزارات خارجية الدول الاجنبية كان الاهم والاجدى، اضافة الى ذلك مخاطبة الجماهير العراقية واشراكها في العمل السياسي لما في ذلك من قيمة انية اليوم، وللعراق الديمقراطي في المستقبل وكذلك مخاطبة المنظمات السياسية العربية بدل الاقتصار على الحكومات. وبمعنى ادق اذا كان المؤتمر هو المعارضة العراقية فيجب ان يتحول من جهاز شركة بيروقراطية الى حركة جماهيرية حية فاعلة.

لقد دعيت اواخر الشهر الماضي كمعلق في اجتماع لاهم هيئة امريكية تعني وتؤثر بالسياسية الخارجية للولايات المتحدة وكان الموضوع هو "الوضع العراقي"، وكان اجماع الاراء على ان القطيعة الدولية لصدام اخذة بالتأكل، فيما مواقف تركيا وروسيا المعروفة وان الوضع اخذ بالميل لصدام، اذ ان وفودا برلمانية ورسمية من كل من فرنسا وايطاليا والمانيا زارت العراق، كما ان موقف اسبانيا والبرازيل في مجلس الامن عدا دول اخرى اصبح متارجحا.

وبين الدول غير العربية فالولايات المتحدة ومعها بريطانيا هما الدولتان الوحيدتان الثابتتان في عداء صدام، الا ان موقف هذين الدولتين يتعرض للضغط والانهاك، ولا ابالغ اذا قلت ان مشاعرهم من المعارضة هي القرف. ويتحدث الجميع في الاوساط السياسية عن ان نهاية هذا العام ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل المعارضة، اما ان يتم تدارك الانهيار بشكل حاسم ومقنع وفعال واما تذهب الى الضياع والنيسان.

انني اعتقد بضرورة عقد اجتماع عاجل محدد في العدد ونوعية الداعين والمدعوين بمن فيهم من هم خارج المؤتمر او داخله لبحث ما هو اقرب الى الكارثة منه الى الازمة ولتدارس الامر والوصول الى الحل المنشود.

اما بقاء الاحوال على ما هي عليه واعتماد الاجهزة المشلولة والعاجزة وحصر العمل والقرارات في اطار فردي وارتجالي لا مسؤول فهو امر لم يعد يسمح به الواجب والضمير الوطني العراقي.

□ □ □

[العبارة التي بين قوسين وردت في النص المرسل الى الملف العراقي مباشرة واسقطت في النص المنشور في جريدة الحياة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٩٤].

تعقيبا على طالب شبيب: تعابير الأزمة العراقية و... الابحار في السراب

احمد الجلبي - رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

نشرت الحياة مقالا للدكتور احمد الجلبي، رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، بعددها الصادر في ٢٥ حزيران ١٩٩٤، جاء فيه:

اطلعت على مقال الاستاذ طالب شبيب في صفحة "افكار" في جريدة "الحياة" بعددها الصادر في ١٩٩٤/٦/١٨ بعنوان "الازمة العراقية والبحث عن الحل المغاير"، ولم يكن من عادتي الرد على المقالات، او الدخول في مناقشة ما تذهب اليه من مفاهيم وآراء معتقدا ان ذلك قد يفتح بابا لمناقشات نحن في غنى عنها، او ان البعض قد يظن انها ردود فعل لا يصح اعتمادها. ولكن متابعتي للمقال المذكور قد املت عكس هذه العادة لانها كانت تلح بالرد اظهارا للحقيقة التي من دونها يضيع الكثير من الوقائع ويطمره غبار التضليل او يشوهه التزوير والتزييف.

ان الرأي الآخر حق مشاع ومشروع للجميع، وهو بما يشكله من اجتهاد يغني التصورات الفكرية ويزيد الفاعلية السياسية، يجسد الايمان الحق بحرية التعبير والتصور ويؤكد صحة الادعاءات الديمقراطية وسلامة منهجها وخصوبته وحيويته. فالديمقراطية من غير وجهات النظر المتباينة لا تعدو لافتة يجري تحتها قتل التوجه المغاير او مصادرته، او هي نوع من الارهاب الفكري والسياسي الذي يغلف غايته بأردية الديمقراطية وشعاراتها اللفظية. ولكن هذا الفهم لا يعني -تحت اية ذريعة- ترك الآراء الخاطئة تصول وتجول من دون نقد او تصويب، لان مثل هذه الحالة تربك العمل السياسي وتسهم في اضطرابه وتدفع الجماهير الى حالة من البلبلة الفكرية والسياسية وتفضي الى اشاعة اليأس والقنوط في حياتها.

ان الرد على المغالطات جزء من الممارسة الديمقراطية وترسيخ لقيمها على قاعدة صلبة من الوعي والمسؤولية، والا فالضياع السياسي والفكري دليل الفوضى والتخبط وليس مظهرا للحرية والديمقراطية.

لقد استهدف مقال شبيب جعل احداث الاقتتال في كردستان العراق مدخلا الى الثغرات التي يعاني منها العمل المعارض بشكل عام والمؤتمر الوطني العراقي الموحد على وجه الخصوص.

وشكل تناول هذه الاحداث مدعاة الى الدهشة وهو يقول: "اسباب الاقتتال معروفة للجميع اذ اعتبرت الاطراف السياسية الكردية قرار جعل الارض العراقية شمال الخط ٣٦ منطقة آمنة اجازة لعمل كل شيء كان في السابق حلما وسيصبح بالعمل السريع وفرض الواقع حقيقة مسلما بها، والحقيقة ان الامر لم يكن على الاطلاق كذلك". ذلك ان مثل هذا التحليل للاحداث المؤلمة في كردستان فضلا عن كونه تبسيطا لا يلم بواقع ما جرى، ويكشف عن تشف بالحركة الكردية. والامران معا لايصحان في تقييم ما شهدته الساحة الكردية من احداث مؤسفة، لانها تحتاج الى النظرة العميقة التي لاتدور في نطاق القشرة الظاهرة للعيان ولا تكتفي بمشاهدة ما يجري على السطح، مثلما تحتاج الى الرؤية الصافية والحريصة البعيدة عن كل حساب لا يرتفع الى مستوى الحدث والمسؤولية ويفتقد الى روح العدل والانصاف ويبتعد عن الشماتة والتشفي، وان لا يسقط التحليل الحقيقة الموضوعية ولا يجعلها تغيب عن ذهنه وهو يتصدى للاحداث المريرة في كردستان، والمتمثلة في ان الوضع الدولي والاقليمي هو الذي املى تهميش دور الحكومة الاقليمية في كردستان العراق وقفز من فوقها ليتعامل مع الاحزاب الكردستانية كبديل عن كيان حكومة الاقليم، ذلك ان تجاهل هذه الحقيقة ونسيانها يجعلان التقييم يفتقد الى العمل الكامل لانه يتجاهل اسس الاشياء وجذورها. يضاف الى ذلك ان نشاط "المؤتمر" لتهدئة الازمة الكردية قد عكس نتيجة ايجابية هي تخطي كل التحفظات الموجودة عند بعض الاطراف الكردية وتفهمها ضرورة المؤتمر واهميته وتأييدها اكثر لدوره وجهوده.

كما اكد هذا النشاط الامكانيات المبدعة والخلاقة للمؤتمر بتفجيره القدرات الكامنة فيه وزجها بشكل واع ومنظم في حل الازمة، وهو ما يظهر بانتشار قوات المؤتمر بين الفرقاء في كردستان، ونهوضها بالمسؤولية الوطنية بنزاهة كاملة وحيادية تامة، الامر الذي جعل من المؤتمر حمامة السلام التي تحمل غصن الزيتون بحق، مثلما جعله الصورة المثلى للحركة السياسية التي تفهم معنى الاخوة العربية-الكردية. ولذلك لم يكن المدخل المذكور موفقا ولا كان بوابة الطريق السالك الذي يقود بأمانة وموضوعية الى الاطلال الحقيقي على مشكلة المؤتمر، بل لانغالي القول اذا ما اكدنا ان هذا المدخل انتهى الى طريق مسدود وقلب الحقيقة رأسا على عقب وعمد الى اسلوب الاتهام الذي يفتقد الى الحق وشهود الاثبات.

ولهذا تحول الاتهام الى شكوى كيدية لا تعتمد الا على شهادة الزور وتلفيق الادعاءات غير الصحيحة في اجواء من الصخب والمزايدة التي تكشف افلاس اصحابها وامتعاضهم من النجاحات الباهرة التي حققها المؤتمر مؤخرا في ميدان علاقاته مع الشعب ونشاطه المثابر من اجل اسقاط الطاغية صدام وحكمه الاسود. ولم يقف هدف المغالطات عند حدود التشويش والتشوية فحسب، بل امتد الى محاولة مفضوحة تضرب على وتر تفرقة الصفوف وزرع اسفين الخلاف داخل الهيكل التنظيمي للمؤتمر وفي نطاق توجهه السياسي المضاد للدكتاتورية.

اننا لانرى في هذا التحليل الذي يفتقد الى الواقعية والانصاف غير الحسد السياسي من النجاحات الباهرة التي حققها المؤتمر، ونجد فيه تحاملا يعكس روح الانانية في وقت اكثر ما يحتاجه العمل المعارض هو نبذ الحسد والانانية وتغليب المصلحة الوطنية على كل اعتبار. ذلك ان المرحلة الحاسمة والخطيرة التي يدخلها الكفاح الوطني ضد الدكتاتورية تحت الايثار والتضحيات والنظر الى خلاص الشعب بعيدا عن الحسابات الخاصة والاعتبارات الشخصية، مثلما تقتضي الابتعاد عن الخطاب السياسي الفارغ والاصم الذي لا رصيد له في الواقع، ولايسمعه الشعب.

وان ما يدعو الى الدهشة ان تكون الآراء الواردة في مقالة "الازمة العراقية والبحث عن الحل المغاير" صادرة عن عضو في المجلس التنفيذي للمؤتمر يمتلك كل حقوق الاسهام في صياغة التوجه

الاستراتيجي للمؤتمر ورسم سياساته والمشاركة في صنع قراراته، وله كامل الحرية في التعبير عن آرائه داخل الهيكل التنظيمي للمؤتمر وعبر جميع مؤسساته ومؤتمراته واجتماعاته.

ومصدر الدهشة الآخر، ان الافصاح عن هذه الاراء لم يجر من قبل، ولم يكشف النقاب عنه الا بعد نجاح المؤتمر في تصعيد وتائر العمل المضاد للدكتاتورية داخل العمق الوطني المكبل بقيودها. والظفر الذي حققه بشهادة جميع فرقاء الأزمة الكردية في تهدئتها وتمريرها باقل الخسائر والضحايا، وهو الامر الذي حظي بتقدير شعبنا العراقي بعربه واكراده وسائر اقلياته، وترك الاصداء الواسعة والطيبة في الداخل الخاضع للقهر والطغيان، واشاع الامل في نفوس شعبنا المتطلع الى الخلاص والحرية. مثلما حمل هذا النجاح الانعكاسات الايجابية على صعيد تعاطف الاصدقاء في العالم الذين اعتبروه دليل صحة في عمل المؤتمر ومظهراً واضحا لفعاليته وقدرته السياسية. ان البحث عن الحل المغاير للازمة العراقية لا يتم بطريقة التشهير والاستعداء، وليست وسيلته نشر الاتهامات والاراجيف، وانما هو رهن التحري المخلص في الثغرات بعين المصلحة العليا والمسؤولية، ويكون مجاله الاول الاطار التنظيمي للمؤتمر الذي يجري داخل بنيته التنظيمية بحث كل السلبيات والمعوقات ووضع الحلول لكل الثغرات التي تعرض قاعدته الى التصدع وهيكله الى التشقق، والا فان كل محاولة تخرج عن الاصول التنظيمية المعتادة لا تشكل خروجا على الاعراف والتقاليد التنظيمية فحسب، بل تمثل معول هدم يريد ان يهدد الكيان التنظيمي ويحيله الى خرائب واطلال.

ان للديمقراطية حدودا واصولا، فهي ليست خروجا على المألوف ولا على قواعد العمل المتفق عليه او عقد الاتفاق المقبول به، لانها عند هذا الواقع تتحول الى فوضى تسحب نتائجها المدمرة على كل ما تحقق وتقيم الحواجز والعراقيل بوجه المستقبل والطموح بتخليص الشعب من محنته.

ان مغالطات المقال المذكور، لا تقف عند هذا الحد بل تمضي الى القول "ان اقل ما يقال في نوعية المجلس التنفيذي ان الكثير من اعضائه غير معروفين اسما ونضالا وتاريخا، ولو سألت اي عراقي في الداخل او الخارج ان يعدد اسماء النصف منهم لعجز، وانا على رغم كوني عضواً في المجلس التنفيذي اشارك في هذا العجز".

وما يدعو الى التأمل في هذا التشخيص والتحليل للمجلس التنفيذي وادارته، يقود الى العديد من النقاط فهو قد جاء -ان صح- حكما بعد حين، او هو قراءة متأخرة، ومشكلة الاحكام المتخلفة والقراءات المتأخرة ان بواعثها، قبل ان تأتي بعد فوات الاوان، مغرضة وتعكس نيات كامنة تتفجر مع تصاعد الاعتبارات الضيقة وبلوغ الحسابات الخاصة مستوى الانانيات الخطيرة. ذلك ان اعضاء المجلس التنفيذي لم يفرضوا بمواقعهم الراهنة في هذه الايام ولا جرى اختيارهم في هذه اللحظات، وانما هم احتلوا مناصبهم قبل مدة طويلة وجرى اختيارهم بغالبية آراء الجمعية العمومية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد.

ان هذا الكلام لايعدو كونه تجريحا وانتقاصا من قدر ومكانة هؤلاء السادة، وهو استخفاف غير مقبول، وليس مكانه على الاطلاق النشر العلني، بل ان الحيز الوحيد المشروع له هو الاطار التنظيمي للمؤتمر بما يكفله من حقوق ويحدده من اصول.

ان العمل السياسي يختلف عن العمل الاداري، فالاول تسوده قيم المبادىء والتضحيات، وساحته الحقيقية من مواقع الاحتدام مع اعداء الشعب، والثاني تتغلب فيه المقاييس المكتبية وآلية الاداء الوظيفي، ولهذا فالمسؤولية النضالية تفرض التعاطي مع قضايا الاحداث بالمنطق السياسي الواقعي والرصين وهو ما يحتم عليها العيش في موقع الاحداث والتفاعل معه، والتخلف عن هذه الحال ليس له غير معنى واحد هو الابتعاد عن ميدان المنازلة الوطنية.

ولذلك فان التصدي للطاغية صدام حسين والانحرافات التي اوجدها والمفاهيم السياسية المغلوطة التي اشاعها يحتاج الى طريقة جديدة في العمل والنضال وهو ما فطن اليه المؤتمر وحرص عليه، واكد على تأمين مستلزماته وفي مقدمتها ان يؤسس ركيزة لحضوره فوق الساحة الوطنية تجعل من ارض العراق مقرا لها ومنطلقا لكفاحها.

ان النظرة الى نشاط المؤتمر في هذا الصدد تضع يدها على نجاحات باهرة، فهو يصدر جريدة في ربوع العراق توزع في بغداد وكل المدن العراقية الرئيسية، ويشرف على اذاعة ومحطة تلفزيون يعدان برامج تفضح الحكم الفاشي وتكشف جرائمه، ويقوم باعداد المنشورات وتوزيعها في العمق الوطني الخاضع لهيمنة الطاغية، وهي الامور التي افقدت النظام صوابه وجعلته يعبر عن ضيقه وامتعاضه بالمواقف المناوئة للمؤتمر، بوسائل اعلامه من جهة ونشاط اجهزته الامنية ضد اعضائه ومنتسبيه من جهة اخرى. وتهديدات النظام والمخاطر الناجمة عنها، وهي تجعل من يتصدى له مشروعا للتضحية بأغلى الأشياء، تزيد من همة العاملين في الداخل وتحفزهم على مقارعة الدكتاتورية الى الحد الذي يصبح ذلك شغلهم الشاغل وليست مشاغل الحياة في المهجر.

فالوجود فوق الساحة الوطنية يتيح التحسس بمعاناة الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، لانه يراها بالعين ويلمسها باليد ويتفاعل معها ويندمج بها وتكون همومه جزءا من الهم الوطني الكبير وانينه جزءا من وجع الشعب وعذابه، فضلا عما يشكله هذا الوجود من ربط مصيره بمصير الناس والخطر المحدق بكل عراقي.

فالعمل من داخل العراق لا تقتصر اهميته على ذلك ولا فوائده، كونه المؤهل عمليا في الميدان فحسب، بل لانه يكشف القدرات النضالية للعراقيين الذين شردهم الطاغية ويظهر قيادات جديدة من خضم الاحداث قادرة على مواكبتها والتحلي بالصفات التي تحملها معركة الخلاص من الفاشية، بعد ان كان العمل يعتمد على الخارج والشخصيات التي تحبذ الاستقرار فيه بعيدا عن الداخل ومهماته وتضحياته.

لقد اسهم نشاط المؤتمر في الداخل في زيادة تفهم العالم لعدالة ومشروعية نضاله ضد الطغيان، وقاد هذا الواقع الى مزيد من التعاطف والاحترام للمؤتمر، لان العالم اصبح يرى حركة سياسية في الواقع الوطني وفوق ارض العراق تدعو الى التغيير الديمقراطي ولها وجودها المادي في الكيان الوطني ولها ممثلوها الذين ينهضون بالعديد من المهمات ويزورون مجلس الامن ويتبادلون الرسائل مع ممثلي الدول والحركات العالمية، وهذا الحال ما كان يمكنها ان تكون هكذا لو تم الاعتماد على نشاط في الخارج يتصف بالمهاترات.

واكثر ما يكشف المقال عنه من غرابة لا مثيل لها في تاريخ الحركات السياسية، ما جاء من قول:"اما العراقيون العرب فقد حاول قسم منهم عن رغبة، ان يقيم ويعمل في الشمال الا ان اطولهم صبرا لم يطل به البقاء الا شهرا او اقل حيث لا عمل لديهم فاقفلوا عائدين. ان صعوبة الاقامة والبعد عن الاهل وصعوبة العيش لا تسمح بوجود عربي محسوس او فاعل، وعدا رئيس المجلس التنفيذي والاعضاء الاكراد، فان البقية كلها تعيش وتعمل في المهجر عملا سياسيا وكسبا للعيش وادامة للاسرة".

ان هذا الكلام يكشف الواقع المر والمزري، وينم عن ابتعاد عن المسؤولية والتضحية. ذلك ان المهجر مهما كان، ليس الارض الحقيقية لمقاومة الطغيان، والحركات السياسية التي تعمد الى جعل الخارج منطلقا لنضالها، محكوم عليها بالاخفاق المسبق مثلما لا تحظى باحترام شعبها. وليست هناك حركة تتصدى لمقاومة طغيان عات تجعل من الساحة الخارجية ميدانها الرئيس لاسقاط الحكم الظالم وتخليص الشعب من جوره، ذلك ان مثل هذه الحركات تكون اما هامشية تحولها الراحة والدعة الى دكاكين في اسواق السياسة، او هي ديكور سياسي باهت لا ظل له في الداخل او على صعيد الوطن. وللأسف فان نظام صدام حسين لا تسقطه الدكاكين السياسية ولا يكترث للديكور السياسي، وانما اسقاط هذا النظام يتم من خلال العمل الوطني المثابر والدؤوب، وهو عمل لا وجود له في خارج الساحة الوطنية. واذا كان بعض الاعتبارات قد املى انطلاق هذا العمل من الخارج، فان تحرر بعض الاجزاء من العراق لايبيح وجود هذا العمل او انطلاقته في الخارج. وان كان بعض الحسابات العملية يفرض شكلا من هذا الحضور، فانه يكون اصلا لخدمة عمل الداخل ويكون عاملا مساعدا، والا تحول مهما كانت الحجج والاعتبارات الى عمل رئيس.

ان التعلل بان بيئة العمل العراقي المعارض (تعيش وتعمل في المهجر) بهدف الابقاء على وجودها خارج الميدان، انما هو يخفي الهروب من ساحة النضال الحقيقية ويفر من مواقع الاشتباك المؤثر مع حكم الطاغية وما تعنيه من مخاطر وتضحيات، الى حيث الامان والاطمئنان. فالمعركة مع الحكم الفاشي في العراق لم تعد تترك غير خيار واحد، هو الحضور في ساحتها والاستعداد لكل متطلباتها، ذلك لان الظفر في هذه المعركة لا يحققه الكلام الذي يتحول في ظروف الصراع المصيري، اذا ما تخلف عن الميدان، الى كلام منمق يتستر بالعبارات الطنانة والجملة الدعية. والتجارب تؤكد ان النصر يصنعه النضال والعمل والتضحيات ويحتاج الى تحويل الكلمة الى صرخة ترهب الطغاة، وليس هناك مثل هذه الصرخة اذا ما كانت مجرد صيحات يطلقها اصحابها خارج الميدان وبعيدا عما يحولها الى فعل ايجابي بناء داخل الوطن.

وتأسيسا على ماأورده السيد كاتب المقال عن البيئة المهاجرة التي تصلح كمركز استقطاب للعمل المعارض، يضيف، "ان المؤتمر قد نفى نفسه الى صلاح الدين واصبح في عزلة كاملة عن الجماهير العراقية الواسعة في المهجر والتي كان يجب ان تكون الصدى المتحرك والداعم والمسموع لشعبنا في الداخل، فكيف لنا بذلك وقد اصبح المؤتمر معزولا عن الجماهير العراقية في المهجر".

والسؤال المرير الذي يثيره هذا الادعاء العجيب هو: هل هناك قلب للحقائق اكثر من هذا القول، وهل هناك عاقل يرتضي هذا الادعاء؟

فالمعروف ان اصالة وعمق اية حركة سياسية يكونان بقدر روابطها مع جماهيرها وصلتها بشعبها، والخلل في هذا المضمار لا يكشف عن قصور نضالي وفكري فحسب بل يكرس عجزا سياسيا يصعب معه او يستحيل به انجاز المهمات الوطنية. وكنا نعتقد ان الاستاذ طالب شبيب صاحب التجربة السياسية والخبرة في العمل السري، الاكثر تقديرا في ادراك صلة المؤتمر بالشعب، والاكثر امانة في تجسيد هذا الادراك بالتاكيد على ان الحركة السياسية من غير جماهير الشعب هي كالسمكة من غير الماء.

ولكن مقالته قد تركت غير هذا الانطباع، ولا نريد كشف المزيد من الاسباب التي جعلت الحل المغاير الذي يبحث عنه الكاتب لازمة العمل العراقي المعارض نوعا من الخيال، وذلك لان هذا الخيال، للاسف، لم يكن نوعا من الابحار في السراب فحسب بل هو اكثر وابعد. فالازمة الحقيقية التي تجاهلها -وهو الخبير باصول العمل السياسي والتنظيمي- انما مصدرها الاكبر في غياب هؤلاء الذين يرفعون الشعارات البراقة عن الساحة الوطنية وابتعادهم عن العمق الوطني والعمل من فوق ارض العراق.

ان التعبئة المطلوبة وتشكيل الاطار التنظيمي القادر على تصدر الكفاح الوطني والممارسة النضالية المؤثرة، رهينا الفعل الذي تحول البرنامج السياسي الى مشروع نضالي يلبي حاجة الميدان ويصطدم بالحكم الدكتاتوري في عقر داره، لكي يعرض النظام الى الشروخ ويصدع بنيان السلطة ويشقق هيكل ادواتها الحزبية والقمعية، ومثل هذا الواقع اول ما يحتاجه انطلاق هذا العمل من الداخل، وكل مبرر خارج هذه الحقيقة خداع للنفس قبل الاخرين.

ان الامر الذي يصعب علينا فهمه، هو اتهام المؤتمر بانه قد نفى نفسه باختياره ارض الوطن مقراً له وميدانا لعمله، فكيف يكون الوجود على ارض العراق هو المنفى، والوجود في ارض الغير هو الموطن.

فالنفي الحقيقي هو الذي يكون خارج التراب الوطني، والمهجر قد يصح ان يكون رافدا للنهر الوطني الذي لا وجود له بعيدا عن ارض العراق، وعليه فان كل من يريد ان يقلب الحقيقة في هذا المجال او يتحايل عليها او يسوق المبررات خارجها، يكون امره غريبا ويدعو الى التساؤل المقرون بالتعجب. ذلك ان قول مثل هذا الامر اما يجهل قواعد العمل الوطني وقوانين الفعل السياسي او يقيم ستارا من الوهم لا يخدع احدا سواه، او هو كلام مغرض يريد ان يجعل مصب المجرى الرئيسي خارج تأثيره ويبدد الطاقات بعيدا عن قلعة الديكتاتورية او سهما طائشا لا يصيبها بسوء، وهذا الامر للاسف هو الضياع. ■

حركة انقاذ الشعب العراقي : في اول بيان عن نشاطها

١- لماذا البيان ؟ تلبية لطلب من اخوتنا في حركة الانقاذ لوضع النقاط على الحروف.

٢- سبب البيان الصحفي؟ لقطع الطريق على الذين يحاولون الاساءة لشهداء حركة انقاذ الشعب العراقي. لقد طالت الاساءة للشهداء والأحياء، وان هدفنا ايقاف التكلم باسم الاموات، واطلاق الفسيرات التي تضر بسمعة الحركة وتحريف الغايات والاهداف الوطنية النبيلة لاعضاء الحركة، والصاق التهم بهم عن طريق الايحاء بحصول اتصال بدولة اجنبية من قبل احد اركان الحركة.

٣- الاتجاهات السياسية الشخصية لأعضاء حركة انقاذ الشعب العراقي، انهم ديمقراطيون عربيون اسلاميون وطنيون احرار.

٤- هدف الحركة، تحرير الشعب العراقي من الارهاب الداخلي والخارجي والقهر والاذلال والتجويع والموت، واقامة حكومة ديمقراطية تشترك فيها جميع الفعاليات السياسية الوطنية العراقية دونما تمييز.

٥- اعضاء حركة انقاذ الشعب العراقي غير مسؤولين عن اتصال يدعيه هذا او ذاك بهذه الجهة او تلك، ان انتهاز فرصة غياب الاعضاء المؤسسين باستشهادهم لصق التهم بهم وكيل الادعاءات الكاذبة والمحرفة، حالة طبيعية في مثل هذه الظروف، وهي لا تثبت شيئا اطلاقا. ان ادعاء جهاز مخابرات من هنا، او آخر من هناك، بصلة بهذا او ذاك، لا يشكل اي دليل على صحة أي ادعاء مهما كان، ومن اي جهة صدر، لانه نابع من مصالح دول تحاول اصطياد ادوار وهيمنة لها، في غياب الوثائق والشهود، وهو نوع من انواع الحرب المستمرة على الشعب العراقي وحركة انقاذه الوطنية.

٦- التحرك كان سيبدأ سلميا لمحاولة تصحيح الاوضاع دون اراقة الدماء، وفي حالة عدم بلوغ هذا الهدف، يتم استخدام القوة لتصحيح الاوضاع لصالح الشعب العراقي.

٧- قيادة حركة الانقاذ للفترة الانتقالية، كانت مؤلفة من مجلس رئاسة جماعي مكون من خمسة اعضاء من كافة القوميات والطوائف.

٨- حركة انقاذ الشعب العراقي تقدس الحدود العراقية (قبل العام ١٩٦٨) وهذا لم يرض عنه الاجانب من اعداء العراق، لذا نجد اصدقاءهم من الذين لبسوا لباس المعارضة يعترفون وينادون بالتقسيم تارة، وتمجيد الامريكان والطلب اليهم بتدمير البنية التحتية للعراق، وضرب السدود، فصل الشمال، ثم الجنوب، ومع ذلك فهم يفاخرون بعلاقاتهم بامريكا وارتباطهم بها وبالـ C I A بالذات، ويأسفون لعدم احتلال للعراق، كما وقعوا سلفا على . . . (قرارات الحصار) الشيء الذي يئن منه الشعب العراق المظلوم باستثناء السلطة التي يتوفر لها كل شيء.

٩- حركة انقاذ الشعب العراقي تؤمن بالديمقراطية الكاملة على اساس التعددية لكافة الاحزاب السياسية، شرط عدم تعاملها مع الاجنبي (لايوجد فيتو على اي حزب سياسي).

١٠- حركة انقاذ الشعب العراقي تعمل لمصلحة الجميع، عربا واكرادا وتركمانا. شيعة وسنة وباقي الاقليات.

١١- حرية الصحافة والرأي السياسي، حرية كاملة ومطلقة لجميع ابناء الشعب العراقي.

١٢- حركة انقاذ الشعب العراقي، تريد اعادة الاخوية الطبيعية الحسنة بين العراق حسب الاعراف الدولية، وبين كافة جاراتها واخواتها العربية والاسلامية وكافة الدول التي تبادلها الاعتراف، وتتطلع الى ازالة كل شاذ في العلاقات مع الجميع.

١٣- حركة انقاذ الشعب العراقي تتطلع الى اعفاء الشعب العراقي من الديون نتيجة للسياسات الخاطئة السابقة.

١٤- حركة انقاذ الشعب العراقي ستعمل على تعويض كل مواطن تضرر من السياسات السابقة، وخاصة اخوتنا المهجرين الذين نعتوا بالتبعية.

١٥- تم اعدام عدد من اعضاء حركة انقاذ الشعب العراقي ابتداءً من تموز ١٩٩٣ وحتى الان، بلغ عدد شهدائنا اربعمئة وعشرة شهداء، ويتم تسليم جثث حوالي عشرة شهداء يوميا ومنع دفنهم في مساقط رؤوسهم، وقد تم الاعتداء على اعراض شهدائنا اثناء الاستجواب، وزيادة في التنكيل، امام اعينهم قبل اعدامهم، وقد امتنعت السلطة عن تسليم الجثث في بداية الامر، لحين تأمين خلفية امنية لها.

١٦- تم استدراج المرحوم (راجي التكريتي) من عمان، ثم اخذه السفير العراقي (نوري الويس) من عمان بسيارته الخاصة الى داخل الحدود العراقية حيث تم نقله بهليكوبتر عسكرية، مخفورا الى بغداد، وقد يكون قد خدر اثناء اخذه، فاذا كانت تهمة الاتصال بامريكا صحيحة، فهل كان يمكن اخذه عبر حدود محروسة جيدا من قبل قوات دولية اغلبها للامريكان.

١٧- تنفي حركة انقاذ الشعب العراقي اي اتصال لها بالامريكان او البريطانيين او الـ C I A كما روجت وسائل الاعلام. اذ لم نكن نحتاج الى أي دعم بالطيران لكي نتهم بالاتصال بالاجنبي لتأمين الدعم الجوي كما زعم، وان العدد الهائل من شهدائنا من الطيارين ومنتسبي القوة الجوية خير شاهد على ذلك.

وان سفر المرحوم الشهيد (جاسم مخلص) الى لندن كان لغرض معالجة طبية للعينين، ثم ان السلطات البريطانية في المطار حققت معه اكثر من ربع ساعة قبل السماح له بالدخول الى اراضيها، وان الخبر الذي نشر عن سفرة خاطفة سرية لمدة ثلاثة ايام، هو محض افتراء. ونؤكد ان السفرة كانت علنية لمدة اثنين وعشرين يوما لاغراض المعالجة وان كثيرا من الشخصيات العراقية المقيمة في لندن من اصدقاءه قد استضافوه حينها. ان الخبر العاري عن الصحة، الذي نشر عن استقبال الانكليز والامريكان للمرحوم الشهيد جاسم مخلص في مطار لندن، هو لغرض التشهير باحد أهم رجالات معارضة النظام ولأعطاء المبرر للسلطة للتشكيك امام الرأي العام العراقي والعربي لتبرير الاعدامات بالجملة للتخلص من رجالات وشخصيات عراقية هم في النهاية خطر على مصالحها حاضرا وفي المستقبل.

١٨- الـ C I A هي الجهة التي علمت بتحرك اعضاء الحركة عبر وسائل تجسسها على خطوط الهاتف ومراقبة تحركات الشخصيات العراقية المسافرة، ومتابعتهم بوسائل التصنت العلمية المتقدمة وغير ذلك، وهي التي اخبرت السلطات العراقية بذلك، ولو ان احدا من

اعضاء الحركة اتصل بها فعلا، لكانت قد فرضت علينا اشراك اصدقائها وعملائها المنتشرين في شمال العراق بالعملية، الشيء الذي لم يتمكنوا اثباته. ويبدو ان التخطيط الامريكي لمستقبل العراق، يشمل اجهاض الحركات التحررية للشعب العراقي وتدمير العراق اجتماعيا بالحرب الاهلية وجغرافيا بالتجزئة ضمن خرائط جديدة للمنطقة تخدم مصالح "اسرائيل". وما الحصار الاقتصادي الحالي على شعبنا في العراق، الا لممارسة الضغط النفسي عليه لغسل دماغه جماعيا كي يقبل بكل الذي يفرض عليه في المستقبل.

١٩- البيان الاول لحركة الانقاذ الذي كان سيذاع، يهجو اعداء الشعب العراقي اشخاصا ودولا واجهزة مخابرات، علما بان الامريكان والـ C I A و اسرائيل هم اول من طالهم الهجاء.

٢٠- من طبيعة ابناء الشعب العراقي الصداقة والتواصل والضيافة، هذا لا يعني الشخص اذا ما اتصل بآخر هو لغرض معين او لخلفية او حتمية سياسية او غير ذلك، لذا ترجو حركة انقاذ الشعب العراقي الانتباه الى هذه الحقيقة، وان الاشخاص الذين استضافوا اخوتنا من اعضاء الحركة، اصدقاء كانوا ام معارف، او حتى اقاربهم خارج العراق، هم من الذين قدموا لهم بعض الخدمات والتسهيلات الشخصية والضيافة اثناء اسفارهم وتنقلاتهم، مشكورين، علما بان ذلك لا يعني بالنسبة الى الحركة اي ارتباط سياسي او عسكري، لذا تستنكر حركة انقاذ الشعب العراقي، الربط بين اي عضو من اعضائها الشهداء او المعتقلين او المفقودين، واي شخص يعرفه او يقربه، مهما كان نوع الصلة الشخصية، ولا يحق لاي كان، اطلاق اي ادعاء ما لم يكن عضواً رسميا في الحركة، كما ترجو حركة انقاذ الشعب العراقي من وسائل الاعلام، توخي الحذر في نشر الادعاءات وخاصة تلك التي تسيء الى شهداء الشعب العراقي الابطال الذين ضحوا بالغالي والنفيس من اجل اهداف سامية.

٢١- اذا كان يرغب الشهيد جاسم مخلص والمخابرات الامريكية اللقاء حقا، فلماذا يذهب الى لندن مع العناء والتغطية المفروضة في مطار لندن الملغوم من قبل المخابرات العراقية؟ ألم يكن من المعقول والمنطقي ايضا حضور رجال الـ C I A الى عمان ومقابلته في مكان سري، وحتى في السفارة الامريكية في عمان؟ اذ ان السواح الامريكان يملأون الاماكن السياحية الاردنية، او بحجة أخذ فيزا من السفارة الامريكية لزيارة ابنه الموجود في امريكا اصلا، وهل الاردن بلد تخشاه وتخافه المخابرات الامريكية C I A لذا فان اتهام المرحوم جاسم مخلص بالاتصال بالامريكان محض كذب، تنفيه الحركة حسب علمها والوقائع الثابتة.

تترحم الحركة على ارواح شهدائها الابرار وعلى جميع شهداء الشعب العراقي ضحايا النظام المجرم، كما تأسف لعدم اقامة مجالس الفاتحة في الظروف الراهنة، تعد الشعب العراقي وعوائل الشهداء باقامة مجالس الفاتحة لاحقا في بغداد وفي القريب العاجل ان شاء الله، كما يستنكر شباب الحركة في داخل العراق اغتيال ابرز قادتها المخلصين، المغفور له الشهيد الشيخ طالب علي السهيل التميمي، وتعد بالثأر له ولجميع شهداء الشعب العراقي الشريف.

بغداد في ١١ حزيران ١٩٩٤ (ارسل بالفاكس من بيروت)

بيان التجمع الوحدوي الناصري-العراق

جابه شعبنا العربي فترة قاسية اضافت شوطا جديدا الى زمنه الرديء، ولعل ابرز التحديات ما يجري اليوم من مآسي لشعبنا اليمني في الحرب العشوائية وهدر الطاقات والثروات على ضئالتها. لقد استبشر كل الخيرين بتوحيد اليمن في آيار ١٩٩٠ ولكن سرعان ما تبدد الحلم على واقع مرير عبر الممارسات التي ارتكبها قادة الشمال والجنوب، الذين ارادوا تجيير مشاكلهم الداخلية والتنظيمية ومتغيرات الوضع الدولي الى وحدة شاملة غير معنية بكل التناقضات- وبدل اللجوء الى الحوار الصريح ومعالجة الثغرات والعقد كان اللجوء الى استخدام السلاح الفتاك بالبعض للقضاء على حلم يراود كل عربي يرى شعوب لا تربطها رابطة تتوحد وشعب واحد تربطه كل الروابط يتشتت.

ان مهمتنا شعوبا وحكومات وحركات الضغط بكل الاساليب لانهاء هذه المأساة وايقاف اقتتال الاخوة الذي تجاوز كل الحدود والبدء بحوار جاد غير مشروط يعالج مسببات الازمة وحلولها.

اما على ساحتنا العراقية فأثبتت اتفاقات الاخوة الاكراد تجاوز محنة الاقتتال الاخير التي جاءت عبر التحلي ببعد النظر والحكمة وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة. وفوت هذا التصرف الحكيم الفرصة على مؤججي هذا الصراع وعلى رأسهم النظام الفاشي في بغداد، الذي روج بعد فشل محاولاته عن نية توجه احد طرفي النزاع للتفاوض معه، مما جوبه بنفي قاطع من هذا الطرف لايمانه الراسخ عبر تجاربه السابقة عن عدم امكانية التعايش مع النظام مهما رفع من شعارات مضلله، وان انهاء محنة العراق تأتي بتكاتف كافة جهود فصائل المعارضة التي تشكل الجبهة الكردستانية فصيل اساسي منها - وبالتركيز الداخلي والخارجي على انهاء معاناة الشعب العراقي بسقوط هذا النظام واقامة البديل الديمقراطي الذي يحفظ للجميع حقوقهم المشروعة.

ان التصعيد المستمر للقمع والارهاب وبالخصوص في اهوار العراق ومعاهدة الصمت المنفذة فعلا في اعلامنا العربي والعالمي عن كل التجاوزات بحق شعبنا المنكوب، وتحركات المصالح الاقتصادية لبعض الدول والطرق على البوابة الاسرائيلية، كل ذلك يصب باتجاه رفع الحصار عن النظام لترتيب عودته الى الحياة تدريجيا. فلقد استهدف الشعب العراقي منذ البداية لامتهان كرامته واذلاله وتجويعه.

في ظل هذا احبطت فصائل المعارضة العراقية الاسلامية والوطنية الامال عبر تمحورها وانحسار فعالياتها وعدم قدرتها على لملمة صفوفها لتقديم البديل الممكن.

من هنا وجب على فصائل المعارضة الاسلامية والوطنية في ظل المتغيرات الوارد ذكرها وما آلت اليه كافة المشاريع والعلاقات المشتركة المبادرة الى فتح حوار شامل جدي وصريح يتسم بالشعور بالمسؤولية ومرتفع لمستوى التحديات التي تجابهها، لايجاد القواسم المشتركة العريضة لجبهة ذات قرار عراقي مستقل تستوعب الادوار الاقليمية والدولية تتوجه الى الداخل، تلتحم بالجماهير العراقية داخليا وخارجيا لتعبر بصدق عن معاناتها اليومية، مؤكدة وحدة العراق ارضا وشعبا وكيانا لتعيد للانسان العراقي كرامته وانسانيته.

٢٦ حزيران ١٩٩٤

صفقة افراغ انبوب النفط العراقي عبر تركيا

تقرير خاص عن نشرة MEES الاقتصادية - ١٣ حزيران ١٩٩٤

في الوقت الذي سجلت فيه المفاوضات الدبلوماسية التي تجريها تركيا مع الولايات المتحدة و اعضاء مجلس الامن الآخرين فيما يتعلق بموضوع افراغ الانبوب العراقي-التركي من محتوياته من النفط تقدما ملحوظا، علمت MEES بأنه لاتزال هناك خلافات تستوجب الحل اذا كان للاتفاق ان يصبح نهائيا. تتركز نقاط الخلاف الرئيسية حول الوجهة التي يجب ان تذهب اليها الاموال المتأتية من مبيعات النفط و الاسلوب الذي سيتم به توزيع مواد الاغاثة الانسانية بصورة عادلة في انحاء العراق. هناك حاجة للمزيد من المفاوضات و يعتمد امر التوصل الى اتفاق بشكل كبير على رد العراق على المقترحات التي سوف تقوم انقرة بابلاغه بها قريبا. يعتمد القرار النهائي على صدور قرار جديد لمجلس الامن الدولي، الامر الذي قد يستغرق بضعة اسابيع.

أبلغ مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية MEES بأن الامر الآن بيد العراقيين. و اضاف "اعتقد ان الامر الذي يجب ان نركز عليه في الوقت الحاضر ليس اسلوب تنفيذ عملية التفريغ بقدر ما يريده العراقيون. فإذا كانوا يبتغون ترتيبا يؤدي في الواقع الى تجاوز العقوبات الاقتصادية، فسوف يرفضون كل الخطوات المتوسطة الا اذا لم تكن ذات هدف محدود، و لن يحصل اتفاق نهائي في هذه الحالة. أما اذا اراد العراق مساعدة تركيا في انقاذ الانبوب من التدهور - و هو امر في مصلحته كذلك - و يحصل نتيجة لذلك على مساعدة انسانية محدودة و لكنها مهمة لشعبه، ففي تلك الحالة يمكن التوصل الى انفاق. فألامر يعتمد في المحصلة النهائية على ما يريده العراق".

فيما يلي ايضاح للخطوات التي يشتمل عليها المقترح التركي:

- سوف تجرى عمليتي تفريغ للانبوب على مدى ستة اشهر يكون معدل انسياب النفط فيها ١٥٠٠٠٠ ب/ي مما يشكل مجموع ٢٧ مليون برميل. يقول نسيل كرتقايه و هو مسؤول في ادارة الانابيب التركية الحكومية بأن البدء بالضخ قد يبدأ خلال فترة ١٥ يوم من تاريخ اعتماد مجلس الامن لقرار جديد، و من المؤمل ان ينتظم الضخ بعد ذلك بـ ٢٥ يوم.

- يستعمل البترول المفرغ من الانبوب لاغراض التصفية و الاستهلاك المحلي التركي و لن يجري تصديره.

- تودع عوائد عملية التفريغ في حساب التعويضات الخاص بالامم المتحدة حيث يخصص ٣٠٪ منه لصندوق الامم المتحدة الخاص بالتعويضات. لقد تم التوصل الى اتفاق مبدئي بين العراق و تركيا على ان يصار الى تقسيم الباقي بنسبة ٦٠/٤٠ لصالح تركيا، الا ان بغداد قد تطلب الآن تغيير هذه النسبة لعدم حساب النسبة الخاصة بصندوق التعويضات في الاتفاق المبدئي المذكور. تستعمل العوائد الناتجة عن هذه العملية في اجراء الاصلاحات اللازمة للانبوب و في تزويد العراق باحتياجاته الانسانية، و لن تدفع اي مبالغ مباشرة للعراق. تعادل قيمة خامات كركوك الموجودة في الانبوب قيمة خامات الاورال البالغة في الوقت الحاضر ١٥,٤ دولار للبرميل.

تمتلك تركيا قانونا حوالي ٣,٨ مليون برميل من محتويات الانبوب و التي لن تخضع لمتطلبات تعويضات الحرب البالغة 30%، الا ان 8-9 ملايين برميل المتبقية في اجزاء الانبوب الواقعة في تركيا و العراق، اضافة الى الكميات المتأتية من اي غسل للانبوب لاحقا سوف تكون خاضعة لتلك المتطلبات. يحتوي خط الانابيب العراقي التركي المكون من انبوبين و الذي يبلغ طوله ٩٨٦ كلم غلى حوالي ١٢ مليون برميل من البترول الخام، منها ٣-٤ مليون برميل في العراق و ٨-٩ مليون برميل في تركيا. تنص الاتفاقية الاصلية المعقودة بين البلدين على امتلاك تركيا لمحتويات الجزء التركي من الخط، الا ان تركيا قد دفعت للعراق قيمة النفط الموجود في واحد من الانابيب فقط، و بذلك تمتلك ٣,٨ مليون برميل فقط و ليس 9-8 مليون برميل كما قيل سابقا. تعتبر الولايات المتحدة و حلفائها الغربيين افراغ خط الانابيب امرا مفيدا من نواحي عدة: فهو مفيد بالنسبة لعلاقاتها مع تركيا التي تضرر اقتصادها بشكل كبير في الاشهر الاخيرة، كما انه مفيد في الابقاء على خط الانابيب بحالة جيدة. اخيرا فإن هذا المشروع سوف يأتي بالمنفعة المالية للامم المتحدة. اضافة الى كل ذلك، فإن هذه العملية سوف تنتهي الى اعتبار ميناء سيحان التركي هو منفذ العراق لتصدير نفطه بدلا عن الخليج. في الوقت الذي تعترف فيه واشنطن بكل هذه المنافع، لا تزال مصرة على ادارة عملية التفريغ بموجب نظام العقوبات.

يشكل التوصل الى صيغة يتم بموجبها توزيع المعونات الانسانية داخل العراق احدى أهم المشاكل التي لاتزال المفاوضات تجري بشأنها. فهل تسلم هذه المواد الى الحكومة العراقية مع الاشتراط عليها تزويد الاكراد بنسبة منها، ام هل يتم العمل بموجب التفسير الحرفي لقراري مجلس الامن ٧٠٦/٧١٢ المتعلق بمبيعات النفط و الذي ينص على قيام مراقبي الامم المتحدة بالاشراف على التوزيع العادل للمواد على السكان؟ فقد رفضت الحكومة العراقية تطبيق القرارين ٧٠٦/٧١٢ بسبب وجود هذه الفقرة بالذات مدعية بأنها تمس بسيادتها، و ليس من المرجح ان توافق الآن على هذا الشرط خصوصا اذا كان المطلوب تواجد المراقبين في كافة انحاء البلاد. لا تزال هذه المشكلة بلا حل و تجري مناقشة عدة اختيارات. يقول المسؤول في وزارة الخارجية الامريكية " :اننا مهتمون جدا و عازمون على ان يجري توزيع مواد الاغاثة بشكل متساوي و عادل، الا اني لست متأكدا من الاسلوب الذي سوف نتوصل به الى ذلك، اهو باتباع ما جاء به القرارين ٧٠٦/٧١٢ ام باتباع اسلوب آخر. ان الامر لايزال قيد المناقشة".

كما وضعت روسيا عقبة اخرى في طريق التوصل الى اتفاق بقولها بأن الموافقة على تفريغ الانبوب سوف يكون سابقة للعديد من الطلبات الخاصة التي لا يمكن عندئذ السيطرة عليها. تطالب موسكو مجلس الامن الموافقة على اكمالها لمشروع محطة للطاقة في اليوسفية كانت قد ابتدأت العمل فيه قبل حرب الخليج، و بأن يسمح المجلس للمواد الخاصة بهذا المشروع بدخول العراق. ■

تطورات الحظر الاقتصادي على العراق

ايكوس ابلغ الاردن توجها لرفع الحظر عن العراق

عمان، ٧ حزيران ١٩٩٤- قالت مصادر برلمانية اردنية امس ان السفير رالف ايكوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة التحقق من نزع الاسلحة العراقية المحظورة بموجب قرارات مجلس الامن، ابلغ الاردن ان المجلس "سيرفع الحصار عن العراق" بعد بضعة اشهر من مناقشة تقرير اعده السفير عن مدى التزام بغداد القرارات الدولية.

ونقلت المصادر عن رئيس الوزراء الاردني عبد السلام المجالي قوله في جلسة مغلقة لمجلس النواب الاردني ان ايكوس "يعتقد ان الحصار سيرفع عن العراق بعد بضعة اشهر" من البحث في التقرير الذي قدمه الى مجلس الامن الاسبوع الماضي تمهيدا لمناقشته الشهر المقبل. وقالت مصادر موثوق بها ان المجالي كان حصل على نسخة من تقرير ايكوس الذي وصفه بانه "تقرير جيد". واعرب رئيس الوزراء عن توقعه رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق "خاصة ان روسيا والصين وفرنسا مع هذا التوجه. بالاضافة طبعا الى الاردن وتركيا".

الامم المتحدة تعلن الانتهاء من تدمير اسلحة العراق الكيمياوية

بغداد- رويتر (١٥ حزيران ١٩٩٤)، قالت الامم المتحدة امس الثلاثاء انها انتهت من تدمير مخزون العراق من الكيمياويات المستخدمة في انتاج الاسلحة الكيماوية وانها تعكف الان على ضمان عدم انتاجه لمثل هذه الاسلحة في المستقبل.

وقال رون مانلي خبير الاسلحة الكيماوية البريطاني بالامم المتحدة للصحافين قبيل مغادرة بغداد "انتهت عملية التدمير . . . انتهينا من تدمير جميع الكيماويات المتعلقة بانتاج الاسلحة".

وقال ان الامم المتحدة التي تسعى الى ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية بموجب شروط وقف اطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٩١ ستركز الان على انشاء آلية للمراقبة في هذا الشأن.

وتم تدمير هذه المواد الكيماوية في موقع المثنى الكيماوي الرئيسي في العراق الذي دمر معظمه خلال غارات جوية في حرب الخليج.

وسلمت الامم المتحدة الموقع الذي يقع على بعد ١٣٠ كيلومترا الى الشمال من بغداد الى العراق بعد ازالة معدات الدمار الشامل.

الا ان الامم المتحدة ستخضع الموقع للمراقبة في اطار جهودها للمراقبة والتحقق من صناعة الاسلحة العراقية.

وقال مانلي "انني سعيد للغاية ان انتهي من العمل هناك" وقد استغرق الامر قرابة ثلاث سنوات كي تتمكن لجنة الامم المتحدة الخاصة المكلفة بالاشراف على التزام العراق بازالة الاسلحة المحظورة .

الامم المتحدة دفعت اول تعويضات للمتضررين من حرب الخليج

جنيف-رويتر (٩ حزيران ١٩٩٤)، دفعت الامم المتحدة امس اول تعويضات لنحو ٦٧٠ شخصا من ضحايا الاجتياح العراقي للكويت.

لكن لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة وجهت نداء للحصول على اموال من ارصدة النفط العراقي المجمدة ومن عائدات بيع النفط الخام الذي تم تفريغه من خط الانابيب العراقي التركي لدفع التعويضات المطلوبة من بغداد. وقامت اللجنة في حفل صغير في جنيف حضره الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي بدفع نحو ٢,٧٥ مليون دولار موزعة على ٦٧٠ شخصا يعيشون في ١٦ بلداً.

وقال بطرس غالي في كلمته "بهذا العمل اليوم يبين المجتمع الدولي انه يلتزم بتعهداته التي قدمها لضحايا الاجتياح العراقي للكويت".

وهناك ٢,٣ مليون طلب تعويض قيمتها الاجمالية ٨١ مليون دولار تقدم بها افراد وشركات وحكومات ضد العراق الذي احتل الكويت لمدة سبعة اشهر بدءا من اب عام ١٩٩٠ . ، وحان موعد دفع تعويضات الافراد منذ عام لكن طلبات الشركات والحكومات يجوز تقديمها حتى اول تموز واول آب/اغسطس على الترتيب. ويحصل الافراد الذين تعرضوا لاصابات خطيرة او لوفاة قريب لهم على مبلغ ٢,٥٠٠ دولار. تحصل الاسرة على تعويض بحد اقصى ١٠ آلاف دولار. وقال مسؤولون كويتيون ومن الامم المتحدة ان افرادا وشركات ووكالات مملوكة للحكومة في الكويت قدموا طلبات للحصول على تعويضات قيمتها ٣٧ مليار دولار.

ويسري حظر دولي على صادرات النفط العراقي الى ان يلتزم العراق ببرنامج الامم المتحدة لازلة اسلحة الدمار الشامل. ورفضت بغداد حتى الان قبول بيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط العراقي يوجه ٣٠ في المئة منها الى الامم المتحدة.

التلويح بانسحاب الحرس الدولي من العراق بسبب الضائقة المالية

رويتر- ٢٥ حزيران ١٩٩٤، لوح بول دال قائد الحرس الدولي التابع للامم المتحدة في شمال العراق بسحب الحرس في غضون ايام قليلة بسبب مشكلة التمويل. وقال في حديث الى وكالة "رويتر" في بغداد "ربما سيكون علينا سحب جميع الحرس اذا لم نتلق تمويلا ملموسا في الايام القليلة القادمة". واعلن ان "الادارة الكردية لاتملك القوة او القدرة على فرض الامن والنظام". واعتبر ان سحب الحرس سيكون "ضربة قوية لامدادات الاغاثة للاكراد". واضاف: "قد نفقد كل شيء انجزناه حتى الان". واشار الى ان بقاء الحرس ضروري جدا "للتحكم هناك بالوضع القابل للانفجار . . . ومن دون وجودنا سيكون هناك الاف الضحايا ومئات الالاف من النازحين".

وذكر ان الاطراف الكردية التي خاضت قتالا ضاريا في شمال العراق الشهر الماضي "استخدمت كل انواع الاسلحة بما فيها قاذفات قنابل ذاتية الدفع ومدافع عيار ١٠٦ و ١٢٠ ملليمترا ورشاشات خفيفة وثقيلة". واوضح دال (دانماركي) ان سحب الحرس من مناطق الاكراد العراقيين "سيزيد تعقيد الوضع المتأزم" في هذه المناطق.

وشدد على ان تمويل نشاطات الحرس لمدة سنة يتطلب ١٦ مليون دولار، مؤكدا ان الامم المتحدة لم تتلق اي وعود بالمساهمة في التمويل. يذكر ان الحرس يرافق قوافل الاغاثة للاكراد.

واعلن دال ان القتال بين حزبي السيدين جلال الطالباني ومسعود بارزاني اسفر عن مقتل ٣٠٠ كردي وتهجير اكثر ن ٣٠ الف شخص من محافظة السليمانية. ■

صدام ينحني وكلينتون يتصلب
تقرير لمجلة الايكونومست البريطانية

نشرت "Economist" البريطانية بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٩٤، مقالا بعنوان "Saddam bows, Clinton doesn't" جاء فيه:

تعتبر حالة العراق استثناء من الفشل الذي تمنى به العقوبات الاقتصادية اعتياديا، حيث يمكن القول بأن العقوبات في حالة العراق قد نجحت اكثر مما يجب. تكاد العقوبات - على حساب المواطن العراقي العادي - ان تصل الى الهدف المعلن الذي فرضت من اجله و هو التأكد من ان لا يتمكن العراق مستقبلا من تهديد جيرانه عسكريا. الا ان العقوبات لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الهدف غير المعلن الذي فرضت من اجله الا و هو التخلص من نظام الرئيس العراقي صدام حسين، الامر الذي يتسبب في قدر من الاحراج و الاختلاف في الرأي بين الدول المشاركة في التحالف المناوئ للعراق.

يشترط قرار مجلس الامن الدولي ٦٨٧ الذي صدر في ابريل ١٩٩١ لرفع الحظر عن مبيعات النفط العراقية - اكثر العقوبات ايلاما - ان ينتهي العراق من تدمير كافة ما يمتلكه من الاسلحة الكيمياوية و البايولوجية، و كل ما لديه من صواريخ ذات المدى الذي يتجاوز ١٥٠ كيلومتر، اضافة الى المواد التي يمكن استخدامها في انتاج الاسلحة النووية، و الاهم من كل ذلك ان يصار الى ايجاد ترتيبات من شأنها التأكد من ان لا يحصل العراق على الوسائل العسكرية التي تمكنه من المخالفة في المستقبل.

مارس العراق طوال السنتين الاوليتين من سريان العقوبات شتى محاولات الغش و الخداع في تعامله مع مفتشي لجنة الامم المتحدة الخاصة و اللجنة الدولية للطاقة الذرية، الا انه بدأ في السنة الماضية بالتعاون بعد ان وصل اقتصاده الى درجة كبيرة من السوء. فقد وافق النظام رسميا على مبدأ الرقابة طويلة الاجل و زود المراقبين بقائمة بأسماء مورديه من الاسلحة و المواد.

يعتبر نظام المراقبة تجاوزيا الى حد بعيد و على مستويات عدة. فهو يشتمل على طلعات الطائرات على ارتفاع شاهق لمراقبة كافة ارجاء البلاد و دوريات يومية بواسطة طائرات الهليكوبتر و مراقبة الاجهزة الحساسة بواسطة اجهزة رصد مربوطة بها. تبحث الامم المتحدة عن الصواريخ قصيرة المدى التي يمكن تحويرها لتصبح بعيدة المدى و عن المبيدات الحشرية التي يمكن تغييرها الى اسلحة كيمياوية و عن اي مادة يمكن ان تدخل في صنع الاسلحة البيولوجية بما في ذلك المواد التي يصنعها العراقيون داخل بلادهم. أما فيما يخص استيرادات العراق، فتريد اللجنة الخاصة من مجلس الامن ان يجبر كافة الدول على اخبار الامم المتحدة بكافة مبيعات المعدات الثنائية الاستخدام للعراق و ان يخول الامم المتحدة بالتحقق من هذه المبيعات من خلال مفتشين متمركزين في المطارات و الموانئ العراقية.

من المقرر ان يعطي رولف اكيوس رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة تقييما للوضع الحالي الى مجلس الامن. يقول اكيوس بأن موقفه سيكون محرجا جدا اذا لم يعترف مجلس الامن بالتقدم الذي احرزه العراق في مجال التقيد بالقرارات و يؤمله بنهاية منظورة للعقوبات. لقد اضيف شرط آخر الى تلك الشروط التي اعلنت مبدئيا و التي لابد للعراق من تنفيذها لترفع عنه العقوبات: على العراق الاعتراف بسيادة الكويت ضمن الحدود الجديدة التي عينتها الامم المتحدة. ان هذا امر منطقي من منظار الامن الدولي، الا ان صداما لازال بحاجة الى الكثير من الاقناع ليقوم به.

أما ان يقوم مجلس الامن بفرض شروط جديدة على العراق - و بالأخص اجبار صدام على احترام حقوق الانسان - فذلك امر جيد الا انه يقوي من حجة صدام القائلة بأن تغيير مجلس الامن لشروط رفع العقوبات يعني عدم نيته رفعها اساسا، و بالتالي قد يؤدي الى امتناع العراق عن التعاون مع الامم المتحدة. تطالب تركيا بتغيير في نظام العقوبات، و تريد تفريغ انبوب النفط العراقي التركي من محتوياته من البترول كخطوة اولى، كما يتفق ١٤ بلدا من البلدان الاعضاء في مجلس الامن مع مقولة اكيوس بأن الوضع الراهن لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية. إذا جاء التقرير الذي سيقدمه اكيوس معبرا عن الرضا عن العراق كما هو متوقع؛ فسوف يدفع ذلك بالنقاش الى موضوع التعويضات و كيفية تقسيم الاموال التي سيحصل عليها العراق عند معاودته بيع البترول؛ فهناك الكثير من المتضررين من جراء حرب الخليج و في مقدمتهم الكويت.

الا ان العضو الـ ١٥ في مجلس الامن هو الولايات المتحدة، و لا ينوي بيل كلينتون ان يتعرض الى اتهام الناخب الامريكي له بأنه قد اضاع المعركة التي قادها جورج بوش بشجاعة.

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق
رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor : Ghassan Atiyyah
P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-390 5818
ISSN 0965-9498

هل الدخان في العراق بلا نار؟

امكانية انشاء علاقات بين اسرائيل والعراق مقابل اقناع الولايات المتحدة برفع العقوبات

موطي بسواك

كتب موطي بسواك، في صحيفة دفار الاسرائيلية مقالا بعنوان هل الدخان في العراق بلا نار؟ جاء فيه،

ذكرت الصحيفة الفرنسية "لابوان" هذا الاسبوع، ان العراق معني بعلاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، لاشك انه خبر مدهش، ولكنه ويا للعجب، ليست المرة الاولى التي ينشر بها مثل هذا الخبر في الصحافة العالمية، وقبل عدة اشهر، اعرب وزير الشرطة والطاقة الاسرائيلي، موشيه شاحل، عن تقديرات بامكانية حصول انطلاقة على درب العلاقات بين العراق واسرائيل.

وقال نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين يوم الاحد (٦/١٢) الماضي، انه لا مجال لعلاقات مع العراق، طالما لم ينفذ مطالب الاسرة الدولية، الا ان الصحافة الدولية مصرة على الادعاء ان هناك اتصالات خفية بين العراق واسرائيل.

نشر في تشرين الثاني سنة ١٩٩٠ ان رجل الاعمال الامريكي من اصل عربي، بوب عبود، الذي يشغل منصب رئيس البنك الامريكي "فرست بنك اوف تكساس" قد احضر الى اسحق رابين، عندما كان وزير الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، اقتراحا من صدام حسين بشأن اجراء لقاء بينهما، لقد كان عبود طوال اثنى عشر سنة رئيسا لشركة النفط "اكسدنتل بتروليوم" التي يملكها الملياردير اليهودي الامريكي ارمند هامر، كما ورد في الخبر اياه، ان رابين كان مستعدا من ناحية مبدئية لاجراء لقاء مع صدام حسين، وتم تحديد موعدين لاجراء اللقاء الا ان العراقيين قد تراجعوا عن اجراء اللقاء في آخر لحظة.

ونشرت صحافة العالم بتاريخ ١٨ /١٩٩١/١٢، ان ستة وعشرين يهوديا قد خرجوا من العراق، ولا يقصدون القدوم الى اسرائيل، وذكر الصحافي المصري انيس منصور، المعروف جيدا في اسرائيل، في صحيفة الاهرام القاهرية "ان اسرائيل تسوق النفط العراقي في كل العالم وذلك بموافقة الولايات المتحدة". وذكرت صحيفة "ميدل ايست انتلجنس ربورت" في عددها الصادر في لندن بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٧، ان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، قد التقى قبل ذلك باسبوعين مع موظف من وزارة الخارجية الاسرائيلية في باريس، وان اللقاء قد جرى بعلم شخصيات فرنسية رفيعة المستوى وتشجيع منها.

كما ذكرت الصحيفة اياها، ان العراق معني بانهاء حالة الحرب بينه وبين اسرائيل، وانه معني بالانضمام لمسيرة السلام في الشرق الاوسط، ويريد فحص امكانية استئناف ضخ النفط العراقي الى اوربا عن طريق اسرائيل، وان العراق يريد ان يستوعب لديه اللاجئين الفلسطينيين، ويكون ذلك كله شريطة ان تحاول اسرائيل التأثير على الولايات المتحدة كي ترفع العقوبات عن العراق وان تعمل على الغاء المخططات الامريكية للاطاحة بصدام حسين، ويضيف الخبر اياه، في صيف ١٩٩٣، جرى لقاء واحد على الاقل بين موظفين اسرائيليين وبين برزان التكريتي، اخو صدام حسين ومستشاره السياسي ومندوب العراق للامم المتحدة في جنيف.

وكتبت المجلة البريطانية الاسبوعية فورن ريبورت بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣٠ ان اسرائيل والعراق يجريان سلسلة من الاتصالات السرية، وذلك بوساطة شخصيات من منظمة التحرير واوربا. واضافت الصحيفة انه توجد تحضيرات لاجراء لقاء بين وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز وبين شخصية رفيعة المستوى من الحكم العراقي خلال سنة ١٩٩٤. كما ذكرت هذه الصحيفة ان صدام حسين يؤمن ان الطريقة الوحيدة لاقناع الولايات المتحدة ان توقف العقوبات عن العراق تمر عبر اسرائيل وان ادورد جيرجيان، عندما كان لدى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين، قد اهتم بموضوع العلاقات بين اسرائيل والعراق، كما ذكرت الصحيفة ان هناك وزراء اسرائيليين، مثل وزير البناء فؤاد بن اليعيزر ووزير الشرطة موشية شاحل، يؤيدون انشاء علاقات مع العراق.

(نقلا عن القدس العربي، ١٧ حزيران ١٩٩٤)

الموقف الاسرائيلي من العراق

وكالات، ١٣ حزيران ١٩٩٤، صرح يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلي بان اسرائيل ستغير موقفها من العراق اذا امتثل لقرارات الامم المتحدة فيما يتعلق بازالة الدمار اسلحة الشامل وجاءت اقوال نائب وزير الخارجية تعقيبا على ما اوردته اسبوعية "لوبوان" الفرنسية في عددها الاخير بان العراق اعرب عن استعداده لاقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل.

اسرائيل تطلق سراح اربعة عراقيين في جنوب لبنان

صور-رويتر، ١٦ حزيران ١٩٩٤، قالت مصادر امنية ان اسرائيل افرجت عن اربعة عراقيين في جنوب لبنان امس بعد اعتقالهم في نهر الاردن. وقالت المصادر انه تم القاء الرجال الاربعة معصوبي الاعين ومقيدي الايدي من سيارتي جيب اسرائيليتين عند معبر الحمرا على مشارف الجنوب اللبناني الذي تحتله اسرائيل. واضافت ان الرجال ساروا مسافة قصيرة وتمكنوا من الوصول الى المعبر الذي تشرف عليه قوات حفظ السلام في المنطقة.

هل سيوطن اللاجئون الفلسطينيون في العراق

نعيم ناصر (القسم الثاني)

تحل النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ ويتشرد الشعب الفلسطيني، وتقام دولة اسرائيل. وفي الحادي عشر من شهر كانون الاول من العام نفسه تصدر الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها الرقم ١٩٤ الذي نص على عودة اللأجئين الفلسطينيين الى مدنهم وقراهم وتعويض من لا يرغب منهم بالعودة. وقد رفضت اسرائيل كما هو معروف، تنفيذ القرار بحجة انه غير ملزم لها لانه صادر عن الجمعية العامة، وليس مجلس الامن. وبنت موقفها الرافض هذا على تشويهات ومغالطات، يمكن تلخيصها بالتالي:

١- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تنتج جراء عدوان اسرائيلي على الدول العربية، وانما العكس هو الذي حصل، اي "عدوان" الدول العربية على الدولة اليهودية "الصغيرة" وان اللاجئين تركوا اراضيهم بناء على نصيحة الزعماء العرب. لذلك فان حل هذه المشكلة مسؤولية عربية تقتضي توطينهم في الدول العربية. وهذا الادعاء ردده شيمون بيريز، مؤخرا، في مذكراته التي نشرها آواخر العام الماضي بقوله: "انني لأعرف من بن غوريون، بوصفي قريب الصلة به وبجيله من القادة، انه لم يصدر أمراً، بصفته رئيسا للوزراء، ووزير الدفاع خلال حرب الاستقلال، بطرد اي انسان من اراضه او داره، ولدي ما يوجب الاعتقاد ان قوات الدفاع الاسرائيلية لم تكن لديها استراتجية طرد، وما حصل انما نتيجة عشوائية غير مخطط للظروف المأساوية للحرب، وسط نداءات من القادة العرب تدعوا السكان للخروج (راجع- فصول مختارة من مذكرات شمعون بيريز، وزير خارجية اسرائيل بعنوان: "الشرق الاوسط الجديد" الفصل الاخير، جريدة الشرق الاوسط، لندن ١٩٩٤/١/٤).

٢- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين موازية تماما لمشكلة المهاجرين اليهود من الدول العربية فكلاهما ترك وراءه املاكا واموالا، وان اسرائيل استوعبت عددا من اليهود الشرقيين يساوي العدد الذي يجب على الدول العربية ان تستوعبه من اللاجئين الفلسطينيين، والمسألة كلها ليست اكثر من عملية تبادل سكان. ويعود بيريز ويؤكد هذا الموقف في مذكرته بقوله: "لقد جرى استيعاب اللاجئين اليهود القادمين من البلدان العربية في اسرائيل في الحال، كمواطنين تامين، ذوي حقوق متساوية، في حين ابقي اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين، ولم تمنحهم اية دولة عربية حق المواطنة، باستثناء الاردن، والسبب في ذلك - حسب بيريز- يعود الى "ان قادة معظم البلدان العربية اختاروا الأبقاء على مشكلة اللاجئين لست واربعين سنة رافضين مرارا مشاريع توطين اللاجئين، في اماكن سكناهم الوقتية، واسباب ذلك ان البلدان المعنية خشيت من القلاقل، ودخول الافكار الثورية الى اراضيها. كما انها سعت الى استخدام مشكلة اللاجئين المستديمة، كرأسمال سياسي في صراعها مع اسرائيل" (راجع المصدر السابق).

٣- كما ستساهم اسرائيل، من منطلق انساني محض، في دفع الحصة المترتبة عليها من تعويضات اللاجئين الفلسطينيين، في حال توطينهم في الدول العربية. وحتى هذه المساهمة مشكوك فيها، فبباي شيمس المساعد السابق لمدير ادارة اراضي اسرائيل يرى "انه لو تم حساب قيمة الاملاك التي تركها العرب في اسرائيل، وتلك التي تركها اليهود في الدول العربية سيتضح بان الاملاك التي تركها اليهود وراءهم اكثر قيمة من تلك التي تركها العرب. الامر الذي يترتب عليه دفع الفرق" ("القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٥/١٤).

وهذا الموقف من القرار ١٩٤ الذي صيغ قبل اربعة عقود ونصف، ما يزال هو الموقف الرسمي نفسه الذي يجمع عليه زعماء اسرائيل، سواء المحسوبين على اليمين او اليسار.

وبالاستناد على هذا الموقف نفضت اسرائيل يديها كليا من الشق السياسي لمشكلة اللاجئين، بوصفها مشكلة عربية "على العرب ان يجدوا حلا لها بتوطينهم في بلدانهم" وهي على استعداد "من منطلق انساني" ان تدعم هكذا حل، وفي هذا السبيل جهدت اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة لطمس الجانب السياسي من مشكلة اللاجئين، وذلك بالعمل علي توطينهم في الدول العربية. وقد برزت منذ عام ١٩٤٩ عدة مشاريع توطين بعضها اسرائيلي والبعض الآخر بريطاني، وظهرت اقتراحات لتعويضهم وايجاد فرص عمل لهم لدمجهم في اقتصاديات الدول التي تستضيفهم ورفع مستوى وضعهم المعاشي، ومن ابرز تلك المشاريع، مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، الذي وضعته بريطانيا وقطعت اشواطا على طريق تنفيذه، وذلك حسبما جاء في وثائق الخارجية البريطانية التي اميط عنها اللثام عام ١٩٨٥. وهكذا تعود العراق الى الواجهة، كمكان محبذ عند الاسرائيليين والبريطانيين لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيه. ففي شهر كانون الثاني من عام ١٩٥٥ كما تقول الوثائق اعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا مفصلا عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليحمله مدير عام الخارجية، في ذلك الوقت شكبرج لدى زيارته لواشنطن لمناقشة هذه المشكلة مع الحكومة الامريكية. وقد تضمن التقرير عددا من مشاريع التوطين، ركز بشكل خاص على مشروع التوطين الذي يستهدف العراق، وقد اولت الدوائر البريطانية، في حينها، اهتماما خاصا ببحث امكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتعاونت في هذا المجال مع السفارة البريطانية في بغداد، وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الاوسط، ووكالة الغوث (الاونروا) بقية السفارات البريطانية في المنطقة، وعلى ضوء الدراسات والتقارير التي جرى تبادلها بين هذه الاطراف خرجت عدة اقترحات "بشأن استيعاب العراق لمزيد من اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم" - كان متوقعا في مدى عشرين عاما ان يوافق العراق على استيعاب نحو مليون لاجىء. وذلك كما جاء في الوثيقة رقم F-٣٧١/١١٥٦٢٥ (راجع-وليد الجعفري، "وثائق الخارجية البريطانية للعام ١٩٥٥" الحلقة الاولى مجلة "المجلة" لندن العدد، ٣١٢، ١٩٨٦/١/٢٩).

وفي هذا المجال بعث قسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الاوسط في بيروت رسالة الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٥ بشأن امكانية ايجاد عمل للاجئين الفلسطينيين في

العراق، وقد بعثت السفارة في بغداد برسالة جوابية حول هذا الموضوع جاء فيها، "لقد ناقشنا مع السيد بيجوت ممثل وكالة الغوث في العراق، وجهة النظر المتعلقة بامكانية ايجاد عمل للاجئين في العراق وخرجنا بما يلي:

١- ان الامكانيات العراقية في هذا المجال جيدة ومحبذة. فهناك اعمال تطويرية كثيرة قيد التنفيذ، كما ان هناك توسعا كبيرا في فرص العمل، ومن المحتمل ان تزداد هذه الفرص خلال السنوات المقبلة (. . .) صحيح ان الاجور في العراق منخفضة جدا، وانها من المحتمل ان لاتجذب العمالة من الخارج، الا ان هذه الاجور، في حالة تغيير، وهناك ميل كثير لحدوث ارتفاع في الاجور، حيث سيترافق ذلك مع وجود نقص في العمالة.

٢- بالرغم من ان احتمالات وجود فرص عمل اللاجئين تعتبر جيدة، الا ان هناك مشكلة نابعة من وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فالحكومة العراقية، كغيرها من الحكومات العربية الاخرى التزمت علنا بمعارضة التوطين الدائم للاجئين خارج فلسطين، كما ان المشاعر تجاه قضية فلسطين ما زالت قوية جدا هنا لدى بعض السياسيين، ومن الممكن ان يؤدي اي تطبيق للتوطين الى اضطراب عام، لذلك فان اية حكومة عراقية سوف تتصرف بحذر حيال السماح للاجئين البقاء في العراق، ولكن بالرغم من ذلك فانه منذ ان الغيت تأشيرة الدخول وهناك سيل ثابت من الفلسطينيين القادمين الى العراق، والحكومة العراقية لم تضع اية عراقيل امامهم لايجاد العمل، وبأمكانهم التقدم بطلب الجنسية اذا ما ارادوا ذلك، وان بيجوت يقدر بان عدد الفلسطينيين هنا في تزايد مستمر. وانهم يستوعبون في الاقتصاد العراقي، وهم في الغالب حريصون على الا تعرف الاونروا عنهم خشية ان تسحب منهم بطاقة التموين.

٣- صحيح أن العراق ولاسباب سياسية لن يكون قادراً، في الوقت الحاضر، على استيعاب الاعداد الكافية من اللاجئين، الا ان حاجته الى مزيد من العمال ستؤدي الى تزايد في تدفق اللاجئين. اننا لا ننظر الى العراق من زاوية ما يمكن ان يوفره على المدى القصير. وانما تطلعنا اليه سيكون على المدى البعيد، باعتباره المكان القادر على استيعاب اللاجئين، اكثر واكثر ودمجهم في دورة الحياة، ومن المحتمل هضمهم وامتصاصهم الى الابد، وهذا ما يعتقده بيجوت.

٤- بالنسبة الى اقتراح حكم قيام وكالة الغوث بتقديم النصح للاجئين بشأن فرص العمل، فور وصولهم الى بغداد فاننا نعتقد ان مثل هذا الاقتراح ليس حكيما حتى لاتظهر وكالة الغوث بانها طرف في ذلك، من هنا فان اقامة وكالة خاصة مدعومة من "الاونروا" يمكن ان تكون اكثر فائدة في هذا المجال، لذلك لابد من دراسة امكانية تأسيس وكالة توظيف خاصة تعمل بشكل تجاري، دون ان تظهر اية علاقة علنية مع "الاونروا" فمثل هذه الفكرة يمكن ان تكون ناجحة. وربما يكون من المفضل ان يدير مثل هذه الوكالة شخص فلسطيني يعيش في بغداد، ويعرف سوق العمالة المحلي، ويكون قادرا على نصح زملائه الفلسطينيين. ومن المحتمل ان تكون "الاونروا" قادرة على تقديم الدعم السري لمثل هذه الوكالة وهذا الامر رجع لهم.

٥- هناك اعداد كبيرة من الفلسطينيين هنا يعيشون في اوضاع جيدة، والاجيال الشابة منهم ترغب في الحصول على الجنسية العراقية، كما ان هناك نسبة صغيرة من اعادة التوطين تأتي من داخلهم، والمهم ان الا تعمل الاونروا اي شيء يعرقل ذلك او يغير من وضعهم" (وثيقة رقم ١٨٢٢/١٣/٥٥، المصدر السابق).

بعد ذلك اعد القسم في الاونروا تقريرا مفصلا حول الامكانيات الاقتصادية البعيدة المدى للعراق، ركز فيه على احتمالات لتوطين اللاجئين، وقدم الى قسم التطوير في المكتب البريطاني للشرق الاوسط في بيروت. وقام قسم التطوير بدوره بارسال التقرير الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٧ للتعليق عليه ووضع الاقتراحات بشأنه. (وثيقة رقم ١٨٢١/١٧/١٩، المصدر السابق).

وجاءت اجابة السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/٨/٣١ الى قسم التطوير لتؤكد بعض النقاط في تقرير وكالة الغوث بشأن احتمال توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وترفض بعض النقاط الاخرى. واكدت السفارة في رسالتها الجوابية ان بعض المشاريع المقترحة في تقرير وكالة الغوث ممكنة فقط في المرحلة الحالية. وطالبت السفارة بعدم التسرع في مجال التوطين، بل العمل بهدوء خوفا من افشال اية تطلعات مستقبلية (وثيقة رقم ١٨٢٢/١٣/٥٥، المصدر السابق).

التآمر البريطاني على مشكلة اللاجئين، كان يتم بمعرفة وتواطؤ الادارة الامريكية في ذلك الوقت، وهو ما تؤكده الوثائق البريطانية المشار اليها، حين كشفت وجود تنسيق بين وزارة الخارجية والسلطات الامريكية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية بما فيها العراق، ولم يكن تأييد الادارة الامريكية لقرار ١٩٤ الا بهدف افراغه من محتواه، والالتفاف على حق العودة للاجئين الى ديارهم، الذي ضمنه لهم ذلك القرار وقد ظهرت مؤشرات عديدة على ذلك نسجل منها التالي:

١- عرض جورج ماك نائب وزير الخارجية الامريكية تلخيصا للمواقف الامريكية بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٦ من مشكلة اللاجئين فقال: "ان اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين، والمبني جزئيا على دوافع انسانية، له مبررات اضافية، فما دامت مشكلة اللاجئين قائمة وغير محلولة، فان تحقق التسوية السياسية سيتأخر، وسيستمر اللاجئون في تشكيل بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر المخربة. ان وجود ثلاثة ارباع مليون لاجيء من العاطلين عن العمل والمعدمين اقتصاديا، هو رقم يفوق عدد الجيوش النظامية في المنطقة، وهؤلاء سيزداد سخطهم مع الزمن، وهذا بحد ذاته يشكل خطرا كبيرا يهدد امن المنطقة باسرها، بما في ذلك اسرائيل" (راجع: مجلة كنعان، اسرائيل، الطيبة، العدد ٤، أغسطس ١٩٩١).

٢- اعدت دوائر الخارجية الامريكية عام ١٩٥٤ مشروعا سريا لحل الصراع العربي-الاسرائيلي اطلقت عليه اسم عملية "الفا" وجاء فيه بخصوص اللاجئين، انه يستحيل التوصل الى سلام شامل في الشرق الاوسط دون اعادة توطينهم من جديد. وان حق عودة اللاجئين الى اراضيهم يعتبر قضية حساسة تلزم صياغة ذكية تتضمن توطين ١٠٪ من مجموع اللاجئين في كامل ارض اسرائيل الغربية، والباقي يتم استيعابهم في الدول العربية. (المقصود بـ ١٠٪، المئة الف لاجيء الذين اقترحت الولايات المتحدة اعادتهم بشروط معينة، ثم عدلت عن ذلك فيما بعد ولم تعد اليه)، وينص المخطط على دعوة لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم بشرط ان يتم هذا التعويض عبر اسرائيل، وبتمويل الدول الغربية الكبرى". (راجع: زئيف تسمور، جريدة يديعوت

احرونوت الاسرائيلية، ١٩٩٢/٥/١٨).

٣- لقد جرى التأكيد على هذا الموقف الامريكي مرة اخرى عام ١٩٧٠. ففي تلك السنة بعث الرئيس الامريكي السابق نيكسون رسالة توضيحية الى رئيسة الوزراء الاسرائيلية المتوفاة غولدا مائير، بخصوص موافقة الولايات المتحدة على القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين جاء فيها ما يلي، "ان الولايات المتحدة عندما تؤيد القرار ١٩٤ فانها تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الامنية الاسرائيلية والطابع اليهودي لاسرائيل" (راجع، امنون برزلاي، المصدر السابق ١٩٩٢/٥/١٣).

هذا وبالرغم من الضغوط البريطانية الهائلة على العراق، والتواطؤ الامريكي، والتسهيلات والاغراءات التي قدمتها حكومة العراق، في ذلك الوقت، للفلسطينيين في مجال الاقامة والعمل، وعلى الرغم من تآمر وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) لطمس مشكلة اللاجئين، وانجاح مشروع توطينهم في العراق، على الرغم من كل ذلك، لم ينجح المشروع البريطاني لعدة اسباب لعل ابرزها، بعد العراق عن الحدود الفلسطينية، حيث انه لم يشكل للاجئين "محطة" للرجوع الى فلسطين، فهو جغرافيا تفصله عن فلسطين دو ل عربية امتصت افواج اللاجئين، وبما ان حلم العودة السريعة الى ديارهم لم يفارق اللاجئين لحظة، فضلوا البقاء قريبا من أرضهم بانتظار العودة اليها، وذلك رغم الاغراءات الكبيرة المقدمة لهم لتحسين اوضاعهم.

فبالاضافة الى الثلاثة الاف نسمة، الذين استقدمهم معه الجيش العراقي، بعد انسحابه من فلسطين فقد قدمت الى العراق، عن طريق الاردن وقطاع غزة بعد سنوات قليلة من النكبة افواج اخرى من الفلسطينيين من مختلف القرى والمدن الفلسطينية. وقد كان الدافع من وراء تلك الهجرات التي لم تكن جماعية بقدر ما هي فردية، البحث عن مصدر للعيش. وقد كان يغري فلسطينيي غزة بالهجرة الى العراق بوجه خاص ان الحكومة العراقية عاملتهم في وظائفهم معاملة الاجانب من حيث الرواتب المزدوجة، ورغم ذلك لم يزد عدد الاجئين الفلسطينيين في نهاية عام ١٩٤٨ عن خمسة الاف نسمة. (راجع هدى حمودة، الفلسطينيون في العراق، مدخل ديموغرافي اجتماعي اقتصادي"، صدر عن "شرق برس، نيقوسيا ١٩٨٧).

وما لبث ان ارتفع هذا العدد، بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ليصل الى اقل من اربعة عشر الف نسمة عام ١٩٦٩ اما الاحصاء الرسمي الذي جرى في التعداد العام في العاق عام ١٩٧٧ فاشار الى ان عدد الفلسطينيين ارتفع الى ١٨,٠٩٥ نسمة. (المصدر السابق).

وهكذا، وبعد اكثر من ثلاثة عقود نصف، على فشل المشروع البريطاني لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تعود الدوائر الغربية من جديد للحديث عن هذا البلد العربي كمكان مناسب لتصفي على اراضيه مشكلة اللاجئين، مستغلة الاوضاع المأساوية، التي آل اليها العراق، اثر هزيمته على يد التحالف الغربي بعد غزوه الكويت، وبدء المفاوضات العربية-الاسرائيلية، والفلسطينية-الاسرائيلية، لانهاء الصراع العربي-الاسرائيلي و الفلسطيني-الاسرائيلي واذا كانت مشاريع التوطين السابقة قد فشلت بفعل عدة عوامل لعل ابرزها ظروف الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتوازن الرعب بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، ووجود حد ادنى من التضامن العربي وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية ورفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، فهل ستتيح الظروف الحالية، التي تقرر فيها الولايات المتحدة لوحدها مصير العالم، النجاح لمشاريع التوطين الجديدة، التي يكثر الحديث عنها هذه الايام؟ وهل سيرغم العراق على استقبال اللاجئين الفلسطينيين رغم معارضة شعبه ورفض الفلسطينيين للتوطين؟

سؤال نترك الاجابة عنه للتطورات القادمة.

□□□

(نشر القسم الاول في العدد ٢٩- آيار، من الملف العراقي)

كلينتون: العراق لم يف بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الامن

وكالات (١٩٩٤/٦/٩)، ابلغ الرئيس الامريكي قادة الكونغرس انه "لايزال هناك نقص خطير" في المعلومات المتعلقة بالصورايخ الموجودة بحوزة نظام بغداد وبرنامج اسلحته ذات الدمار الشامل.

وقال في رسالة وجهها الى رئيس مجلس النواب توم فولي وزعيم الاغلبية في المجلس جورج متتشل ان عملية تدمير الاسلحة التي يتضمنها برنامج التسلح العراقي لم تكتمل بعد. واضاف انه يتعين على المجتمع الدولي ان يتأكد من ان العراق لم يحنث بوعوده وانه يقبل الاشراف على برامجه التسليحية. وحذر من يتعين الاستمرار بالتزام الحذر لأننا نعتقد ان صدام حسين مصمم على اعادة برنامج اسلحته ذات الدمار الشامل. وتعبر رسالة الرئيس كلينتون التي اعلن عنها اول من امس مراجعة دورية لوجهة نظر الادارة الامريكية ازاء الوضع في العراق وذلك وفق متطلبات الكونغرس. وقال الرئيس الامريكي نشعر بقلق ازاء التناقضات الكثيرة والاسئلة التي لم تحظ بالاجابة بعد والمتعلقة بقدرات العراق على انتاج اسلحة دمار شامل وبخاصة في مجال الاسلحة الكيماوية.

واعرب عن اعتقاده بان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قضت على برنامج العراق للاسلحة النووية على المدى القريب على الاقل.

وقال الرئيس كلينتون ان حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه ابقى قوات صدام حسين قيد المراقبة واعاقها عن القيام باعتداءات عسكرية رئيسية في المنطقة. واضاف ان القوات الامريكية وقوات التحالف الدولي في شمال العراق تراقب الوضع باستمرار وعن كثب تحركات القوات العراقية مؤكدا ان "نوايا العراق تظل غير واضحة". وقال ان العراق لم يف بالتزاماته تجاه الافراج عن الاسرى الكويتيين دولة الكويت وحدودها الدولية التي اكدها القراران الدوليان ٧٧٣ و ٨٣٣. وقال ان العراق لم يف بالتزاماته تجاه الافراج عن الاسرى الكويتيين وغيرهم من مواطني دول العالم الثالث الذين مازالوا محتجزين لديه. واكد ان العراق وعلى رغم الوقت لم يتخذ خطوات جوهرية من اجل التعاون في شكل تام مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر تنفيذا للقرار الدولي رقم ٦٨٧.

واضاف انه على رغم محاولات العراق رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه الا ان اعضاء مجلس الامن متفقون على ان العراق لم يستجب بعد للقرارات الدولية.

العراق : شؤون داخلية وقرارات حكومية

قطع اليد او القدم عقوبة السرقة

رويتر، ٦ حزيران ١٩٩٤- قررت حكومة صدام حسين تطبيق الشريعة الاسلامية في جرائم السرقة ومعاقبة اللصوص بقطع اليد او القدم في محاولة للحد من ارتفاع معدل الجرائم بينما يواجه اللصوص المسلحون عقوبة الاعدام.

ونشرت الصحف الحكومية مرسوما لمجلس قيادة الثورة قال ان البتر سيطبق على اي شخص تثبت ادانته بسرقة اي شيء تزيد قيمته على ٤ الاف دينار (حوالي ١٢ دولار في السوق المفتوحة).

وقال المرسوم ان عقوبة الاعدام وليس البتر ستوقع على الشخص الذي يرتكب جريمة السرقة وهو يحمل سلاحا سواء اظهر هذا السلاح ام اخفاه او في حالة حدوث وفاة نتيجة للجريمة.

طارق عزيز: ان العراق على استعداد للعيش بسلام مع الكويت

اذاع راديو لندن، (ب. ب. سي) بتاريخ ٨ حزيران ١٩٩٤، خبر مقابلة للصحفي جون بولك من مجموعة هيرست للصحافة الامريكية، جاء فيها قول طارق عزيز ان العراق على استعداد للعيش بسلام مع الكويت.

وفي تحليل لهذه المبادرة قال جون بوليك، بان العراق الذي يعاني من الحصار الصارم يحاول ان يظهر بمظهر الراغب في التعايش مع العالم الخارجي.

تدهور سريع للخدمات في العراق

رويتر- ليون برخو، ٨ حزيران ١٩٩٤، قالت الامم المتحدة التي شعرت بالقلق للتدهور السريع للخدمات العامة في العراق امس انها تزمع اصلاح وحدات معالجة الصرف الصحي في بغداد ووحدات امداد مياه الشرب في جنوب البلاد. وقال سيف الدين ابارو ممثل برنامج التنمية التابع للامم المتحدة في بغداد ان هذه الخطط ستتكلف نحو مليوني دولار من الميزانية التي خصصها البرنامج للعراق هذا العام وتبلغ اربعة ملايين دولار. وقال لرويتر "لدينا اربعة مشروعات لمعالجة مياه الصرف الصحي تخدمان قطاعا رئيسيا من سكان بغداد". وقال ان المشروع الذي يتكلف نحو مليون دولار يستجيب لنداء عاجل من رئيس بلدية بغداد طاهر محمد حسون للحصول على مساعدة من الامم المتحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي وجمع القمامة وتوفير مياه الشرب لسكان المدينة البالغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة. وقال انه سيتم انفاق مبلغ مليون دولار اخرى لاصلاح عشر وحدات لمعالجة المياه تخدم اكثر من مليون شخص في الجنوب. ومن المتوقع ان يبدأ العمل في المشروعين قريبا.

وتشمل المشروعات الاخرى خطة لدعم دخول الاسر بتوفير فرص عمل للنساء في الاحياء الفقيرة من المدينة. وقال ان هذه الاسر تتحمل المصاعب الناجمة عن استمرار الحصار التجاري الدولي.

وقال ان برنامج التنمية التابع للامم المتحدة يزمع مساعدة المعوقين في العراق. وقال "وفي كل هذا فان هدفنا هو المجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر في انحاء البلاد".

الحكومة قررت زيادة اسعار الوقود

بغداد- ليون برخو، ١٧ حزيران ١٩٩٤، رفعت الحكومة العراقية الجديدة التي تسعى جاهدة للسيطرة على التضخم سعر البنزين واكدت عزمها على اتخاذ اجراءات لمعاقبة اي تجار او مزارعين ينتهكون اللوائح الاقتصادية الجديدة.

وارتفع سعر البنزين من ٧٠ فلسا الى ٢٠٠ فلس، وارتفع سعر زيت التشحيم من ٣٧ فلسا الى خمسة دنانير. وتشمل الزيادة سلعا اخرى مثل الديزل والجازولين.

وتأمل الحكومة ان تساعد الاسعار الجديدة على الرغم من كونها ضئيلة بالقياس الى سعر الدينار امام الدولار على تعويض الزيادة الكبيرة الى مرتبات العاملين في الدولة والقوات المسلحة التي اعلنت يوم الاحد. وبلغ سعر الصرف حوالي ٤٥٠ دينارا للدولار.

وكان صدام صرح الاربعاء ان التضخم في الاقتصاد العراقي "مصطنع ومؤقت" واكد ان ثروة العراق "باقية مخزونة لم يصرف منها شيء". وذكرت وكالة الانباء العراقية الملتقط بثها من نيقوسيا ان الرئيس العراقي صرح في اجتماع لمجلس الوزراء عقد برئاسته ان "الفعالية العراقية في الانتاج والتعمير رغم هذا التضخم المصطنع والمؤقت في الاقتصاد العراقي ازدادت قيمتها في السنوات الاخيرة".

يشار الى انه ليست هناك اي ارقام تتعلق بالتضخم في العراق يقول خبراء الاقتصاد انه في ارتفاع الا ان سعر الدولار يراوح حاليا بين ٤٥٠ و ٥٠٠ دينار عراقي اي اقل بـ ١٦٠٠ مرة تقريبا من السعر الرسمي المحدد بـ ٣,٢ دولار للدينار العراقي الواحد.

واضاف الرئيس صدام حسين ان "ثروة العراق باقية مخزونة لم يصرف منها شيء ولم تخضع لهيمنة او سلب من القوى الاستعمارية الاجنبية". واكد ان المنشآت النفطية العراقية التي دمرت اثناء حرب الخليج في ١٩٩١ "اعيد بناؤها" وان "النفط اصبح جاهزا للتصدير فور رفع الحصار".

ورأى الرئيس العراقي ان "من يقارن مقارنة مجردة في قيمة الدينار قياسا لسعر الدولار يخطيء كثيرا فالدينار العراقي وراءه قاعدة كبيرة وواسعة من العمل والفعاليات والانجازات اضافة الى البطاقة التموينية والتعليم المجاني والصحة وغيرها من الخدمات". واضاف ان المواطن العراقي يتمتع بالحقيقة بقمية مئة دولار من السلع والخدمات لا يتمتع بمثلها الامريكي والفرق الوحيد هو في قيمة سلع معينة مستوردة". وذكر احد خبراء الاقتصاد ان دعم بعض المنتجات يكلف الدولة العراقية ١,٦ مليار دولار سنويا.

الحكومة العراقية تحظر استيراد ٩١ سلعة

رويتر- ١٩٩٤/٦/٢٣، في محاولة لتوفير موارده الشحيحة من السيولة المالية اعلن العراق قائمة جديدة بالواردات المحظورة، وامهل تجار الجملة والتجزئة مدة شهرين لتصفية ما لديهم من بضائع يشملها الحظر. ونشرت صحف بغداد قائمة تشمل ٩١ بندا يشملها الحظر الجديد. وهذه هي ثاني قائمة بواردات محظورة يصدرها العراق خلال اقل من عامين. وتتراوح الممنوعات في القائمة الجديدة بين مواد غذائية مثل اللحوم المعلبة والاسماك والبيض ومعجون الطماطم والبطاطس والمعكرونة والدجاج والملابس والزجاج وكراسي المقعدين والاجراس الكهربائية والمراوح واجهزة الراديو.

وفرضت الحكومة ضريبة جديدة على السفر للخارج ورفعت اسعار

البنزين. كما اعلنت الحكومة زيادة كبيرة في رواتب موظفي الحكومة والقوات المسلحة. وبلغ سعر الدينار في بيوت الصرافة الرسمية في بغداد ٤٤٠ للدولار.

وشدد صدام على اهمية ان يكسب العراقيين رزقهم بشكل منطقي وليس على حساب الاخرين. وحذر من البديل "لا قدر الله" سيكون انعدام النظام وغياب القانون. ويبدو ان اثرياء العراق فهموا الرسالة اذا اعلنت الصحف الرسمية هذا الاسبوع عن تبرعات تطوعية بالعملة الصعبة من تجار بغداد بلغ اجماليها اكثر من مليوني دولار.

اعضاء الحكومة العراقية الجديدة

نيقوسيا- اف ب. فيما يلي اعضاء الحكومة العراقية الجديدة التي عينت الاحد (١٩٩٤/٥/٢٩) برئاسة الرئيس صدام حسين.

نواب رئيس الوزراء ، طارق عزيز (لم يتبدل)، طه ياسين رمضان (جديد)، محمد حمزة الزبيدي (جديد)، الخارجية، محمد سعيد الصحاف (لم يتبدل)، الداخلية، وطبان ابراهيم الحسن (لم يتبدل)، المالية، احمد حسين خضير (لم يتبدل)، الدفاع، الفريق الاول الركن علي حسن المجيد (لم يتبدل)، النفط، صفاء هادي جواد (لم يتبدل)، التخطيط، سامال مجيد فرح (لم يتبدل)، التجارة، محمد مهدي صالح (لم يتبدل)، الصناعة والمعادن، الفريق الاول الركن حسين كامل (لم يتبدل)، الصحة، اوميد مدحت مبارك (لم يتبدل)، الثقافة والاعلام، حامد يوسف حمادي (لم يتبدل)، العدل، شبيب لازم المالكي (لم يتبدل)، التربية، حكمت عبد الله البزاز (لم يتبدل)، الاسكان والتعمير، محمود ذياب الاحمد (لم يتبدل)، التعليم العالي والبحث العلمي، همام عبد الخالق عبد الغفور (لم يتبدل)، العمل والشؤون الاجتماعية، لطيف نصيف جاسم (لم يتبدل)، الزراعة ، كريم حسن رضا (جديد)، الري، نزار جمعة علي قصير (لم يتبدل)، النقل والمواصلات، احمد مرتضى احمد خليل (لم يتبدل)، الاوقاف والشؤون الدينية،عبد المنعم احمد صالح (لم يتبدل)، وزير دولة للشؤون العسكرية،الفريق الاول الركن عبد الجبار شنشل (لم يتبدل)، وزير دولة، ارشد محمد احمد الزيباري (لم يتبدل)، وزير دولة، عبد الوهاب عمر مرزا الاتروشي (لم يتبدل).

طارق عزيز يزور الفاتكيان: زيادة الضغوط لرفع الحصار

القدس العربي، لندن، ٢٧ حزيران ١٩٩٤- وصل نائب رئيس الوزراء العراق طارق عزيز الى روما في زيارة للفاتكيان ليبحث مع كبار المسؤولين في الكنيسة الكاثوليكية السبل الكفلية برفع الحصار عن العراق. من جهة اخرى علمت القدس العربي من مصادر جديرة بالثقة ان الفاتيكان سيحاول في هذه المحادثات اقناع العراق بضرورة اتخاذ بعض المبادرات التي من شأنها الحسم في مسألة الاسباب الدولية التي ادت الى فرض الحظر الراهن على العراق، كما علمت ان العراق "لدية تصورات ايجابية وجديدة" سيطرحها على المسؤولين في الفاتيكان والتي من شأنها اقناع العالم بتنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الامن الدولي وبالتالي زوال الاسباب المادية والقانونية التي مازالت تبقي على الحظر المفروض عليه، وتوقعت هذه المصادر رفع الحظر عن العراق في فترة قريبة واقصر من كل التصورات والتوقعات الحالية.

صدام يقتل الاكثر قربا من مساعديه

اندرو هوغ - صنداي تايمز - ١٩٩٤/٦/١٩، كان الضباط الدوريين الثلاثة من اكثر من يثق بهم صدام حسين، فقد كان صابر الدوري يشغل منصب رئيس المخابرات العامة، بينما شغل اخوه خضر منصبا رفيعا في حزب البعث الحاكم و كان ابن عمهما طالع ضابطا رفيع الرتبة يلقبه جنود الجيش العراقي الذين ارسلهم الى الخطوط الامامية بـ "القصاب." كان هؤلاء الثلاثة ذوو نفوذ عظيم الا ان نفوذهم لم ينفعهم عندما تورطوا في احدى المؤامرات التي يحيكها صدام، فقام بالتخلص منهم بنفس السهولة التي رفعهم بها.

اما الجريمة التي يقال انهم اقترفوها فقد كانت الادلاء بملاحظات تفتقر الى الكياسة بحق عدي ابن صدام البكر، الذي يعتبر خليفة ابيه في الرئاسة. الا ان هذا التفسير يخفي خلفه تخبطات لطاغية فقد صوابه لدرجة تعتقد مجموعات المعارضة في الخارج ان نهاية الكابوس العراقي قد اصبح في مرمى البصر. بقضائه على الدوريين، طالت حملات التصفية آخر معاقل التأييد المطلق لصدام - عائلته، و على وجه الخصوص ابن عمه علي حسن المجيد وزير الدفاع، الذي تعتبر ايامه معدودة.

يسود الاعتقاد بأن التخلص من الدوريين يعتبر بمثابة تهديد للمجيد الذي كان يعتبر الرجل الثالث في العراق، و الذي يرتاب منه صدام الآن. يأمل المنفيين العراقيين ان يكون هذا الخلاف دلالة على تصدع جبهة صدام الداخلية. تشير تقارير بغداد الى قيام الحرس الجمهوري باعتقال الدوريين الاسبوع الماضي حيث اقتيدوا الى بيوتهم لوداع عوائلهم و من ثم اخذوا الى جهة مجهولة، و يسود اعتقاد بأنهم قد لقوا مصرعهم.

يقول الدكتور غسان العطية رئيس تحرير نشرة الملف العراقي التي تصدر في لندن بأن "قاعدة التأييد لصدام تتضاءل باستمرار، فقد قام بتدميرها بنفسه بممارسته العنف على المستويات الطائفية والعشائرية و الحزبية، و نحن الآن على وشك ان نشاهده يدمرها على المستوى العائلي ايضا. إذا حصل ذلك، فأين له ان يولي وجهه؟"

لقد كان للمجيد دورا بارزا في تحقيق احلام صدام في السنين الماضية. فقد قاد في الثمانينات حملة ضد الاكراد ادت الى مقتل ما لا يقل عن ١٨٠،٠٠٠ شخص. كما خدم المجيد كمحافظ للكويت اثناء الاحتلال و من ثم اصبح وزيرا للداخلية حيث ساهم في سحق الانتفاضة في الجنوب. فقد شوهد في افلام فديو و هو يهدد باعدام الثوار و يقول لطيار هليكوبتر في طريقه لمهاجمة الثوار "لا تعود الا لتقول لي بأنك حرقتهم و ان لم تحرقهم فلا تعود." أدت محاولة جرت قبل بضعة اشهر لاغتيال صدام اثناء توجهه الى اجتماع الى انهيار موقع المجيد. فلم يعلم بموقع هذا الاجتماع الا عدد محدود جدا من الاشخاص، مما وضع المجيد في موضع شك. يزداد التململ في العراق حاليا مع زيادة تأثير العقوبات. يقول انطوني ليك مستشار الرئيس الامريكي للامن القومي "تردنا تقارير متواترة حول محاولات انقلابية و تململ في صفوف الصفوة المرفهة".

جاء قرار صدام بتعيين ابنه عدي وزيرا للدفاع في هذا الجو. لا يتمتع عدي - الذي قتل احد حرس ابيه عام ١٩٨٨ - بشعبية واسعة، فهو عبثي و يدير بعض الاعمال التجارية نيابة عن والده منها تجارة الويسكي و السكائر و الاطعمة و النفط و الادوات الاحتياطية. عندما سئل الدوريون عن رأيهم في هذا التعيين اجابوا بأن عديا ليس بالاختيار المناسب. يقول بعض المعارضين بأن صدام قد رتب هذا الامر لاصطيادهم، فاثناء الحرب العراقية الايرانية سأل صدام احد وزرائه ما اذا كانت الحرب ستتوقف لو قام هو - صدام - بالتنازل عن منصبه، و عندما اجاب الوزير بالايجاب، تمت تصفيته.

التحرك التركي: على صعيد الاكراد والنفط والنظام

تركيا: ٢ ,١ بليون دولار تعويضات مقابل الاستمرار بمقاطعة العراق

القبس الكويتية، ٢ حزيران ١٩٩٤، انقرة-رويتر: قالت تانسو تشلير رئيسة وزراء تركيا ان بلادها ستبدأ في تحصيل ١,٢ بليون دولار من صندوق ناس اعترافا بموقف تركيا المؤيد للتحالف الغربي خلال حرب الخليج. وقالت تشلير لممثلي حزبها في البرلمان "في زيارتي الاخيرة للولايات المتحدة تم الاتفاق على بدء تحويل ١,٢ بليون دولار تجمعت في الصندوق الى البنك المركزي التركي اعتبارا من الاسبوع المقبل".

وسيبلغ رأس مال الصندوق خلال خمسة اعوام ٣,٥ بلايين دولار حيث تقدم كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بليون دولار تستخدم لصالح صناعة الدفاع التركية. كما تقدم كل من الولايات المتحدة ودولة الامارات العربية وتركيا ٥٠٠ مليون دولار للصندوق.

وتقول تركيا التي اغلقت خط انابيب تصدير النفط العراقي عبر اراضيها تمشيا مع العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق ان خسائرها الاقتصادية بلغت ٢٠ بليون دولار منذ عام ١٩٩٠، ومن المقرر ان يمول الصندوق انتاج الدفعة الثانية من نحو ١٠٠ طائرة اف ١٦ مقاتلة تصنعها تركيا بترخيص من شركة "جنرال داينامكس" الامريكية.

وقالت رئيسة الوزراء التركية ان الرئيس الامريكي بيل كلنتون وافق على بدء عملية التحويل خلال المحادثات التي اجرتها معه اثناء زيارتها لواشنطن في ابريل الماضي والتي تبعتها مباحثات على المستوى الفني.

واشنطن توافق على تفريغ انبوب النفط العراقي-التركي

السياسة الكويتية، الاثنين ٦ حزيران ١٩٩٤، انقرة- اف ب. ، رويتر: اعلن مسؤول تركي رفيع في واشنطن امس ان الولايات المتحدة اعطت ردا ايجابيا على طلب الحكومة التركية تفريغ انبوب النفط العراقي التركي المقفل منذ عام ١٩٩٠ والمهدد بالتآكل. وقال اوزدم سانبرك المسؤول الثاني في وزارة الخارجية التركية في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن ان الادارة الامريكية ستعمل على اصدار قرار استثناء تقني عن مجلس الامن بهدف الحفاظ على هذا الانبوب.

وكان سانبرك توجه الى فرنسا قبل توجهه الى واشنطن في اطار الجهود التي تبذلها تركيا لاقناع حلفائها في الائتلاف المعادي للعراق باعطاء الضوء الاخضر لتفريغ هذا الانبوب المزدوج الذي يبلغ طوله حوالي ٨٩٠ كلم. ويربط الانبوب الحقول النفطية في كركوك بمصب جيهان-يومورتاليك التركي على البحر المتوسط.

وكان قد توقف ضخ النفط عبر هذا الانبوب في السابع من اب ١٩٩٠ تطبيقا للحظر المفروض على العراق من قبل الامم المتحدة بعد احتلاله الكويت. وبقيت كمية النفط الخام المقدرة بـ ١٢ مليون برميل داخل الانبوب وباتت تهدده بالتآكل. وترغب تركيا بتفريغ الانبوب للحافظ عليه في حالة تسمح لاحقا باعادة تشغيله.

تبلغ طاقة الانبوب المزدوج العراقي-التركي الذي بدأ استخدامه عام ١٩٧٧ سبعين مليون طن سنويا.

حكومة بغداد تنتقد تركيا لسماحها بتحليق طائرات التحالف فوق شمال العراق

بغداد- رويتر، ٩ حزيران ١٩٩٤، شجب العراق التوصية التي اصدرها مجلس الامن القومي التركي بتجديد السماح لطائرات الدول المتحالفة باستخدام قواعدها للقيام بدوريات فوق شمال العراق.

وقال متحدث عراقي ان ذلك يعني ان الارادة الاجنبية اقوى بكثير من الارادة الوطنية.

وتفرض الطائرات البريطانية والفرنسية والامريكية المتمركزة في جنوب تركيا حظرا جويا على شمال العراق منذ عام ١٩٩١ لحماية المنطقة الكردية من هجمات قوات الرئيس العراقي صدام حسين.

وقال المتحدث العراقي الذي طلب عدم نشر اسمه لرويتر "تدرك الحكومة التركية جيدا ان وجود قوات الدول المتحالفة في تركيا يخلق حالة من عدم الاستقرار ويهدد الامن القومي العراقي والتركي". وتجري في شمال العراق منذ اكثر من شهر معارك بين الجماعات الكردية المتناحرة.

وقال المتحدث ان البيانات التركية التي تتحدث عن رأب الصدع مع العراق رغم عقوبات الامم المتحدة اصبحت بلا معنى. واضاف المتحدث قوله "البيانات التركية الاخيرة. . حول حرص انقرة على رفع العقوبات عن العراق والحفاظ على وحدة اراضيه. . لم يصبح لها معنى او مصداقية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي".

وكان المجلس التركي قد اوصى الحكومة يوم الاثنين الماضي بتجديد اتفاق السماح لطائرات الدول المتحالفة باستخدام القواعد التركية لمراقبة شمال العراق. وينتهي الاتفاق الحالي في ٣٠ حزيران ويجدد عادة كل ستة اشهر.

ويرأس المجلس الذي تأخذ الحكومة عادة بتوصياته الرئيس التركي سليمان ديميريل ويضم كبار اعضاء الحكومة وقادة الجيش.

دبلوماسيون: الغرب سيغض النظر عن قيام تركيا قريبا باستئناف تزويد العراق بادوية واغذية مقابل نفط

بغداد- من ليون برخو، رويتر، ١٤ حزيران ١٩٩٤، يقول دبلوماسيون ان تركيا ستستأنف قريبا امداد العراق بالاغذية والادوية مقابل السولار العراقي. وقالوا ان الدول الغربية من المحتمل ان تتغاضى عن ذلك بشرط ان تثبت تركيا انها تعاني من اضرار اقتصادية من جراء الحظر التجاري المفروض على العراق، والا تكون السلع المصدرة للعراق مخالفة لشروط الحصار الاقتصادي.

ويقول تجار ان هذا الاجراء سيخفض اسعار الاغذية في بغداد. وقال دبلوماسي "من المتوقع ان يدخل ما يصل الفي شاحنة العراق يوميا فور صدور الموافقة من الحكومة". وذكر الدبلوماسي ان تركيا تعتقد ان العقوبات اصابت بالشلل الاقتصاد في منطقتها الجنوبية الشرقية التي تغلب الاقلية الكردية العراقية على سكانها.

وقال "البنية الاساسية باكملها للمنطقة الجنوبية الشرقية في تركيا تعتمد على التجارة مع العراق. يعيش هناك نحو عشرة ملايين نسمة، وبسبب الحظر فهم يعانون كثيرا والشركات هناك تقول انها تمنى

بخسائر ضخمة".

وقد قامت شاحنات تركية بعبور الحدود مع العراق بانتظام لنقل الاغذية وامدادات اخرى عام ١٩٩٢. وكان السائقون يلحقون مقطورات بشاحناتهم وينقلون وهم عائدون الوقود العراقي الرخيص.

لكن هذه التجارة تقلصت عندما وضعت انقرة قيودا على كمية السولار المسموح للشاحنات التركية بنقلها من العراق.

وتقول مصادر في الامم المتحدة في بغداد ان الطريق السريع بين البلدين يكاد يكون خاليا الان حيث لا تستخدمه سوى الشاحنات المحملة بامدادات الاغاثة من الامم المتحدة الى الاكراد.

وقال الدبلوماسي الذي عاد لتوه من زيارة الى تركيا ان انقرة تفكر الان في السماح للسائقين باعادة اي كمية يريدونها من السولار. واضاف "هناك دلائل على ان قرارا سيتخذ وسينفذ مع نهاية هذا الشهر".

وكان العراق شريك تركيا التجاري الرئيسي قبل فرض العقوبات وتظهر احصاءات رسمية ان العراق كان يستورد سلعا معظمها من جنوب شرق تركيا تتراوح قيمتها بين مليارين و ٣,٥ مليار دولار سنويا. كما ان انقرة كانت تحصل على نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا في شكل رسوم عبور من صادرات النفط العراقية عبر اراضي تركيا.

وقال دبلوماسي اخر ان العراق وتركيا اضفيا اللمسات الاخيرة على ترتيبات لتجارة السولار خلال زيارة قام بها سانبرك وكيل وزارة الخارجية التركية الى بغداد في ابريل/نيسان الماضي. واضاف "سيعود هذا بالنفع على البلدين خاصة العراق الذي يواجه حاليا نقصا حادا في الاغذية والامدادات الطبية". الا ان العلاقات السياسية لا تبدو مبشرة بنفس الدرجة، فقد شجب العراق يوم الاربعاء توصية مجلس الامن القومي في تركيا بتجديد السماح للطائرات الغربية باستخدام قواعد تركية للقيام بدوريات في شمال العراق وقال ان البيانات التي صدرت اخيرا عن تركيا بشأن التقارب بين البلدين لا معنى لها.

ولكن الدبلوماسيين قالوا ان الجانبين عقدا العزم على تنحية الخلافات السياسية جانبا واستئناف التجارة في اطار لاتبدو معه انقرة تخالف الحصار الاقتصادي.

واضاف الدبلوماسيون ان الحلفاء الغربيين لم يعد بامكانهم تجاهل شكوى تركيا من الخسائر، وقال احدهم "من المرجح ان تغض الحكومات الغربية الطرف عن التجارة القائمة ما دامت تتعلق بامدادات انسانية". وقال دبلوماسي غربي "لاحظ ان هذا سيساعد الاكراد الذين هم الان في حماية الغرب".

ويسيطر الاكراد المتمردون على بغداد على نحو ١٠٠ كيلومتر من الطريق السريع الذي يمر بشمال العراق. وفي الماضي كان الاتراك يدفعون لهم رسوما ومن المتوقع ان يعودوا الى دفعها لهم.

تركيا تريد "كلمة" في مستقبل اكراد العراق

الحياة ٧ حزيران ١٩٩٤، اكد نائب وزير الخارجية التركي اوزدم سانبيرك ان انقرة ملتزمة وحدة العراق لكنها تريد ان تكون لها "كلمة" في تحديد مستقبل اكراده باعتبارها "ضامنة فعلية لوضعهم".

واضاف المسؤول التركي الذي كان يتحدث يوم الجمعة الماضي في لقاء نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن"، بعدما ناقش مع مسؤولين امريكيين الحصار الدولي على العراق، ان بلاده ملتزمة وحدة العراق وسلامة اراضيه لكن الحل لمشكلة الاكراد "يجب الا ان يكون على حسابهم ولهم الحق في درس خياراتهم".

واعتبر انه يجب ان يكون للاكراد "حوار دائم مع العراقيين". ونفى قيام انقرة بوساطة بين الاكراد وبغداد "ولكن اذا طلب منا ذلك فنحن مستعدون. وكل ما نستطيع عمله هو ان نقدم نصائح والمهم ان يتم الحل في اطار العراق ووحدته". واضاف الامر "متروك للعراقيين انفسهم ليقرروا المستقبل الدستوري لبلدهم ونحن نقبل اي شيء يقررونه".

واشار الى حرب الخليج ولاحظ ان لانقرة "مصلحة اساسية في عودة الاستقرار الى العراق، لكنها لاتريد ان يمتلك هذا البلد قوة نووية واسلحة كيماوية ويهدد جيرانه، لذا نحن مع المجتمع الدولي في ان يلتزم العراق تنفيذ القرارات الدولية، خصوصا القرارين ٧١٥ و ٦٨٧، ورأينا تقدما في هذا المجال ونحن نشجعه على ذلك".

وتابع انه عندما كان في بغداد الشهر الماضي "قلنا بوضوح لـ طارق عزيز ان مجرد الالتزام القانوني (تنفيذ القرارات) ليس كافيا وهناك عوامل سياسية يجب ان ينفذها العراق مثل الاعتراف بحدود الكويت. وبالنسبة الى الاكراد قلنا ان لديهم مخاوف حقيقية، لذا على العراقيين ان يكسبوا ثقة الاكراد لانها لايمكن ان تفرض عليهم (. . .) نقول ذلك لانه في مصلحتنا وليس لاننا نريد ان نقدم نصيحة مجانية. فالوضع في الشمال (العراقي) يخلق عدم ارتياح كبير لتركيا ويثير احباطها".

البرلمان التركي يمدد للقوات الدولية لـ "حماية" الاكراد في شمال العراق

انقرة - من ليون اليستر ، فرانس برس، ١٦ حزيران ١٩٩٤، وافق البرلمان التركي على تمديد وجود قوة التحالف المتعددة الجنسيات المكلفة حماية اكراد العراق انطلاقا من قاعدة انجيرليك (جنوب غرب اضنة) التركية الامريكية لمدة ستة اشهر.

وكانت الحكومة التركية قررت امس ان تطلب من البرلمان تمديد مهمة القوة الجوية لهذا القوات التي تنتهي في ٣٠ حزيران. وقد وافق البرلمان على طلب الحكومة بـ ١٩٣ صوتا مقابل ١٤٧.

ويذكر ان هذه القوة الامريكية الفرنسية البريطانية تتألف من ٤٩ طائرة مقاتلة منها اربع طائرات تركية و ١٤ طائرة مساندة وسبع مروحيات و "رادارات محلقة" من طراز اواكس اضافة الى ١٧٩٧ رجلا.

وقد اغلقت قاعدة انجرليك هذا الاسبوع وحتى كانون الاول لترميمها. وسيمول حلف شمال الاطلسي اصلاح المدرجات الذي تبلغ كلفته ٢٦ مليون دولار. واثناء ذلك ستستخدم المقاتلات المدارج الثانوية في القاعدة وستقلع الطائرات الاخرى من مدارج مطاري انطاليا واضنه.

تركيا تحث الاكراد على الحوار مع بغداد وتعارض الانتخابات

انقرة- اف ب. ١٦ حزيران ١٩٩٤

عارضت تركيا الانتخابات التي يزمع الاكراد اجراءها هذا الصيف في شمال العراق داعية اياهم الى البدء بحوار مع بغداد.

وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية فرحات اتمان ان "هذه الانتخابات يجب ان تعتبر في اطار الاهمية التي توليها تركيا لوحدة وسيادة اراضي العراق. اننا نرى ان ليس هناك الان اي حافز

ضروري يستلزم تجديدها".

وقال اتمان ردا على سؤال في مؤتمره الصحافي الاسبوعي حول اللقاء في سيلوبي الذي جرى الاثنين الماضي بين مسعود البرزاني وجلال الطالباني ان هذا الموقف التركي قد ابلغ اليهما.

وكان البرزاني والطالباني التقيا بمبادرة من الحكومة التركية للبحث في سبل انهاء العمليات العسكرية بين حزبيهما والمستمرة منذ ايار الماضي وفي الانتخابات الكردية. وشارك في اللقاء ممثلون عن الخارجية والامن التركي.

واضاف اتمان "لقد اوضحنا لهم ان على الادارة المحلية الكردية العراقية في شمال العراق تجنب اي موقف قد يزعزع ثقة الرأي العام التركي". واكد "لقد شددنا على الاهتمام باقامة حوار بين شمال العراق وبغداد من اجل التطبيع في المنطقة. وعلى بغداد وشمال العراق ودول اخرى ان تبذل جهودا اكثر للتغلب على مناخ عدم الثقة المتبادل السائد حاليا".

واوضح ان "القادة الاكراد استمعوا الى وجهات نظرنا".

وتؤكد تركيا حيادها ازاء الاطراف المتحاربة مشيرة الى ان مبادرتها لا تشكل وساطة. وهي تخشى ان يفيد حزب العمال الكردستاني الانفصالي والذي يشن تمردا ضد انقرة من مناخ عدم الاستقرار في شمال العراق.

=الحياة، ١٦ حزيران ١٩٩٤، لكن مصادر كردية مطلعة على سير اجتماع سيلوبي اكدت لـ الحياة ان موضوع الانتخابات لم يبحث اصلا في سيلوبي بين وفد تركي والزعيمين الكرديين السيدين مسعود بارزاني وجلال الطالباني. واضافت ان القيادة الكردية نفسها لم تقرر بعد ما اذا كان يجب اجراء انتخابات مبكرة للبرلمان الذي تنتهي ولايته الحالية في ايار العام المقبل.

وقال اتامان "اوضحنا لهم (الزعماء الاكراد) ان على الادارة المحلية الكردية في شمال العراق تجنب اي موقف قد يزعزع ثقة الرأي العام التركي". واضاف، "شددنا على الاهتمام باقامة حوار بين شمال العراق وبغداد ودول اخرى ان تبذل جهودا اكبر للتغلب على مناخ عدم الثقة المتبادل السائد حاليا". وتابع ان "الزعماء الاكراد استمعوا الى وجهات نظرنا".

واعتبر ان "هذه الانتخابات (المفترضة) يجب ان ينظر اليها في اطار الاهمية التي توليها تركيا لوحدة اراضي العراق وسيادته. اننا نرى انه ليست هناك الان اي ضرورة تستلزم تجديدها".

وتابعت المصادر الكردية ذاتها لـ الحياة ان الوفد التركي لم يدع الزعماء الاكراد الى الحوار مع بغداد بل "عرض وجهة نظر" في هذا الشأن. واعتبر الجانب التركي ان الاكراد "قد يمكنهم الحصول على مكاسب اكثر من بغداد بسبب ضعف نظامها وعزلته وان عليهم ان يستفيدوا في هذا الخصوص من تمتعهم بحماية التحالف الغربي وتركيا". وقالت هذه المصادر ان الزعماء الاكراد اكدوا انهم "لم يرفضوا ابدا مبدأ الحوار لكنهم غير مستعدين لقبول حل باي ثمن". واكدوا ان بغداد ترفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومنها القرار ٦٨٨. وشدد الجانب الكردي على ان "الاكراد ملتزمون التشاور مع كل الحلفاء الذين يوفرون لهم الحماية ومنهم الاتراك".

بغداد ترفض اقتراح انقرة حوارا بين الاكراد وبغداد

وكالات، ١٧ حزيران ١٩٩٤، اتهمت صحيفة "القادسية" الناطقة باسم وزارة الدفاع العراقية امس تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ورفضت اقتراح انقرة اجراء حوار بين بغداد والاكراد. ودانت الصحيفة في افتتاحية لها قرار البرلمان التركي تجديد التفويض لقوة التحالف الغربي باستخدام القواعد التركية لحماية الاكراد من العراقيين.

واعتبرت القادسية تصريحات الناطق باسم الخارجية التركية غير مرغوبة وتدخلا في الشؤون الداخلية للعراق. ووصفت "المنطقة الامنة" التي حددتها دول التحالف الغربي شمال خط العرض ٣٦ بانها منطقة غير امنة منذ فترة طويلة. واعتبرت ان عدم الاستقرار في المنطقة يساعد ايران على تثبيت موطىء قدم في كردستان العراق.

تركيا وايران تلتزمان حظر النشاطات المعادية للبلدين

انقرة، اف ب. (١٦ حزيران ١٩٩٤) ،اكد وزيرا الداخلية التركي ناهد مينتيشه والايراني علي محمد بشارتي مجددا في انقرة التزام حكومتيهما عدم السماح بنشاطات معادية لاي منهما على اراضي بلديهما. ورأى مينتيشه في لقاء مع بشارتي ان زيارة نظيره الايراني الى انقرة، "عززت" العلاقات الثنائية. واكد ان تركيا لا تسمح بنشاطات معادية لايران على اراضيها.

وقال وزير الداخلية الايراني انه لايوجد على الاراضي الايرانية اعضاء في حزب العمال الكردستاني الانفصالي. واضاف ان "حدودنا مغلقة امام اعداء تركيا".

وكانت وزارة الداخلية التركية رفضت اخيرا طلب لجوء تقدم به ١٦ ايرانيا من اعضاء مفترضين في منظمة "مجاهدين خلق" المعارضة للنظام الايراني واقتادتهم الى الحدود مع العراق لطردهم. وفي بيان صدر الاحد الماضي اكدت المنظمة ان هؤلاء الايرانيين لا ينتمون اليها. يذكر ان انقرة وطهران وقعتا في نهاية ١٩٩٣ بروتوكولات للتعاون في المجال الامني. وعلى صعيد اخر بدأت محاكمة ١٣ كاتبا وصحافيا عملوا في صحيفة موالية للاكراد محتجبة الان بتهم ذات صلة بالحركة الانفصالية الكردية.

انقرة من اليستير ليون، رويتر (الثلاثاء ١٤ حزيران ١٩٩٤)، وعقد وزير الداخلية الايراني علي محمد بشارتي محادثات منفصلة مع زعماء اتراك امس الاثنين تناولت القضايا الثنائية والاقليمية من المؤكد انها تناولت العراق. وقالت وكالة انباء الاناضول ان بشارتي سلم رسالة من الرئيس الايراني اكبر هاشمي رفسنجاني الى نظيره التركي سليمان ديميريل في مدينة ازمير الغربية. وقال وزير الداخلية التركي ناهد منتيسي للصحافين ان تركيا وايران تتشاركان الاراء حول الصراع بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وان تركيا وايران تساندان وحدة اراضي العراق. ■

صموئيل هيرش الكاتب الاميركي يكشف عن ملابسات محاولة اغتيال الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في الكويت

Clinton and the FBI: How real was Iraq's "plot" to kill Bush?
by Seymour M. Hersh
The New Yorker
1November 1993

نشرت مجلة "نيويوركر" بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٩٣، مقالا للكاتب الامريكي صموئيل هيرش تحت عنوان "قضية لم تغلق بعد..." ندرج نصه،

كان قرار البيت الابيض بقصف بغداد في حزيران الماضي معتمدا على تقرير لمكتب التحقيقات الفدرالي يفيد بأن الحكومة العراقية هي التي أمرت بتنفيذ العملية المزعومة لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش عند زيارته الكويت. أعتبر قصف بغداد نجاحاً كبيراً لبيل كلنتون في مجال السياسة الخارجية على الرغم من انه تسبب في مقتل (٨) مدنيين. و لكن هل كانت ادلة مكتب التحقيقات الفدرالي مُعتَمدة فعلاً؟

في يوم السبت ١٩٩٣/٦/٢٦، قامت سفن البحرية الامريكية المتواجدة في الخليج الفارسي و البحر الاحمر باطلاق (٢٣) من صواريخ "توماهوك" الموجهة يحمل كل منها رأساً حربياً زنته (١٠٠٠) رطل من المواد شديدة الانفجارنحو مباني رئاسة المخابرات العراقية في بغداد. كان هذا الهجوم تعبير عن اليقين الامريكي من ان المخابرات العراقية - تحت امرة الرئيس صدام حسين - كانت متورطة في محاولة اغتيال الرئيس السابق بوش اثناء قيامه بزيارة رمزية للكويت اواسط نيسان، و قد كانت اول عملية حربية يأمر بها الرئيس كلنتون.

أخطأت ثلاثة من الصواريخ - التي تبلغ تكلفة الواحد منها مليون دولار - اهدافها، و سقطت على بعض الدور المجاورة مما تسبب في مقتل (٨) مدنيين كانت بضمنهم "ليلى العطار" الفنانة العراقية الموهوبة. لقد كان عدد الخسائر المدنية مقبولا بالنسبة للبيت الابيض، فقد تسبب هجوم ادارة ريغان على ليبيا عام ١٩٨٦ بعدد اكبر بكثير من الخسائر المدنية. و بالفعل اعترف مسؤولو ادارة كلنتون بأنهم كانوا "محظوظين" في ان ثلاثة "فقط" من الصواريخ ظلت طريقها، فقد اطلق في حرب الخليج حوالي (٣٠٠) من هذه الصواريخ، و كانت نسبة الخطأ اكبر. إعتبرت وسائل الاعلام و غالبية الرأي العام الامريكي الغارة على بغداد على انها نجاح كبير و على انها اثبات بأن الرئيس الجديد غير المتمرس قد استطاع اخيرا ابداء الحزم عندما كان الحزم مطلوبا. ابدت استطلاعات الرأي العام بأن شعبية الرئيس ارتفعت بـ (١١) نقطة في اليوم الذي تلا الهجوم، و قد استحسن اكثر من ثلثي الذين شملتهم الاستطلاعات قصف بغداد.

ربما كان الرئيس كلنتون و مساعديه الذين ايدوا قراره بقصف بغداد على حق، فربما كانت المخابرات العراقية متورطة فعلا في تخطيط و تنفيذ عملية لاغتيال جورج بوش عند زيارته للكويت احتفالا بالنصر ضد العراق، و اذا كان لخطة من هذا النوع وجود، فلابد ان يكون لصدام شخصيا علم بها، و بالنتيجة فهو مسؤول عن عدم منعها. الا ان تحرياتي الشخصية قد كشفت عن ادلة استنتاجية لا تقل اقناعا عن تلك التي اتت بها الادارة الامريكية تدل على ان الاساس الذي استندت عليه في دعواها ضد العراق - او على الاقل ما كشف منها - يشوبه خلل خطير.

لقد قضت الادارة - بقيادتها حسنة النية و لكن المتخبطة - شهرين في تحقيق و بحث حادث الاغتيال المزعوم، و من ثم قامت بإصدار الامر بالقصف بعد استلامها لتقرير استخباري عنها بيوم واحد فقط. احتوى ذلك التقرير - الذي سلمه مكتب التحقيقات الفدرالي الى الادارة يوم ٢٤/٦ - على ما اعتبره الرئيس و مساعدوه ادلة دامغة عن تورط عراقي على اعلى المستويات.

لقد صرح لي مؤخرا احد كبار مسؤولي البيت الابيض بأن احدى النقاط الواردة في التقرير - و هي احدّ النقاط الاكثر مدعاة للتصديق - كانت مبالغ فيها و غير صحيحة اساسا، و لم يدعي اي من مسؤولي ادارة كلنتون الذين قمت باستجوابهم على مدى فترة عشرة اسابيع في الصيف الماضي بأن لديهم اي ادلة استقرائية تثبت وجود علاقة مباشرة بين صدام او اي من مساعديه الكبار و عملية الاغتيال المزعومة، و يبقى الادعاء ضد العراق ادعاءً استنتاجيا. مع ذلك، تم في ١٩٩٣/٦/٢٤ القبول بتقرير مكتب التحقيقات الفدرالي على علاته من قبل الرئيس و كبار مساعديه، و قال بعض هؤلاء المساعدين لي بأن مجرد وجود هذا التقرير و التوقع بأن يتم تسريب محتوياته الى الصحافة قد دفعا الرئيس الى التصرف - فقد قال احد الدبلوماسيين "كان علينا التصرف بسرعة، فمما لاشك فيه ان بيل سافير (الكاتب في النيويورك تايمز والذي طالما نقد ادارة كلنتون باستعمال تقارير مسربة من وزارة العدل) سيحصل على التقرير ويذكره في مقاله الاسبوعي."

لقد كان لقلق الرئيس من تسريب التقرير للصحافة ما يبرره، فطيلة مدة الشهرين اللذين استغرقهما الجدل و النقاش داخل الحكومة حول عملية الاغتيال المزعومة، كان مسؤولو البيت الابيض يتعرضون باستمرار للتساؤل - و قد يكونون بالنهاية قد اقنعوا - حول ما يتسرب من ادعاءات بتورط عراقي. لقد كانت الـ "وول ستريت جورنال" و الـ "واشنطن بوست" ضمن العديد من الصحف التي امتدحت الحزم الذي ابداه الرئيس بعد الهجوم على بغداد، و استعداده لأن يلقن اعدائه درسا في العزم الامريكي. قالت الـ (وول ستريت جورنال) بأن "الرئيس يتعلم اثناء القيام بواجبه." لم تكن الصحيفة تعكس حقيقة عملية اتخاذ القرار في البيت الابيض بقدر ما كانت تمتدح قرارا استغلت هي و غيرها في المساهمة في اتخاذه.

فالسياسة التي اتبعت لم تكن محركة من قبل كلنتون و كبار مساعديه بقدر ما كانت تحرك من قبل الموظفين الصغار الذين اعتبروا، منذ البداية، عملية الاغتيال المزعومة على انها تفرض مسؤولية الرد الحازم على صدام و في الوقت ذاته تقوية موقف الرئيس الذي كان آنذاك في مأزق بسبب اخفاقه في استعمال القوة ضد الصرب في البوسنة. لقد كان هؤلاء الموظفون يقولون باستمرار بأن قصف بغداد سوف يدعم موقف كلنتون السياسي في امريكا و موقفه الدبلوماسي في الشرق الاوسط. كان ضمن الموظفين الذين يتبنون هذا الموقف كل من (صموئيل بيرجر) وكيل مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي و (مارتن انديك) مسؤول شؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي. لقد كان هذان الرجلان يدعيان منذ اوائل ايار - اي قبل صدور تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي بوقت طويل - بأن الادلة الاستخبارية التي تثبت تورط العراق لاتقبل الشك، و قد كانا من اشد المؤيدين لاستعمال القوة.

لقد كانت بدايات هذه الازمة في الايام الاخيرة من شهر نيسان ١٩٩٣، حين اعلنت حكومة الكويت بأنها قد قامت باعتقال مجموعة تتكون من (١٧) شخص بين عراقي و كويتي بتهمة "زعزعة امن" الكويت، و بأن احد العراقيين المعتقلين قد اعترف اثناء التحقيق معه بأنه قد ارسل من قبل المخابرات العراقية لغرض اغتيال جورج بوش، و بأن قنبلة ضخمة تزن حوالي (٢٠٠) رطل و بمقدورها قتل كل من يتواجد في دائرة قطرها (٤٠٠) يردة حولها قد تم اكتشافها مخبئة في سيارة كانت قد عبرت الحدود من العراق الى الكويت.

لم يثير هذا الاعلان ردود فعل واسعة في واشنطن او في اوربا، و كان سبب ذلك بشكل رئيسي هو ان الحكومة الكويتية معروفة باطلاقها الاتهامات ضد اعدائها عندما يكون في ذلك خدمة لاغراضها. فقبل ثلاثة اعوام، و إبان الاحتلال العراقي للكويت، حصلت جلبة اعلامية عندما قامت فتاة كويتية بالافادة، و بشكل لبق، امام الكونفرس الامريكي حول الفضائع التي ارتكبها العراقيون بحق الاطفال حديثي الولادة. تبين فيما بعد ان هذه الفتاة هي ابنة سفير الكويت في واشنطن سعود ناصر الصباح، كما اعترضت المنظمات الصحفية و منظمات حقوق الانسان على افادة المذكورة مما اعتبروه تضخيما و مبالغة لما حصل فعلا و يذكر ان سعود هذا قد عين فيما بعد وزيرا للاعلام في الحكومة الكويتية و كان المسؤول عن ايضاح امر محاولة الاغتيال المزعومة للصحافة العالمية. و في حادث منفصل في آب من عام ١٩٩١، طلبت الكويت انعقاد مجلس الامن الدولي بسبب ماادعته في حينه عن "هجوم عراقي على جزيرة بوبيان"، و قد قرر مجلس الامن حينها بأن هجوما عراقيا لم يحصل بالفعل، و اضافة لذلك، فإن حكومة الكويت كانت على علم بأن الهجوم المزعوم كان محض خيال. فالذي حصل فعلا هو اصطدام بين مجموعتين من المهربين حول كميات من مخلفات الحرب التي كانت موجودة في منطقة مجاورة منزوعة السلاح و التي اصبحت بنهاية الحرب سوقا غير شرعية للسلاح و المشروبات الكحولية و المواشي.

بدأ تسريب الاخبار حول التدخلات العراقية في شؤون الكويت هذا العام اوائل شهر ايار، ففي يوم السبت ٨/٥، ذكرت صحيفة الواشنطن بوست نقلا عن مسؤولين في الادارة و آخرين بوجود ادلة قابلة للتصديق تربط بين الحكومة العراقية و محاولة الاغتيال. و قد قام هؤلاء المسؤولين الذين لم تذكر اسمائهم بتزويد الصحيفة بثلاثة عناصر من هذه الادلة، كان احدها، وهو "السهولة" التي اجتاز بها "فريق الاغتيال" الحدود العراقية الكويتية، حيث قالت الصحيفة "قال مسؤولون امريكيون بأن نقل المتفجرات عبر الحدود امر صعب لو لم تكن الحكومة العراقية موافقة على ذلك." كما نقلت الصحيفة ما قاله مسؤول حول المتفجرات و الصواعق التي وجدت في سيارة عراقية بأنها "كانت من التطور في تركيبها بحيث لايمكن ان تكون من صنع بعض المجانين الذين لديهم شكوى من الرئيس بوش." و اخيرا، نقلت الصحيفة عن بعض مسؤولي ادارة كلنتون قولهم بأنهم في صدد تعقب المتفجرات الى مصدرها. لزيادة تأكيد ما رمت اليه الصحيفة في روايتها - التي طبعت على الصفحة الاولى و تحت مانشيت عريض - ذكرت، على لسان محمد صباح الصباح السفير الكويتي الجديد في واشنطن، قوله بأن احد المعتقلين العراقيين قد اعترف بأنه عقيد في المخابرات العراقية و مقره البصرة. لقد اتضح الآن بأن كافة هذه الادعاءات عارية من الصحة.

كما ذكر تقرير الواشنطن بوست المذكور بأن صموئيل بيرجر و جيمز وولزي رئيس المخابرات المركزية الامريكية و فرانك وايزنر الذي يشغل حاليا منصب مساعد وزير الدفاع، كانوا دعاة "الانتقام المباشر" من العراق، و كان مارتن انديك في تلك الاثناء يخبر الصحفيين بحصوله على ادلة استخبارية موثوقة تثبت ضلوع العراق في محاولة اغتيال بوش، و اضاف انديك بأن العربية السعودية - اهم حليف للولايات المتحدة و الكويت في حرب الخليج - كانت تمارس الضغط على الادارة الامريكية لدفعها الى الرد الشديد بقولها - حسب ما رواه انديك - "اذا اعتقد البعض ان بإمكانهم الافلات من العقاب هذه المرة، فلن تبقى لكم اية مصداقية في الشرق الاوسط".

كان الكره الشخصي الذي يكنه المسؤولون الامريكيون لصدام حسين - و الذي كان مصدره احتلال صدام للكويت عام ١٩٩٠ و تحديه للولايات المتحدة، مما ادى الى اندلاع حرب الخليج المدمرة - عاملا مهما في القرارات التي اتخذوها. عبّر سفير امريكي سابق في الشرق الاوسط عن استغرابه مما قاله زميل له يشغل الآن منصبا مهما في ادارة كلنتون بأنه بدأ بالدعوة للرد العسكري في اليوم الذي تلا صدور اولى التقارير حول محاولة الاغتيال المزعومة. يقول السفير السابق" :لقد صعقت! حيث انني اعرفه شخصا مسؤولا ضليع بالسلطة و استخدامها، الا انه يكره صداما كراهية فطرية." و قال مسؤول سابق آخر بأن العديد من المسؤولين في البنتاغون و البيت الابيض بدأوا بالشعور بامتعاض متزايد، طوال الاشهر الاولى لولاية كلنتون، مما اعتبروه تمكن العراق من الافلات من الرقابة و ذلك بسبب انشغال واشنطن بالاحداث في يوغسلافيا السابقة.

ادى ما ورد في تقرير الواشنطن بوست الذي نشر في ١٩٩٣/٨/٥ الى تململ في الكونفرس، و الى ممارسته ضغطا على البيت الابيض. فقد قال لي هاملتن - النائب الديمقراطي عن ولاية انديانا و رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، في برنامج "ميت ذي بريس" الذي تبثه شبكة NBC صباح الاحد ١٩٩٣/٩/٥ بأن على الولايات المتحدة الرد على العراق اذا ما ثبت ان ما ورد في تقرير الواشنطن بوست صحيح فعلا، و اضاف "لا يمكننا تحمل عمل كهذا موجه ضد رئيس سابق للولايات المتحدة. انه جريمة."

عبر توماس فولي - رئيس مجلس النواب الديمقراطي، عن رأي البيت الابيض عندما حث، في برنامج "فيس ذي نيشن"، على ضبط النفس و التأني لغاية الحصول على اثباتات واضحة بأن محاولة اغتيال قد وقعت و بأن العراقيين لهم ضلع فيها، و اضاف، "لم يتضح بعد - على المستوى العام على الاقل - وجود اثباتات مؤكدة و لا غبار عليها."

أكد رأي (فولي) عدد من كبار مسؤولي البيت الابيض الذين ذكروا بأن الرئيس كلنتون غير متحمس للقيام بعمل عسكري ضد العراق بدون الحصول على اثباتات معتمدة و بدون حساب لكافة الاختيارات المتاحة، فهو، و كما قال احد مساعديه، يريد رؤية الجانب الحسن و السئ في كل شئ، و باعتباره محامي جيد، فهو يريد فهم وجهتي نظر الادعاء و الدفاع. و قال مراقب آخر، في معرض مناقشته لموقف الرئيس من الادعاءات الكويتية، بأن كلنتون يفكر دائماً في محاذير اي تصرف، كما انه غير مهتم بالسياسة الخارجية قدر اهتمامه بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة. انعكس اسلوب كلنتون هذا على الموقف الرسمي للبيت الابيض لما نشرته الواشنطن بوست، حيث قال جورج ستيفانوبولوس - المتحدث الرسمي بلسان البيت الابيض للصحفيين، "بأننا لانزال في طور التحقيق."

لم يكن الرئيس وحيدا في توخيه الحذر، فقد كانت لجانيت رينو وزيرة العدل شكوك كذلك. فمع ان السيدة رينو قد وافقت على تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي المرسل الى البيت الابيض في ٢٤ حزيران، الا ان مسؤولا كبيرا في وزارة العدل اخبرني في اواخر تموز - اي بعد انقضاء شهر على قصف بغداد - بأن الوزيرة لاتزال مرتابة من بعض جوانب القضية.

أدى تسريب اعلامي آخر - بعد يومين من التصريح الذي ادلى به ستيفانوبولوس - الى زعزعة الحذر الذي يتحلى به الرئيس عادة. ففي يوم الثلاثاء ١١/٥ كتبت النيويورك تايمز - على لسان مسؤولين امريكان - بوجود اثباتات قوية تشير الى ان العراق هو الذي رتّب محاولة الاغتيال. و اضافت النيويورك تايمز بأن المحققين الامريكيين الذين اوفدوا الى الكويت قد وجدوا بأن مكونات القنبلة التي اكتشفتها الشرطة الكويتية تشابه تماما اجزاء القنابل العراقية التي عثرت عليها الاستخبارات العسكرية الامريكية اثناء حرب الخليج. كان هذا الادعاء كاذبا ايضا.

بعد اسبوعين، حصل خلاف حاد و علني بين اطراف في الحكومة حول من الذي فعل ماذا في الكويت. فقد زود شخص ما صحيفة بوسطن كلوب بدراسة سرية اجرتها وكالة الاستخبارات المركزية تعبّر فيها عن الشك في الادعاءات الكويتية حول المحاولة العراقية. و تشك هذه الدراسة - التي

اعدها مركز مكافحة الارهاب في الاستخبارات المركزية - في ان الكويت قد ابتكرت "محاولة الاغتيال" من اجل اثارة الغرب ضد "الخطر العراقي المستمر" على مصالحه في الخليج. و لم تقم صحيفتا الواشنطن بوست و النيويورك تايمز بنشر ما ذكرته البوسطن كلوب، مع ان هذه المقالة قد نقلت حرفيا مقاطع من تقييم المخابرات المركزية. لقد اندفعت هاتان الصحيفتان الكبيرتان الى تبني وجهة النظر المقابلة و ذلك بفعل مصادر اخبارهما.

في اواخر شهر ايار، حصلت الواشنطن بوست على نص خطاب كان قد قرأه مارتن انديك في اجتماع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى قال فيه بأن استنتاج ادارة كلنتون هو ان القيادة العراقية سوف تبقى معادية للمصالح و الاهداف الامريكية في المستقبل المنظور. و اضاف انديك بأن الادارة الامريكية لا ترغب و لا تتوقع تحسنا في العلاقة مع حكومة صدام حسين. و يذكر بأن انديك - قبل تعيينه في البيت الابيض - كان يشغل منصب مدير لهذا المعهد الذي تأسس عام ١٩٨٥ بدعم مالي من اللجنة الامريكية الاسرائيلية للعلاقات العامة AIPAC و التي تعتبر اقوى "لوبي" مؤيد لاسرائيل في العاصمة الامريكية.

في العاشر من حزيران عادت الواشنطن بوست مجددا الى موضوع المؤامرة العراقية المزعومة، حيث قالت ثانية بأن "ادارة كلنتون قد وجدت اثباتات تؤكد تورط الحكومة العراقية في مؤامرة لاغتيال الرئيس بوش." كما اضافت البوست على لسان مصادرها - الذين وصفتهم بأنهم مسؤولين امريكيين و باحثين كبار في شؤون الاستخبارات - بأنه رغم الاتفاق على التورط العراقي، فإن قرارا نهائيا لن يصدر قبل انتهاء المحاكمة التي بدأت في الكويت في ٥/٦ للمتآمرين المزعومين.

بحلول اواخر شهر حزيران، فقد البيت الابيض اي سيطرة كان يملكها على النقاش الاعلامي، و قد كان معلوما بين الصحفيين في واشنطن بأن تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي سوف يخلص الى ان العراق (و صدام شخصيا) متورط بصورة مباشرة في محاولة الاغتيال". حان الوقت للرئيس ليقرر ما اذا كان سيهاجم العراق" جاء هذا في عنوان كبير في الوول ستريت جورنال يوم ٢٣ حزيران، و اضافت: "سيحصل الرئيس في الايام القليلة القادمة على تقرير سري سوف يدفعه الى اتخاذ احد اصعب قراراته: ما اذا سوف يأمر بهجوم على العراق". و في معرض مناقشتها للاختيارات المتاحة للرئيس، قالت الصحيفة": "لاتوجد - علىّ النطاق الداخلي الامريكي - اية معارضة لأي عمل ضد العراق، كما ان الدفاعات الجوية العراقية لن تشكل اي مانع يذكر لعمل من هذا النوع". كما ايدت النيويورك تايمز هذا الراي في مقال لخبيرها في شؤون الشرق الاوسط توماس فريدمان الذي قال بأن المؤامرة على حياة بوش و اعتقال المتشددين الاسلاميين المتهمين بالهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك بدأت تثير تساؤلات جدية حول سياسة ادارة كلنتون الخارجية و مقدرته على التصرف.

و عندما قرر كلنتون التصرف - عصر السبت ٢٦ حزيران - لم يكن يقود الامة كما اعلن في حينها، و انما كان يتبع اقل الطرق وعورة من الناحية السياسية و البيروقراطية. فقد صادق على قرار قصف بغداد في اليوم السابق، بعد مضي فترة لم تتجاوز الـ٢٤ ساعة بعد استلامه لتقرير مكتب التحقيقات الفدرالي. فقد اخذ الرئيس - و هو المدعي العام السابق لولاية اركنساس - و بقية مساعديه و جلهم من المحامين المحنكين و الخبراء في تحقيق الادلة، اخذوا بالتقييم الذي جاء في التقرير المذكور على علاته، على الرغم من ان خبرة ادارة كلنتون مع مكتب التحقيقات الفدرالي لم تكن مثالية، فقد قام المكتب باحراج الرئاسة عندما تسبب في مقتل ٨٦ شخصا عند هجومه على اتباع ديفيد كوريش في تكساس.

إدعى كلنتون في خطاب القاه عبر التلفزيون الامريكي ليلة السبت بأنه "لديه ادلة دامغة تثبت وجود مؤامرة لاغتيال الرئيس السابق بوش تديرها و تنفذها المخابرات العراقية." كما الح كلنتون بقوة الى ان صدام حسين ممسؤول مسؤولية مباشرة عن هذه العملية بقوله": "ان صدام قد خالف باستمرار ارادة و ضمير المجتمع الدولي، الا ان هذه المحاولة الانتقامية على حياة رئيس التحالف الدولي الذي هزمه في الحرب تنم عن الخسة و الجبن بشكل خاص...ان الهجوم العراقي على الرئيس بوش يعتبر هجوما على بلدنا و على كل الامريكين."

صور مساعدو كلنتون الهجوم على بغداد و كأنه انتصار شخصي للرئيس، محاولة منهم لاعتصار اكبر قدر من المنفعة السياسية من الحدث. فقد اخبر مساعدو الرئيس الصحافة بأن كلنتون، بعد القاء خطابه و اطلاعه على التقارير الاولية للهجوم، قام بمشاهدة فيلم سينمائي مع زوجته ثم آوى للفراش حيث نام لمدة ٨ ساعات، و بأنه "مرتخ و هادئ." و عبر كلنتون و هو في طريقه الى الكنيسة صباح اليوم التالي عن حزنه للخسائر في الارواح التي تسببت بها الغارة، الا انه اضاف" :انا مرتاح لما حدث و اعتقد ان على الشعب الامريكي ان يشعر بالارتياح كذلك." كما ابتهج البيت الابيض لنجاحه في مفاجئة الصحافة في امر الهجوم، فقد جاء في عنوان كبير لاحدى الصحف: الادارة تعتبر الابقاء على السر انتصاراً بحد ذاته. كالت الصحف الثناء على مستشار الرئيس للامن القومي انطوني ليك و على نائبه ساندي بيرغر لادارتهم العملية.

قال ليك في مؤتمر صحفي عقده في وقت متأخر من ليلة السبت بأن كلنتون قد استنتج بأن عملية الكويت الفاشلة، رغم انها جرت في اواسط شهر ابريل - اي قبل شهرين - الا انها تمثل "خطر حقيقي" و بأنه "اذا لم نرد عليها الآن، فإن العراقيين سوف يستمرون في اقتراف هذا النوع من اعمال الارهاب." اضاف ليك بأن الهجوم الصاروخي الامريكي كان مبررا بموجب البند الخاص بالدفاع عن النفس الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة الذي يمنح الدول الاعضاء حق الدفاع عن النفس في حالة تعرضهم لهجوم مسلح. أغفل ليك ان يذكر بأن تفسير معظم المراجع القضائية لهذا البند هو وجوب كون الهجوم المسلح الذي يبنى عليه الرد من القوة و الشمول بحيث لا يترك مجالا او وقتا للجدل حول الرد. قال ليك كذلك بأن كلنتون عندما امر بتنفيذ الهجوم لم يكن ينوي ان "يصدر احكاما" ضد العراقيين و الكويتيين المتهمين بالقضية في الكويت و الذين كانوا آنذاك يخضعون للمحاكمة، و لكنه لم يحاول ان يفسر كيف يمكن ان لا يؤثر القرار الامريكي بأن العراق مذنب في محاولة اغتيال بوش - و قصفه لبغداد - في قرار المسؤولين القضائيين في الكويت.

استعرض ليك، يصحبه كل من فيليب هيمان، مساعد وزير العدل و الادميرال وليم ستدمان، وكيل رئيس المخابرات المركزية، "الادلة الدامغة" التي استندت عليها الحكومة في دعواها ضد العراق. و قد قامت مادلين اولبرايت، مندوبة الولايات المتحدة في الامم المتحدة باعلان ما ذكر في هذا الاجتماع الصحفي للمنظمة الدولية في اليوم التالي.

بحث ليك و مساعداه اولا ما وصفوه بالادلة الجنائية التي تربط ما بين اجزاء القنبلة المكتشفة في الكويت و القنابل المماثلة التي عثرت عليها اجهزة المخابرات الامريكية و التي هي من صنع المخابرات العراقية - و كان ليك هنا يعيد ما ذكرته جريدة النيويورك تايمز في ١١/٥ من ان هناك ثمة ادلة لا تقبل الشك بأن اجزاء القنبلة التي تم اكتشافها في الكويت قد تم تجميعها من قبل نفس الاشخاص الذين جمعوا القنابل العراقية المكتشفة سابقا. بمعنى آخر، فإن اسلوب صنع و تجميع القنبلة (مثلا اسلوب لف الاسلاك الخ) يعد بمثابة "توقيع" للفني الذي قام كذلك بتجميع القنابل العراقية الاخرى.

ثم تحدث ليك و زملاؤه حول ما اعتبروه الفئة الرئيسية الثانية من الادلة

و هي المشتبه بهم انفسهم. كانت الـ (FBI) قد اوفدت فريق من وكلائها الى الكويت في مرحلة مبكرة من التحقيق لاستجواب المواطنين العراقيين و الكويتيين الـ ١٤ الذين كانوا قد اتهموا رسميا في القضية، و استنتجوا بأن معاملة هؤلاء اثناء التحقيق كانت جيدة و بأن احدا منهم لم يجبر على الاعتراف. لم يتم العثور على آثار للتعذيب.

ذكر لي مسؤول في البيت الابيض في آب بأنه" :عندما تستمع اليهم جميعا - المتهمين - سوف يتضح لك بأن السيارة قدمت من البصرة الى الكويت عندما كان بوش هناك. اعتقد بأنه ما من شك في ان النية كانت اغتيال بوش." تقع البصرة، كبرى مدن جنوب العراق، على مسافة ١٠٠ ميل من الكويت.

الا ان مسؤولين آخرين في ادارة كلنتون و اعضاء حاليين و سابقين في المخابرات قد زودوني بمعلومات مناقضة لما ذكره المسؤول المذكور. ان تدقيقي لما كان معروفا عن القنابل المكتشفة و عن التحقيقات التي اجرتها الـ (FBI) مع المتهمين في الكويت يثير شكوكا كبرى حول صحة الادلة التي اعتمدتها الادارة و حول مدى الحكمة التي جرى التعامل بها مع هذه الادلة، و حول الكيفية التي توصل بها الرئيس و مساعدوه - و الكثير منهم خبراء قانونيون - الى استنتاج "الشكوك المعقولة" الذي توصلوا اليه.

كان الخلل الاكبر في موقف الادارة هو ادعاؤها بأن جهاز التفجير عن بعد الذي وجد في القنبلة المكتشفة في الكويت يحمل نفس "التوقيع" الذي وجد على قنابل عراقية اكتشفت سابقا. في معرض اثبات قضيتها، قامت الادارة بنشر مجموعة من الصور الفوتوغرافية الملونة التي تقارن ما بين الواح الدوائر الموجودة في جهاز التحكم عن بعد المكتشف في الكويت مع ما قيل انه جهاز عراقي مشابه. قامت مادلين اولبرايت بنشر هذه الصور ..... : "حتى العين غير المدربة بامكانها ان تستنتج بأن هذان متطابقين عدا ارقامهما. اما اذا قمنا بفحص داخل الجهازين، فنجد بأن الاجزاء المكونة لهما و اسلوب صنعهما بما في ذلك اللحم و لف الاسلاك الخ متطابقة كذلك."

نفت الحكومة العراقية بشدة الادعاءات الامريكية، الا ان الصحافة و معظم الرأي العام صدقوا ما شاهدوه من تشابه في الصور - باستثناء افتتاحية جريدة النيويورك تايمز التي تساءلت عن مدى صحة "الادلة الدامغة" التي ذكرها كلنتون و تأكيدات اولبرايت بأن الـ (CIA) على يقين بأن المخابرات العراقية تقف وراء محاولة الاغتيال المزعومة. و قالت الجريدة بأن المعلومات التي نشرتها اولبرايت "لم تكن قاطعة الى الدرجة التي تسمح للانسان الاعتيادي ان يتفق معها في ثقتها بأن القوة العسكرية - و ليس الوسائل الدبلوماسية و القضائية - هي الاسلوب الامثل للتعامل مع هذه الحالة". و اضافت الجريدة "لنستمع الى الادلة و ليس الى كلام المسؤولين الذين يدعون امتلاكها".

لم تؤدي افتتاحية النيويورك تايمز هذه الى اعادة تقييم للمواقف من قبل الجمهور او من قبل مكتب الجريدة في واشنطن و الذي تبارى موظفوه في ترديد تأكيدات المسؤولين الحكوميين من ان العراق قد حاول اغتيال بوش، و لم يصل الى علمي وجود اي دليل مطبوع يشير الى محاولة النيويورك تايمز التأكد بشكل مستقل من ادعاءات الادارة الامريكية ضد العراق. فلم يكتب اي محرر - على سبيل المثال - عن اتصاله بخبراء مستقلين في المتفجرات او الكهرباء لسؤالهم حول آرائهم في الصور التي نشرها البيت الابيض.

عندما قمت بسؤال سبعة من هؤلاء الخبراء حول هذه الصور في الصيف الماضي، اجابوني جميعا بنفس الجواب تقريبا: و هو ان اجهزة التحكم عن بعد التي ظهرت في الصور التي نشرها البيت الابيض هي اجهزة منتجة بكميات كبيرة و تستعمل في اجهزة الـ (وكي توكي - اللاسلكي قصير المدى) و سيارات و طائرات الاطفال المسيرة عن بعد، كما لم يتم تحويرها بأي شكل من الاشكال. كما اتفق الخبراء - الذين اشتملوا على موظفي شرطة و حكومة سابقين و اساتذة في الهندسة الكهربائية - بأن الاجهزة التي ظهرت في الصور التي نشرها البيت الابيض لا تحوي اي "توقيع" يستدل منه مصدرها. و نفوا بأن تكون هناك وسيلة تتمكن بواسطتها ادارة كلنتون الاستدلال بأن كل الاجهزة التي اظهرتها الصور هي من صنع نفس الفني العراقي.

لا يعني كون الجهازين الذين ظهرا في الصور التي نشرها البيت الابيض متشابهين شيئا حسب قول دونالد هانسن خبير فرقة المتفجرات التابعة لشرطة مدينة سان فرانسيسكو. يعتبر هانسن البالغ من العمر ٢٨ عاما واحدا من اوثق الخبراء في مجاله و رأس في الماضي الاتحاد الدولي لخبراء و مفتشي المتفجرات، و يعمل في الوقت الحاضر مدرسا في مدرسة ضباط الشرطة الاجانب التابعة لوزارة الخارجية و التي تقع في باتون روج في ولاية لويزيانا. أضاف هانسن بأن "هذه الاجهزة لها خواص مشتركة مع اجهزة اخرى. لكي يكون لجهاز ما ما يسمى بالتوقيع، يجب ان تكون فيه خواص لا تتوفر في غيره. لا يعني تشابه جهازين انهما من صنع نفس الفرد. فليس هناك في الجهازين الذين ظهرا في الصور اي اثر لتغييرات قد اجريت لالواحهما الكهربائية. فاذا كانت الحكومة معتمدة في ادعائها (بوجود توقيع) على تشابه الالواح الكهربائية، فإن ذلك غير صحيح. الشئ الوحيد الذي يستطيعون قوله هو وجود اوجه شبه".

أما بول ايدين و هو خبير آخر يعمل مهندسا كهربائيا في جامعة ميامي، فقد قدر بأن الاجزاء التي تتكون منها الاجهزة قد صنعت قبل عام ١٩٨٣، و استنتج بأن هذه الاجهزة قد تم صنعها على الاغلب في تايوان او اليابان او كوريا الجنوبية و هي من نوعية تباع في كافة انحاء العالم، و قال "لم الحظ في هذه الاجهزة ما يفرقها عن الاجهزة التي يمكن شرائها من اي مخزن للاجهزة الالكترونية. ان هذا النوع من التصاميم مستخدم في كافة انحاء العالم، و لا تفعل هذه الاجهزة سوى استلام الاشارات و تفسير النغمات. لا استطيع ان اتخيل ان يؤدي تصميمها الى معرفة صانعها". و قال ايدين - الذي عمل في الالكترونيات لمدة ٤٠ عاما، و هو مسؤول الآن عن محطة فضائية تابعة للجامعة - بأن ادارة كلينتون لم تكن دقيقة في عرضها للقضية في الامم المتحدة، كما اعترض على ادعاء انطوني ليك و آخرين بأن السيارة المفخخة التي اكتشفت في الكويت كانت تحوي قنبلة متطورة الصنع جدا، حيث قال بأن "اي شخص لديه القليل من التدريب في الالكترونيات كان بإمكانه ان يصنع مثل هذا الجهاز و يفجره".

أما الخبير الثالث روبرت شو الذي عمل كمهندس كمبيوتر و محلل للمعلومات في مجتمع واشنطن المخابراتي، فقد اعرب عن خيبة امله لاعتماد الادارة على "التوقيع" في تبريرها قصف العراق قائلا "لا يوجد اي توقيع بل مصادفة لم تكن في مصلحة صدام. لم تكن هناك قضية اساسا". مشيرا الى العواقب القانونية لـ"توقيع" ."لا يمكن الذهاب الى محكمة العدل الدولية بأدلة من هذا النوع، فسوف تقوم المحكمة برفض الدعوى و تطالب بدفع الاجور".

إلا ان اثنان من رجال الامن - اللذان كان لهما دور مهم في اعداد دعوى الحكومة ضد العراق - قالا لي في اواخر تموز بأن عملية تقييم الادلة التي جرت كانت بنفس مستوى العمليات التي تجري في القضايا الجنائية. و قال نيل غالاغر مدير شعبة مكافحة الارهاب في الـ (FBI) بأن خبير المتفجرات في دائرته قد فحص الادلة شخصيا، و بأن الدائرة قد حثت هذا الخبير على التمسك بنفس المعايير التي كان سيستخدمها لو كان يشهد في محكمة. كذلك، قال لي مارك ريشارد، و هو نائب مدعي عام، بأن "الـ (FBI) قامت بتقديم القضية الى وزارة العدل و كأنها امام مدعي عام شكوك جدا".

تكمن المشكلة في هذه التصريحات في ان نتائج تحريات الـ (FBI) و وزارة العدل لم تجري مناقشتها بشكل وافي في محكمة فدرالية حيث تتعرض للمساءلة من قبل محامين للدفاع و تخضع لحكم محلفين، بل جرت مناقشتها سياسيا فقط من قبل كبار مخططي البيت الابيض الذين كانوا قلقين حول ردود الفعل المحلية و الدولية و الآراء الصحفية، كما كانوا يتعرضون للضغوط بسبب تسريب بعض التفاصيل الى الصحف. فلو خضعت هذه القضية لكامل العملية القضائية لكان من المحتمل ان تكون النتيجة مختلفة، ففي احدى القضايا التي جرت مؤخرا و التي تتعلق كذلك بـ (توقيع) متفجرات، لم يفلح شهود الاثبات (الحكومة) في دعواهم.

تتلخص هذه القضية في ان رجلا من بوسطن حاول قتل والده باستخدام قنبلة، و لكن العملية لم تنجح و ادت الى مقتل شرطي كان يحاول تفكيك القنبلة.حدث هذا في الـ ١٩ من شهر تموز حيث كانت مسألة "التوقيع" محور جلسة عقدت في محكمة بوسطن المحلية استثني فيها المحلفون من الحضور و حوكم فيها توماس شاي الذي اتهم بالتآمر لقتل والده بواسطة قنبلة وضعها في سيارته في عام ١٩٩١، و قد قتل احد رجال الشرطة اثناء قيامه بإبطال مفعول القنبلة. و كان لـ شاي، شريك يدعى الفريد ترنكلر كان قد حوكم في عام ١٩٨٦ بتهمة حيازته لمواد متفجرة لها علاقة بحادث تفجير. شهد احد خبراء المتفجرات التابعين لوكالة الكحول و التبغ و الاسلحة النارية التابعة لوزارة المالية بأنه تمكن من ربط "توقيع" القنبلة التي ادعي بأن شاي قد زرعها في عام ١٩٩١ مع "توقيع" القنبلة التي ادعي بأن ترنكلر كان قد صنعها في عام ١٩٨٦، كما ادعى شاهد آخر تابع لوكالة الكحول و التبغ و الاسلحة النارية التابعة لوزارة المالية بأن بحثا كمبيوتريا شمل اكثر من ١٤،٠٠٠ حادث متعلق بمتفجرات قد اظهر علاقة بين حادثي ١٩٩١ و ١٩٨٦، اما شاهد الدفاع لصالح شاي فقد كان دونالد هانسن، ضابط المتفجرات السابق في شرطة سان فرانسيسكو الذي اوضح اكثر من مرة بأن خبراء وكالة الكحول و التبغ و الاسلحة النارية التابعة لوزارة المالية قد ركزوا على اوجه الشبه بين القنبلتين بينما لم يتطرقا الى نقاط الاختلاف العديدة بينهما. أخبر هانسن المحكمة بأن اوجه الشبه بين القنبلتين كانت نابعة من طبيعتهما، و بأن الفحص الذي اجراه لم يعثر على اي نقاط محددة للتشابه كأسلوب ربط الاسلاك او اي اسلوب متميز في الصناعة.

و قد حكم القاضي ريا زوبل في اليوم التالي بأن الحكومة لم توفر الادلة الكافية للربط بين حادثي ١٩٩١ و ١٩٨٦، حيث كان الجهازين المستعملين متشابهين الا انهما لم يكونا متطابقين، اي بمعنى آخر لم يكن لهما "توقيع" واحد.

عندما تكلمت مع نانسي غرتنر محامية (شاي) هذا الصيف، ذكرت لي بأن العديد من المسؤولين قد ذكروا للصحف قبل صدور القرار بأن "توقيعا" قد وجد يربط بين هذين الحادثين، و اضافت "انه من المخيف حقا ان سياسة خارجية تبنى على شئ كهذا".

أجريت سلسلة من الاحاديث في الربيع و الصيف مع صديق قديم يعمل الأن محللا استخباريا في الحكومة. و قد اعترف هذا المحلل - الذي كان على اطلاع على الكثير من التقارير السرية المتعلقة بمحاولة الاغتيال المزعومة - بأن تحقيقا وافيا مع خبراء الـ FBI كان سيظهر اختلافات واضحة بين القنبلتين ابرزها ان القنبلة التي تزن ٢٠٠ رطل و المخبئة بعناية في الكويت كانت تختلف من حيث الشكل عن كل قنابل السيارات العراقية المعروفة. فبينما كانت معظم قنابل السيارات العراقية التي وقعت في ايدي المخابرات الامريكية بدائية الصنع جدا لم تتعدى كونها بضع اصابع ديناميت مربوطة ببعضها و متصلة بصاعق و جهاز للتوقيت، كانت القنبلة التي عثر عليها في الكويت مصنوعة من متفجرات بلاستيكية اشد انفجارا و اقل خطرا بالنسبة للعاملين في صنعها. الا ان المحلل اخبرني بأنه مع ذلك على قناعة بأن القنبلة التي وجدت في الكويت قد تم صنعها من قبل نفس اولئك الذين صنعوا القنابل العراقية السابقة، و قال "لماذا ندخل في موضوع "التوقيع" من الاساس؟ انه موضوع فني خارج عن اختصاص مسؤولي البيت الابيض. انه امر يشبه دخولنا انا و انت في نقاش حول الفيزياء الذرية. لقد ركز البيت الابيض على هذا الامر اكثر مما يجب و لم يفهموا على ماذا يركزون".

قمت بإيصال ما قاله المحلل لي الى مسؤول كبير في البيت الابيض في محادثة هاتفية في اواخر تموز. و في لقاء مطول جرى بعد عدة اسابيع اقر هذا المسؤول بأنه اثار موضوع "التوقيع" مع الـ (FBI) الذين اخبروه بأنه "لايمكن التأكد من "التوقيع" على اساس الصور الفوتوغرافية التي نشرها البيت الابيض". و اضاف المسؤول "لست خبيرا جنائيا و عليّ الاعتماد على خبرة الـ (FBI) الفنية. علينا استجوابهم بدقة حول اي موضوع قد يبدو غامضا. الا ان الـ (FBI) كانوا متأكدين عند انتهائهم من التحريات بأنه ليس هناك مجال للشك في ان قنبلة السيارة التي وجدت في الكويت كانت من صنع المخابرات العراقية". قال المسؤول بأنه يصدق رواية الـ (FBI)، مضيفا بأن بعض التفاصيل المتعلقة بالقنبلة و اجهزتها لم يجري الاعلان عنها. و عندما سألته عن سبب عدم الاعلان عن هذه التفاصيل، اجاب بأننا "لن نزود العراقيين بالمعلومات التي ادلتنا الى اوجه الشبه في القنابل التي يصنعونها".

كما ذكر نيل غالاغهر المسؤول في الـ FBI بأن "الذي اعلنا عنه لم يكن افضل ما لدينا. هناك صور اخرى". الا انه رفض الافصاح عن الادلة الاضافية قائلا بأنه من المستحيل السماح لغير المسؤولين رؤية الصور و المعلومات الاخرى غير المنشورة.

حاول مسؤولون - في مقابلات لاحقة - تفسير ملاحظات غالاغهر المبهمة بالقول بأن بعض القنابل العراقية و اجهزتها و التي تم تحليلها في معرض التحقيق في حادث الكويت لم يتم الاستيلاء عليها في العراق كما كان يعتقد، بل من خلال اقتحام سري لاحدى السفارات العراقية في الشرق الاوسط ابان حرب الخليج، كما حصلت الـ FBI على اجزاء قنابل عراقية اخرى من الفلبين حيث تعرض مركز ثقافي امريكي للتفجير، و من اندونيسيا حيث وجدت قنبلة في آنية للزهور في منزل السفير الامريكي في جاكارتا. قال مسؤول امريكي بأن صواعق هذه القنابل قد صنعت بشكل مطابق لتلك التي وجدت في قنبلة الكويت.

بالطبع، لا يغير الحصول على القنابل العراقية سراً الاحتمال بأن التشابه الذي يلاحظ فيها هو بسبب كونها قد صنعت من مواد تنتج بشكل واسع، و لا ينفي احتمال كون الكويتيين هم الذين قاموا بترتيب حادث قنبلة السيارة في الكويت، حيث كانت المتفجرات و الاسلحة العراقية الاخرى مبعثرة بشكل واسع في اعقاب تحرير البلاد في اوائل ١٩٩١، كما ليس لها تأثير على موضوع السبب المباشر في قصف بغداد.

في الواقع، قال لي دبلوماسي امريكي شارك في المناقشات حول دور صدام في مقابلة هذا الصيف بأن الربط بين مسؤولي المخابرات العراقيين الكبار و احداث الكويت كان قرارا سياسيا اعتمد بشكل كبير على اسلوب تصرف المعتقلين في الحادث. اضاف الدبلوماسي "لا اعتقد بأن صداما قد اوعز بتنفيذ المحاولة، الا انها كانت محاولة لجهاز المخابرات العراقي لاغتيال رئيس امريكي سابق". كما اعترف مارك ريشارد - و هو مسؤول في وزارة العدل له دور في كثير من القضايا الجنائية الدولية الصعبة التي دخلتها الحكومة - بأن القرار النهائي في التورط العراقي في عملية الاغتيال المزعومة جاء نتيجة التحليل الدقيق للسيناريوهات المحتملة و ليس نتيجة لمعلومات محددة.

اضافة لذلك، قال لي مسؤولون كبار حاليون و سابقون لهم اطلاع على المعلومات المخابراتية بأن وكالة الامن القومي (NSA) المسؤولة عن الاستخبارات الالكترونية لم تتمكن من الحصول على اية معلومات مهمة عن طريق رصد الاتصالات العراقية لسنين مضت. استنتج المحللون الاستخباريون الامريكان بأن سياسة الرئيس ريغان التي قضت بتزويد العراق بمعلومات استخبارية عن طريق الاقمار الصناعية و وسائل الاتصال الاخرى اثناء الثمانينات قد اعطت المخابرات العراقية القدرة على اخفاء اتصالاتها المهمة عن وسائل رصد الـ (NSA).

اخيراً، دأب صديقي الذي يعمل في المجتمع المخابراتي على الاعراب عن دهشته للفكرة التي روجها البيت الابيض بأن تقرير الـ (FBI) النهائي للرئيس و المؤرخ في ٢٤/٦ قد احتوى على معلومات جديدة و مؤكدة، و قال بعد ايام من قصف بغداد "هناك لغز كبير عن سبب قيامنا بالضربة ليلة السبت. لم تأتنا معلومات جديدة في ٢٤/٦، و لم تكن معلوماتنا آنئذ اكثر مما كنا نعلمه لشهور قبل ذلك".

و في الواقع، فإن ادارة كلنتون تدعو الناس الى الوثوق بها فيما يتعلق بموضوع المعلومات السرية التي لم تقوم باعلانها، كما تدعو الى الوثوق بها في تأكيداتها بأن الرواية التي خرجت بها الحكومة الكويتية رواية معتمدة. هناك الآن ١٤ رجل رهن الاعتقال في الكويت يواجه عشرة منهم الحكم بالاعدام لدورهم في محاولة الاغتيال المزعومة. و قد اجلت الدعوى في تموز لغاية شهر اكتوبر.

هناك الآن - في الواقع - معلومات خطيرة تعلم بها الـ (FBI) و البيت الابيض الا انها لم تعلن، مفادها وجود فترة ٤ ايام واقعة بين اعتقال المتهمين و المرة الاولى التي ذكروا فيها عملية اغتيال الرئيس ووجود القنبلة.

اعتقل الاعضاء الرئيسيون في "فرقة الاغتيال" العراقية المزعومة اثناء سيرهم في الصحراء مساء الخميس ١٥/٤، اي قبل يوم واحد من انتهاء جورج بوش من زيارته للكويت. و كان قد قضى بعضهم ثلاثة ايام يتجولون في مدينة الكويت و قضوا لياليهم في شقق مختلفة. كان المشتبه فيهم قد قاموا بتهريب الويسكي عبر الحدود، و يبدو ان الكثير من الشرب قد حصل في هذه الفترة. لا يباع الكحول بشكل قانوني في الكويت مما يشجع على ازدهار السوق السوداء بين العراق و الكويت، كما تنشط حركة السيارات و الافراد غير القانونية بين الكويت و البصرة. لقد كان ستة من الـ ١٧ رجلا الذين اعتقلوا في اول الامر قد عبروا الحدود بعد دفعهم اجر معين لاجل زيارة بعض الاقرباء في الكويت، و كان هذا النوع من الزيارات امرا طبيعيا قبل حرب الخليج. بعد اعتقال هؤلاء الرجال باربعة ايام - حسب قول محامي الدفاع - انبرى احدهم المدعو والي الغزالي بالقول بأنهم قد ارسلوا الى الكويت لغرض اغتيال بوش، كما اعترف معتقل آخر و هو رعد الاسدي بأن سيارتهم التويوتا لاندكروزر تحمل قنبلة. عند ذاك فقط قامت السلطات الكويتية بتفتيش السيارة و وجدت القنبلة فيها.

اقر مسؤولو ادارة كلينتون بأن طول الفترة بين اعتقال المشتبه فيهم و العثور على القنبلة يثير الشكوك حول صدق الادعاءات الكويتية - حيث كانت المصداقية الكويتية مثار شكوك في الماضي. في معرض استعراضه لهذا الامر قال مارك ريشارد، المسؤول في الـ " : (FBI)من الحماقة القول بأن هذا الامر لم يتوارد الى اذهاننا. لقد فكرنا في كل السيناريوهات المحتملة: هل فعلها الكويتيون؟ هل ابتدعوها؟ هل فعلها صدام؟ هل كانت عملية قامت بها مجموعة في المخابرات العراقية خارج سيطرة صدام؟" استقر القرار في نهاية الامر الى ان الكويت كانت ستخسر اكثر بقيامها بفبركة عملية الاغتيال - و ان تكتشف - مما يخسره صدام بارساله مجموعة من الهواة الذين قد ينجحوا في مسعاهم.

كان صدام دائم القيام بتصرفات تضر بمصلحته - كان قراره بغزو الكويت احدى هذه التصرفات - و لا يمكن التنبؤ بما يمكنه ان يفعل، و مع ذلك، فإن البيت الابيض - في معرض تقييمه للسيناريوهات المختلفة - لم يناقش حقيقة ان صدام كان في هذه الفترة - اواسط ابريل - مشغولا في مباحثات محمومة مع الامم المتحدة حول حظر صادرات النفط العراقية.

كما اغفل البيت الابيض عامل آخر من حساباته، الا و هو تصريح كلينتون قبل استلامه لمنصب الرئاسة من انه - بخلاف جورج بوش - ليس مهووسا بصدام حسين. ففي مقابلة صحفية مع جريدة النيويورك تايمز نشرت بتاريخ ١٣/١/١٩٩٢، قال كلينتون بانه يستطيع تخيل اقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع صدام اذا بدل هذا من تصرفاته. و مع ان كلينتون تراجع عن هذا الموقف لاحقا، فإن مركز مكافحة الارهاب التابع للـ (CIA) في معرض تفنيده لمحاولة الاغتيال المزعومة، قال في تقرير بأن الحكومة الكويتية قد اعربت عن خيبة املها من الموقف الضعيف الذي تبديه ادارة كلينتون و حلفائها الاوربيين تجاه العراق. و خلصت الـ (CIA) - كما ذكرت جريدة بوسطن غلوب - الى الحكومة الكويتية كانت تخشى ان يتخلى كلينتون عن الكويت لصالح علاقات افضل مع صدام حسين. و قال التقرير بأن الكويت كانت لها دوافع قوية في تضخيم التهديد العراقي المستمر.

كما يثير استنتاج الـ (FBI) في ان احدا من المعتقلين لم يضرب او يجبر على الاعتراف بعد اعتقاله الشك. اعتمدت الـ (FBI) في استنتاجها هذا على حقيقة ان احدا من وكلائها لم يشهد بنفسه اي آثار لسوء المعاملة. الا ان المسؤولين اعترفوا بعدم اجراء اي فحوص طبية على المعتقلين، كما لم تستخدم فحوص التحري عن الكذب. قد تكون تحليلات الـ (FBI) مصيبة، الا انها يجب ان تقارن مع أدلة اخرى.

في اليوم الرابع من المحاكمة التي جرت في مدينة الكويت - ٣/٧/١٩٩٢ - اقر علي خضير بداي ٧٣ عاما-اكبر المعتقلين سنا- بأنه قد ضرب ضربا مبرحا بعد اعتقاله، كما جاء في تقرير لوكالة الانباء الالمانية (DPA)، التي اوردت، عن طريق مراسلتها الامريكية ميريام آمي - و هي المراسلة الامريكية الوحيدة التي حضرت المحاكمة بشكل مستمر - قول بداي بأنه قد ضرب على رأسه و على جانبه من قبل الشرطة، و ان الدماء بدأت تسيل فوق عينيه و ان احدهم ركله برجله. و عندما سأله القاضي عن سبب عدم قيامه بالشكوى اجاب بأنه اراد ان يفعل ذلك اكثر من مرة الا انه تردد. و عندما سأله القاضي عن سبب اعترافه بالتهريب، اجاب بداي بأنه قال للشرطة بعد ان اشبعوه ضربا بأنه على استعداد لتوقيع اي وثيقة يقومون بتحريرها. و قد اعلن بداي براءته علنا في المحكمة رغم اعترافه المكتوب.

كما قالت (آمي) لي في مقابلة اجريتها معها لاحقا بأن والي الغزالي - الذي كرر على المحكمة و الـ (FBI) قوله بأنه قد ارسل الى الكويت لاغتيال بوش - قد ظهر في يوم المحاكمة الاول و على جبهته كدمة حديثة العهد و اسوداد في ظفر ابهامه، و لم يتمكن احد من الكلام معه. كما ادعى رعد الاسدي - احد المتهمين الرئيسيين - بانه قد تعرض للضرب هو الآخر.

كرر نجيب الوقيّان محامي دفاع اثنين من المتهمين الادعاء بأن المعتقلين قد تعرضوا للضرب قائلا بأن هذه هي اساليب الشرطة الكويتية. أضاف الوقيّان - و هو محامي الدفاع الوحيد الذي لم تعينه الدولة - بأنه لم يتمكن من التحدث مع موكليه على انفراد حتى اليوم الاول للمحاكمة.

لقد تعرضت ممارسات الكويت في تعذيب المعتقلين و عدم عدالة المحاكمات فيها منذ حرب الخليج الى انتقادات لاذعة من قبل منظمتين رئيسيتين لحقوق الانسان هما منظمة العفو الدولية و مقرها لندن و Human Rights Watch التي مقرها نيويورك. فقد اصدرت منظمة العفو الدولية في نوفمبر ١٩٩١ تصريحا جاء فيه بأنها قد تسلمت العديد من

التقارير التي تفيد بتعرض المعتقلين في السجون الكويتية الى التعذيب و سوء المعاملة، و قد قام مندوبو المنظمة بفحص العديد من السجناء الذين بدت عليهم آثار التعذيب. كما اصدرت المنظمة عددا من التقارير الخاصة عن محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال بوش المزعومة و اشارت الى الظروف التي اخذت فيها الاعترافات منهم اضافة الى تعرضهم للتعذيب قبل المحاكمة.

أما منظمة Human Rights Watch، فقد ذكرت في تقريرها العالمي لعام ١٩٩٢ بأن الاعتقال و السجن الكيفي لا زال منتشرا في الكويت، كما لا تزال ممارسة التعذيب تعتبر امرا طبيعيا.

اخيرا، ابدى دبلوماسيون و مسؤولو مخابرات امريكيون سابقون كانوا يعملون في منطقة الشرق الاوسط دهشتهم من تأكيدات الـ (FBI) من ان احدا من المعتقلين لم يعذب. و قال جيمس آكينز وهو سفير امريكي سابق الى السعودية "اما ان يكون المحققون اغبياء او كاذبون. ان هذا امر يوقف العقل. ليس هناك مجال في ان لا يعذبهم الكويتيون، فهكذا هم الكويتيون و كل من يعرفهم يعلم ذلك".

لا يزال ما حدث في الكويت خلال زيارة بوش لها مثارا للجدل. و يعترف كل من البيت الابيض و الـ (FBI) و وزارة العدل بأن عملية الاغتيال المزعومة لم تكن تتمتع بتخطيط جيد بل كانت اقرب الى الافلام الهزلية.

تبدأ القصة بوالي الغزالي الذي يعمل مضمدا في مدينة النجف المقدسة. اعترف والي اثناء محاكمته بأنه قد فوتح للعمل مع المخابرات العراقية في اوائل شهر ابريل - اي قبل موعد زيارة بوش للكويت باسبوع واحد - و مورست ضده ضغوط لاجباره على المشاركة في محاولة لاغتيال بوش. في اليوم التالي اخذت المخابرات العراقية الغزالي الى (كاراج) حيث زود بمعلومات عن قنبلة السيارة و جهاز التحكم عن بعد الخاص بها، كما زود بحزام متفجر و صور لمبنى في جامعة الكويت كان مخططا لبوش ان يزوره. كان المخطط يقضي - في حالة فشل السيارة المفخخة في قتل بوش لأي سبب - ان يرتدي الغزالي الحزام المتفجر و يقترب من بوش ثم يفجر الحزام.

قال الغزالي بأن المتعاون الرئيسي معه هو رعد الاسدي، صاحب مقهى في البصرة و احد المهربين المعروفين للكحول و الاسلحة و المواد الاخرى الى مدينة الكويت. كما كان الاسدي احد الذين ينظمون عمليات عبور الحدود بين العراق و الكويت، حيث كانت رحلة الذهاب و الاياب تكلف حوالي ٣٠٠ دولار للشخص الواحد. لم يكن غريبا ان يكون الاسدي المهرب على معرفة بعدد من رجال الشرطة و الامن العراقيين، و قد اعترف بأنه قد اعطي ٤٢٠ دولار مقدما اضافة الى بعض البضائع - خمسة صناديق وسكي و ستة كيلوغرامات من مادة قيل له انها حشيشة - مقابل مشاركته في العملية التي يقودها الغزالي. يذكر بأن الشرطة الكويتية قد اعلنت بأن الحشيشة التي وجدت بمعية الاسدي من نوعية رديئة و غير صالحة للبيع. إعترف الاسدي بأنه التقى محمد جواد، و هو وكيل للمخابرات العراقية، في المقهى الذي يمتلكه حيث زود بعشر اصابع ديناميت و كيسا يحتوي على صواعق و اسلحة. كانت تعليمات جواد للاسدي ان تستعمل المتفجرات ضد اهداف متفرقة في الكويت لغرض افساد زيارة بوش و تسبيب الاحراج لحكومة الكويت. كما اعترف الاسدي بأن جواد قد اعطاه سيارة جيب امريكية الصنع الا انه رفضها بسبب كونها غير جيدة، مفضلا ان يقود سيارته ذات الثمانية مقاعد الى الكويت. و قد تبين فيما بعد بأن سيارة الغزالي كانت قد سرقت من الكويت إبان الاحتلال العراقي.

لقد كان الغزالي و الاسدي هما المعتقلين الوحيدين الذين اعترفا بالذنب فيما يتعلق بالمحاولة المزعومة. ذكر هذان الشخصان اضافة الى ١٢ شخص آخر في لائحة الاتهام البالغة من الطول ٦٠٠ صفحة متهمة اياهم بجرائم سرقة السيارات و التعاون مع النظام العراقي و دخول الكويت بطريقة غير شرعية و تهريب الاسلحة و الكحول و التآمر لاغتيال الرئيس بوش. لقد نفى المتهمين الآخرين باستمرار علمهم او اي علاقة لهم بمحاولة الاغتيال المزعومة.

لازال هناك اختلاف واضح بين افادتي شاهدي الحكومة الكويتية - و الامريكية - الرئيسين. فقد ادعى الغزالي في اعترافاته بأن الاسدي كان على علم بكل تفاصيل المحاولة من البداية، حيث التقيا في ساحة لوقوف السيارات في البصرة قبل شروعهما بالسفر الى الكويت للتذاكر في امر محاولة اغتيال بوش. الا ان الاسدي - في افادته - نفى ان يكون قد فوتح في مسألة الاغتيال و اصر على انه "مجرد مهرب."

تزداد القصة غموضا عند هذه النقطة، حيث لا توجد اية ادلة تشير الى قيام اي من المتهمين بخطوات واضحة لتحضير المتفجرات. في وقت ما قبل بزوغ فجر الثالث عشر من شهر ابريل تحرك الغزالي و الاسدي و بمعيتهم اثنان من الاعوان العراقيين و ستة مسافرين آخرين صوب الكويت مستخدمين سيارة الاسدي و سيارة الغزالي التويوتا لاندكروزر التي يُدّعى انها كانت تحمل آنئذ القنبلة العراقية الصنع. عبر الموكب الحدود بالقرب من منطقة السالمي حيث مثلث الحدود العراقية السعودية الكويتية و التي تعتبر منطقة سوق سوداء مزدهرة. إدعى الاسدي انه قام - بعد عبوره الحدود - بدفن بعض القنابل في الرمل و تخلص من الكيس الحاوي للصواعق و الاسلحة.

بعد ذلك، قرر الاسدي و الغزالي ان يفترقا عن بقية المسافرين الذين يصحبوهما و الذين من بينهم عم الغزالي و صهر له، و اوقفوا سيارة الاسدي في الصحراء. رفض عم الغزالي البقاء في سيارة الاسدي و اصر على مصاحبة الاسدي و الغزالي و شريكيهما في سيارة اللاندكروزر التابعة للغزالي عند ذهابهم للبحث عن مأوى. ذهب هؤلاء الى مزرعة بدر الشمري و هو مهرب معروف و من اصحاب السوابق، حيث قاموا باخفاء الويسكي و بعض الاسلحة و سيارة اللاندكروزر في زريبة للحيوانات. بعد ذلك حضر الى المزرعة بقية المسافرين الذين كانوا في سيارة الاسدي اضافة الى بعض اقرباء بدر الشمري حيث قضى الجميع يومين في الشرب و العربدة. أفاد الغزالي بأنه قضى احدى هاتين الليلتين في شقة صديق له في مدينة الكويت على بعد عشرين ميلا الى الشرق حيث شاهد خبرا تلفزيونيا عن زيارة بوش لجامعة الكويت و طلب من الحاضرين ايصاله الى الجامعة. لم يوافق احد من الحاضرين على اخذه الى الجامعة، و على اية حال لم يقوم بوش بزيارة الجامعة. كان هذا العمل - طلب العون في معاينة المكان - هو اقرب شئ موجه نحو اغتيال بوش قام به اي من المتهمين، و لم تجري اية محاولة لزرع المتفجرات في المحلات العامة او اي مكان آخر في الكويت اثناء زيارة بوش. اعترف الغزالي بأنه يجهل حتى موقع جامعة الكويت الهدف الرئيسي المزعوم في عملية الاغتيال و قال بأنه كان من المفروض ان يدله الاسدي عن الموقع.

كانت مزرعة الشمري - و هي وكر معروف للمهربين - تحت المراقبة الدائمة للشرطة الكويتية، التي قامت بعد اقل من يوم واحد بالقبض على السيارتين اللتين كانتا مركونتين فيها و التي كانت احداهما تحتوي على القنبلة كما ستكتشف الشرطة لاحقا. حسب اقوال الغزالي انه تخلص من حزام المتفجرات الذي كان بحوزته في الصحراء. عندما اكتشف الغزالي و الاسدي و اثنين آخرين من العراقيين انهم ليس بامكانهم الوصول الى سيارتيهم و الويسكي الذي بداخلهما في الزريبة المحاصرة، قاموا بسرقة سيارة مرسيدس بيضاء معتقدين انها ستوصلهم الى البصرة. و لكنهم قاموا بملء المرسيدس بوقود من نوع مغاير للذي تستعمله مما ادى الى عطلها مما اجبر الرجال على الترجل و محاولة العودة الى العراق مشيا على الاقدام. عندذاك رأتهم مجموعة من المواطنين الكويتيين الذين كانوا يتجولون في

الصحراء - و هو امر غاية في الغرابة - و تم اخبار الشرطة. لم تفعل الشرطة شيئا. اتصل مواطنين آخرين بالشرطة، و قامت هذه اخيرا باعتقال العراقيين بدون مقاومة في الخامس عشر من ابريل. و كان قد اعتقل ١١ شخص آخر بضمنهم خمسة من عائلة الشمري في اليوم السابق. و قامت حكومة الكويت - في عمل احرج الشرطة - بتوزيع المكافآت على المواطنين الذين بلغوا عن المتهمين.

و مما يزيد في امر الروايات المختلفة للمتهمين - حيث يناقض كل منهم الآخر - تشويشا، ادعاء حكومة الكويت بأنها كانت على علم بمحاولة الاغتيال قبل شهر من "حصولها"، حيث صرح بذلك عقيد الشرطة عبدالصمد الشطي في اليوم الثاني للمحاكمة. و اضاف الشطي بأن الشرطة علمت في اواسط مارس من "مصدر داخل العراق" بأن "ارهابيين" عراقيين يخططون للتسلل الى الكويت و القيام بعمليات تفجير. لم يدعم هذا الادعاء بأي اثباتات، كما لم تزود حكومة الكويت جورج بوش او ادارة كلنتون بهذه المعلومات في حينها. إضافة لذلك، فقد صرح لي ضابط كويتي كبير سابق خلال مقابلة اجريتها معه في الكويت بأنه لم يحصل اختراق مهم للمخابرات العراقية قبل زيارة بوش. و أضاف هذا الضابط السابق بأن تصريحات الشطي قد اختلقت بسبب الموقف الحرج الذي وجدت الشرطة نفسها فيه بعد النقد الذي وجه لها بسبب عدم كفاءتها في القاء القبض على المتآمرين المزعومين.

قالت الـ (CIA) في تقرير مركز مكافحة الارهاب الذي حصلت عليه جريدة اليوسطن غلوب بأن محققيها قد اخبروا من قبل مسؤولي الامن الكويتيين بتسلل حلقة مهربين مرتبطة بعائلة الشمري كانت تهرب الاسلحة و البضائع الاخرى من العراق الى الكويت في اوائل العام. و قام محللو الـ (CIA)، في محاولتهم تفسير مصدر محاولة الاغتيال المزعومة، بالتنظير بأن حكومة الكويت قد تكون قد قررت الادعاء بأن عملية التهريب هذه انما كانت موجهة ضد بوش.

عندما سئل احد مسؤولي مكافحة التجسس الامريكيين عن الاداء الردئ لفرقة الاغتيال المزعومة، قال "لا اعتقد انهم كانوا يقومون بعملهم بهمة عالية. فمع انهم لم يكونوا من الحرس الجمهوري المدرب جيدا، الا ان مهمتهم كانت ايصال قنبلة بالقرب من جورج بوش لقتله. لم يكونوا مندفعين، كما لم يكونوا حذرين، و اعتقد انهم قاموا بواجبهم بنفس الدرجة التي يقوم موظفو البيت الابيض بمهمتهم".

استمر موظفو البيت الابيض و مارك ريشارد من وزارة العدل بالاصرار بأن والي الغزالي - اثناء تحقيق الـ (FBI) معه - كان مصراً بأنه قد جند من قبل المخابرات العراقية التي ارسلته الى الكويت لاغتيال جورج بوش. كما ادعى هؤلاء بأن محللي الـ (CIA) قد طابقوا وصف الغزالي لمنشآت المخابرات العراقية في البصرة كما تأكدوا من بعض اسماء مسؤولي المخابرات العراقية التي ذكرها الغزالي. الا ان هؤلاء المسؤولين عادوا و اعترفوا بأن الغزالي - و هو يواجه حكما بالموت - قد يعترف بأي شئ، كما لم يتم العثور على الحزام المتفجر الذي يدعي الغزالي انه القاه في الصحراء، و لا على كيس الصواعق و الاسلحة الذي رماه الاسدي.

يقول مارك ريشارد بأن المخابرات العراقية لم تكن لتخسر شيئا باستخدامها لجماعة الغزالي، و يضيف "بأنها عملية رابحة في كافة الاحوال. ماالذي سوف يبوح به هؤلاء في حالة اعتقالهم؟ عمليات المخابرات العراقية في البصرة؟ انهم لايعلمون عنها شيئا". و على اية حال، يقول ريشارد، ان العملية كان مخطط لها ان تقضي على منفذيها اذا قاموا بتفجير القنابل.

لم يعرب مسؤولين سابقين و حاليين في المخابرات الامريكية في مقابلات عديدة طوال الصيف عن دهشتهم ازاء بناء ادارة كلينتون قرارها بقصف بغداد على ادلة هشة كهذه. و كما فسر احد محللي الـ (CIA) الامر، فإن احدا من حاشية الرئيس لا يستطيع ان ينفي ما يحاول الجميع عمله. إذا قام الرئيس بسؤال محللي المخابرات عن قرارهم النهائي و هل ان في الامر شئ ام لا، لا يمكنك الخسران اذا اجبت "نعم." ان هذا الموقف المتشدد في الازمات كان السبب في العديد من اخفاقات المخابرات الامريكية منذ بداية الحرب الباردة.

و هكذا، و في احد ايام السبت من شهر حزيران، لم يستطع الرئيس و مستشاريه مقاومة اغراء اثبات سطوتهم في الساحة الدولية. الا انهم لو كانوا على ثقة اكيدة فيما كانوا يقولونه للصحافة و للناس عن تورط صدام حسين في محاولة لاغتيال جورج بوش، لكانوا اوعزوا برد اشد بكثير من ذلك الذي امروا به. و لكن الذي حصل، انهم حصلوا على ادلة من الضعف بحيث لا يمكن الاعتماد عليها و لكنها في نفس الوقت ليست ضعيفة جدا بحيث يمكن تجاهلها، مما حدا بهم الى الايعاز بضرب مبنى للمخابرات يقع في وسط مدينة كبيرة مكتظة بالسكان.

في مؤتمر صحفي عقد في البنتاغون عقب الغارة على بغداد، قال ليس اسبين وزير الدفاع " كنا نحاول الوصول الى الاشخاص المسؤولين عن محاولة الاغتيال. لم يكن هناك امل ان يكون صدام في مركز المخابرات ليلا، الا ان المبنى - كأي مبنى مخابرات آخر - يحوي اطقما تعمل ٢٤ ساعة في رصد الاتصالات، كما يحوي فرقا للصيانة و التنظيف. لا يمكنني ان اخمن العدد". أما انطوني ليك - مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي - فقد اوضح تلك الليلة مستخدما لهجة تعيد الى الاذهان حقبة الحرب الفيتنامية، بأن قصف بغداد "هو عمل آمل ان يؤدي في النهاية الى انقاذ حياة الكثير من المسلمين و غير المسلمين في الشرق الاوسط و غيره من المناطق".

ليس من المسموح هذه الايام الكلام غن تدمير القرى في سبيل انقاذها، و لكن على عمال التنظيف و الصيانة اتخاذ الحيطة من الآن فصاعدا.

الاعدام لخمسة عراقيين وكويتي في قضية محاولة اغتيال بوش

الكويت (القبس) ٥ حزيران ١٩٩٤، حكمت محكمة امن الدولة امس برئاسة المستشار صلاح الفهد وعضوية وكيلي المحكمة محمد بوصليب وسالم الخضير بالاعدام على خمسة عراقيين وكويتي واحد من بين المتهمين الاربعة عشر في محاولة اغتيال الرئيس الامريكي السابق جورج بوش اثناء زيارته الى الكويت. وحكمت ببراءة متهم كويتي في حين حكمت بالسجن في حق المتهمين السبعة الاخرين لمدد تراوحت بين ستة اشهر واثنى عشر سنة. والمحكومون بالاعدام هم رعد عبد الامير الاسدي (٣٣ عاما، عراقي) ووالي عبد الهادي الغزالي (٣٦، عاما، عراقي) وسالم ناصر صبيح (٣٤ عاما، عراقي) وبندر عزيل (٢٤ عاما، عراقي) وعادل العتيبي (٤٠ عاما، عراقي) وبدر جياد الشمري (٣٠ عاما، كويتي). فضلا عن الزام المتهمين الخمسة الاول والحادي عشر ثلاثة الاف دينار لكل منهما. وقال المستشار صلاح الفهد ان المحكمة تأخرت في اصدار الحكم بهدف التوصل الى العدالة واحقاق الحق، وقد استخدمت القاعدة الشرعية في درء الشبهات بالنسبة للمتهمين. واوضح ان هذا الحكم ليس نهائيا وان النيابة تقوم بتمييزه وجوبا، ولا يتم التنفيذ الا بعد مصادقة سمو امير البلاد.